مجلة العلوم الاجتماعية

العدد الرابع لعام ١٩٨٠ - السنة الثامنة - صدر في كانون الثاني / يناير ١٩٨١



مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

العدد الرابع -السنة الثامنة -كانون الثاني / يناير ١٩٨١

فصلية أكاديمية علمية متخصصة بالشؤون النظرية والتطبيقية في مختلف حقول العلوم الاجتماعية وتنشر موادها بالعربية والانجليزية

توجه جميع المراسلات والأبحاث باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - الكويت

ص.ب: ٥٤٨٦ - الكويت - ت: ٥٠١٨٨/٢٧٢ - ٢٥٠

جميع الآراء الواردة بهذه المجلة تعبر عن وجهة نظر اصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة.

* ثمن العدد : ٢٥٠ فلسا كويتيا أو مايعادلها في الخارج.

* الاشتراكات :

للافراد سنويا، دينار في الكويت، ديناران كويتيان أو ما يعادلهما في الوطن العربي (بالبريد الجوي)، ثلاثة دنانير أو مايعادلها في سائر أنحاء العالم (بالبريد الجوي)، وللطلبة أسعار خاصة مخفضة.

أما الأسعار للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية في الكويت وخارجها فمفتوحة بحدها الأقصى، ولا تقل عن عشرة دنانير في حدها الأدنى.

المحتوى

كلمة العدد

يبدو ان نجاح **مجلة العلوم الاجتماعية** في انتظام اعدادها وتطور مضمونها على مدى السنوات القليلة الماضية يجعلها - هذه الايام - تدفع «ضريبة الشهرة». فقد تدفقت الدراسات على المجلة هذا العام على نحو لم يسبق له مثيل .

ورغم ان «هيئة المحكمين» ماتزال - في سعيها لرفع مستوى المجلة الى آفاق اعلى - حريصة على التقيد بالشروط العلمية للنشر مما استتبع «رفض» نسبة عالية من الابحاث الواردة، فان الدراسات ماتزال تتدفق على المجلة.بل ربما ان التمسك بالمستوى العلمي هو احد «الجواذب» الرئيسية التي حدت بالكثير من الباحثين للحرص على نشر دراساتهم عن طريق هذه المجلة .

غير ان لمثل هذا التدفق مشاكله. فعلاوة على الجهد التحريري والاداري المتأتي عن ذلك التدفق، وبالاضافة الى المصاريف المالية المترتبة عليه (والتي جابهتها ادارة الجامعة بكرم) ، ادى ذلك التدفق الى التزاحم. وهكذا، بات على الباحث ان ينتظر شهوراً عديدة قبل ان ترى دراسته النور على صفحات المجلة. فمثلا، لن يكون بامكان المجلة الآن نشر اي بحث يجاز اليوم قبل عدد ايلول/ سبتمبر ١٩٨١. وهذا امر يستدعي منا جميعا - باحثين وهيئة تحرير - الصبر والانتظار. ذلك ان من اجيزت ابحاثهم قبل غيرهم لهم اولوية النشر. وادارة المجلة وهيئة تحريرها - كعهدها في الماضي - متمسكة بذلك.وعلى صعيد مختلف، لامناص من ان يتأخر نشر بعض المقالات نتيجة قرار هيئة التحرير القاضي بمحاولة جعل كل عدد يتمحور حول حقل او حقلين من العلوم الاجتماعية كي نحقق «وحدة الموضوع». وبهذا المعنى، سنجد عدداً - كما هو هذا العدد - يركز على حقلي علم الاجتماع وعلم النفس. وستصدر اعداد لاحقة تركز على الاقتصاد، او السياسة ... الخ .

ومع ذلك، اتخذت هيئة التحرير قراراً جريئا لربما ساعد في تخفيف «وطأة» ذلك التدفق وما ينتج عنه من تزاحم. فقد قررت الهيئة البدء في اصدار اعداد خاصة

اضافية. وضمن هذا النطاق، سيصدر قريبا عدد خاص عن فلسطين. كما انه، تكريما من المجلة لبدء القرن الهجري الخامس عشر، اتخذت هيئة التحرير الاجراءات اللازمة لاصدار عدد خاص بالمناسبة. كما ان هيئة التحرير تنظر في امكانية اصدار اعداد خاصة اخرى.

آملين ان تكون هذه السياسة الجديدة عاملا في تحويل «نقمة» نجاح المجلة الى «نعمة».

وراجين ان يكون هذا العدد **خطوة جديدة في مسيرة اكاديمية واثقة نحو تطوير العلوم الاجتماعية عند العرب.**

رئيس التحرير

مفهوم « الاتجاه » في العلوم النفسية والاجتماعية

د.محمد سلامة آدم*

تمهيد:

يكاد يكون مفهوم «الاتجاه» « Attitude » من أهم المفاهيم النفسية والاجتماعية، كما انه مدخل ضرورى الى فهم عدد كبير من المفاهيم الاخرى: كمفهوم الرأى العام، ومفهوم القيم، ومفهوم الطابع القومى للشخصية(National Character) وغير ذلك من المفاهيم المرتبطة بسلوك الافراد فى علاقاتهم ببعض و بنظم الجماعة واعرافها وتقاليدها ومثلها العليا. لهذا اعتبر البورت (Allport, G.W., 1954, P. 45) مفهوم «الاتجاه» كحجر الاساس فى بناء علم النفس الاجتماعى. كذلك شاع استخدام هذا المفهوم فى كثير من نواحى التطبيق العملى فى مجالات التعليم والصناعة والعمل والدعاية والاعلام والادارة والتدريب وما الى ذلك (مليكه، ١٩٦٥، ص ٢٢٣).

و يعتبر مفهوم «الاتجاه» واحدا من المفاهيم المركبة التى تحتوى على قدر كبير من التعميم والتجريد، ولهذا فان تحديد هذا المفهوم تحديداً واضحاً مازال يحتاج الى مزيد من الجهود. وليس أدل على ذلك من أن كبرى توماس (K. Thomas) استاذ علم النفس الاجتماعى بجامعة لندن، حينما اشرف عام ١٩٧١ على نشر كتاب عن (الاتجاهات والسلوك) نجده يخصص قسما بأكمله لبعض الدراسات التى تناولت تحديد هذا المفهوم، سواء بالدراسة او بالمناقشة وجميعها ينتمي الى الستينات فقط من هذا القرن.

وهذا المقال اسهام متواضع لتحديد هذا المفهوم الاساسى، فى العلوم النفسية، والاجتماعية، لتحديده نظريا، واجرائياً معا: تحديد لا يغفل التراث العلمى في المجال، كما لايكتفي بالتحليق في حدود التعريفات المنطقية، وانما يمتحن التعريف على محك التطبيق فى دراسة علمية ميدانية وعربية معا.

اطار تاريخى لمفهوم الاتجاه:

يعتبر البورت من اوائل المهتمين بتحديد مفهوم «الاتجاه» وذلك فى مقالته الشهيرة عن «الاتجاهات» التى نشرها مورشيزون (C. Murchison) فى (المرجع لعلم النفس الاجتماعي) عام ١٩٣٥، ففي هذه المقالة نجده يتتبع هذا المفهوم بدءا بما ورد فى معجم بولدوين (Baldwin) للفلسفة وعلم النفس (١٩٠١

* مدرس علم النفس بكلية التربية في جامعة القاهرة

ـ ١٩٠٥) من أن الا تجاه هو استعداد للانتباه (المعرفة) أو السلوك وانتهاء بتعر يف مورفي ومورفي (Murphy. G. & Murrphy, L.B.) في كتابهما «علم النفس الاجتماعي التجر يبي» عام ١٩٣١ من أن «الا تجاه هو ان يكون لك موقف نحو أو ضد شيء من الاشياء» وكانت حصيلة هذا الاستقراء ستة عشر تعر يفا. وقد لاحظ البورت ان ثمة فكرة اساسية مشتركة بين هذه التعر يفات هي:

«ان الا تجاه استعداد للاستجابة»؛ بمعنى ان الا تجاه ليس هو السلوك، وانما هو شرط سابق على السلوك . ثم شرع في تقديم تعر يف اكثر شمولا من تلك التعر يفات التي قدمها كما يلي:

«الا تجاه حالة من الاستعداد العقلي والعصبي، تنتظم خلال خبرة الشخص وتمارس تأثيراً توجيهيا او ديناميكياً على استجابة الفرد نحو جميع الموضوعات او المواقف المرتبطة بهذه الاستجابة.(Allport, G.W. 1935, p. 810)

ومع أن هذا التعر يف قد وجد قبولا لدى كثير من الباحثين الا انه كذلك قد وجد من يوجه اليه بعض الانتقادات. ومن هؤلاء ديفلير وو يستي (Defleur & Westie) في مقالهما عن «الا تجاه كمفهوم علمي» عام ١٩٦٣ والذي اعاد نشره كبرى توماس عام ١٩٧١ في كتابه سالف الذكر. وقد جاءت هذه المقالة محاولة منهما لتخليص مفوم الا تجاه من بعض الشوائب التي تبعده عن الصياغة العلمية. وقد وضع الكاتبان شرطين للوصول الى مثل هذه الصياغة (Defleur et al, 1971, P. 309):

١) البعد عن استخدام بعض التصورات الغامضة كتعبير «الاستعداد العصبي» ــ الذي استخدمه البورت ــ وهي تعبيرات لا فائدة من استخدامها، والتي تشبه الى حد كبير تعبير «الغر يزة» (Instinct) الذي مضى اوانه.

٢) ان يكون التعر يف مرتبطا تماما بمناهج القياس التي نستخدمها.

وقد صنف الباحثان ــ في تلك المقالة ــ التعر يفات المختلفة للا تجاه في فئتين كبيرتين:

١ ــ تعر يفات تتصل بتصورات الاحتمال (**Probability conceptions**) او الا تساق في السلوك (**Behavioral consistency**)تلك التعر يفات التي تنظر الى الا تجاه على انه مجرد الترابط او الا تساق الموجود بين عدد من الاستجابات المتعلقة بمجموعة متشابهة من المثيرات او المواقف الاجتماعية، بحيث

نستطيع أن نتنبأ باحتمال صدور استجابة معينة اذا واجه الفرد موقفاً او مثيرا اجتماعيا معينا. ومن امثلة هذا النمط تعريف كامبل (Campbell) الذى جاء فيه: ان الاتجاه الاجتماعى هو مايعبر عنه الفرد باستجابات متسقة فيما بينها ولها قدر من الديمومة اوالثبات (enduring) بالنسبة الى (مجموعة) من الموضوعات الاجتماعية». ((Ibid, 297)).

٢ ــ تعريفات تتصل بتصورات العمليات الكامنة:
(**Latent process conceptions**)

وهذا النمط من التعريفات ينطوى على نوعين من المفاهيم:

أ) مفاهيم ترجع الاتجاه الى ميكانزم داخلى (Inner mechanism) له وجود فعلى امبريقى (Impirical) يصدر عنه سلوك الفرد ومن هذا النوع تعريف البورت السالف الذكر.

ب) مفاهيم تنظر الى الاتجاه كتكوين افتراضى (Hypothetical construct) أو كمتغير وسيط (Mediating variable) يتوسط ما بين المثيرات او المواقف وما بين الاستجابات او السلوك الذى يصدر عن الفرد نتيجة لمواجهة هذه المواقف. ومن هذا النوع تعريف جرين Green الذى جاء فيه: «ان الاتجاه، شأنه شأن كثير من المتغيرات النفسية متغير افتراضى او متغير كامن (Latent) اكثر منه كمتغير يمكن ملاحظته مباشرة بمعنى ان مفهوم الاتجاه لا يشير الى فعل أو استجابة معينة للفرد، بل انه مجرد تجربة لعدد كبير من الافعال او الاستجابات التى ترتبط فيما بينها.((Green, B.F., 1954, P. 303))

و يرى ديفليرو ويستى ان جميع هذه التعريفات بنمطيها السابقين تنتمى الى اطار «المثير ــ الاستجابة» الا ان النمط الثانى قد ذهب خطوة ابعد حينما سلم بوجود متغير كامن او مفترض يعمل داخل الفرد و يشكل سلوكه الظاهرى. و يرى الباحثان ان النمط الاول من التعريفات قد بالغ فى تبسيط ظاهرة الاتجاهات، على حين أن النمط الثاني قد تورط في كثير من الغموض، ووقع في بعض المتناقضات. اما الغموض فهو القول بالميكنزمات الداخلية او الخفية، واما المتناقضات فتترتب على القول بوجود متغير ضمنى او كامن خلف سلوكنا الظاهرى، اذ ان ذلك يعنى وجود تطابق بين سلوك القول وسلوك الفعل عند الفرد الواحد طالما ان نوعى السلوك يصدران عن مصدر واحد (ايا كان اسمه، الميكانزم الداخلى او الاستعداد العقلى او حتى التكوين الافتراضى او المتغير الكامن او الوسط) على حين ان بعض الدراسات قد بينت انه لا يوجد دائما اتساق (Consistency) بين السلوك اللفظى

و بين السلوك الفعلى Action Behavior فالشخص يقول شيئا، ولكنه حين يأتى وقت العمل يفعل شيئا آخر ... هكذا أظهرت دراسات لند سميث وشتراوس Lindesmith & Straus وكاتنر (Kutner) وزملاؤه. بل ان دراسات لابير La Piere المبكرة عام ١٩٣٤ بينت امكان حدوث تناقض واضح «بين ما يقوله الناس أنهم سيفعلونه حيال احدى جماعات الاقلية كالزنوج، و بين ما يفعلونه حقيقة عندما يواجهون بموقف عملى ازاء هذه الجماعة».

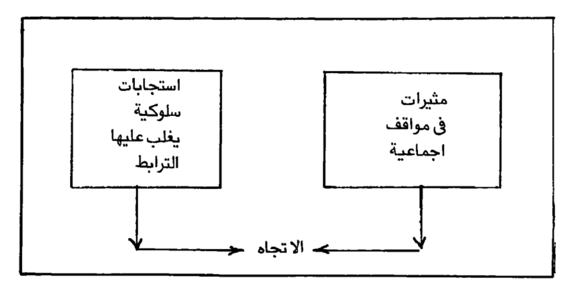
وهنا يتساءل الباحثان: اى هذين النوعين من السلوك ــ السلوك اللفظى او السلوك الفعلى ــ يكون بمثابة المظهر الحقيقى The True manifestation للاتجاه الكامن Latent attitude (Defleur & Wastie, 1971, P. 305)

لكننا نجد الكسندر (Alexander (in) Thomas, 1971, P. 319) يرد على ديفلير وزميله فى هذه النقطة فيحيلهما الى اعمال ثرستون Thurstone المتقدمة حيث يبين ثرستون انه حينما نقيس اتجاه فرد ما كما يعبر عنه فى آرائه، قبولا او رفضا، فانه لا يعني ان يسلك هذا الفرد «بالضرورة»على نحو معين؛ اى اننا لا نملك الا ان نتنبأ بأن هذا الشخص صاحب الاتجاه المعين سوف يسلك على هذا النحو حينما يواجه بالموقف المتعلق بهذا الاتجاه.

و يبدو ان التصنيف الذى قدمه كل من ديفلير وو يستى لمفاهيم الاتجاه لا يخلو من بعض التعسف. فجر ين مثلا، الذى صنف الباحثان تعر يفه ضمن تعر يفات المتغير الكامن، نجده في مقالته عن «قياس الاتجاه» (Green, B.F., 1954, P. 336) يذكر ان تعبير المتغير الكامن ليس الا وصفا للاتساق أو التغير المتلازم (Covariation) بين عدد من الاستجابات. و يضيف (جر ين) الى ذلك قوله: ان لمفهوم «المتغير الكامن فائدة هامة لانه ينظم لنا هذا الحشد الكبير من الوقائع الملاحظة (Data) و يوحدها فى نسق، او نظام يسمح لنا بأن ننظر اليها على أنها سمات، أو عوامل، او متغيرات وسيطة.» ثم نجده كذلك يستعين بتعر يف (كامبل) الذى وضعه الباحثان ضمن تعر يفات الاحتمال او الاتساق فى السلوك، ليوضح رأيه، وهو التعر يف الذى أشرنا اليه من قبل، والذى يقول فيه (كامبل) بأن الاتجاه هو «ما يعبر عنه الفرد من استجابات متسقة فيما بينها ولها قدر من الديمومة أو الثبات تجاه بعض الموضوعات الاجتماعية». و يصف «جر ين» تعر يف (كامبل) هذا، بانه تعر يف اجرائى operational ، ثم ينتهى الى القول: بأننا لا نستطيع ان نعرف الاتجاه الا بما تقيسه مقاييس الاتجاهات، من استجابات ذات ارتباطات فيما بينها، وأن ما يميز الاتجاه، كمتغير وسيط عن غيره من المتغيرات النفسية الاخرى، كالعادة والدافع، والذكاء ...الخ،

هو مجموعة الموضوعات الاجتماعية التى يرتبط بها اتجاه من الا تجاهات، وعلى ذلك فان محتوى إتجاه ما يتحدد بما يشتمل عليه من استجابات معينة. (Ibid, P. 336)

و يوضح الشكل التالى تصور (جر ين) لمفهوم الا تجاه:



(الا تجاه كمتغير وسيط بين المواقف والسلوك)

اطار نظرى لتعر يف اجرائى:

من العرض السابق يبدو لنا أن «جر ين» كان اكثر الذين تناولوا تحديد مفهوم الا تجاه وضوحا، لكننا مع ذلك، لا نر يد أن نتجاهل تعر يف البورت الذى أبرز البعد الديناميكي للاتجاه النفسى، على الرغم من غموض بعض عباراته.

ونقدم فيما يلى صياغة لمفهوم الا تجاه تضع فى اعتبارها الجانب النظرى الذى اهتم به البورت فى تعر يفه كما تحقق الجانب الاجرائى الذى عنى به جر ين، فضلا عن استكمال بعض مكونات الا تجاه التى لم تبرز بالقدر الكافى فى التعار يف المشار اليها. ونقترح أن تكون هذه الصياغة على النحو التالى:

«الا تجاه مفهوم نفسي اجتماعى، وهو تكو ين افتراضى، أو متغير وسيط تعبر عنه مجموعة من الاستجابات المتسقة فيما بينها، سواء فى اتجاه القبول أو فى اتجاه الرفض، ازاء موضوع نفسى اجتماعى جدلى معين. وعلى ذلك يظهر اثر الا تجاه فى المواقف التى تتطلب من الفرد

تحديد اختباراته الشخصية او الاجتماعية أو الثقافية معبرا بذلك عن جماع خبرته الوجدانية والمعرفية والنزوعية.

وتمثل هذه الصياغة في نظرنا، نوعا من الوحدة والاتساق بين الاطار النظرى والاسلوب الاجرائى، و يبدو **الاطار النظرى** فى هذا التعريف فيما يلى:.

١) انه لا يبسط السلوك الانسانى ــ من المستوى النفسى والاجتماعى ــ فى مقولة «المثير ــ الاستجابة» مثلا، وانما يجعله محصلة لخبرة الشخص المعرفية والوجدانية والنزوعية او الارادية، وهى محصلة تتلاقى فيها مكونات أو ابعاد الزمان والمكان والثقافة والشخصية.

٢) انه يستخدم مفهوم المتغير الوسيط الذى يسمح لنا بامكانية التنبؤ بالسلوك وامكانية البحث عن العلاقة بين هذا المتغير ــ الاتجاه ــ ومن العديد من المتغيرات النفسية الاخرى وذلك كالبحث عن العلاقة بين الاتجاهات وسمات الشخصية، او بين الاتجاهات والميول المهنية أو بينها و بين بعض القدرات العقلية الخاصة او الابتكارية او التحصيل وغير ذلك.

٣) يبرز هذا التعريف الدور الحيوى للاتجاه فى توجيه سلوك الافراد، وتحديد اختياراتهم الاجتماعية والثقافية (الايديولوجية). ومن هنا تأتى اهمية قياس الاتجاهات فضلا عن دراسة اساليب تغييرها وتعديلها وتوجيهها.

كذلك يبدو **الجانب الاجرائي** فى هذا التعريف فى انه يتيح امكانية القيام بقياس موضوعى، لانه يربط الاتجاه بالاستجابات السلوكية قولا او عملا وهو مما يمكن ملاحظته وتسجيله وقياسه، فضلا عن انه يتطلب قدراً من الاتساق بين هذه الاستجابات حتى يمكن الاطمئنان الى انها تعبر عن شيء واحد هو الاتجاه المراد قياسه.

تطبيق هذا الاطار:

وإذا امتحنا هذا الاطار النظرى الاجرائى معا، قمنا بتطبيقه فى دراسة واحد من اهم الاتجاهات النفسية الاجتماعية وهو اتجاه «التحرر ــ المحافظة»*.
(Liberalism - Conservatism Attitude) وذلك على النحو التالى:

١) ــ ان اتجاه التحرر ــ المحافظة يظهر فى سلوك الافراد حينما يكونون بازاء مواقف ذات طابع اجتماعى، وهذا ــ فى الواقع ــ ما يميز الاتجاه عن غيره من المتغيرات النفسية كما سبق ان لاحظ (جرين)، وليس هذا العنصر الاجتماعى فى اتجاه التحرر ــ المحافظة هو المكون الوحيد لهذا الاتجاه، إذ انه لا يرتبط بالتكوين

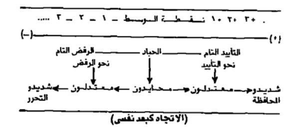
* هذا المثال مستمد من الدراسة التي اجراها الكاتب للحصول على درجة الماجستير في علم النفس (١٩٧٧) باشراف الاستاذة الدكتورة رمزية الغريب ــ كلية البنات، جامعة عين شمس.

الاجتماعى أو بالتنشئة الاجتماعية للفرد فحسب وانما هو يرتبط كذلك بكل من التكوين الانفعالى المزاجى، و بالتكوين العقلى المعرفى وهذا ما اظهرته مثلا دراسة ايزنك (١٩٥١) حينما طبق مجموعة اختبارات شملت قياس اتجاهات اجتماعية وسمات شخصية ودرجة الوعى اوالاستبصار الاجتماعى.

فقد تبين «ايزنك» فى هذه الدراسة ان ما اسماه بعامل «التحرر ــ المحافظة» يرتبط بعامل آخر، وان كان مستقلا عنه، هو عامل المرونة العقلية فى مقابل الجمود العقلى (Tendermindedness Toughmindedness) كما ظهرت له علاقات اخرى متعددة بين هذا الاتجاه ودرجة الوعى الاجتماعى وسمات العصابية و بالاستقرار الانفعالى ..الخ.

٢) ــ واتجاه التحرر/ المحافظة،كأى متغير نفسى آخر، هو تكوين افتراضى او متغير وسيط، فهنا لا نستطيع ان نلاحظ هذا المتغير او نقيسه بشكل مباشر، وانما نستدل عليه من ملاحظة او قياس مظاهره التى تبدو فى سلوك الفرد ومواقفه فى شكل استجابات يغلب عليها الترابط والاتساق، سواء فى اتجاه التأييد او فى اتجاه الرفض. وفى مثال اتجاه التحرر فالمحافظة تمثل نوعا من التأييد لمواصفات قائمة او كانت قائمة، كما يمثل التحرر نوعا من الدعوة الى التغيير لمواصفات قائمة او تقليدية.

و يتضح ذلك حينما نتصور الاتجاه كمتصل (Continum)ينتهى احد طرفيه بقطب موجب و ينتهى طرفه الاخر بقطب سالب إذ يتجمع حول الطرف الموجب اكثر المؤيدين لموضوع الاتجاه وحول الطرف السالب اكثر الرافضين وحول نقطة الوسط يتجمع الحياديون و يتوزع المعتدلون بين هذه النقاط الثلاثة، وذلك كما يبدو فى الشكل التالى مطبقا على اتجاه التحرر ــ المحافظة:



(الاتجاه كبعد نفسى)

و بذلك يأخذ الاتجاه شكل البعد Dimension النفسى الذى يمثل مختلف سمات الشخصية حيث تتضمن السمة فى محتواها على مختلف الدرجات والتموجات: من ادنى درجات السمة ظهورا الى اقواها وضوحا و بروزا.

٣) يأتى بعد ذلك ان نضع تعريفا لمفهوم الاتجاه المراد قياسه يصلح اطارا لمجموعة

من المواقف السلوكية التى يحدد الفرد ازاءها اختياراته التى تعبر عن درجة اتجاهه: نحو التحرر أو نحو المحافظة.

وقد أمكن لنا ان نعرف التحرر بأنه» الميل الى التغيير، وعدم الخضوع للاوضاع المعتادة، وقبول الآراء الحديثة، واتسام التفكير والسلوك بطابع الاستقلال Independency وأما المحافظة فهى «الميل الى الاحتفاظ بالاوضاع القائمة، أو التى كانت قائمة، ومعارضة التغيير فيها، والتحيز للآراء والمعتقدات التقليدية، واتسام التفكير والسلوك بطابع المسايرة "Conformity"

لكن هذا التعريف هو تحديد للمفهوم من حيث الشكل او الصورة Form ، لكن من المهم ايضا ان نتساءل عن المحتوى او المضمون Content حتى يمكن ان نجيب عن سؤال قد يوجه الينا مؤداه: تحرر من ماذا او محافظة على ماذا؟ .وهنا لابد وان ينصب هذا المحتوى على بعض القضايا او المواقف الحياتية التى يحياها مجموعة معينة من الناس فى مجتمع معين وزمان محدد وتشغل اهتمامهم وتتباين حيالها اختياراتهم.

وقد اختيرت موضوعات الملكية والسلطة والطبقية لتكون المحتو يات او المواقف التى تكشف عن اتجاه الافراد حولها تحررا أو محافظة و بالتالى اعيدت صياغة مفهوم التحرر على أنه:

«التحرر من سيطرة الافكار او القيم التى كانت تتشبث بتقديس الملكية الفردية على اطلاقها، وتفضل ديمقراطية القلة على ديمقراطية الكثرة، وتحافظ على الفواصل الطبقية قائمة بين البشر، والعكس صحيح بالنسبة الى المحافظة».

٤) وقد صمم اختباران لقياس هذا الا تجاه:

أ ــ الاختبار الاول يقيس مدى الموافقة او المعارضة لعدد من الأمثال الشعبية المصر ية، منها:

ــ الفقير لا يتهادى، ولا يدارى، ولا تقوم له فى الشرع شهادة.
ــ اذا مات الغنى يجرى الخبر واذا مات الفقير مفيش خبر.
ــ انا اول من طاع وآخر من عصى.
ــ الميه متطلعش فى العالى ... وهكذا.

ب ــ الاختبار الثانى يقيس اتجاه الفرد ازاء بعض المواقف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهو عبارة عن مجموعة من المواقف السلوكية بلغت ثمانية عشر موقفا، يشتمل كل موقف منها على اختبارات ثلاثة تمثل التحرر او المحافظة او

المحايدة. ومن أمثلة هذه المواقف.

ـ فيه ارض كثيرة حتصلحها الدولة، بمية السد العالى، ياترى ايه اللى نعمله فيها من الحاجات دى:

* تتوزع على المزارعين اللى عندهم ملك علشان يقدروا يصرفوا عليها.
* تأجرها الحكومة للى يطلبها سواء كان موظف او فلاح.

ـ مين من الرجالة دول ينفع عمدة فى البلد:

* اى فلاح يقدر يخدم البلد حتى ولو كان معندوش ولا قيراط
* راجل يكون من اكبر عيلة فى البلد علشان الناس تهابه.
* الراجل اللى تختاره الحكومة بمعرفتها وهكذا.

كما اتخذت الاجراءات السيكومترية التى تضمن سلامة تطبيق هذين الاختبارين كالتأكيد من توفر عوامل الصدق والثبات والقدرة على التمييز... الخ.

٥) تم تطبيق هذين الاختبارين على مجموعات من العمال والفلاحين المصريين فى فترتين زمنيتين متباعدتين نسبيا ١٩٦٩، ١٩٧٦ وأسفر هذا التطبيق عن عدد من النتائج نكتفى هنا بالاشارة الى نتيجتين اساسيتين تؤكدان كفاءة هذين الاختبارين فى قياس هذا الاتجاه النفسى الاجتماعى من ناحية، و بالتالى كفاءة الاطار النظرى والاجرائى الذى وضع لتحديد هذا المفهوم من ناحية اخرى.

١ ـ مقارنة بين تحرر العمال والفلاحين على اختبارى الامثال والمواقف:

يمثل الجدول التالى نتائج تطبيق مقياس (كا٢) للمقارنة بين (وسيط) أداء كل من العمال والفلاحين على الاختبارين:

المجموعة المقارنة	الاختبار	العينة	كا٢	الدلالة	المجموعة الاكثر تحرراً
بين عمال ٦٩	الامثال	٩٠	٣٫٧٨	غير دالة	عمال ٦٩
وفلاحين ٦٩	المواقف	٩٠	٢٥٫١٢	دالة عند ٠٠١ر	عمال ٦٩
بين عمال ٧٦	الامثال	٦٠	١٫٢٢	غير دالة	عمال ٧٦
وفلاحين	المواقف	٦٠	١٧٫٧٦	دالة عند ٠١ر	عمال ٧٦

و يظهر فى هذا الجدول ان العمال يتجهون الى التحرر اكثر من الفلاحين وهى نتيجة تبدو منطقية فى ضوء نتائج كثير من الدراسات النفسية والاجتماعية.

٢ ـ تغيير اتجاهات العمال والفلاحين بين عامى ٧٦،٦٩:

وحينما اعيد تطبيق اختبارى الامثال والمواقف مرة اخرى بعد مضى حوالى ثمان سنوات من التطبيق الاول تغير شكل النتائج . وذلك كما يبدو من الجدول التالى.

مجموعات المقارنة	الاختبار	العينة	كا٢	الدالة	المجموعة الاكثر تحرراً
بين عمال ٦٩	الامثال	٦٠	٨٫٦٨	دالة عند ٠١ر	عمال ٦٩
وعمال ٧٦	المواقف	٦٠	٠٦ر٠	غير دالة	ـ
بين فلاحين٦٩	الامثال	٦٠	١٫٦٨	غير دالة	فلاحين ٦٩
وفلاحين ٧٦	المواقف	٦٠	٢٫١٨	غير دالة	فلاحين ٧٦

وقد ظهر فى هذا الجدول تراجع فى مستوى تحرر العمال كما يقيسة اختبار الامثال (اذا كان الفرق بين اداء عمال ٦٩ وعمال ٧٦ جوهر يا عند مستوى (٠١ر) لصالح عمال ٦٩)، كما ظهر عدم نمو فى الا تجاه التحررى للعمال كما يقيسه اختبار المواقف حيث لم تظهر أية فروق بين اداء عمال ٦٩، وعمال ٧٦ على اختبار المواقف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ازاء قضايا الملكية والسلطة والطبقية.

وقد اختلف الموقف بعض الشيء بالنسبة للفلاحين فبينما كان فلاحو ٦٩ اكثر تحررا من فلاحى ٧٦ على اختبار الامثال (وان كانت الفروق غير دالة) الا ان فلاحى ٧٦ تفوقوا نسبيا على فلاحي ٦٩ فى ادائهم على اختبار المواقف (وان كان الفرق غير دال ايضا).

وقد فسرت هذه النتائج فى ضوء ما طرأ من تغير فى التركيب النفسى والاجتماعى والسياسى والايديولوجى للمجتمع المصرى فى الفترة التى فصلت بين تطبيقى الاختبار ين.

وهناك نتائج اخرى تفصيلية تتعلق بطبيعة كل من الاختبار ين، و بالمقارنة بين بعض المتغيرات النفسية والاجتماعية مثل فئات العمر، ومستو يات التعليم، والدخل، والمهنة مما يمكن الرجوع اليه فى موضعه. لكن الذى يعنينا هنا هو أننا استطعنا من خلال تصميم مقياسين وضعا فى اطار تعر يف محدد (نظر يا واجرائيا معا) ان نحصل على استجابات امكن تصنيفها وتفسيرها فى ضوء هذا الاطار النظرى الاجرائى وفى ضوء بعض المتغيرات التى وضعت فى الاعتبار، الى جانب الدراسات الاخرى التى اجر يت حول هذا الموضوع.

وما نود ان نخلص اليه هو أن تحديد المفاهيم فى العلوم النفسية والاجتماعية ينبغى له ان يستند الى تصور نظرى واضح، يشتق من استقراء نتائج البحوث والدراسات المتصلة بالمفهوم المراد تحديده، كما يستند الى استبصار الباحث نفسه، وتصوره لموقع هذا المفهوم بالنسبة الى اطار بحثه، وخطة وأهداف هذا البحث.

مراجع عربية

- لو يس كامل مليكه (١٩٦٥). «**قراءات فى علم النفس الاجتماعى**». (المجلد الاول)، القاهرة، الدار القومية.
- محمد سلامه آدم (١٩٧٧). «**دراسة مقارنة لاتجاه التحرر ـ المحافظة بين العمال والفلاحين**». رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس.
- (١٩٧٩). «دراسة مقارنة تتبعية لاتجاه التحرر/ المحافظة بين العمال والفلاحين المصر يين». لو يس كامل مليكه: **قراءات فى علم النفس الاجتماعى فى الوطن العر بى**. (المجلد الثالث) القاهرة: الهيئة المصر ية العامة للكتاب، ص ٤٧٩ ـ ٤٩٨.
- نجيب اسكندر، لو يس كامل، رشدى فام (١٩٦١٢). **الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعى**. (الطبعة الثانية) القاهرة مؤسسة المطبوعات الحديثة ص ٢٩٢ ـ ٢٩٨.

المراجع الاجنبية

Alexander, C.N. (1971). "Further Commentary on Defleur and Westie's "Attitude as a Scientific Concept"," **Attitudes and Behaviour,** Edited by K. Thomas, Pengwin Books.

Allport, G. (1935). "Attitudes", **A Handbook of Social Psychology.** Edited by K. Thomas, Clark Univ. Press, pp. 798-844.

(1954). "The Historical Background of Social Psychology". **"Handbook of Social Psychology",** Edited by G. Lindzey, Cambridge, Mass: Addison-Wesley, PP. 3-56.

Defleur, M.L. & Westie, F.R. (1971). "Attitudes as a Scientific Concept". **'Attitudes and Behaviour",** Edited by K. Thomas, Penguin Books.

Eysenck, H.J. (1951). "Primary Social Attitudes and the Social Insight Test", **B.J. Psychol. Gen. Sect.** Vol. 62, pp. 114-112.

Green, B.F. (1954). "Attitude Measurement", **Handbook of Social Psychology",** Edited by G. Lindzey, Cambridge, Mass.: Addison - Wesley, pp. 335.369.

أثر إهمال الأم على النمو النفسي للطفل

د: حامد الفقي*

١ ـ مظاهر التعبير عن الأمومة:

الأمومة استعداد بيولوجي ونفسي معين زود الله به الأنثى من أجل استمرار الحياة. و يتحقق التعبير البيولوجي والنفسي عن هذا الاستعداد عن طريق الحمل والولادة وحماية الصغير وحبه ورعايته. وقد لا تختلف الأنثى من الانسان عن انثى الحيوان في هذا الصدد، ففي عالم الحيوان أمثلة كثيرة للتعبير البيولوجي والنفسي عن الأمومة يطول المقام بذكرها وتكفي الاشارة هنا الى أن بعض أنواع القردة مثل (Apes) والغور يلا تحمل الأم صغيرها الرضيع لمدة تتراوح بين شهرين أو ثلاثة لأنه في هذه الفترة لا يستطيع الاعتماد على نفسه أو الوقوف على قدميه. و يختلف الطفل الانساني عن الحيواني من حيث شدة حاجته الى الرعاية والحماية والى طول الفترة التي يقضيها قبل أن يستطيع الاعتماد على نفسه و يصبح قادراً على مواجهة الحياة وتحمل مسؤولياتها. و يختلف الطفل الانساني عن الحيواني من حيث طبيعة الرعاية التي يحتاجها كما تختلف المجتمعات في أساليب ومستوى الرعاية التي توفرها للطفل الصغير تبعاً لاختلاف المستوى الحضارى للمجتمع وقد تختلف هذه الرعاية باختلاف المستوى الاجتماعي والاقتصادى والثقافي داخل المجتمع الواحد.

وفي بعض المجتمعات القبلية البدائية والتي يضطر فيها الأ بوان الى الخروج للصيد تحمل الأمهات الأطفال الصغار على ظهورهن بينما في المجتمعات المتحضرة يوضع الرضيع في الفراش عقب الولادة و يتم الا تصال البدني بينه و بين الأم على فترات خلال عمليات الرضاعة والتنظيف ونحوها (Bowlby, John, 1969)

٢ ـ حاجة الطفل الى الأمومة والى التعلق بالأم:

يرى بعض الباحثين أن هناك حاجة فطرية لدى الرضيع للالتصاق بالأم والملامسة البدنية لها و يثبتون ذلك عن طريق بعض التجارب التي اجريت على القردة حديثة الولادة وخيرت خلالها بين نموذج لأم مصنوعة من السلك المكشوف أو الالتجاء الى نموذج لأم مكسوة في مواقف الجوع والخوف والألم وفي المواقف

---

* استاذ مساعد بقسم علم النفس في جامعة الكويت.

العادية وقد لوحظ أن القردة اختارت الالتصاق بالأم المكسوة حتى بعد وضع اللبن على صدر الأم المكشوفة كما انها كانت تلجأ الى صدر الأم المكسوة عند تعرضها للألم أو الخوف أو القلق. وكانت تبدو أكثر شجاعة في مواجهة المخاوف كلما كانت أقرب الى الأم المكسوة. ولما كانت كل من الأم المكشوفة والمكسوة في هذه التجارب مصدرا للبن والغذاء فقد استنتج هارلو (Harlow, 1959) أن الجوع ليس هو السبب الوحيد الذى يدفع الرضيع الى الالتصاق بالأم. وليس معنى ذلك أن مثل هذا النموذج غير الحي يستطيع أن يقوم بدور الأم أو أن يشبع حاجة الطفل الى الأمومة بدليل أن القردة حديثة الولادة والتي لازمت الأم المكسوة فترة طويلة خلال التجربة المشار اليها أظهرت أنماطا من السلوك السلبى مثل العدوان والميل الى العزلة ونحو ذلك، مما يؤكد أن اشباع الدوافع المرتبطة بالأمومة يتوقف على التفاعل الطبيعي بين الأم بخصائصها البيولوجية والنفسية و بين طفلها الرضيع. وتفيد نتائج دراسات ريبل (Ribble, 1944) أن هناك حاجة فطرية للالتصاق بالأم لدى الأطفال الصغار وأن هذا الالتصاق يتيح للطفل فرصة النمو النفسي السليم، وقد لاحظت الباحثة أن حمل الطفل وتناوله باليدين والتربيت عليه وهزه في رفق كان يؤدي الى الشعور بالمتعة وأن الأطفال الذين كانوا يعانون من القلق والتوترات العضلية كانوا يشعرون بالراحة والاسترخاء بمجرد الالتصاق بصدر الأم ومص الثدى وكان يعود اليهم التوتر وعدم انتظام التنفس والاصابة بالاضطرابات المعوية على أثر حرمانهم من الالتصاق بالأم (سلامه وجابر ١٩٧٠). و يرى البعض أن سلوك التعلق بالأم تبدأ ملاحظته بعد الشهر الرابع من الولادة حيث يبتسم الطفل في وجه الأم و يتابعها بعينيه أكثر من غيرها. و يرى البعض أن هذا لون من الادراك التمييزى وليس تعبيرا عن الحاجة الفطرية الى التعلق بالأم.

وقد لاحظت اينسورث (Ainsworth, 1967) أن سلوك التعلق بالأم كان يلاحظ في بكاء الطفل عند مغادرة الأم للمكان الذى يوجد فيه أو عندما كان يحاول اللحاق بها وهو يبكى و يصرخ. وسلوك اللحاق بالأم كان سلوكا عاما في الشهر السادس وخاصة بعد أن أصبح الأطفال من عينة الدراسة قادرين على الحبو، وتعزز دراسات شايفر وامرسون (Schaefer and Emerson,1964) ما توصلت اليه دراسة اينسورث. كما تقرر الدراستان وجود فروق فردية بين الأطفال في الوقت الذى يظهر فيه السلوك المعبر عن الحاجة الى الالتصاق بالأم والتعلق بها فقد يظهر مبكرا في الشهر الرابع لدى قلة من الأطفال وقد يتأخر الى الشهر الثاني عشر لدى قلة أخرى بينما يظهر لدى الغالبية فيما بين الشهر السادس والتاسع بعد الولادة.

٣ ـ تطور تعلق الطفل بالأم خلال مراحل نموه:

أفادت بعض الملاحظات العلمية عدم وجود تغير في السلوك الدال على تعلق الطفل بالأم خلال السنة الثانية من حياة الطفل وخلال معظم السنة الثالثة لا من حيث طبيعتة ولا من حيث العوامل المؤثرة فيه غير أن الظروف التي تثير هذا السلوك لدى الطفل تزداد نظرا لنمو وعيه ونمو ملاحظاته واتساع عالمه فخلال السنة الثانية وكذلك الثالثة يدرك الطفل بعض التصرفات التي تجعله يتوقع خروج الأم من المنزل وغيابها عنه و يبدأ سلوك الاحتجاج عن طر يق البكاء في الظهور حتى قبل أن تفارقه وقد تلجأ بعض الأمهات الى أساليب الاختفاء عن عيني الطفل في هذا السن بطر يقة هروبية. و يبدأ التغير والتطور في سلوك التعلق والمصاحبة للأم بعد تمام العامين وخلال الثالثة والرابعة من عمر الطفل. وتفيد ملاحظات معلمات الحضانات أنه حتى قرب نهاية العام الثالث لايزال يظهر على الأطفال القلق والحزن بسبب ترك الأم لهم ولكن البكاء لا يستمر في هذه السن لمدة طو يلة كما كان الحال من قبل. و يعبر طفل الثالثة عن حزنة لفراق الأم له بالانزواء وقلة النشاط واظهار الرغبة في الحصول على اهتمام المعلمة وغير ذلك من ألوان السلوك الذى يختلف عما يقوم به في وجود الأم.

و بعد تمام الثالثة يستطيع معظم الصغار احتمال غياب الأم لفترات وجيزة و يساعدهم على ذلك توافر خبرات اللعب وخاصة مع الأطفال الآخر ين في أماكن مألوفة يشعر فيها بالأمان أو مع أفراد تربطه بهم مودة وألفة بشرط أن يكون سليما معافى وغير معرض للشعور بالخوف أو توقع الألم وأن يكون على يقين من عودة الأم أو عودته الى الأم بعد تلك الفترة الوجيزة، ولكنه رغم انخفاض حدة التعلق بالأم والرغبة في مصاحبتها بعد تمام الثالثة الا أن الطفل يشعر من وقت لآخر بالرغبة في مصاحبتها والالتصاق بها وكأنه ير يد أن يؤكد لنفسه أنه مازال محبو با لديها. وقد يؤدى تطور العلاقات الاجتماعية والرغبة في صحبة الأ بو ين والأخوة والأطفال الآخر ين الى اختلال في عادة النوم والأكل والى الرغبة في السير بالليل مع الكبار ومعاناة التعب والارهاق في سبيل ذلك (Bowlby, John, 1969). وعلى الرغم من أهمية العلاقة الايجابية بين الطفل والأم وضرورة التفاعل الطبيعى بينهما خلال مراحل النمو المختلفة الا أنه ينبغى عدم تشجيع سلوك الاعتماد الكامل على الأم خلال مرحلة الحضانة والروضة أو من سن ثلاثة ونصف الى سن ٦ وما بعدها. وتفيد الدراسات التي أجر يت على سلوك الاعتماد الكبير على الأم والتي قام بها كراندال و برستون ورابسون (Crandall, Preston, and Rabson, 1960) أن الأطفال الأكثر اعتماداً

على الأم كانوا أقل انجازا وأقل ألفة بين أقرانهم كما أن الأطفال الأكثر اعتمادا على أنفسهم في مرحلة الحضانة والروضة كانوا أعلى تحصيلا وأقل طلبا للمساعدة من جانب الكبار.

كما أوضحت الدراسات المشار اليها ان المكافأة المباشرة على التحصيل واشعار الطفل بالتقبل والاستحسان له علاقة بارتفاع هذا التحصيل.وتثبت الدراسات أن انخفاض سلوك التعلق والالتصاق بالأم والاعتماد عليها خلال الحضانة والروضة وسهولة الاندماج مع الأطفال الآخرين دليل على النضج الانفعالي للطفل (Medinnus, G.R., 1967) و يستمر سلوك التعلق بالأم بدرجة معقولة خلال مرحلة الطفولة المتأخرة أى من سن ٦ الى ١٢ ولكن خلال المراهقة يبدأ في الاضمحلال و ينمو في الوقت ذاته التعلق بالآخرين بدرجة قد تفوق التعلق بالابوين و يساعد النضج الجنسي في المراهقة على التحول نحوالجنس الآخر والتعلق به والرغبة في صحبته. وتزداد الفروق الفردية بين المراهقين في التعلق بالأم كما يختلف الاناث عن الذكور في هذا التعلق و يكون الاناث عادة اكثر تعلقا بالأبوين من الذكور. وترغب قلة من المراهقين والمراهقات في الانفصال عن الأبوين خلال هذه المرحلة. كما يستمر التعلق بهما بدرجة لا تختلف عما كان عليه الحال في الطفولة المبكرة لدى قلة أخرى. ولكن الغالبية العظمى من المراهقين والمراهقات تتحول طبيعة العلاقة بينهم و بين الأبوين في هذه المرحلة بصورة ايجابية و يظهر الارتباط والتعلق لديهم بدرجة معقولة في الظروف الصحية والنفسية الطبيعية. وتستمر الرابطة بين الأبناء والآباء خلال مرحلة الرشد وتكون أقوى بين الأناث والأبوين منها بين الذكور والأبوين بصفة عامة كما تكون أقوى بين البنات والأمهات منها بين الذكور والآباء وهناك فروق بين الأفراد والمجتمعات في هذا الصدد. أما فى مرحلة الكهولة والشيخوخة فيتجه سلوك التعلق بالآخرين نحو الصغار من الأبناء أو الأحفاد. وفي ساعات الضيق وأوقات الشدة خلال الأزمات النفسية يتجه سلوك التعلق بالاخرين نحو من هم موضع الثقة ومن يتوقع على ايديهم تخفيف الازمة اوحل المشكلة، و يعتبر هذا السلوك عاما بالنسبة لأى سن (Bowlby, John, 1969).

٤ ــ أثر تعلق الطفل بالأم على نموه الاجتماعى:

يولد الطفل وليس له علاقات ايجابية أو سلبية مع أحد. وتبدأ علاقته بالأم والاعتماد المطلق عليها عقب الولادة مباشرة، وعلى ضوء هذه العلاقة تنمو وتتحدد الملامح الأولى لعلاقته النفسية والاجتماعية بالآخرين، اذ بعد ظهور السلوك الدال على التعلق بالأم بفترة وجيزة يبدأ ظهور السلوك الدال على الرغبة في التعلق

بالآخرين وخاصة التعلق بالأب والأخوة و بالآخرين من أعضاء الأسرة أو من غيرهم، ومع ازدياد التعلق بالآخرين ووضوحه في سلوك الطفل منذ الشهر الثامن عشر تقر يبأ يبدأ الالتصاق البدني أو اللمس بالأم يقل تدريجيا ولكن التعلق القلبي والنفسي بها لا تقل حدته ولكن تختلف درجته وحدته باختلاف الاطفال و باختلاف المواقف والظروف الصحية والنفسية للطفل. فشعور الجوع أو التعب أو الخوف أو الألم يزيد من حدة شعور الطفل بالحاجة الى مصاحبة الأم والالتصاق بها وتلمس الأمان والراحة على صدرها (اينسورث Ainsowrth, 1967).

وقد لوحظ من دراسات امرسون وشايفر أن التعلق بالأم يزداد اذا تكرر غياب الأم عن الطفل ثم عودتها اليه. كما أن طبيعة الأم وشخصيتها وخصائصها النفسية وكذلك نوع الرعاية التي تقدمها للطفل وأساليبها في تنشئتة والتفاعل معه يحدد سلوك التعلق بالأم لدى الطفل الصغير و يؤثر في طبيعته وحدته وفي المظاهر المعبرة عنه كما أن مبادرات الطفل للتفاعل مع الأم مثل مناداته لها والابتسام في وجهها والا تجاه نحوها وشد انتباهها اليه بمختلف الاساليب التي تؤدي الى اثارة بعض الاستجابات المحببة اليه من جانب الأم كل ذلك يقوى من طبيعة العلاقة و يزيد من سلوك التعلق والارتباط بين الأم والطفل (Schaefer, Emerson, 1964 Ainsworth, 1967) وتشير دراسات ريبل (Ribble, 1944) والتي سبقت الاشارة اليها أن الأمهات المضطربات انفعاليا أو اللائي يتصفن بالنبذ أو الكراهية لأطفالهن لا يستطعن اشباع حاجة الطفل الرضيع الى العلاقة الدافئة ولا يقدمن نموذجا صالحا للأمومة السليمة. وقد يؤدى الحرمان من الأمومة المشبعة من وجهة نظر ريبل الى تنمية نمطين من الاستجابات **الأول**: السلبية(Negativism) والتي تأخذ صورا متعددة منها الامتناع عن الرضاعة أو فقد الرغبة في تناول الطعام وقد يرتفع ضغط الدم وتتوتر عضلات جسم الصغير و يضطرب تنفسه و يتعرض للامساك الشديد ونحو ذلك.

الثاني: النكوص (Regression) وفيه يغلب على الطفل الهدوء الاكتئابي والنوم الطويل الذى يشبه الغيبوبة وارتخاء العضلات ونقص الانتباه والاضطرابات المعوية التي قد تؤدى الى القىء أو الاسهال. وأشد مظاهر هذا النمط النكوصي هو مرض الذبول (Marasmus) والذى يبدو في الذبول والخمول الشديد وفقد الرغبة في الاكل والشحوب وارتخاء العضلات وقلة الاستثارة.

و يتصف سلوك الأم النابذة بالتوتر والقلق وعدم الصبر وقلة الاحتمال لما تقتضية تربية الطفل من المشقة والخشونة في معاملته وابعاده كلما حاول الالتصاق بها والتماس الأمان والدفء على صدرها وعدم الاستجابة لبكائه أو

توسلاته فاذا تكررت معاملة الطفل من الأم على هذا النحو أصبحت رمزا للالم بدل أن تكون مصدرا للمحبة (Ribble, 1944).

والخطورة التي يشكلها سلوك الأم النابذة أو المضطربة انفعاليا على شخصية الطفل ومستقبله تأتي من أن الطفل الصغير يعمم استجاباته فاذا ارتبطت الأم في نفسه بالاشباع والدفء وتخفيف الألم والخوف والقلق والتوتر فسوف تعمم هذه الاستجابة بالنسبة لكل من يشبه الأم من الكبار سواء الأمهات والمعلمات والمربيات وقد تتسم نظرته الى الجنس الآخر بسمة ايجابية تكون أساسا للنجاح كزوج أو أب في المستقبل والعكس صحيح اذا ارتبطت صورة الأم بالالم والحرمان والخوف والعقاب والتهديد في نفس الطفل الصغير واستمرت هذه الصورة وثبتت لمدة طويلة فقد يتعلم الطفل الهروب من الأم و يرغب في الابتعاد عنها والنفور منها ثم يعمم هذه الاستجابة على كل من يشبة الأم من الكبار و يصعب عليه أن يقترب منهن طلبا للاشباع و يعجز بالتالى عن التوافق معهن معلمات كن أو زميلات عمل أو زوجات.و يؤكد ذلك خطورة اضطراب العلاقة بين الأم والطفل وخاصة في السنوات الأولى من الحياة. وقد ذهب ار يكسون. (Erickson, E. 1950) الى ان الاتجاهات الاجتماعية الايجابية للطفل والثقة بالنفس و بالآخرين والميل اليهم والرغبة في التقرب منهم وكذلك الاتجاهات السلبية كعدم الميل الى الآخرين والنفور منهم والشعور بالكراهية أو العداء نحوهم توضع بذورها الأولى من خلال علاقة الطفل الصغير بالأم و بالمحيطين به خلال السنة الأولى من حياته (سلامة وجابر ١٩٧٠).

٥ ــ اهمال الأم وأثره على النمو النفسي للطفل:

يقصد بالاهمال في هذه الدراسة حرمان الطفل من حقه في الأمومة وما يرتبط بها من اشباع وخبرات تفاعلية ضرورية لنموه سواء اكان ذلك بسبب جهل الأم وعدم وعيها أو بسبب ما تتصف به من اتجاهات أو سمات سلبية تعوقها عن القيام بدورها بصورة ايجابية أو بسبب الأساليب السلبية في التنشئة والتفاعل مع الطفل. و بهذا المعنى العام للاهمال كما تبنته هذه الدراسة فان الآثار السلبية المترتبة عليه يمكن ان تتناول مظاهر النمو المختلفة.

أن جهل الأم بدورهاو بمسؤولياتها وخاصة اثناء مرحلة الحمل وخلال مرحلة الرضاعة والطفولة المبكرة يمكن أن يكون ظاهرة عامة في البلاد النامية، فنسبة الأمية مرتفعة بين الأمهات والبرامج التربوية في هذه البلاد لا تهتم كثيرا باعداد الاناث والذكور للقيام بدور الأمومة والأبوة في المستقبل وكذلك الدراسات

الخاصة برعاية الأمومة والطفولة لا تكاد توجد والمؤسسات الصحية والاجتماعية غير كافية والحصيلة هي ما يثبته الواقع المشاهد وما تؤكده الأرقام والحقائق العلمية من ارتفاع نسبة المولودين موتى والمولدين مشوهين أو ضعاف العقول بالاضافة الى ما يستهدف له الرضع من الحوادث والنزلات المعوية أو غيرها بسبب اهمال الأم. وتؤكد الكثير من الدراسات الحديثة أن كثيراً من حالات المعوقين والمتأخرين دراسيا والمنحرفين اجتماعيا والمضطر بين انفعاليا ترجع الى الأساليب الخاطئة التى تتبعها الأم في التفاعل مع اطفالها وخاصة خلال مرحلة الرضاعة والطفولة المبكرة (الباحث: دراسات ١٩٧٧، الباحث: التأخر الدراسي ١٩٧٤، الباحث وآخرون: تقو يم واقعي لطفل ما قبل المدرسة ١٩٧٩) وسوف تتناول الدراسة فيما يلي أثر اهمال الأم بالمعنى المشار اليه على بعض مظاهر النمو عند الطفل:

٦ ـ أثر اهمال الأم على نموالذات:

ان الولادة البيولوجية والفطام البيولوجي لا يقتضيان بالضرورة تحقق الولادة النفسية والفطام النفسي كما انهما لا يتطابقان في الزمن كذلك فالولادة البيولوجية حدث درامي يمكن ملاحظته وتحديد ابعاده والاعداد له بصورة جيدة. ولكن الولادة النفسية عملية داخلية معقدة تبدأ وتتم ببطء دون أن تلاحظ ولكن يمكن ملاحظة آثارها السلوكية الخارجية فقط و يقصد بالولادة النفسية والفطام النفسي (Separation and Individuation Process) عملية نمو الذات وتفردها واستقلالها عن ذات الأم. وتستمر هذه العملية من حوالي الشهر الرابع والخامس بعد الولادة البيولوجية الى حوالي الشهر الثلاثين أو السادس والثلاثين و يتوقف نجاح عملية الولادة النفسية ونمو الذات على قدرة الطفل على القيام بالنشاط والحركة المستقلة خلال وجوده بالقرب من الأم من ناحية وعلى درجة الحنان والدفء التي توفرها الأم كاستجابة تشجيعية لرغبته في الاستقلال من ناحية أخرى.

وتتدرج عملية نمو الذات وتفردها واستقلالها على النحو التالي:

أولا: مرحلة الانسحاب السوى (Normal Dutistic Phase)

وتستغرق الأسابيع الأولى بعد عملية الولادة البيولوجية ولا يميز الطفل خلالها بين ذاته و بين الأم وهي حالة أشبه بالنوم يكاد يكون الفطام النفسي للطفل فيها مغلقا أمام المثيرات الخارجية، و يشبع فيها حاجاته وهو على هذه الصورة. و يرى علماء التحليل النفسي أن الطفل خلال هذه الأسابيع الأربعة يشبه من الناحية النفسية البيضة التي تحتوى على جميع ضمانات الحياة للفرخ الصغير في داخلها، وكل ما يحتاجه لكي ينضج و يخرج للحياة النفسية الجديدة هو دفء الأمومة.

وكثيراً ما يستيقظ الطفل خلال هذه الفترة بسبب الجوع أو غيره ثم يستسلم للنوم بمجرد الحصول على الاشباع والدفء والراحة. والنشاط الفسيولوجي في هذه الأسابيع الأربعة أوضح من النشاط النفسي وكل ما يحتاجه الرضيع في هذه الفترة هو الهدوء والراحة والبعد عن المثيرات الحادة حتى تسير العمليات الفسيولوجية في طريقها الطبيعى.

ومن المعلوم أن الطفل يولد ولديه بعض الاستعدادات الفطرية التي تعاونه في تحقيق الاشباع وتنمى لديه بالتدريج ادراك المثيرات الخارجية. وخلال هذه الأسابيع الأربعة يكتسب الطفل التوازن الهوموستاسي Homeastasis equilibrium وهو نوع من التكيف الجسمي للبيئة الجديدة. وردود الأفعال الادراكية في هذه الأسابيع تعتبر عامة وغير متمايزة و يتم الاشباع فيها دون جهد شعورى كبير يبذله الطفل ولكن توجد درجة ضئيلة من التمييز (Differentiation) ولا يعني عدم وجود تركيز نفسي على شيء ما خارج الذات وتكوين علاقة عاطفية معه خلال هذه المرحلة عدم وجود أى نوع من الاستجابة للمثيرات الخارجية حيث سجل ولف Wolff, 1959 Frantz, 1961) وجود نوع من الاستجابات غير النشطة للمثيرات الخارجية وهذه الاستجابات غير النشطة هي التي تمهد للمرحلة التالية مرحلة النمو البدائي أو الغامض للذات والوعي بأن الأشباع يأتي من مصدر خارجي عن هذه الذات.

ثانيا: مرحلة الاعتماد الكبير على الأم في اشباع الحاجات البيولوجية والنفسية تبدأ عقب انتهاء الأسابيع الأربعة الاولى تقريباً والتي سبقت الاشارة اليها وتستمر حتى الشهر الرابع أو الخامس عقب الولادة وتسمى عند علماء التحليل النفسي بمرحلة التعاضد أو التعايش التعاضدى (Symbiosis) بين الأم والطفل وفي بداية هذه الفترة لا تكاد تتميز صورة الذات لدى الطفل عما كانت عليه قبل الولادة. وفيها يسلك الرضيع و ينشط كما لو كان هو والأم وحدة نفسية ذات تكوين مزدوج. و يعتبر وجود الأم بالقرب من الطفل في هذه المرحلة وقيامها على اشباع حاجاته واستعدادها للاندماج معه في علاقة تعاضدية والتفاعل مع ما يبديه من طاقة ونشاط يعتبر أمرا ضروريأ لولادة الذات في هذه المرحلة ثم نموها واستقلالها خلال المرحلة التالية. ونتيجة للأمومة الدافئة خلال هذه الأشهر الأربعة أو الخمسة الأولى من حياته تبدأ الولادة النفسية للذات وذلك عن طريق الربط الشعورى الداخلي بين الاشباع و بين صورة الأم وصوتها وجسمها وملامحها وذلك يعني انتقال العلاقة النفسية من الوضع الأول الذى يعتبر امتداداً لما كان عليه قبل الولادة الى وضع خارجي تظهر فيه صورة الأم كمركز أو موضوع تتركز

حوله العلاقة النفسية (Cathexis) للطفل ــ ومعنى ذلك أن النشاط الادراكي انتقل من حالة يبدو فيها الطفل كالمخدر الى حالة من الشعور المبدئي اليقظ بالذات.

ولما كانت الذات في صورتها المبدئية في هذه المرحلة المبكرة لا تستطيع تنظيم الحاجات الداخلية والخارجية بصورة تضمن حفظ الحياة و بقاءها فان البديل الوحيد خلال هذه الفترة هو وجود علاقة بيولوجية نفسية دافئة بين الأم والطفل تساعد على نموالذات وذلك عن طر يق الخبرة التفاعلية الايجابية المتكررة بين الطفل والأم والتي تؤدى الى اشباع الجوع وتخفيف الألم والقلق والتوترBenjamin

الثالثة: مرحلة نمو الذات وتفردها واستقلالها Separation & Individaution Phase

ذهبت كل من مرجر يت ماهلر وفر يد باينوآني برجمان Mahler, Pine, & Bengman الى أن عملية نمو الذات وتفردها واستقلالها تبدأ بصورة بدائية غامضة منذ الشهر الرابع او الخامس وتستمر في النمو حتى الشهر الثلاثين أو السادس والثلاثين وتتدرج خلال هذل هذه المدة في أر بع فترات متتابعة وهي:

أ ــ مرحلة التمييز (Differentiation)

وهي اولى مراحل نمو الذات وتقع بين الشهر الخامس والتاسع وخلالها يقل الاعتماد الكامل على الأم كلما تقدم الطفل في عملية الحبو والقدرة على الحركة. والسلوك الذى يساعد الطفل على تمييز ذاته من غيرها هو سلوك الاستكشاف البصرى واللمسى لملامح وجه الأم وخصائصها الجسمية فهو يتحرك بعيداً عنها ليستكشف الأشياء ثم يتوقف ثم ينظر الى الأم و يعود اليها و يكرر التردد بينها و بين الأشياء الأخرى والناس الآخر ين ومن خلال عملية القرب من الأم والالتصاق بها بعد البعد عنها يبدأ يتكون الشعور بتميز الذات واستقلالها.

ب ــ مرحلة الممارسة (Practicing)

وتقع بين الشهر التاسع والرابع عشر و يستطيع الطفل خلالها التحرك بعيداً عن الأم والعودة اليها بسهولة أكبر وتتسع البيئة التي يستكشفها الرضيع في هذه المرحلة كما يزداد النشاط و يستطيع الطفل خلالها ممارسة بعض المهارات الحركية مع قدر أكبر من الطاقة الجسمية و يساعد ذلك على تضخم الشعور بالذاتية.

ج ــ مرحلة التقرب (Rapprochment)

وتقع بين الشهر الرابع عشر والرابع والعشر ين ور بما بعد ذلك وفيها يكتشف الطفل أنه فرد مستقل عن الأم ولكنه يحاول التقرب اليها ليقاسمها خبراته

وحاجياته ولكنها تنظر اليه الآن على أنه فرد مستقل حيث بلغ مرحلة الفطام و بالتدر يج ترسخ لديه هذه الحقيقة وتنمو معها القابلية للانتكاس وتظهر ردود الفعل السلبية التي تعتبر ظاهرة عامة في هذه المرحلة وتبلغ هذه السلبيات ذروتها عندما تتأزم العلاقة الودية بين الطفل والأم، فادراك الطفل لحقيقة الفطام النفسي والاستقلال الذاتي يسبب له أزمة حادة يطلق عليها أزمة المودة مع الأمRapproch ment Crisis) ومن اعراض هذه الأزمة ظهور الاستجابات المتناقضة في آن واحد (ambivalence) كأن يبكي و يضحك في نفس الوقت أو يبدى الرغبة في الاقتراب من الأم والالتصاق بها فاذا حملته بدأ ينفر منها و يبتعد عنها وقد يحاول تقبيل الأم ولكنه فجأة يحاول أن يعضها وسرعان ما يختفي هذا السلوك المتناقض اذا كانت العلاقة مع الأم ايجابية ودافئة ولكنه قد يتطور و يثبت لدى البعض و يصبح سمة انفعالية يتقلب فيها مزاج الفرد من النقيض الى النقيض. وكثير من الامهات لا يدركن خطورة هذه المرحلة و يقابلن هذه الأزمة التي يعانيها الطفل بنوبات غضبية وعصبية عنيفة وتزيد ثورة الأم من أزمة الطفل فيزداد بكاؤه وعويله وحزنه وتزداد ردود الفعل السلبية لديه والتي هي في الواقع نتيجة للاحساس بالفطام النفسي واستقلال الذات أو ما تطلق عليه ماهلر.الولادة النفسية(Mahler, 1975).

د ــمرحلة تماسك الشخصية (Consolidation of Personality)

وتقع في نهاية العام الثاني و بداية الثالث ثم تستمر وتتطور وخلالها يتحقق الاستقرار والثبات الانفعالي والتركيز النفسي على شيء معين يصبح موضوعاً للحب ومركزاً للعاطفة و يتم ادراكه منفصلا عن الذات، هذا الموضوع الذى يتركز حوله انفعال الطفل هو الأم حيث يدركها في هذه المرحلة بوضوح على أنها شخص مستقل عن الذات موجود في العالم الخارجي ولكن لها وجود انفعالي داخلي في نفس الطفل. فاذا اضطربت العلاقة بين الطفل والأم فقد يؤدى ذلك الى الاضطراب النفسي للطفل.

فالعصاب الطفلي (Infantile neurosis) قد يكون نتيجة لاعاقة نمو هذه العلاقة في احدى مراحل نمو الذات السابقة. وفي حالات الاعاقة الشديدة للعلاقة بين الطفل والأم قد يتعرض الصغير الى ما يسمى بظاهرة الحد الفاصل،Borderline Phenomenon أى يصبح الطفل في حالة من الاضطراب تقع بين حالتي العصاب والذهان وقد تصل الى مرحلة الذهان وفي حالة الذهان الطفلي (Infantile psychosis) يعجز الأطفال الذهانيون عن الاستجابة أو التوافق مع أى مثيرات صادرة عن الأم أى يفقدون القدرة على الاستفادة من الأمومة كعلاقة خارجية أساسية. و يظهر على الاطفال من هذا النوع الخوف الشديد لمجرد

إحساسهم بالانفصال الحقيقي عن الأم وقد تضطرب مظاهر النمو الأخرى لديهم مثل النمو الحركي واللغوى ونمو الذات واستقلالها والذى يتحقق عادة في ظل العلاقة الطبيعية مع الأم، و ينظر الطفل في هذه الحالة الى الأم كما لو كانت جزءاً من ذاته ولا ينمو عنده الاحساس بأنها منفصلة أو مستقلة عنه، فالأم وكل ملامحها وخصائصها الجسمية وصوتها واشاراتها وملابسها وأماكن ترددها هي المدار أو المجال المغناطيسي الذى يشكل عالم الطفل الذهاني و يؤدى عجز الطفل عن تصور الأم كشيء مستقل ومتميز في العالم الخارجي الى العجز عن التوافق مع هذا العالم الخارجي والى العجز بصفة خاصة عن تكو ين علاقات خارجية مع الآخر ين، كما أن نمو الذات واستقلالها قد لا يظهر بصورة متوازنة خلال هذه المرحلة وما بعدها و بالتالي تعوق الخصائص الانسانية للشخصية وتتشوه وهي في مرحلتها البدائية (Kanner, 1949 Mahler, 1952 Mahler, Furer, and Settlage, 1959, Mahler, 1968)

٧ ـ أثر الحرمان من الأمومة على مظاهر النمو المختلفة للطفل:

من أهم الدراسات في هذا الصدد دراسات سبتز (Spitz, 1946) وجولد فارب Goldfarb, 1944 ورابين (Rabin, 1958) و يارون (Yarrow, 1961) وغيرهم، وفي دراسات سبتز الذى قارن فيها بين اطفال قضوا العام الاول من حياتهم في مؤسسات داخلية حيث لا تتوفر علاقة الأمومة الطبيعية وجد أن ١٥٪ ظهر عليهم بعد ستة شهور من الحرمان بعض المظاهر السلوكية الشاذة مثل كثرة البكاء في بداية الحرمان ثم اختفاء البكاء وظهور نوع من الجمود والعبوس والتبلد وعدم المبالاة والذهول أو شرود العينين فيما يشبه الغيبو بة وقد اطلق سبتز على هذه المظاهر «الاكتئاب الاناكلينيكي Anaclinical Depression وقد لاحظ سبتز اختفاء هذه المظاهر أو معظمها وعودة الطفل الى النوم العادى اذا عادت العلاقة الطبيعية مع الأم خلال فترة ثلا ثة أشهر من الحرمان أما اذا استمر الحرمان لفترة أطول فان الأمر يزداد سوءا. وفي دراسة أخرى وجد سبتز أن الأطفال الذين قضوا العام الأول من حياتهم في مؤسسة داخلية حرموا خلالها من الأمومة ظهر عليهم في نهاية العام التأخر العقلي و بعد سنتين كان بعض الأطفال الذين لا يزالون في المؤسسة يعانون من العجز عن المشي بدون مساعدة و بعضهم تأخر نموهم اللغوى بشكل ملحوظ.

وقد أرجع سبتز هذه النتائج الى الحرمان من التفاعل الاجتماعي والعاطفي بين الأم والطفل خلال العامين الأولين من الحياة. وقرر أن انعدام هذا التفاعل قد يؤثر تأثيرات سلبية على النمو الجسمي والعقلي واللغوى والانفعالي والاجتماعي للطفل.

وعلى الرغم من النقد الموجه الى دراسات سبتز حيث لم يتحقق لها الضبط التجريبي الكامل بالاضافة الى تسرب عدد كبير من الأطفال وخروجهم من المؤسسة اثناء الدراسة الا أن اتفاق نتائجها مع نتائج بعض الدراسات المماثلة يشجع على وضع دراسات سبتز موضع الاعتبار. (الباحث: دراسات ١٩٧٧، سلامة وجابر ١٩٧٠)

و ينبغي أن يلاحظ أن مجرد اختفاء الأم من حياة الطفل بالموت أو بالفراق بين الزوجين أو بسبب ايداعه في مؤسسة أو بسبب غير ذلك ليس هو العامل الوحيد المسؤول عن النتائج السلبية التي سبقت الاشارة اليها فقد تحدث نفس النتائج مع وجود الأم بجانب الطفل في البيت بسبب ما تتصف به من إهمال أو نبذ أو عدوانية أو ما تعانيه من اضطرابات نفسية كما سبقت الاشارة اليها. فالمتغيرات الحقيقية المسؤولة عن ظهور النتائج السلبية المشار اليها أو غيرها عند اطفال المؤسسات أو غيرهم ترجع الى عدم توفر الخبرات التفاعلية الطبيعية المرتبطة بالأم وهي خبرات الحنان والحب غير المشروط والعطف والأمان والدفء والاستجابة السريعة لحاجياته الأساسية واشعاره بالاهتمام والأهمية وتوفير جو من الرعاية الصحية والنفسية يتيح حرية الحركة واللعب التلقائي والنشاط و يتناول فيه الاشياء بيديه و يكتسب الخبرات المتنوعة. فحيثما تتوفر تلك الخبرات سواء عن طريق الأم البيولوجية أو الأم البديلة وسواء أكان ذلك في البيت أو في مؤسسة داخلية أو في الحضانة أو الروضة أو نحوها حيثما توفر ذلك تحقق النمو الجسمي والنفسي المتكامل بأبعاده ومظاهره المتعددة وحيثما اختفت تلك الخبرات المرتبطة بالأم بدرجة أو باخرى حدثت الا ثار السلبية المشار اليها بدرجات مختلفة ايضا تبعاً لاختلاف درجة الرعاية أو الحرمان الذى يتعرض له الطفل. ونظرا لأن الخبرات التربوية والنفسية الغنية لا تتوفر في الغالبية العظمى من المؤسسات والحضانات ودور الرعاية كما أن الأمهات البديلات والمشرفات أو المربيات أو الحاضنات ونحوهن قلما تتوفر فيهن خصائص الأمومة التي سبقت الاشارة اليها فان اطفال المؤسسات ودور الرعاية اكثر تعرضا للأعراض السلوكية السلبية من الاطفال الذين ربوا في أسر طبيعية.

و يمكن القول بناء على ما سبق أن الأم البيولوجية ليست أفضل دائما و بالضرورة من الأم البديلة وليس وضع الطفل في مؤسسة أسوأ أو أفضل دائما من بقائه في البيت اذ ليس المكان هو المتغير المؤثر وانما ما يتحقق و يتوافر في اجوائه من خبرات الأمومة الطبيعية وتفاعلها هو العامل الحقيقي المؤثر.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تفسير ما وصل اليه جولد فارب (Goldfarb,1944) من نتائج في هذا الصدد، فقد قارن بين أطفال قضوا السنوات الثلاث الأولى من حياتهم في مؤسسات داخلية ثم انتقلوا الى بيوت الرعاية Foster Homes أو ما يسمى بالأسر البديلة و بين أطفال آخرين ربوا منذ البداية في أسر بديلة حيث تتوفر خبرات الحياة الطبيعية في الأسرة العادية قد أظهرت المقارنة تفوق الأطفال الذين ربوا في أسر بديلة منذ الولادة على الأطفال الذين انتقلوا اليها بعد قضاء الفترة الأولى من حياتهم بالمؤسسة وذلك من حيث الذكاء والقدرات العقلية والنمو اللغوى ونحو ذلك. كما اتصف أطفال المؤسسات بالعدوانية بصورها المختلفة من ثورات وكذب وسرقة وتحطيم أوتخريب وضرب للأطفال الآخرين كما أنهم كانوا أكثر حركة غير هادفة وأقل ضبطاً للنفس وأقل حظاً في تكوين العلاقات الاجتماعية الودية وأكثر بروداً عاطفياً. و يرجع الباحث ذلك الى الحرمان من تكوين العلاقات الانفعالية القوية في الطفولة المبكرة مع الأم أو مع بديل ناضج لها كما سبقت الاشارة اليه في دراسات سبتز.

وتفيد الدراسات المختلفة التي أجريت على أطفال المؤسسات أن أظهر التأثيرات السلبية تقع على الجانب الانفعالي للطفل حيث يكون البرود العاطفي وعدم الاهتمام بالآخرين أو عدم الشعور بالمشاركة الوجدانية أبرز سمة المحرومين من الأمومة حيث يشعر هؤلاء بأن الآخرين لم يكونوا بالنسبة لهم مصدر حب واهتمام بدل أن يكونوا مصدر نبذ وكراهية.
(سلامة وجابر ١٩٧٠، الباحث - ١٩٧٧).

٨ ـ أثر تنشئة الأم للطفل على مظاهر نموه المختلفة:

يعتبر دور الأم في تنشئة الطفل من أهم العوامل المؤثرة في سلوكه ونموه وشخصيته. وتنطوى التنشئة الاجتماعية للطفل على كثير من المتغيرات والعلاقات والتفاعلات المؤثرة والمتداخلة والتي يصعب فصلها وتحديد آثار كل منها على حده كما أن هناك كثيراً من العادات والتقاليد والأساليب التي يمارسها الآباء في التنشئة في كل مجتمع، وهناك نظريتان علميتان تتعلقان بالتنشئة سادتا خلال النصف الأول من هذا القرن وهما الواطسونية نسبة الى واطسون أحد رواد المدرسة السلوكية والفرويدية نسبة الى فرويد رائد علم النفس التحليلي. وتقرر الواطسونية أن الجدول المنظم لأوضاع الطفل ونومه وتدريبه على ضبط الاخراج أنفع له وأكثر أهمية في تنشئته. وكان الآباء في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن يعتقدون أن حمل الطفل ولو مرة واحدة عندما يبكي كفيل بأن يعوده على ذلك. وانه سوف يتعلم أن البكاء كثيراً ما يحقق له استجابة معينة وهي حمله ورفعه من الفراش.

وانه اذا سارت التنشئة على هذا النحو في المواقف الأخرى فسوف يؤدى ذلك الى تدليل الطفل واعتماده على البكاء كوسيلة لتحقيق رغباته. مع أنه اذا ترك ليبكي بعض الوقت دون استجابة فور ية فسوف يتعلم أنه لا يستطيع تحقيق رغباته عن طر يق البكاء وسوف يؤدى ذلك الى الكف عن جذب الانتباه بهذه الطر يقة (Bartlett, 1933).

وتقرر الفرو يدية التي سادت آراؤها منذ الار بعينات أن التسامح من غير مبالغة في التدليل أفضل في تنشئة الطفل. وقد ازدادت آراء هذه النظر ية قوة بفضل نتائج الدراسات التي قامت بها مارجر يت ر بيل وسبتز وجولد فارب وغيرهم خلال الار بعينات والخمسينات. و بناء على هذه النظر ية وما يتبعها من دراسات أصبح من الممكن القول بأن تأثيرات خطيرة يمكن أن تتعرض لها شخصية الطفل اذا لم يحصل على الأمومة الملائمة خلال مواقف التنشئة و بناء على ذلك أصبحت الرضاعة من صدر الأم مفضلة سيكولوجيا عن الرضاعة من الزجاجة بسبب حاجة الطفل الى الأمان والدفء عن طر يق ملامسة جسم الأم والالتصاق بصدرها كما سبقت الاشارة اليه. وكذلك ارضاع الطفل يجب أن يخضع لحاجته والى شعوره بالجوع وليس الى نظام الجدول الزمني و بذلك يمكن أن نجنبه الشعور بالاحباط. وأصبح من المفضل كذلك تأخير بدء التدر يب على ضبط الاخراج الى حوالي الشهر السادس وعدم إيلام الطفل وعقابه بسبب عمليات الاخراج غير المنضبطة وتسود في الوقت الحالي اتجاهات التسامح في تنشئة الطفل وفي تدر يبه على المواقف المختلفة. وقد أكدت الدراسات التي قام بها أرلانسكي (Orlansky, 1949) وقارن فيها بين أساليب التنشئة حسب الجدول أو حسب حاجة الطفل، و بين الارضاع من صدر الأم أو من الزجاجة و بين الفطام بالأساليب التقليدية و بالأساليب العلمية التدر يجية. واستنتج منها أن الأساليب التسامحية أفضل بالنسبة للتوافق ونمو الشخصية من الأساليب القسر ية ولكن رغم ذلك لا يمكن الر بط بين طر يقة معينة أو أسلوب معين في الرضاعة أو التنظيف أو غيرها من مواقف التنشئة و بين التكيف أو سوء التكيف.

وتؤكد الدراسات المعاصرة انه لا يوجد أسلوب واحد في التنشئة له الافضلية المطلقة على جميع الأساليب الأخرى أو له نفس الأثر على جميع الأطفال. وقد اكد سيرز (Sears, 1957) وآخرون أن الخبرات المبكرة في موقف التغذية يمكن أن تؤثر على نمو الشخصية في المستقبل ولكن هذه التأثيرات فردية أى انها تختلف من فرد الى آخر.

و يحتاج فهم أثر التنشئة الاجتماعية على سلوك الطفل ونموه وشخصيته الى دراسة العوامل الأساسية المؤثرة في هذه العملية وهي: ١ ــ الأجواء الأسر ية . ٢ ــ طبيعة تكو ين الأسرة . ٣ ــ علاقة الطفل بالأم.

١ ــ أما ما يتعلق بالأجواء الأسر ية فتفيد الدراسات أن كل اسرة أو كل بيت له جو خاص يسوده أو له شخصية معينة تحكم العلاقات بين أفراده وتؤثر طبيعة هذا الجو أو هذه الشخصية وما تتصف به من دفء وحنان أو من قسوة وكراهية ومن ديمقراطية أو تسلطية أو تدليل على التفاعل بين الأبو ين والطفل وتتأثر قرارات الأبو ين وتصرفاتهم مع الطفل في المواقف اليومية المتكررة عندما يقوم ببعض الاعمال المثيرة كأن يكسر أو يتلف أو يوسخ أو يصرخ أو يردد بعض الألفاظ النابية أو يرفض تناول طعامه أو الذهاب الى سر يره، تتأثر تصرفاتهم بالجو الأسرى المسيطر و بالعلاقات السائدة و بالخصائص الشخصية لكل منهما و بنوع الشخصية التي ير يدونها للطفل و بالأساليب التي يعتقدون أنها توصل الطفل الى ما ير يدون له. وفي الدراسات التي اجر يت بمعهد فيلس (Fels Institute) حاول بالدو ين وكالهون و بر يس (Baldwin.Kalhoin. and Brease. 1949) أن يبحثوا العلاقة بين سلوك الابو ين و بين سلوك الاطفال وشخصياتهم، و بعد تحليل النتائج تبين انه يمكن تصنيف الأسر الى ثلاثة أنواع رئيسية: ١ ــ الأسر الديموقراطية ٢ ــ الأسر الدافئة أو المتقبلة للطفل ٣ ــ الأسر المدللة. وأفادت النتائج أن أطفال الأسر الديموقراطية والذين كانوا في سن الحضانة كانوا اكثر نشاطا واجتماعية واكثر رغبة في التطلع والاستكشاف وتصرفاتهم بصفة عامة كانت بناءة. أما اطفال الأسر المدللة أو المتحفظة فكانوا اكثر خوفا من التعرض للخطر وأكثر محافظة على اجسامهم وملابسهم كما أن المهارات العضلية لديهم كانت اقل نموا. وتفيد دراسات هار يز وجوف ومارتن (Harris, Gough & Marlin, 1950) ان الأسر التسلطية تنمي التمييز العنصرى لدى الاطفال.

و ينبغي أن يلاحظ أنه على الرغم من نتائج الدراسات السابقة وغيرها والتي تثبت ان هناك علاقة بين الجو الأسرى و بين سلوك الاطفال وخصائصهم الشخصية الا أنه لا يمكن القول بان هناك علاقة بين نوع معين من الاجواء الأسر ية و بين نوع معين من الشخصية اذ أن نفس الجو الأسرى يمكن أن ينمي انماطا مختلفة من الشخصية (Lyle, & Levin, 1955).

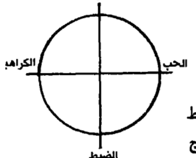
٢ ــ وأما طبيعة تكو ين الأسرة من حيث حجمها وترتيب الطفل فيها وتنوع الجنس بين الاطفال ومن حيث سن الأبو ين ونحو ذلك فتفيد الدراسات ان له **تأثيراً** على اسلوب تنشئة الطفل. فالطفل الأول قد يتعرض لخبرات وأساليب تنشئة تختلف

عن الطفل الأخير وقد يحظى الطفل الأول باهتمام اكثر من الاهتمام الموزع بعد مجيء الثاني والثالث وهكذا. وقد يتأثر الأوسط أو الأخير بسلوك من سبقه من الأخوة والاخوات وقد يكون لانجاب الانثى أو الاناث قبل الذكور تأثير مختلف عن انجاب الذكور قبل الاناث. و يطول المقام بشرح الآثار المترتبة على كل حالة من هذه الحالات ولكن يمكن القول اجمالا بانه ينبغى الحذر من تعميم النتائج التي توصلت اليها بعض الدراسات في هذا الصدد. فترتيب الطفل ونوع الجنس الذى ينتمى اليه واختلاف السن أو تنوع الجنس بين الأخوة والأخوات أو عدم تنوعه وكون الأسرة ممتدة أو نوو ية وكون الطفل هو الوحيد أو الأصغر الوحيد أو الأخير في الأسرة كل **هذه العوامل** مؤثرة بلاشك ولكن كلا منها ليس هو المؤثر الوحيد(Seals, et at 1957;).

٩ ـ الخصائص الانفعالية والشخصية للأم وأثرها على نمو الطفل:

أ ـ العلاقة بين اتجاهات الأم وسلوك الطفل في المراحل المختلفة:

لعل من أهم الدراسات الخاصة بالتفاعل بين الأم والطفل واثره على تكو ين الا تجاهات والخصائص الانفعالية دراسة بيركلي (Beykley) الطولية التي أجر يت على أطفال أسو ياء من الجنسين منذ الولادة حتى سن الثلا ثين وقد استخدمت مجموعة من الأدوات لجمع المادة العلمية منها مقاييس التقدير والتقار ير الشخصية والمقابلات وغيرها.



وقد انتظم سلوك الأم في أر بعة أبعاد رئيسية متقابلة كما هو موضح بالرسم وتم تنظيم سلوك الأطفال بنفس الطر يقة وذلك ليمكن وضع سلوك الأمهات وسلوك الأطفال **في صورة مقاييس متدرجه، وقد حسبت معاملات الارتباط الداخلية للمتغيرات بين سلوك الاطفال للتعرف على نماذج التفاعل الشخصي والاجتماعي بين الامهات و الأطفال.**

وكان الاهتمام في البداية موجها نحو التعرف على مدى ثبات سلوك الأم نحو الطفل خلال مراحل النمو المختلفة اذ أن الخصائص السلوكية الثابتة اكثر تأثيرا. وقد تبين من تحليل النتائج ما يلي:

أن الا تجاهات العاطفية تميل الى أن تكون أكثر ثباتا خلال الطفولة والمراهقة كما أن الأمهات الأكثر تعليما والاعلى من حيث المستوى الاجتماعي والاقتصادى والثقافي كن أكثر ميلا الى توفير الاستقلال لأطفالهن وأكثر تعاونا وميلا الى المساواة بين أطفالهن بينما الأمهات الأقل من حيث المستوى المشار اليه كن اكثر ميلا الى الضبط والعقاب.

و بالنسبة للفترة من سن عشرة شهور الى ستة وثلاثين شهرا تبين أن الأمهات اللاثى يتصفن بالحب لأطفالهن يتصف اطفالهن الذكور بالهدوء والشعور بالسعادة بينما الأمهات اللاني يتصفن بالكره لأطفالهن و يملن الى ضبط سلوكهم يتصف أطفالهن الذكور بكثرة الصياح والثورة والشعور بالتعاسة هذا فيما يتعلق بالجانب الانفعالي اما فيما يتعلق بالنشاط فيميل اطفال الأمهات المتصفات بالحب الى قلة النشاط بينما يميل اطفال الأمهات المتصفات بالا تجاهات العدائية الى كثرة النشاط هذا فيما قبل سن ١٥ شهرا أما في الفترة من سن ١٨ شهرا الى سن ٣٦ فتنخفض العلاقة بين اتجاهات الأم وسلوك الطفل الحركي والنشاطي.

وفي الفترة من سن ٢١/٢ الى سن ١٢ عاما تتصف اتجاهات الامهات نحو الذكور بالثبات فيما بين ٢١,٢ الى سن ٨ سنوات فسلوك الصداقة والتعاون والتلطف في المعاملة والوداعة من جانب الطفل يرتبط ايجابيا بالسلوك الاستقلالي و بالتقييم الايجابي و بتحقيق المساواة في المعاملة و بالتعبير عن المحبة من جانب الأم. آما أطفال الأمهات المتصفات بالا تجاه العدائي فتنخفض درجاتهم على المتغيرات الأر بعة السابقة وهي: الوداعة ولطف المعاملة والتعاون والصداقة.

وفيما بين سن ٣١٠٢ تقر يبا الى سن ٤١.٢ لا تتضح العلاقة الارتباطية بين سلوك الامهات وسلوك الأطفال. ثم تعود هذه العلاقة الى الظهور في سن ٦ سنوات. و يلاحظ أن نسق العلاقة بين سلوك الأمهات وسلوك الاطفال الاناث غير ثابت فبينما يكون سلوك الاناث فيما بين سن ٢٧ الى ٣٠ شهرا ايجابيا مع الا تجاهات الايجابية وسلبيا مع الا تجاهات السلبية لدى الأم يكون في سن الثامنة عكس ذلك تقر يباً اى ان الاناث المتصفات بالصداقة وحب التعاون في هذه السن كانت أمهاتهن من النوع العدائي أو غير الودى. ومما يلفت النظر ان علاقة الاناث بامهاتهن كانت ايجابية في الفترة من سن ٤١/٢ الى سن ٦ سنوات بينما كانت العلاقة بين الذكور والامهات في نفس الفترة تميل الى السلبية ور بما امكن تحليل ذلك بأن هذه الفترة هي فترة التوحد مع أحد الأ بو ين من نفس الجنس وما يترتب على ذلك من ضرورة توحد الذكور مع الأب والاناث مع الأم.

و بصفة عامة تتصف العلاقة بين الاطفال والامهات في مرحلة الطفولة المتأخرة بالثبات بالنسة للذكور و بالتغير نسبيا بالنسبة للاناث.

وخلال المراهقة كان المراهقون الذين اتصفت أمهاتهم بالاهمال أو بالميل الى العقاب في التعامل معهم خلال الطفولة المبكرة اكثر ميلا الى التحفظ في سلوكهم أو

اكثر خجلا وحساسية بينما كان المراهقون الذين اتصفت امهاتهم بالميل الى الضبط وكثرة التدخل وتشجيع الاعتماد على الغير واظهار القلق على صحة الاطفال وتوقع مستوى عال من التحصيل كانوا اكثر ميلا الى الخشونة والى سرعة الانفعال والتهور في سلوكهم.

و يرتبط سلوك المراهقات بالسلوك الحالي للامهات اكثر من ارتباط سلوك المراهقين بالسلوك الحالي للامهات فالمراهقات غير المتوافقات تتصف أمهاتهن بالميل الى الضبط الشديد واستخدام العقاب وتحديد نشاط بناتهن والملاحظة الدائمة لهن. أما المراهقات المتوافقات فقد اتصفت امهاتهن بالاجتماعية والثقة بالذات ومراعاة المساواة وايجابية التقو يم لبناتهن.

و يمكن القول بناء على ما سبق بأن الا تجاهات الايجابية نحو الاستقلال والتقبل من جانب الامهات لها علاقة بتوافق الابناء من المراهقين والمراهقات كما ان الا تجاهات السلبية والتي تتميز بالعدائية والضبط الشديد والميل الى العقاب من جانب الامهات لها علاقة بسوء التوافق بين المراهقين والمراهقات (Bayley, Nancy & Schaeler, Earl 1960).

ا ب ـ اتجاهات التحفظ والسيطرة لدى الأم وأثرها على نمو الطفل:

فرق ليفي (Levy, 1943) بين ثلاثة أنواع من اتجاهات التحفظ لدى الأم:

١ ـ التحفظ الذي يأخذ صورة الالتصاق الدائم بالطفل.
٢ ـ التحفظ الذى يأخذ صورة معاملة الطفل دائما كطفل صغير مهما كبر ونضج.
٣ ـ التحفظ الذي يأخذ صورة منع الطفل من الاعتماد على نفسه في ممارسة اى عمل.

كما فرق بين نوعين من الام المتحفظة:

١ ـ المد للة التي تستسلم لرغبات الطفل و يؤدي سلوكها على هذا النحو الى ان يصبح الطفل كثير الطلبات وكثير الثورة والعدوان قليل الاكتراث والطاعة.
٢ ـ المتحفظة المسيطرة التي تتحفظ على الطفل وتمنعه من الاعتماد على نفسه خوفا عليه فيؤدى سلوكه على هذا النحو الى أن يصبح الطفل خاضعا لها معتمدا عليها و يبدو نظيفا مطيعا مؤدبا وغير عدواني. والنوعان من الاطفال ليست لهما مشكلات تحصيلية بالمدرسة.

حـ ـ اتجاهات النبذ والكراهية لدى الام واثرها على نمو الطفل:

قد يبدو من الصعب التعرف على الام النابذة التي تتصف بالاتجاهات العدائية نحو الطفل اذ ليس من السهل اظهار الكراهية نحو الطفل وقد تبالغ الام التي تعاني من هذه الاتجاهات السلبية في الاهتمام والرعاية للتعو يض عن مشاعرها السلبية ولكن المواقف السلوكية التفاعلية تفضح هذه المشاعر الدفينة، فالميل الى العقاب المتزايد وعدم الرضى عن الطفل مهما حقق من نجاح وتطلب المز يد الذي يفوق مستواه قد يكون تعبيرا عن مشاعر النبذ والكراهية. وتفيد بعض الدراسات أن الطفل المنبوذ يعاني من الاحباط الشديد وقد يعبر عن هذا الاحباط بألوان من السلوك السلبي و يرى البعض أن بعض الاطفال المنبوذين قد يعانون من التأخير في النمو اللغوي أو السلوكي فيتكلمون لغة طفلية أو يسلكون سلوك الاطفال.

وقد أفاد سيموندز (Symonds, 1949) أن نتائج الدراسات التي أجر يت على الاطفال المنبوذين تؤكد انهم يعانون من الشعور بالغيرة و يميلون الى العدوان والثورة والى الحركة المفرطة ومحاولة جذب الانتباه.

كما تفيد التقار ير الاكلينيكية أن بعض الاطفال الذين يعانون من اللجلجة في الكلام يشعرون شعورا قو يا بانهم منبوذون من الام. وتفيد دراسات دارلي وشو بن وستوجديل وسيرز وماكو بي وليفي(Darley, 1945, Shoben, 1949 Stogdill, 1933 Seals & Maccoby, 1959 & Levy.) أن امهات بعض الاطفال الذين يلجلجون في الكلام توجد لديهم اتجاهات نبذ وكراهية لاطفالهم بصورة خفية اكثر ظاهرة وان درجة تقبلهن لاطفالهن اقل من درجة تقبل امهات الاطفال العاديين لاطفالهن.

د ـ اتجاهات الام نحو ذاتها وعلاقاتها باتجاهاتها نحو تقبل اطفالها:

يرى بعض الباحثين أن الا تجاهات نحو الذات تنعكس على الا تجاهات نحو الاخر ين (Fromm, E. 1933) فتقبل الذات يصحبه تقبل الاخر ين وعدم تقبل الذات يصحبه الفشل في تقبل الاخر ين (Horney, 1950) والا تجاهات التي يكونها الطفل نحو ذاته والتي تلعب دورا أكيدا في نمو شخصيته وفي توافقه وتحصيله الدراسي وغير ذلك تتأثر وتتوقف على مدى التقبل الذى يحصل عليه من أهم الناس بالنسبة اليه وهم الابوان والاخوة وذلك خلال الطفولة المبكرة. وتفيد الدراسة التي قامت بها ميدنوس

وكيرتز(Medinnus & Curtis, 1963) أن هناك علاقة ايجابية هامة بين تقبل الام لذاتها وتقبلها لطفلها.

١٠ ـ الملخص والاستنتاجات:

مما تقدم عرضه من الاراء والدراسات يمكن استخلاص ما يلي:

١ - .ان الأمومة صانعة الانسان وان الطفل الانساني يحتاج الى الأمومة السليمة من اجل حياته ونموه ومستقبله.

٢ - ان الأمومة بالنسبة للطفل الصغير تعني الدفء والحب والحنان وتحقيق الاشباع وتخفيف الألم والتوتر والخوف والقلق.

٣ - ان الحاجة الى الأم تبدأ منذ الولادة البيولوجية ولكن الرغبة في التعلق بها والتعبير عن هذه الرغبة تبدأ بعد الشهر الرابع حين يبتسم في وجهها و يتابعها بعينيه و يبكي لبعدها عنه.

٤ - ان حدة الرغبة في الالتصاق البدني بالام تقل بالتدر يج كلما ازدادت قدرة الطفل على الحركة والمشي ولكن العلاقة النفسية تزداد قوة و وضوحا خلال العامين الثاني والثالث.

٥ - خلال الأزمات الصحية والنفسية وخلال مواقف الجوع والخوف والألم والقلق تشتد رغبة الطفل الصغير في الالتصاق البدني بالأم.

٦ - ان طبيعة العلاقة بين الطفل الصغير والأم تحدد الملامح الأولى لعلاقته النفسية والاجتماعية بالآخر ين في المستقبل.

٧ - يستطيع الطفل الصغير خلال العام الثالث من حياته احتمال غياب الأم عنه لفترة وجيزة اذا توفر جو الأمان واللعب مع الأقران واذا تحققت السلامة البدنية والنفسية.

٨ - على الرغم من اهمية العلاقة الايجابية والتفاعل الايجابي بين الأم والطفل في المراحل المبكرة الا أنه ينبغي الحذر من تشجيع سلوك الالتصاق الكامل والاعتماد الكامل على الأم خلال الحضانة والروضة حتى يستطيع الطفل تحقيق النضج الانفعالي والاستقلال الذاتي بالتدر يج.

٩ - ان جهل الأم بدورها و بمسؤوليتها و بالآ ثار المترتبة على هذا الجهل يعتبر ظاهرة متفشية في البلاد النامية حيث ترتفع نسبة الأمية وخاصة بين الاناث وحيث تقل أو تنعدم الدراسات والمؤسسات الخاصة بالطفولة والأمومة.

١٠ - ان جهل الأم واهمالها يعتبر مسؤولا عن كثير من ألوان الاعاقة الجسمية

والنفسية والعقلية وعن كثير من حالات الوفاة بين المولودين وحديثي الولادة وكذلك عن كثير من الحوادث والنزلات التي يتعرض لها الأطفال الصغار.

١١ - هناك فرق بين الولادة البيولوجية والولادة النفسية اى ولادة الذات كما ان هناك فرقا بين الفطام البيولوجي والفطام النفسي اى استقلال الذات وتفردها ونموها.

١٢ - يتوقف نجاح عملية الولادة النفسية والفطام النفسي على درجة الحنان والدفء وعلى الخبرات التفاعلية الايجابية بين الأم والطفل خلال السنوات الثلاث الأولى من الحياة.

١٣ - قد يؤدي اضطراب العلاقة التفاعلية الايجابية بين الأم والطفل خلال عملية ولادة الذات وتفردها واستقلالها الى تعرض الطفل لبعض الاضطرابات النفسية كالعصاب أو الذهان الطفلي أو الوقوع في منزلة متوسطة بينهما تسمى ظاهرة الحد الفاصل بين العصاب والذهان.

١٤ - قد يؤدي اضطراب العلاقة بين الطفل والأم واعاقة ولادة الذات ونموها واستقلالها الى العجز عن التوافق مع البيئة وعن تكوين علاقات اجتماعية ونفسية ناجحة مع الآخرين.

١٥ - قد يؤدي الحرمان من الأمومة الى آثار سلبية مدمرة لمظاهر النمو المختلفة وخاصة للمظاهر الانفعالية.

١٦ - ان الحرمان من الأم أو من الأمومة لايعني مجرد غيابها أو اختفائها من حياة الطفل ولكنه يعني اختفاء الدفء والاشباع والخبرات التفاعلية الايجابية معها حتى وان كانت موجودة بجانب الطفل.

١٧ - ان الأمومة البيولوجية ليست أفضل على الاطلاق من الأمومة النفسية البديلة وذهاب الطفل الى الحضانة أو الروضة قد يكون أفضل كثيرا من بقاء الطفل بجانب الأم في البيت.

١٨ - الأم المضطربة انفعاليا والأم النابذة والمهملة لاتستطيع اشباع حاجة الطفل الى الأمومة.

١٩ - يشكل سلوك الأم النابذة والمهملة خطرا على شخصية الطفل وسلوكه وعلاقاته النفسية والاجتماعية وعلى مستقبله فقد يصاب الطفل بالسلبية أو بالنكوص وقد تصبح الأم رمزا للألم والحرمان بدل أن تكون رمزا للحب والحنان وقد يعمم الطفل هذه النظرة الى كل من ترمز له الأم في المستقبل.

٢٠ - يعتبر البرود العاطفي والجمود الانفعالي وعدم الاهتمام بالآخرين وعدم

الميل إلى تكون علاقات ايجابية معهم أبرز سمات الاطفال المنبوذين والمحرومين من الأمومة.

٢١ - تؤدي اتجاهات الكراهية والنبذ والاهمال الى شعور الطفل بالاحباط الشديد الذى يمكن أن يعبر عن نفسه بألوان من السلوك السلبي العدواني وقد يؤدي النبذ والحرمان والاهمال من جانب الأم الى تآخر نمو الأطفال المنبوذين سلوكيا ولغويا فيسلكون كالأطفال دائما و يتكلمون لغة غير ناضجة.

٢٢ - تؤدي أساليب التنشئة الاجتماعية السلبية واتجاهات النبذ وعدم التقبل من الأم الى اللجلجة في الكلام عند بعض الأطفال المنبوذين.

٢٣ - ترتبط الا تجاهات الايجابية لدى الأم بالتوافق و بالسلوك الايجابي لدى الطفل والعكس ايضا صحيح.

٢٤ - هناك علاقة ارتباطية بين سلوك الأم مع أطفالها خلال الطفولة المبكرة و بين سلوك هؤلاء الأطفال فيما بعد في مرحلة المراهقة .

٢٥ - تعتبر أساليب التسامح في تنشئة الطفل أفضل بالنسبة للتوافق ونمو الشخصية من الأساليب القسر ية .

٢٦ - تتأثر اتجاهات الطفل نحو ذاته و يتأثر مفهومه عن هذه الذات باتجاه الأ بو ين نحوه خلال الطفولة المبكرة كما يتاثر سلوكه ونموه وتحصيله الدراسي بمفهومه عن ذاته واتجاهاته نحوها كما تبدو العلاقة واضحة بين تقبل الأم لذاتها وتقبلها لطفلها . .

References

1. Ainsworth, (1967) in Celia L. Stendler and Faith Stendler. Third Edition. **Readings in Child Behavior & Develop ment.** New York: Harcourt Brace Jovanovich, Inc., 1972.

2. Baldwin, Kalharn, and Breese, (1949) In William Martin E. and Celia Stendler. **Child behavior and Development.** New York: Harcourt, Brace & World, Inc., 1959.

3. Lartlett, (1933) In William Martin E. and Celia Stendler. **Child Behavior and Development.** New York: Harcourt, Brace & World, Inc., 1959.

4. Bayley, Nancy and Schaeffer, Earl (1960) in Gene R. Medinnus (Editor). **Readings in the Psychology of Parent - Child Relations.** New York: John Wiley & Sons, Inc., 1967.

5. Beng, Elizabith. In Gene R. Medinnus (Editor). **Readings in the Psychology of Parent - Child Relations.** New York: John Wiley & Sons, Inc., 1967.

6. Benjamine, (1961). in Margaret S. Mahler and Fred Pine and Anni Bergman. **The Psychological Birth of the Human Infant.** New York. Basic Books, Inc., 1975.

7. Bowlby, John (1969). MaternalCareand Mental Health. In Gene R. Medinnus (Editor) **Readings in the Psychology of Parent - Child Relations,** New York: John Wiley & Sons 1967.

8. Crandall, Preston and Rabeson (1960). in Gene R. Medinnus (Editor). **Readings in the Psychology of Parent - Child Relations.** New York: John wiley & Sons, Inc., 1967.

9. Darley, (1945). In Gene R. Medinnus (editor). **Readings in the Psychology of Parent - Child Relations.** New York: John Wiley & Sons, Inc., 1967.

10. Erickson, E. (1950) in William Martin andCelia BurnsStendler **Child Behavior and Development,** New York. Harcourt, Brace & World, Inc., 1959.

11. Fantz, (1961) in Margaret S. Mahler, Fred Pine, and Anni Bergman. **The Psychological Birth of the Human Infant.** New York: Basic Books, Inc., Publishers, 1975.

12. Fromm, F. (1933) in Gene R. Medinnus (Editor) **Readings in the Psychology of Parent - Child Relations.** New York: John Wiley & Sons, Inc., 1967.

13. Goldfarb, (1944). In William Matin E. and Celia Burns Stendler. **Child Behavior and Development.** New York: John Wiley & Sons, Inc., 1957.

14. Harlow, (1959) من كتاب أحمد عبدالعزيز سلامه وجابر عبدالحميد . سيكلولوجية الطفولة والشخصية (مترجم) القاهرة : دار النهضة العربية ١٩٧٠.

15. Harris, Cough, and Martin, (1950). in Celia Lavatelli Stendler and Faith Stendler (Third Edition). **Readings in Child Behavior and Development.** New York: Harcourt Brace Jovanovich, Inc., 1972.

16. Hoffman, L. Martin (1960) in Gene Medinnus R. (Editor). **Readings in the Psychology of Parent - Child Relations.** New York: John & Wiley & Sons Inc., 1967.

17. Horney, (1950) in Gene R. Medinnus (Editor) **Readings in the Psychology of Parent - Child Relations.** New York: John Wiley & Sons, Inc., 1967.

18. Jersiled, (1954) من كتاب أحمد عبد العزيز سلامة وجابر عبد الحميد جابر **سيكولوجية الطفولة والشخصية** القاهرة. دار النهضة العربية - ١٩٧٠.

19. Kanner, (1949) in Margaret S. Mahler, Fred Pine and Anni Bergman. **The Psychological Birth of Human Infant.** New York: Basic Book, Inc., Publishers, 1975.

20. Koch, (1957) in William Martin and Celia bruns Stendler. **Child Behavior and Development,** New York: Harcourt Brace & World, Inc., 1959.

21. Levy, (1938) In William Martin and Celia Burns Stendler. **Child Behavior and Development.** New York: Harcourt, Brace & World, Inc., 1959.

22. Lyle, and Levitt, (1955), in William Martin and Celia Stendler. **Child Behavior and Devlopment.** New York: Harcourt, Brace & World, inc., 1959.

23. Mahler, Margaret S. Pine, Fred and Bergman, Anni. **The Psychological Birth of the Human Infant.** New York: Basic Books, Inc., Publishers, 1975.

24. Medinnus, Gene R. (Editor). **Readings in the Psychology of Parent - Child Relations,** New York: John Wiley & Sons, Inc., 1967.

25. Orlansky, (1949); In William Martin and Celia Stendler, **Child Behavior and Development,** New York: Harcourt, Brace & World, Inc., 1959.

26. Radke, (1947). In William Matin and Celia Stendler, **Child Behavior and Development,** New York: Harcourt, Brace & World, Inc., 1959.

27. Ribble, M. (1944). in William Martin and Celia Stendler. **Child Behavior and Development.** New York. Harcourt, Brace & World, Inc., 1959.

28. Schaeffer, and Emerson, (1964) in Celia LavatelliStendler and Faith Stendler (Third Edition). **Readings in Child Behavior and Development.** New York: Harcourt, Brace Jovanovich, Inc., 1972.

29. Sears, R.A. Maccoby, E.E. & Levin, H."Patterns of Child Rearing" (1957) in Gene R. Medinnus (Editor). **Readings in the Psychology of Parent - Child Relations** New York: John Wiley & Sons, Inc., 1967.

30. Shoben, (1949) in Gene Medinnus (Editor) **Readings in the Psychology of Parent - Child Relations.** New York: John Wiley & Sons, inc., 1967.

31. Spitz, (1946). in Margaret S. Mahler, & Fred Pine, and Anni Bergman. **The Psychological Birth of Human Infant.** New York: Basic Books, Inc., Publishers, 1975.

32. Stendler, Celia Lavatelli and Stendler, Faith (Third Edition) **Readings in Child Behavior and Development.** New York: Harcourt Brace Jovanovich, Inc., 1972.

33. Stogdill, (1933). In Gene Medinnus (Editor). **Readings in the Psychology of Parent - Child Relations.** New York: John Wiley & Sons Inc., 1967.

34. Symonds, (1949). In Celia L. Stendler and Faith Stendler (Third Edition). **Readings in Child Behavior and Development.** New York: Harcourt Brace Jovanvich, Inc., 1972.

35. Wolff, (1959) in Margaret S. Mahler Fred Pine, and Anni Bergman **The Psychological Birth of the Human Infant.** New York: Basic Books, Inc., Publishers. 1975.

36. Yarrow, (1961). من كتاب أحمد عبد العزيز سلامة وجابر عبد الحميد جابر سيكلوجية الطفولة والشخصية (مترجم) القاهرة: دار النهضة العربية ١٩٧٠.



دراسة سوسيولوجية عن أنماط الجريمة في الصحافة المصرية ودلالاتها الاجتماعية

د.عواطف عبد الرحمن*

مقدمة:

رغم تعدد وجهات النظر والتيارات الاجتماعية والقانونية الخاصة بمسألة نشر انباء الجريمة فى الصحف، الا اننا نلحظ انها تصب جميعها فى تيارين رئيسيين تفصلهما اختلافات جذرية أولهما التيار الذى ينادى بضرورة التوسع فى نشر هذه الانباء، فى حين يرى الاخر تضييق نطاقه وتقييده، بل يذهب بعض المتطرفين من اصحاب هذا الرأى الى المناداة بحظر نشر مثل هذه الانباء. وبين هذين التيارين، تيار التوسع وتيار التقييد، تنقسم المدارس الصحفية الحديثة. وعندما نتناول بالتفصيل رؤية كل تيار من هذه التيارات نلاحظ ان اصحاب التيار الاول الذى ينادى بالتوسع فى نشر اخبار الجريمة دون ضوابط اخلاقية او قانونية يستندون الى فلسفة مفادها ان نشر انباء الجريمة يعتبر رادعا لانه يحمل النذير بان الجريمة لا تفيد. ذلك ان تكرار نشر اخبار القبض والمحاكمات والاحكام الرادعة فى الصحف يوما بعد يوم يحدث بعض التأثير فى النفوس التى تميل الى الاجرام. كما ان نشر انباء الجرائم يساعد من غير شك فى القبض على مرتكبيها بتداول اوصافهم الشخصية على نطاق واسع، مما قد يعرضهم لجيش من المتطوعين للقبض عليهم و يعرقل تحركاتهم اذا كانوا هاربين.

وتنتمي الى هذا التيار الصحافة الامريكية بمختلف قطاعاتها. فهى ترى ان من حقها ان تنشر ما تشاء عن المتهم وماضيه الاجرامى وحياته الخاصة سواء فى شكل صور او وثائق حتى بعد صدور الحكم فى القضية. كما تؤمن الصحافة الامريكية بانه ليس من العيب ان توجد الجريمة فى المجتمع، ولكن العيب هو الا تطول يد العدالة المذنب مهما كان مركزه، وان هذا هو المبدأ الذى يجب ان تلتزم به فى نشر انباء الجريمة. والواقع ان انباء الجريمة وخصوصا اشكالها المتطرفة تغطيها وسائل الاعلام تغطية شاملة فى معظم المجتمعات الغربية، وليس ثمة شىء جديد فى هذا الصدد ولا فى اسلوب او كيفية التقديم، اللهم الا بعض الاختلافات فى

* المدرسة بكلية الاعلام في جامعة القاهرة

اساليب العرض، حيث اصبحت اقل اثارة فى بعض الصحف عنها فى صحف اخرى. ولقد كتب عالم الاجتماع الامريكى مرشال كلادينارد فى موضوع (الجريدة الجريمة) يقول (اضطلعت الصحافة بتشجيع الجريمة وتمجيدها بوجه عام بسبب حجم بنودها الاخبارية. اى الحيز المخصص فى الجرائد للجريمة من حيث حجمه ومقدار الوقاية التى تتخذ بناء على قصص الجريمة تعرض صورة مذهلة لانحلال الاخلاق فى مجتمعنا. ومن المرجح مع الاستمرار فى ابراز الجريمة ان تكون للصحف اهمية فى ان تخلق لنا ثقافة مركزة على الجريمة، ونتيجة لذلك تبدو الجريمة غالبا اكثر حدوثا مما هى فى الواقع.) (١)

و يعزز هذا القول وجود بعض الدراسات التى اجريت منذ بضع سنوات فى الولايات المتحدة الامريكية واوضحت ان تقديرات الجمهور لكمية الجريمة ونمطها فى المجتمع وتنسب الى التقارير الصحفية اكثر مما تنسب الى الخريطة الواقعية للجريمة كما هى ثابتة فى محاضر الشرطة وملفات القضاء. واذا كانت وسائل الاعلام تشكل صور العالم المتاحة لنا، فهى تختار وتنظم وتؤكد وتعرف وتسهب، وهى تنقل المعانى و وجهات النظر وتربط بعض الجماعات ببعض انماط القيم والسلوك، وتخلق اللهفة وتجيزاو تبرر الحالة الراهنة والنظم السائدة فى الرقابة الاجتماعية، و بالتالى فان هذه الصور قد تشكل معتقداتنا واساليب حياتنا اليومية. فاذا كانت وسائل الاعلام تملك تلك القدرة الهائلة على تشكيل اتجاهات الجماهير والتأثير فى أنماط السلوك السائدة فاننا يجب الا نتجاهل الحقيقة الهامة، وهى ان وسائل الاعلام لا تعمل فى عزلة بل تعمل داخل اطار اجتماعى واقتصادى وثقافى محدد وتتفاعل مع مختلف تعبيراته ومرتكزاته الاخرى. ومن الاسباب التى تدعو وسائل الاعلام لتصوير المواقف بالكيفية التى تتبعها انها تعمل فى نطاق نظام اجتماعى اقتصادى لابد فيه من كسب القراء والاحتفاظ بهم، ومن هنا يصبح نشر الجريمة والظواهر المتصلة بها امرا حيويا للغاية فى هذا الخصوص . ومن الاسباب الداعية للتركيز على الحوادث فى الصحافة الغربية ما يسمى بتواتر الشر. فالحوادث تفوز بالاولوية فى النشر عند مقارنتها بالاحداث الاخرى الى تتسم بالنمو والتطور البطىء، فالتظاهرة مثلا حادث ملائم للنشر فى حين ان حركة سياسية تتطور على مدى عدة سنوات لا يكون لها التواتر المطلوب. فالقيم الاخبارية التى ارستها الصحافة الغربية اصبحت جزءا لا يتجزأ من مهمة الصحافة كتعبير عن النظام الاجتماعى والاقتصادى السائد فى تلك الدول. فمهما كانت المثل العليا المطلوبة فان اعداد القراء والمستمعين والمشاهدين واقتصاديات الاعلان لها دور هام فى تشكيل هذه القيم والاخبار التى تعبر عنها.

وهناك بعض الاختلافات داخل المدرسة الغربية فيما يتعلق بنشر انباء الجريمة. فنلاحظ مثلا ان المدرسة الانجليزية تتبنى الاتجاه الثانى الذى ينادى بالحد من نشر انباء الجرائم فى الصحف وهم يستندون الى ان موجات الاجرام يصاحبها دائما توسع الصحف فى نشر انباء الجرائم وانه من الممكن تضييق نطاق موجات الاجرام والاقلال منها بالحد من نشر انباء الجرائم فى الصحف، فضلا عن ان بعض انواع النشر يفسد سير العدالة الجنائية و يسىء الى قيمة الاعمال والاجراءات التى يترتب عليها الحكم. كما يرى اصحاب هذا الاتجاه ان التوسع فى النشر قد يتعارض مع توفير محاكمة عادلة للمتهم. والصحف الانجليزية بصفة عامة تتبنى هذا الاتجاه الذى يرمى الى الحد من حرية الصحف فى نشر انباء الجريمة – فانه منذ بدء مطاردة المتهم حتى وقت القبض عليه وخلال المحاكمة والى ان ينطق القاضى بالحكم يجب ان تغلق الشفاه و يجب أن تخلو اعمدة الصحف من ذكر اية تفاصيل يمكن أن تضر او تؤثر فى الدعوى – بل ان احكام المحاكم هناك مستقرة على انه لا يجوز ان ينشر فى الفترة بين صدور الحكم بالادانة و بين نظر الاستئناف اية معلومات قد تصل الى سمع القضاة الذين سينظرون الدعوى فى الاستئناف، مما يحتمل معه ان يؤثر فى عدالتهم او تقديرهم السليم للدعوى المعروضة امامهم. فالدعوى لا تعتبر منتهية، ونشر أية معلومات غير دقيقة يعد اهانة للمحكمة.

ومن الملحوظ ان وسائل الاعلام الغربية وخصوصا الصحف تركز دائما على الجوانب السلبية فى الجرائم. ولا شك انها تؤدى بذلك وظيفة ايجابية فتعمل كأداه للرقابة الاجتماعية والحفاظ على الوضع الراهن. وتعتبر الوظيفة ايجابية من وجهة النظام القائم وليس بالضرورة من وجهة سائر فئات المجتمع التى تسعى للتغيير.

فمن الواضح ان الجرائم ونشر أنبائها فى الصحف يؤديان وظائف اجتماعية معينة رغم ان هذه الوظائف تختلف من بلد الى اخر كما تختلف طبيعة الجرائم ومدى التوسع فى نشر انبائها. و يشير «فيكو بيتلا» العالم الفنلندى الى هذه النقطة فى الدراسة التى أجراها عن العنف والجريمة فى وسائل الاعلام الامريكية والسوفيتية (٣) فيرى ان الصحف فى كلا البلدين تنشر انباء الجريمة ولكن فى سياقات مختلفة كما انها تؤدى وظائف مختلفة. فالاتحاد السوفيتى يقدم فى الغالب اخبار الجريمة فى سياقات تاريخية واجتماعية وجماعية، فى حين ان الصحف الامريكية تركز على الجرائم الفردية التى كثيرا ما ترتبط بالنجاح والمآثر الشخصية. ومن بين الاهداف الرئيسية للصحف الامريكية خلق الاثارة واجتذاب القراء ومحاولة الاحتفاظ بهم فى نظام تنافس شديد يستهدف الربح. اما فى الاتحاد السوفييتى فالاهداف غالبا ما تكون دعائية وتعليمية.

و يؤكد «بيتلا» على الاختلاف الجوهرى بين انماط الجرائم وموقف الصحافة من نشر انبائها فى المجتمعات الاشتراكية عنها فى المجتمعات الراسمالية، ولكنه يرى ان نشر انباء الجرائم فى الصحف يؤدى بطرق مختلفة فى البلدين الى تعزيز النظام القائم، وعلى هذا المستوى فان دور الصحافة هو خدمة النظام وتدعيمه. و يقودنا هذا الى التطرق الى مناقشة حق الصحفى ومسئوليته فى نشر انباء الجريمة خصوصا وان نصوص القوانين فى مختلف الانظمة سواء الراسمالية او الاشتراكية تجيز للصحف نشر ما يجرى فى المحاكمات القضائية ولكنها لم تجز نشر انباء التحقيقات، ولذلك فان الصحفى يتعرض للمسئولية الجنائية فى حالة قيامه بنشر الانباء والحوادث المثيرة بقصد تملق رغبات الجمهور وارضاء حب استطلاعه، مما يترتب عليه ايذاء الاشخاص الذين تتناولهم هذه الاخبار. وتلتزم بهذا الموقف كل من المحاكم الفرنسية والانجليزية والسويسرية. اما بالنسبة لمصر فان قانون العقوبات المصرى يمنح الصحفى الحق فى نشر وقائع القضايا على اساس ان ممارسة هذا الحق لا تبدأ الا ببداية المحاكمة باعتبار ان هذا الحق صورة من صور علانية المحاكمة، اما قبل بدء المحاكمة فالصحفى كغيره من الافراد يتعرض للمسئولية الجنائية اذا ذكر وقائع تتضمن قذفا او سبا، ولا يعفيه من المسئولية ان تكون الوقائع صحيحة. ولكن من الملحوظ ان الصحف المصرية قد دأبت على نشر انباء الجرائم قبل المحاكمة ولم تتعرض للمسئولية الجنائية. هذا وقد استحدث خصيصا نص المادة ١٨٧ ع لمعالجة تدخل الصحف فى سير تحقيق القضايا الجنائية واقحامها نفسها على اعمال الشرطة والنيابة والمحاكم، ولكن هذا النص منذ ان وضع ١٩٣١ الى الان لم يطبق. ولو ان هذا النص قد استخدم فى حق احدى الصحف فى الحالات الحادة التى تدخلت فيها هذه الصحف فى سير العدالة الجنائية لكان لذلك اثره الايجابى ولساعد على انشاء تقاليد صحفية سليمة فى نشر انباء الجريمة.

النتائج الاولية

اسفرت التحليلات الاستطلاعية لصفحة الحوادث فى الصحف المصرية اليومية خلال عامى ١٩٦٥، ١٩٧٧ عن النتائج التالية:

اولا/ من الناحية الصحفية وهى تتضمن انماط التحرير واشكال الاخراج التى تميزت بها صفحة الحوادث خلال الستينيات والسبعينيات و يمكن تلخيص ذلك على النحو التالى: (من ناحية الشكل)

١ ـ موقع الصفحة فى الصحيفة

اوضحت التقارير الاستطلاعية الخاصة بالفترة الاولى (الستينيات) انه كان هناك موقع ثابت لصفحة الحوادث فى كل من الاهرام والجمهورية والمساء بينما لم

تعتمد صحيفة الاخبار مكانا ثابتا لصفحة الحوادث وقد امتد هذا الاتجاه خلال السبعينيات. ومن الملاحظ ان الصفحة خلال الفترة الثانية (١٩٧٧) لم تعد تحتل مكانا ثابتا في الصحف الاخرى بل اصبح من الشائع اختفاؤها تماما في المناسبات الهامة حيث تحتل المواد الاعلامية الاخرى الاكثر اهمية المساحة المخصصة لصفحة الحوادث.

٢ ـ المساحة:

كانت تتراوح مساحة صفحة الحوادث خلال الستينيات ما بين نصف صفحة (الاهرام ـ المساء ـ الجمهورية) وصفحة كاملة (الاخبار). وقد قفزت المساحة في السبعينيات الى صفحة كاملة في كل من الاهرام والجمهورية بينما انكمشت الى النصف في الاخبار والى عمود واحد في بعض الاحيان في المساء.

٣ ـ طريقة العرض:

بينما اهتمت كل من الجمهورية والمساء بالعناوين الرئيسية في صفحة الحوادث خلال الستينيات نلاحظ اقتصار كل من الاهرام والاخبار على العناوين الفرعية داخل الصفحة. ولا تخلو الصفحة من الصور الشخصية في كل من الاهرام والمساء بينما لا توجد الصور الا نادرا في كل من الجمهورية والاخبار. اما في السبعينيات فقد ازداد اتساع العناوين حتى وصل الى ٨ أعمدة (الجمهورية والاهرام والاخبار) واقتصرت المساء على العناوين الفرعية القليلة. و بينما اختفت الصور والرسوم من المساء نلاحظ انها احتفظت بمكانتها في الصفحة في الاهرام وخصوصا في الجرائم السياسية والتهريب وانفردت الجمهورية بكثرة استخدام البراويز.

٤ ـ نوعية المادة المنشورة:

تسود المواد الخبرية (القصة الخبرية ـ الاخبار القصيرة ـ التعليقات الخبرية) صفحة الحوادث في جميع الصحف الخاضعة للدراسة خلال الستينيات بينما تتنوع الفنون الصحفية الاخرى في الصفحة خلال السبعينيات فنلاحظ اهتمام كل من الاهرام والاخبار بالتحقيقات والاحاديث القصيرة وقد ظهر في المساء باب تحليلي بعنوان (لماذا تقع الجريمة).

٥ ـ اسلوب التعبير:

تراوحت اساليب التعبير في صفحة الحوادث خلال الستينيات ما بين تقديم الحقائق المجردة (الاهرام والجمهورية) مع الميل الى المبالغة والتهويل (الاخبار) وشيوع المعالجات المبتورة لدى معظم الصحف ما عدا المساء التى انفردت باساليب

التعبير التى يغلب عليها الدلالات التر بو ية.

وقد استمر هذا الا تجاه فى السبعينيات مع بروز عنصر المبالغة والتضخيم خصوصا فى الجرائم السياسية لدى كل من الاهرام والاخبار. وتميزت المساء بالسرد الموجز مع الحرص على الطابع التر بوى. وحاولت الجمهور ية ان تكون اكثر قر با الى الحقيقة.

٦ ـ نوعية الصياغة: ـ

تميزت معظم الصحف بالطابع السلبى فى صياغة اخبار الجر يمة خلال الستينيات ما عدا صحيفة المساء. اما فى السبعينيات فقد سجلت الاهرام اهتماما ملحوظا بالصياغة الايجابية وكذلك الجمهور ية بينما تمسكت الاخبار بطابعها السلبى والمساء بصياغتها الايجابية.

اما من ناحية المضمون فهو يشمل: ـ

١ ـ مصدر مادة الجر يمة: تعتبر المصادر الرسمية هى الجهة الوحيدة التى تستقى منها الصحف المصر ية اخبار الجر يمة ونادراً ما تلجأ هذه الصحف الى الشهود او المتهمين وذلك خلال الستينيات، اما السبعينيات فقد شهدت تغيرا طفيفا تمثل فى ظهور محرر الجر يدة كمصدر لمادة الجر يمة (الاهرام) واللجوء الى الشهود والمتهمين احيانا فى استكمال بعض اخبار الجر يمة (الاخبار).

٢ ـ اتجاه المضمون: هناك اجماع من جانب الصحف المصر ية على اتخاذ موقف معاد للمتهم ما عدا صحيفة المساء التى حرصت على اتخاذ مواقف متوازنة وذلك اثناء الستينيات وقد استمر هذا الموقف فى السبعينيات ولكن بنسبة اقل لدى بعض الصحف (الجمهور ية والاهرام) وقد تمسكت المساء بموقفها المتوازن فى الجرائم المستحدثة اما فى الجرائم التقليدية فقد ظهر تحيزها ضد المتهم، .

٣ ـ القضايا: احتلت الجرائم التقليدية (السرقة ـ القتل ـ المشاجرات ـ المخدرات ـ الثأر) مكان الصدارة فى صفحة الحوادث فى الصحف المصر ية خلال الستينيات وتلاها فى الاهمية الجرائم المستحدثة (الجاسوسية ـ التنظيمات السر ية ـ العلاقة بين المالك والمستأجر). هذا بينما قفزت الجرائم المستحدثة (التزو ير ـ التهر يب ـ الثراء المفاجىء ـ الرشاوى) الى المكانة الاولى خلال السبعينيات وتوارت الجرائم التقليدية بعض الشىء حيث احتلت المكانة الثانية فى الاهمية. كما سجلت بعض الصحف فى السبعينيات (المساء) اختفاء القضايا المثارة امام المحاكم التأديبية والادار ية والعمالية.

٤ ـ **مكان ارتكاب الجريمة:** استحوذت الجرائم التى وقعت فى القاهرة على اهتمام الصحف دون استثناء خلال المرحلتين، ولم تعكس الصحف المصرية حركة الجريمة فى باقى انحاء البلاد. ونلاحظ ان الاخبار مثلا تركز على جرائم القاهرة ثم الجرائم التى تقع فى خارج البلاد وتأتى فى النهاية المحافظات والقرى. و يلاحظ ان الجرائم المستحدثة (المال العام ـ التهريب ـ والتجسس) يقع اغلبها فى الاحياء غير الشعبية بينما تتركز الجرائم التقليدية (السرقة والنشل والاغتصاب) فى الاحياء الشعبية. وتستأثر القاهرة بالجرائم المستحدثة وخصوصا الجرائم السياسية والتجسس. اما جرائم المخدرات فقد لوحظ ان اغلبها يقع فى المحافظات الساحلية.

٥ ـ الدلالات الاجتماعية لمادة الجريمة

وتشير التقارير الاولية الى ان القيم الاقتصادية كانت تشكل المحور الرئيسى للجريمة خلال الستينيات (١٩٦٥) بينما نجد ان القيم السياسية والدينية قد شكلت المرتكزات الاساسية للجريمة فى السبعينيات (١٩٧٧). ونرى ان العلاقات الاجتماعية على المستوى الاسرى هى التى دارت حولها الجرائم فى الفترة الاولى فى حين استأثرت علاقات العمل بأغلب حوادث الفترة الثانية مع عدم غياب الحوادث المتعلقة بالعلاقات الاسرية. وتجمع التقارير على ان العادات الاجتماعية قد شكلت نسبة ضئيلة فى الحوادث التى وقعت خلال الفترتين.

ثانيا/ من الناحية السوسيولوجية وتتضمن تحديد سمات جمهور مرتكبى الجرائم من حيث السن والجنس والتعليم والمهنة والطابع الفردى او الجماعى للجريمة.
وقد اسفرت التحليلات الاولية عن النتائج التالية:ـ

١ ـ **السن/** نلاحظ تجاهلا شبه عام من جانب الصحف لعامل السن فى المواد الاعلامية المنشورة عن الجريمة خلال الستينيات فيما عدا الجمهورية التى أشارت الى ان الغالبية من مرتكبى الجرائم كانوا فى مرحلة الشاب (١٨ ـ ٣٥).
ولكن من الملفت للنظر بروز عامل السن فى جرائم السبعينيات حيث نلحظ زيادة نسبة الاحداث (الاخبار ـ الاهرام ـ الجمهورية) و يليهم مباشرة فئة الشباب.

٢ ـ **الجنس/** تجمع التقارير على ان اغلب مرتكبى الجرائم من الرجال فى الفترتين، ولكن لوحظ زيادة مشاركة المرأة فى الجريمة فى الفترة الثانية (١٩٧٧) عنها فى الفترة الاولى (الاهرام ـ الاخبار ـ المساء).

٣ ـ **التعليم/** يلاحظ عدم تعرض الصحف لذكر المستوى التعليمى لمرتكبى الجرائم خلال الستينيات بينما شكلت الغالبية من مرتكبى الجرائم فى السبعينيات من الحاصلين على تعليم متوسط وعال.

٤ ـ **المهنة/** اقتصر جمهور مرتكبى الجرائم فى الستينيات على فئة صغار الموظفين والتجار والعاطلين اما فى السبعينيات فقد برزت اسماء وزراء ونواب رئيس وزراء سابقين وكبار موظفى الدولة وكبار التجار وأصحاب العمارات. كما برزت الجرائم السياسية والتنظيمات (التكفير والهجرة ـ الشيوعيون) وكذلك الجرائم التى لايزال مرتكبوها مجهولين حتى الان.

مناقشة الفروض الاستطلاعية فى ضوء النتائج الاولية

باستقراء النتائج الاولية يمكننا الخروج ببعض المؤشرات العامة التى يمكن الاستعانة بها فى التحقق من صحة اوخطأ الفروض السببية فضلا عن التأكد من مدى تحقيق الفروض الاستطلاعية للدراسة التى تترتب عليها معظم النتائج المستخلصة.

فيما يتعلق بالفروض الاستطلاعية فهى تنحصر فيما يلى:ـ

الفرض الاول: و يشير الى مدى تطابق صفحة الحوادث فى الصحف اليومية مع الخر يطة الواقعية للجرائم فى المجتمع المصرى المعاصر خلال الستينيات والسبعينيات.

نلاحظ من خلال مراجعة الدراسة الاحصائية الخاصة بالجر يمة فى مصر التى اعدها د. احمد المجدوب رئيس وحدة السلوك الاجرامى بالمركز ان المقارنة الكمية غير متوفرة بين ما نشرته الصحف المصر ية من انباء الجر يمة و بين ما سجلته تقار ير الامن العام والاحصاءات القضائية السنو ية بسبب عدم استكمال الجانب الاحصائى فى الصحف، ولكن مما يجدر الاشارة اليه ما ورد فى تقر ير د٠ المجدوب عما اسماه بالتناقض الحاد والاختلاف البين بين الارقام الخاصة بعدد الجرائم التى ارتكبت وانواعها سواء كانت جنايات ام جنحا والتى سجلتها تقار ير الامن العام وتلك الواردة بالاحصاء القضائى (٣). يضاف الى ذلك ان ما ينشر فى الصحف من انباء الجر يمة لا يمثل فى الواقع اكثر من ٦٠٪ مما يقع وذلك طبقا لشروط عديدة تلتزم بها الصحف بشكل عام فضلا عن السياسة التحر ير ية لكل صحيفة على حدة. فالاهرام مثلا تشترط الاهمية عند اختيار الحوادث التى تقوم بنشرها خصوصا وان المساحة المخصصة لنشر انباء الجر يمة فى جر يدة الاهرام لم تزد عن ثلث صفحة فى الستينيات واصبحت فى السبعينيات نصف صفحة يومية وصفحة اسبوعية. و يقول الاستاذ ابراهيم عمر رئيس قسم الحوادث بجر يدة الاهرام (ان الاعتبار الذى يراعى عند اختيار الحوادث هو اهميتها. فالحادثة تفرض نفسها. والصحيفة لا تنشر كل ما يحدث من الجرائم الهامة بل تحرص على نشر

اهمها، فالمهم فقط، والحوادث قليلة الاهمية غالبا ما يكون طريقها الى سلة المهملات (٤). و يتفاوت معيار الاهمية من صحيفة الى اخرى فالاخبار مثلا تشترط توفر عنصر الاهمية فى الحادث ولكن مقاييس الاهمية لديها تختلف عن الاهرام، اذ ترى ان ضخامة الحادث ومساسه بشخصيات هامة فى المجتمع هو المقياس الاساسى لاهمية الحادث (٥). كذلك توجد عدة ضوابط اخرى تلتزم بها الصحف المصرية فى نشر انباء الجريمة فهناك حظر كامل بالنسبة لنشر الجرائم الخاصة بالاداب، وهناك بعض قيود خاصة بنشر المحاكمات او الاحكام الصادرة فى قضايا لها مساس بأمن الدولة.

فاذا كانت الجرائم التى تقع بالفعل تتعرض للحذف وعدم الدقة فى تسجيل ارقامها ونوعياتها فى السجلات الرسمية سواء الامن العام او القضاء فضلا عن حذف معظمها عند النشر فى الصحف، فلاشك ان ما يصل الى القارىء من معلومات او تصور لصورة الجريمة فى المجتمع لا يكون حقيقيا بعد رحلة الحذف المتعددة المراحل التى يتعرض لها. ونستطيع ان تقول ان جميع الاجهزة الرسمية فى مجال الجريمة ونشرها لا تعمل على تزويد الجمهور بمعلومات صحيحة وكاملة عن حقيقة الجرائم التى ترتكب فى المجتمع المصرى سواء من حيث الكم او النوع.

اما الفرض الثانى: الخاص باستطلاع انواع الجرائم التى تستأثر باهتمام الصحافة المصرية خلال فترتى الدراسة فقد لوحظ ان الجرائم التقليدية (السرقة والقتل والمشاجرات والمخدرات والثأر) قد احتلت مكان الصدارة فى صفحات الحوادث فى الصحف المصرية خلال الستينيات، وتلاها فى الاهمية الجرائم المستحدثة (الجاسوسية ـ التنظيمات السرية ـ العلاقة بين المالك والمستأجر ـ الرشوة).

نلاحظ ان هناك فجوة واضحة بين ما تطرحه الصحف و بين ما تشير اليه التقارير الرسمية للدولة. اذ نلاحظ ان الجرائم التقليدية تمثل ٢٢٪ من اجمالى الجنايات التى ارتكبت خلال ١٩٦٥ بينما الجرائم المتسحدثة تمثل ٧٣٫٧٪ من اجمالى الجنايات ونلاحظ انه فيما يتعلق بالجنح تبرز الجرائم التقليدية وتأتى جنح السرقات فى المقدمة يليها الضرب ثم النصب وخيانه الامانة وجنح السيارات.

فاذا ما انتقلنا الى السبعينيات تشير التقارير الاولية للبحث الى ان الجرائم المستحدثة (التزوير ـ التهريب ـ الثراء المفاجىء ـ الرشوة) تحتل المكانة الاولى فى صفحات الحوادث بينما توارت الجرائم التقليدية بعض الشىء. وهنا تقترب الصورة التى تعرضها الصحافة عن الجريمة من الصورة الاجمالية التى سجلتها المصادر الرسمية للجريمة على عكس ما حدث فى الستينيات.

اما الفرض الثالث: الذى يطرح تساؤلا هاما عن مدى التزام محررى صفحات الحوادث فى الصحف المصرية بالاصول والاعتبارات القانونية فى نشر الاحكام القضائية والحرص على حماية حق المتهم فى عدم التعرض للتشهير، فقد لوحظ من خلال التحليلات الاولية لصفحات الحوادث فى الصحف اليومية الاربع ان هناك اجماعا من جانب الصحف المصرية على اتخاذ موقف معاد للمتهم ما عدا صحيفة المساء التى حرصت على اتخاذ مواقف متوازنة سواء اثناء الستينيات او السبعينيات. وقد لوحظ هذا الموقف ولكن بنسبة اقل لدى الاهرام والجمهورية فى السبعينيات. اما ما يتعلق بمدى التزام محررى الحوادث بالاصول القانونية فى نشر الاحكام القضائية فقد لوحظ ان الاهرام والمساء اكثر الصحف التزاما فى هذا الصدد رغم وجود استثناءات قليلة وخصوصا فى السبعينيات. و يلاحظ ان صحيفة الاخبار تولى اهمية كبرى لعنصر الاثارة مما يؤدى الى تورطها فى نشر بعض الاحكام الابتدائية التى تلغى عند الاستئناف فضلا عن تدخلها فى التحقيقات احيانا. ورغم ما ينص عليه قانون العقوبات المصرى من حظر تدخل الصحف فى سير تحقيق القضايا الجنائية واقحامها نفسها على اعمال الشرطة والنيابة والمحاكم ولكن هذا النص — كما قلنا من قبل — لم يطبق ولا مرة واحدة منذ ان وضع سنة ١٩٣١. وهذا يمثل تساهلا واضحا من جانب السلطات القضائية ازاء الصحافة.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحديد الملامح العامة لانماط الجريمة فى المجتمع المصرى من خلال تحليل مضمون ما ينشر فى الصحف اليومية مع العمل على ابراز علاقة ذلك بالواقع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى السائد. ومن خلال المقارنة بين صفحة الحوادث فى الستينيات ونظيرتها فى السبعينيات يمكننا التوصل الى رسم اطار شامل لانواع الجرائم التى سادت فى الفترتين وفرضت نفسها على صفحات الجرائد المصرية، مع مراعاة اجراء مقارنة بين ما نشرته الصحف فى صفحة الحوادث وما تضمنته الخريطة الواقعية للجريمة فى مصر خلال الحقيقتين السالفتين.

فروض الدراسة:—

فى ضوء تحديد الاهداف الاساسية للدراسة تنبثق مجموعة من التساؤلات يمكن صياغتها على شكل فروض استطلاعية سوف تقودنا الاجابة عليها الى طرح بعض الفروض السببية عن علاقة الجريمة فى مصر بالواقع الاجتماعى والاقتصادى والثقافى ومدى انعكاس ذلك على الصحافة خلال فترتى الدراسة.

وتنحصر الفروض الاستطلاعية فيما يلى:

الفرض الاول: هل تتطابق صفحة الحوادث فى الصحف اليومية مع الخر يطة الواقعية للجرائم فى المجتمع المصرى المعاصر والى اى مدى يمارس حارس البوابة الاعلامية دوره فى حظر نشر الجرائم التى تفتقر الى دلالات تر بو ية لجماهير القراء؟

الفرض الثانى: ما هى انواع الجرائم التى تستأثر باهتمام الصحافة المصر ية خلال فترتى الدراسة ومدى تطابق ذلك مع الخر يطة الواقعية للجر يمة فى مصر.

الفرض الثالث: الى اى مدى يلتزم محرر و صفحات الحوادث بالاصول والاعتبارات القانونية فى نشر الاحكام القضائية والحرص على حماية حق المتهم فى عدم التعرض للتشهير؟

اما الفروض السببية فيمكن تلخيصها على النحو التالى:

الفرض الاول: لماذا تختلف انماط الجرائم التى تنشرها الصحف المصر ية فى السبعينيات (جرائم مستحدثة) عن تلك التى سادت صفحات الحوادث فى الستينيات (جرائم تقليدية). والاجابة على هذا السؤال ستحدد صحة او خطأ الفرض التالى (تختلف انماط الجرائم التى تنشرها الصحف المصر ية فى السبعينيات عن تلك التى سادت فى الستينيات بسبب تغير المسار الاقتصادى للمجتمع المصرى والذى تجسد فى الغاء سياسة التحول الى الاشتراكية التى كانت سائدة فى مرحلة الستينيات وانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ عام ١٩٧٤).

الفرض الثانى: لماذا تتعمد معظم الصحف المصر ية اتخاذ مواقف معادية تصل احيانا الى حد التشهير به والحاق الضرر بمستقبله ومصالحه؟ والاجابة على هذا السؤال ستحدد صحة او خطأ الفرض التالى (لوحظ ان معظم الصحف المصر ية تتعمد اتخاذ مواقف غير متعاطفة مع المتهم من خلال اغفال نشر وجهات نظر الدفاع كاملة او بترها وتز ييفها بالاضافة الى نشر الاحكام قبل التصديق عليها فى صورتها النهائية)

نوع الدراسة:

نظرا لعدم وجود دراسات سابقة فى هذا الموضوع فقد اتسمت هذه الدراسة بالطابع الاستكشافى فى المرحلة الاولى حيث تم تجميع اكبر قدر من المعلومات سواء من المواد الاعلامية المنشورة فى صفحات الحوادث فى الصحف المصر ية او من خلال اللقاءات التى تمت مع مسئولى صفحات الحوادث فى تلك الصحف.

اما فى المرحلة الثانية من الدراسة فقد تم الاستعانة بالمادة العلمية التى تم جمعها فى المرحلة الاستطلاعية في توصيف خصائص ومميزات صحفات الحوادث وتحديد ابعاد القضايا والاحداث التى تكرر نشرها. وقد اعتمدنا فى المرحلة الوصفية للدراسة على التحليل الكمى والكيفى للبيانات.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهجين رئيسيين فرضتهما طبيعة الدراسة وحجم ونوع البيانات المطلو بة وهما منهج المسح الاعلامى بشقيه الوصفى والتفسيرى، ثم المنهج المقارن، وذلك لاكتشاف علاقات التشابه والاختلاف بين مواقف الصحف المختلفة فى الفترة الزمنية الواحدة، وكذلك خلال الفترتين الزمنيتين اللتين خصصت لهما الدراسة.

ادوات البحث:ـ

اعتمد البحث على عدة اساليب لجمع البيانات وتصنيفها وتحليلها نوجزها فيما يلى:ـ

١ـ اسلوب الملاحظة المسحية في جمع المادة الصحفية.
٢ ـ اسلوب المقابلة في استكمال جمع البيانات الخاصة بسياسة النشر التى تخضع لها صفحة الحوادث في كل صحيفة من صحف العينة.
٣ ـ تحليل مضمون المواد المنشورة في صفحة الحوادث مع الاخذ في الاعتبار الانتقادات المنهجية التى توجه لاسلوب تحليل المضمون والحرص على تداركها وذلك باستخدام المقارنة المنهجية وعدم الاقتصار على التحليل الكمى بل العمل على تعز يزه بالتحليل الكيفى.

العينة:ـ

خضعت الدراسة لثلاثة انواع من العينات تتضمن الاولى العينة الزمنية والثانية عينة الصحف اما الثالثة فهى تتضمن القضايا التى خضعت للتحليل.

وفيما يتعلق بالعينة الزمنية فقد تم الاتفاق على تحديد فترتين زمنيتين تنتمى الفترة الاولى الى الستينيات. وقد وقع الاختيار على عام ١٩٦٥ اى بعد صدور قرارات يوليو ١٩٦١ التى كانت تهدف الى بدء مرحلة التحول الاشتراكى.

اما الفترة الثانيةب فهى تنتمى الى السبعينيات وقد تركزت على عام ١٩٧٧ اى بعد انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى فى نهاية عام ١٩٧٤.

و يلاحظ فى اختيار العينة الزمنية انها تحددت فى ضوء منظور اجتماعي اقتصادى سياسى وذلك لاستخدامها كأساس للمقارنة بين أنماط الجرائم التى سادت في كل فترة زمنية وعلاقة ذلك بالسياسة الاقتصادية للدولة.

ثانيا / عينة المصدر (الصحف)

تم اختيار الصحف الثلاث اليومية الصباحية وهي الاهرام والاخبار والجمهور ية والصحيفة اليومية المسائية الوحيدة وهي صحيفة المساء. وتعتبر صفحة الحوادث او الجر يمة من أقدم التخصصات النوعية التى عرفتها الصحافة المصر ية منذ ظهور الصحافة الشعبية في سنة ١٨٦٦ بصدور صحيفة وادى النيل لعبدالله ابو السعود. ولم تكن أخبار الجر يمة في البداية تحتل مساحات ثابتة بل كانت لا تخلو منها صفحات الجرائد اليومية والمجلات الاسبوعية.

وهناك بعض الصحف التى تخصصت في نشر أنواع معينة من الجرائم ومن خلال أساليب وأشكال كانت تهدف الى الا ثارة والتشهير. و يمكن القول ان البداية المتخصصة لصفحة الحوادث في الصحافة المصر ية ترجع الى بداية الخمسينيات وقد ارتبط ذلك بعدة عوامل موضوعية .

فئات التحليل :

تم تحديد فئات التحليل من خلال دراسة استطلاعية لصفحة الحوادث في الصحف المصر ية اليومية خلال الستينيات (١٩٦٥) و السبعينيات (١٩٧٧). وتضمنت فئات التحليل ثلاثة جداول. اشتمل الجدول الاول على فئات الشكل و يقصد بها انماط الاخراج التى خضعت لها صفحة الحوادث فى الصحف المذكورة. وهى تشمل الموقع فى الصحيفة والمساحة التى تشغلها صفحة الحوادث ومدى توفر العناصر الثيوجرافية (الصور ــ العناو ين ــ الرسوم والخرائط). و يضاف الى ذلك انماط التحر ير الصحفى اى الفن الصحفى الذى استخدم فى معالجة مادة الجر يمة مثل (خبر قصير ــ موضوع خبرى ــ متابعة خبر ــ حديث ــ مقال ــ رواية ثابتة) كذلك يشمل اسلوب التعبير اى الطر يقة التى استخدمتها الصحيفة فى سبيل ايصال مضمون المادة الى القراء من خلال تقديم حقائق مجردة او المبالغة والتضخيم او التعبير المبتور. و يتضمن ايضا تحديد نوع الصياغة ايجابية ام سلبية.

اما الجدول الثانى فهو يتضمن فئات المضمون التى تشمل مصدر مادة الجر يمة التى تستقى منها الصحيفة تفاصيل الواقعة، وهل تعتمد الصحف على

المصادر الرسمية او الشهود او المتهمين ام المحررين ذاتهم. كذلك يتضمن هذا الجدول تحديد اتجاه المضمون (مع المتهم ــ ضد المتهم ــ مع السلطة ــ ضد السلطة ــ متوازن) و يضاف الى ذلك فئة القضايا، وهى تنقسم الى اربعة اقسام: جرائم تقليدية ــ جرائم مستحدثة ــ احكام قضائية ــ حوادث طبيعية و يتدرج تحت كل فئة مجموعة من الجرائم التى لا يمكن تصنيفها تحت الفئة الاخرى. كذلك تم تصنيف الاحكام القضائية بحيث شملت جميع القرارات التى تصدرها جهات هيئة التحقيق او الحكم فى المنازعات التى تطرح عليها مثل الاحكام الجنائية ــ الاحكام الابتدائية والاحكام النهائية والقرارات الادارية والاحوال الشخصية. كما تضمن هذا الجدول مكان ارتكاب الجريمة (العواصم ام الاقاليم) ثم الدلالات الاجتماعية لصفحة الحوادث، وتشمل القيم الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية على المستوى الاسرى والدراسى ومستوى العمل ثم مستوى المجتمع ككل وتأتى فى النهاية العادات الاجتماعية.

و يتضمن الجدول الثالث تحديد نوعية الجمهور الذى يقوم بارتكاب الجرائم من حيث السن والتعليم والمهنة والجنس والاسلوب الجماعى او الفردى فى ارتكاب الجريمة.

وقد اجريت على جداول تحليل المضمون تجارب الثبات والصدق على عينة الاختبار الاولى ثم على العينة الاصلية للبحث حيث تم التأكد من صلاحية اداة البحث للتحليل.

١) جدول يوضح الفروق العامة بين صفحة الحوادث في الصحف المصرية اليومية خلال الستينات (١٩٦٥)

الشكل								المضمون			
اسماء الصحف	موقع الصفحة	المساحة	طريقة العرض	نوع المادة المنشوره	اسلوب التحرير	نوع الصياغة	مصدر مادة الجريمة	ابعاد الصور	القضايا	مكان ارتكاب الجريمه	الدلالات الاجتماعية
الاهرام	الجزء السفلي من الصفحه الثالثه	٣ اعمدة في الغالب	العناوين عمومية وفرعيه الصور كثيرة وشخصيه الرسوم لايوجد	الاخبار القصيره	تقديم مختصر محرره احيانا معالجات مصوره	يغلب عليها الطابع السلبي	المصادر الرسميه ونادرا الشهود	صور المتهم والقتيل متوازي	الجرائم التقليديه ثم الجرائم المستحدثه التهريب الرشوه الاختلاس الحوادث السلبية	القاهرة ثم الوجه القبلي والبحري خارج مصر نادر	القيم السياسيه القيم الاجتماعيه والاقتصادية واحيانا العلاقات الاجتماعيه
الجمهوريه	الركن العلوي الايسر في الصفحه ١٠ ١١	٢٥ سم على اربعة اعمدة او ثلاثة	العناوين وصل استخدامها الى ١١ اعمده الصور قليله جدا الرسوم الساخره لا توجد	سود للمواد الخبريه ومعر المختلفات الصحفيه	مزج الحقيقه بالمبالغه مع وجود بعض الاخبار المصوره	سلبيه في الاغلب	المصادر الرسميه ثم الشهود	صور المتهم دائما	الجرائم التقليديه وهي السرقه المخدرات مقالات ثم الشاجرات	القاهرة والاحياء الشعبية ثم الوجه القبلي فالوجه البحري	القيم الاقتصادية تمثل المحور الرئيسي والحوادث التي تمس العلاقات الاسرية
الاخبار	موقع غير ثابت على يمين الصفحة تواصل يسارها صفحة ٩ او ١٠ ٧ او ٤	تتراوح مابين نصف صفحه في الغالب واحيانا صفحه كامله	العناوين هناك تركيز على العناوين الفرعيه الصور نادرة وشخصيه	الموضوعات الخبريه بسود الاخبار القصيره التحقيقات والاحاديث الصحفيه نادره	السرد مع المبالغه والتهويل احيانا التعبير المثير لايوجد	سلبيه في الغالب	المصادر الرسميه والبوليس والنيابه والمحامين واحيانا الشهود	مقاعد المتهم نادرا متوازي	الجرائم التقليدية القتل والسرقة الاغتصاب والخطف والثأر نادرا الجرائم	القاهرة ثم الخارج ثم الوجه البحري والوجه القبلي نادر	القيم الاقتصادية ثم القيم السياسية واحيانا العلاقات الاجتماعية
									الجرائم المستحدثة الجاسوسية التنظيمات السرية العلاقة بين الثأر والمتآمر		مثل العلاقات الاسريه
المساء	ملف ثابت اسبوعي	نصف الصفحة	العناوين تركيز على عنوان رئيسي واحد الرسوم توجد والصور بكثرة	القصه الخبريه والتحقيقات	السرد مع الصياغة ذات الدلالات التربوية	تغلب عليها الطابع الايجابي	للمصادر الرسمية	متوازي	الجرائم المستحدثه ثم الجرائم التقليدية	القاهرة ثم الاقاليم وخصوصا وجه بحري	القيم الاجتماعية ذات الطابع الاقتصادي ثم العلاقات الاجتماعية فالقيم الاجتماعية التقليدية

٢) جدول يوضح الفروق العامة بين صفحة الحوادث في الصحف المصرية اليومية خلال السبعينات ١٩٧٧

أسماء الصحف	موقع الصفحة	المساحة	طريقة العرض	نوعية المادة المنشورة	أسلوب التعبير	نوعية الصياغة	مصادر مادة الجريمة	اتجاه المضمون	القضايا	مكان ارتكاب الجريمة	الدلالات الاجتماعية
الأهرام	الصفحة الثابتة مع اختفائها أثناء المناسبات	صفحة كاملة أحيانا	العناوين وصل اتساعها إلى نصف الصفحة الصور في الجرائم السياسية والتهريب موضوعية وشخصية	القصة الخبرية التحقيقات الأحاديث	المبالغة التضخيم في الجرائم	يغلب عليها الطابع الإيجابي	المصادر الرسمية ومحرر الجريدة	ضد المتهم في الأغلب	سود الجرائم المستحدثة	القاهرة	القيم السياسية ثم القيم الاقتصادية . العلاقات الاجتماعية نادرة
الجمهورية	الصفحة التاسعة مع اختفائها أثناء المناسبات وتشغل النصف العلوي	٥ أعمدة في حالة وجود إعلانات و٨ أعمدة	العناوين وصل اتساعها إلى ٨ أعمدة . الصور مقصت الإطارات استخدمت بكثرة	أخبار فقط ولا توجد تحقيقات أو تحليلات	أكثر إسرافا من الحقيقة	يغلب عليها الطابع السلبي	المصادر الرسمية	ضد المتهم ولكن بنسبة أقل من عام ١٩٦٥	سود الجرائم المستحدثة	القاهرة الأحياء الشعبية ثم الوجه القبلي فالبحري	القيم السياسية والدينية وعلاقات العمل
الأخبار	وقع ثابت نسبيا الصفحة الثامنة أو السابعة أو الرابعة	النصف العلوي من الصفحة وأحيانا أسفل يسار الصفحة	العناوين بمتد أحيانا على أربعة أعمدة البراويز قليلة	الموضوعات المحررة الخبر القصير ثم التحقيقات والأحاديث	سرد الحقائق مع الميل إلى المبالغة والتهويل في الجرائم السياسية	سلبية	المصادر الرسمية وأحيانا الشهود والمتهمين	ضد المتهم وأحيانا متوازن	الجرائم المستحدثة ثم العقيدية ثم الأحكام العصابية	القاهرة ثم الوجه البحري وأخيرا الخارج	القيم السياسية والاقتصادية ثم العلاقات الاجتماعية على مستوى العمل الأسرة
المساء	لم تعد تحتل بابا ثابتا وتختفي في الغالب أثناء المناسبات الهامة	انكمشت حتى أصبحت عمودا واحدا في بعض الأحيان	العناوين قليلة وفرعية الصور/ اختفت والرسوم الكاريكاتير به	الأخبار القصيرة القصة الخبرية نادرة . ظهور باب تحليلي بعنوان لماذا تقع الجريمة	السرد الموجز مع الدلالات التربوية في الجرائم الأسرية	يغلب عليها الطابع الإيجابي ولكن زادت نسبة الصياغة المثيرة	المصادر الرسمية	يميل إلى التوازن والموضوعية في الجرائم المستحدثة وضد المتهم في الجرائم التقليدية	أحكام القضايا المثارة أمام المحاكم التأديبية والإدارية والعمال استشار جرائم المال العام	التركيز على حوادث القاهرة فقط	القيم الاجتماعية ذات الطابع الاقتصادي ثم العلاقات الاجتماعية وخصوصا الأسرية

جدول يوضح جمهور مرتكبي الجريمة في الستينات كما عرضته صفحة الحوادث في الصحف المصرية .

السن		الجنس		التعليم		المهنة		جماعة		مجهول	
الستينات	السبعينات	الستينات	السبعينات	الستينات	السبعينات	الستينات	السبعينات	الستينات	السبعينات	الستينات	السبعينات
نادرا ما يذكر السن	الاحداث ٧ ـ ١٨ سنه ثم الشباب ١٨ ـ ٣٥ سنة	الغالبية رجال	الغالبية من الرجال ولكن ظهرت المرأة في الجرائم	نادرا ما يذكر المستوى التعليمي	طلبة التعليم المتوسط ثم العالي	صغار الموظفين ثم التجار الصغار جنود الشرطة والجيش. ممثلات . لاعبو الكرة	الوزراء وكبار رجال الدولة كبار التجار المهنيين الاطباء المحامين الطلاب واخيرا العمال والفلاحين	عصابات	الجماعات السياسية	احيانا	احيانا
شباب	الاحداث	الرجال	الرجال	المتوسط	العالي	الحرفيون وصغار الموظفين ثم العاطلين	كبار الموظفين والوزراء ثم العاطلين	عصابات السرقة وعصابات المخدرات	جماعات سياسية وعصابات مسلحة	نادرا	احيانا
نادرا ما يذكر السن	الاحداث ثم الشباب	الغالبية العظمى من الرجال وتقل بوضوح نسبه المرأة	ازدادت نسبة اشتراك المرأة رغم ان الغالبية من الرجال	نادرا ما يذكر المستوى التعليمي	زادت نسبه الطلبة	صغار الموظفين واصحاب المهن الحرة والفلاحين في الجرائم التقليدية	زادت نسبه التجار وكبار الموظفين الى مستوى وزراء	العصابات المسلحة في الوجه القبلي	الجماعات السياسية	أحيانا	يوجد بكثرة
نادرا ما يذكر السن	الشباب	المرأة في بعض الجرائم والغالبية رجال	ازدادت نسبه المرأة مع غلبة العنصر الرجال	اقل من المتوسط ثم التعليم المتوسط	التعليم العالي	صغار الموظفين والعمال والملاك	رؤساء ادارات وزراء ـ كبار التجار ـ طلبة		عصابات السطو المسلح ثم الجماعات السياسية	احيانا قليلة	يوجد بنسبة غير قليلة

المراجع

(١) جيمس هالوران: **الاعلام الجماهيري غرض من أغراض الضعف أم سبب من أسبابه** ـ ترجمة أحمد رضا ـ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ـ اليونسكو ـ اكتوبر وديسمبر ١٩٧٩م ـ ص ١٢١

(٢) هالوران ـ المصدر السابق، ص ١٢٧

(٣) د. أحمد المجذوب، **الجريمة في المصادر الاحصائية ـ المركز القومي للبحوث يناير ١٩٨٠.**

(٤) حديث مع الاستاذ ابراهيم عمر ـ **جريدة الأهرام**، ٥ يناير ١٩٨٠.

(٥) حديث مع الاستاذ محمد زعزع ـ **أخبار اليوم** ـ ١٥ يناير ٢٩٨٠

مراجع اجنبية

1 — Dennis Maqnail **Sociology of Mass Communication.** London: Penguin 1976.

2 — H. D. Duncan. **Communication and Society Order.** Oxford University Press, 1962.

3 — C.R. Wright. **Mass Communication: A Sociological Perspective,** Random House, 1959.

4 — Tunstall. **Media Sociology.** Constable, 1970.

5 — J. Macleod, S. Ward and K. Tancill. **Alienation and the Uses of Mass Media.** public opinion Quarterly Vol. 29, 1966, PP. 583-594.

6 — C. Seymour Uew. **The Press, Politics and the Public.** Methuen, 1968.

7 — Edwin M. Schur. **The TV Establishment,** New Jersey: Prentice Hall, 1974, pp. 53-63.

علم النفس البيئي : ميدان جديد للدراسات النفسية

د. طلعت منصور*

لماذا هذا الميدان من الدراسة؟

تعكس الاتجاهات الجديدة في العلوم النفسية تفاعلها مع قوى تؤثر فيها، سواء جاءت هذه القوى من داخل مجالها التقليدي أو وردت اليها من مصادر خارجية. وتمثل الدراسة الحالية، والتى تعرض لميدان جديد للدراسات النفسية، نموذجا بارزالاستجابية علم النفس للمؤثرات الخارجية ولدوره الوظيفي في الانظمة المعرفية المختلفة.

لقد دعت التغيرات التكنولوجية والسكانية والاقتصادية الانسان الى أن يولى لعلاقته بالبيئة الطبيعية اهتماما متزايدا. فما يجرى من تغيرات في شكل وتوز يع عناصر سطح الارض، جعل الجغرافيين يضعون في الاعتبار العامل الانساني في المحل الاول بجانب المحددات الفيز يقية كالمناخ والثروات الطبيعية وعوامل التعر ية وغيرها من العوامل البيئية. وماجرى من تزايد مضطرد في السكان قد ابرز مشكلات تتعلق بمتطلبات الحيز المكاني للجماعات والانشطة الانسانية، بالاضافة الى الاهتمام بمستقبل المصادر الطبيعية اللازمة لهذه الانشطة. ومن النتائج البارزة للتقدم التكنولوجي السر يع وللمعدل المتزايد في المواليد ـ ظاهرة التحضر(Urba nization Phenomenon)والتى غدت ظاهرة عالمية تنسحب على كل دول العالم تقر يبا. فمن معالم عصرنا الحاضر، ان الا تساع السكانى الهائل قد صار يتمركز على نحو متزايد في تجمعات حضر ية واسعة من صنع الانسان، وأدى تعقد كلا من بنية ووظيفة هذه التجمعات الى تميزها «كيفيا» عن المدن التى كانت في عصور سابقة.

ولهذه التغيرات المتعلقة بالتقدم التكنولوجي والنمو السكاني والتحضر مترتبات درامية واسعة تنعكس على البيئة الطبيعية في القرن العشر ين. والواقع،

---

* استاذ مساعد بقسم علم النفس في جامعة الكو يت

أن ما تنطوي عليه هذه التغيرات من مأساة حقيقية تهدد ميادين اخرى عديدة من الحياة الانسانية، لتجعل من السنوات التالية التى ترنو فيها الانسانية صوب حضارة القرن الحادى والعشرين ـ «عصر البيئة الطبيعية».

فالآن ، يكافح الانسان بالفعل ضد عدد كبير من الاضرار الحضارية المرتبطة بالتقدم التكنولوجي. فالمجال الحيوى للانسان مهدد ـ الارض منهكة، والمياة ملوثة، والطاقة تتناقص.. و يقف الانسان من الطبيعة موقفا يكاد ان يصبح بديهيا في عصر التكنولوجيا المتطورة. لقد نظر الانسان الى الطبيعة حتى الان على انها مخزن هائل للمواد الخام التى يستخدمها الانسان لمصلحته وفائدته فقط.. وطفق يستغل الطبيعة استغلالا سيئا. لقد ظن المرء ان مابها من مخزون طبيعى سيكفى الى الابد. وها نحن اليوم نواجه نتيجة عملنا، لنرى أننا قد خلقنا بيئة تنافى الانسان و يزداد عداؤها له باستمرار. ولن يستطيع الانسان ان يضمن لابنائه واحفاده الحياة الا اذا نجح في أن يعيد ـ بالعلم وتقنياته ـ الى الدورة الطبيعية توازنها السليم.. لابد من اعادة التوزان الى الدورة الطبيعية للتربة والهواء والماء وعالمى النبات والحيوان. ولكن، مع وقبل كل ذلك، توازن الانسان نفسه.

ليس بمستغرب اذن، ان تبرز البيئة الطبيعية كأحد القضايا الحاسمة في السياسة العامة للمجتمعات، وان تأخذ مكانها الحيوى بجانب قضايا التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والمسائل الدفاعية والشئون الخارجية. ومع ذلك، تواجه السياسات البيئية الان تحديات كثيرة: كيف يمكن ضبط ظاهرة التحضر لاجل اغراض حضارية انسانية أعظم؟ كيف يمكن الحفاظ على الاشكال القائمة القيمة من البيئة ـ الطبيعية والتى من صنع الانسان ـ وتطويرها الى المستوى الأمثل ـ وكذلك على تلك الاشكال الكامنة التى يمكن تحقيقها وتخطيط توظيفها في المستقبل؟ كيف يمكن الحد من تلوث المياه والهواء والصوت والتربة والنبات؟ كيف يمكن المحافظة على الاستخدامات الانسانية المتعددة لسطح الارض وتنظيمها وتنسيقها؟ كيف يمكن تصميم البيئة الطبيعية الحضرية عل نحو يزكى روح الاعتزاز بالمكان و يرقى الاحساس بالوجود المكانى الخلاق لسكانه؟ كيف يمكن تكوين اتجاهات نفسية سليمة لدى السكان نحو البيئة ومصادرها وامكاناتها؟ كيف يمكن ترشيد أنماط السلوك البيئي عند الناس؟ و باختصار، كيف يمكن ترشيد علاقة الانسان بالبيئة؟..

ولمواجهة هذه التحديات، وغيرها كثير، شهدت الدراسات البيئية تقدما في

بعض الانظمة المعرفية ـ وخاصة داخل العلوم الجغرافية وادارة المصادر الطبيعية والتخطيط الحضرى والاقليمى وفن العمارة، حيث بذلت جهود عظيمة للوصول الى فهم أعمق وأشمل للعمليات والنواتج المعقدة المتعلقة بجوانب التحول في البيئة الطبيعية، و بتوجيه العمل الانساني الى آفاق ارحب. وفي عمليات التحول البيئى هذه تدخل أنماط السلوك البيئى بعمق كمتغيرات حاسمة، كما ان المتغيرات السلوكية بدورها تخضع في تشكيلها بدرجة كبيرة الى المحددات البيئية.

ومن ثم ـ تبرز الحاجة الملحة الى تضمين «التوجه السلوكي» (Behavioral Orientation) في فهم البيئة الطبيعية وتصميمها والتخطيط لها، وفي بناء وعى استخدامها السليم. و يؤدى نقص المعرفة بقضايا البيئة الى خلق مواقف متناقضة أو الى طرح حلول مجتزأة لمشكلات البيئة.

وتحاول الدراسة الحالية تبين آفاق توظيف علم النفس في الدراسات البيئية. وهدفنا ليس مجرد الاسترجاع الكامل للبيانات والحقائق المتعلقة بهذا الميدان، وانما هو بالدرجة الاولى تقديم الاطار الذى يمكن في سياقه تحديد أبعاد هذا الميدان الجديد الذي تطور في العقد الاخير خاصة.

مقولة البيئة في الدارسات النفسية

بالرغم من أن علم النفس، ومنذ الحرب العالمية الثانية خاصة، قد سيطرت عليه نظر يات المثير ـ الاستجابة واصطبغ بالتجر بية (الامبير يقية) بعمق، الا ان الاهتمام المنظم المقصود بمفهوم البيئة كان ضئيلا (تشاين، ١٩٥٤). و بالرغم من أن مفهوم البيئة يمثل مقوما رئيسيا في النظر يات السلوكية، فنادرا ما قررته هذه النظر يات في انظمتها المعرفية على نحو محدد واضح.

يتضح ذلك، اذا تفحصنا بعض الكتب في علم النفس التى نشرت في العقدين الاخير ين. فهناك خمسة كتب نشرت في الفترة ما بين عامى ١٩٦١و ١٩٦٢ (جيلدارد، هيلجارد، مورجان، مان، سيلز)، وهي تتضمن اشارات الى البيئة بشكل أو بآخر، وخاصة فيما يتعلق بمشكلة الوراثة والبيئة كمحددات للنمو والسلوك والشخصية. وأحد هذه الكتب (مورجان) لا يورد مصطلح البيئة في الفهرس، بينما لا يعطى الا كتابا واحدا (مان) تعر يفا لهذا المصطلح ـ وهو تعر يف واسع جعله ذا قيمة محدودة: فالبيئة «هي كل شيء يحيط بوحدات الوراثة» (مان، ١٩٦٢،

ص٥٠٣). ولا يختلف هذا المفهوم كثيرا عن تعريف «ميرفي» (١٩٤٧) الذى أورده في دراسته للشخصية: فهو يحدد البيئة على انها «مجموعة من العوامل التى تنطوى على امكانية التأثير في الكائن الحى» (ص ٩٨٥). واذا تناولنا بعض الكتب التى نشرت أو أعيد نشرها في السبعينات، نجد أن الموقف لم يتغير كثيرا. ففي كتاب (كيمبل، جارميزى، ز يجلر، ١٩٥٦ ــ ١٩٧٤) يتطرق المؤلفون الى أهمية البيئة في معرض حديثهم عن الوراثة السلوكية (الفصل الثاني)، ولكن استنادا الى الابحاث والتجارب التى أجريت على الحيوانات (ص ٥٥). واذا تتبعنا «ملخصات البحوث النفسية» (Psychological Abstracts) «والعرض السنوى لعلم النفس» (Anual Review of Psychology) نجد ان علماء النفس يشيرون الى مفهوم البيئة خاصة في علاقته بالذكاء والنمو والنواحى المزاجية في الشخصية، ولكن لم يلق هذا المفهوم مايستحقه من اهتمام.

فالبيئة مفهوم واسع، حتى لقد جاءت تصورات علماء النفس لها في اطار أزواج من الصفات المتغايرة: البيئة الطبيعية (الفيزيقية) في مقابل البيئة الظاهرية (الفينومينولوجية)، البيئة الموضوعية في مقابل البيئة الذاتية، البيئة الموجهة الى الخارج في مقابل البيئة المركزية، البيئة الواقعية في مقابل الوظيفية، البيئة الحسية في مقابل البيئة المجردة. هذه التصورات الثنائية ليست مستقلة تماما عن بعضها الآخر. وتتضح هذه التصورات اذا تناولنا بعض النظريات الرئيسية. فيميل أصحاب النظريات الذين يفسرون البيئة على أساس من التصور الطبيعى (الفيزيقى) الى ان يؤكدوا غالبا على خاصيتها الموضوعية وعلى التوجه نحو الخارج ــ أى ينظرون الى خصائص البيئة على انها مستقلة عن خصائص الكائن الحى المنضوى فيها، و يهتمون بملاحظة نشاط الكائنات الحية الأخرى في البيئة كما تختلف عن ملاحظتهم ذاتها، و يعولون على السلوك كما يستثار بفعل البيئة. وعلى العكس من ذلك، يهتم أصحاب النظريات الظاهرية بالبيئة كما يدركها الشخص الملاحظ ذاته و يحددون فعاليتها على أساس تشكلها في وعى الكائن الحى وتأثيرها فيه.

المنحى الفيزيقى (الطبيعي) لمفهوم البيئة في علم النفس:

السلوك ظاهرة فيزيقية (جسمية)، لانه يستثار دائما بواسطة طاقة جسمية تغير من نشاط الكائن الحى ووجهة هذا النشاط. «فالبيئة الوحيدة التى يمكن ان يستجيب لها الكائن الحى ــ كما يقرر جورج هربرت ميد (١٩٣٩، ص٢٤٥) ــ هى تلك البيئة التى تتكشف حساسيتها «بالنسبة للكائن الحى بما تذخره عوامل الاستثارة».

يتحدد المنحى الفيزيقى (Physicalism) في علم النفس بالمدرسة السلوكية. فهذا المنحى بالنسبة لواطسون (١٩١٩، ١٩٢٥) ـ إمام المدرسة السلوكية ـ كان كرد فعل ضد المدرسة الاستبطانية كاتجاه عقيم في دراسة الظاهرات النفسية. و يعزى واطسون ذلك الى «شكلية» الاستبطانية وتورطها فحسب في دراسة المضمون العقلى للانسان. بيد أن «بيرجمان» (١٩٦٢) يشير الى ان الاهتمام المفرط لدى واطسون بالبيئة يتأتى ليس كثيراً من الفيزيقية بقدر ما هو من الافلاطونية. فالمأثورة المأخوذة عنه وعليه (واطسون، ١٩٢٥، ص٨٢): «أعطونى دستة من الاطفال الاصحاء، وانا اكون منهم انواعا مختلفة من الاشخاص...» تعد دليلا واضحا على تصورية العالم كحاكم. و بينما لم يكن المنحى البيئى (Environmentalism) لدى واطسون شرطا منطقيا لموقفه السلوكى وانما رد فعل ضد التقليدية غير الناقدة، الا انه قد صار في حد ذاته تقليدا يلقى قبولا دون نقد، حتى وصل الى ذروته في اوائل الثلاثينات. و يتمثل ذلك في موقف «هولت» (١٩٣١) الذى يعتبر الكائن الحى كجهاز آلى (Automation)يستطيع أن يأتى بنمطين أساسيين من ردود الافعال: الاستجابات الانجذابية (Adient responses) والاستجابات الانسحابية (Abient responses). و ينظر الى السلوك على أنه سلسلة من الافعال المنعكسة في بيئة فيزيقية ـ فسيولوجية. و يذهب الى أن البيئة توجه النشاط، والى انها ـ اذا كانت مستقرة ـ تؤدى الى تثبيت الاستجابات والى التوطيد الراسخ لمستودع غير عشوائى من الانماط السلوكية. وفي هذه الحالة تختفي «الارادة» الداخلية من حيث انها مفهوم غامض او غيبى.

لقد كان المبدأ الاساسى الذى يحكم تطور السلوك لدى الواطسونيين هو مبدأ التجاور (Contiguity):فالاستجابات تستدعى بثبات بواسطة مثيرات معينة بفضل تجاورها أو تقاربها الزمنى. ومن المبادىء الهامة في الفكر السيكولوجي السلوكي، والتى أدت الى جعل تصور البيئة أكثر وظيفية: مبدأ الاتزان العضوى (Homeostasis)، ومبدأ التدعيم (Reinforcement). يحدد «كانون» (١٩٣٢) مبدأ الاتزان العضوى، من حيث أن الانظمة الأيضية هى عبارة عن أنظمة ديناميكية، تستجيب الى التغيرات المختلفة بطريقة تساعد على حفظ الكائن الحى في حالة من الاتزان. وقد لقى نموذج الاتزان العضوى توسعا لدى (فريمان) (١٩٤٨)، بحيث يسمح بوصف الكائن الحى الكلى وعلاقته ببيئته الفيزيقية. اما مبدأ التدعيم فقد برز من خلال النظرية الارتباطية عند ثورنديك، ووصل الى درجة من الاحكام النظرى في نظام «هل» السلوكى (١٩٤٣). وفقا لهذا

المبدأ، تتغير قوة الاستجابة بفضل الاستثارة التى يتبعها بالتجاور حدوث استجابة، أو تتغير قوة الاستجابة كنتيجة لحدوثها. ومن ثم، يتشكل السلوك ليس فحسب بواسطة فعل البيئة على الكائن الحى، ولكن أيضا بواسطة فعالية الكائن الحى في الاستجابة للبيئة.

ان التفسيرات الفيز يقية للبيئة تشيع بصفة خاصة في النظر يات النفسية التى تهتم بتفسيرات التعلم ونمو السلوك. كذلك تعول نظر يات الادراك على المؤثرات البيئية بدرجة كبيرة. ورغم ان نظر يات الادراك تقوم بالدرجة الاولى على تصورات ظاهر ية (فينومينولوجية)، الا ان التفسيرات الفيز يقية للبيئة تحظى بمكانة كبيرة أيضا في هذه النظر يات. ونسوق مثالا واضحا لذلك: وهو سيكوفيز يقا السطح و الحافة عند «جيبسون» (١٩٥٩). فالبيئة البصر ية بالنسبة لجيبسون هى عبارة عن حشد منظم من السطوح البينية الواقعة بين مواد في حالات مختلفة. وتتحدد هذه البيئة بوسيط غازى (الهواء) و بأساس صلب (الارض) و بأسطح صلبة ذات علاقات مكانية مختلفة مع بعضها الآخر. و يؤدى الانتظام الهندسى لهذه المكونات الى احداث طاقة في شبكية العين تتحول بدورها الى أحداث فسيوعصبية.

المنحى الظاهرى (الفينومينولوجى) لمفهوم البيئةفي علم النفس:

اذا كانت التصورات الفيز يقية للبيئة تتحدد بنظر يات التعلم، فان التصورات الظاهر ية تشيع غالبا في تفسيرات السلوك على أساس من العوامل الادراكية. و بينما نجد أن التصورات الظاهر ية قد تختلف في الاهمية التى توليها للبيئة كمحدد للسلوك، الا أنها تتفق في حقيقة مشتركة وهى أنها تنطلق في تفسيرها للسلوك من الخبرة المباشرة للكائن الحى المدرك، وفي اننا نفهم السلوك في ارتباطه بذلك. وتنطوى الخبرة -كما يشير «كيولر» (١٩٢٩، ص ٣٢٣) -على بنية ذات قطبين: فهى تتألف من «الذات» و «البيئة»، و يخضع السلوك مباشرة للتنظيم بواسطة هذين المكونين.

والواقع ان هذا المنحى لم ينكر البيئة الطبيعية بالطر يقة التى انكر فيها واطسون -في رفضه المبكر للاستبطان -عالم الشعور، ولم يغفل كذلك اهمية البيئة الطبيعية بالنسبة للدراسات النفسية. و يتضح المنحى الظاهرى من القصة التى يسوقها «كوفكا» (١٩٣٥،ص ٢٧) عن فارس بحيرة كونستانس، والتى سيأتي ذكرها. فالسلوك، كما يذهب كوفكا، يحدث دائما في بيئة سلوكية، سواء كانت البيئة السلوكية للشخص ذاته أو لشخص آخر.

وتوحى أعمال «كورت ليفين» المبكرة (١٩٣٦) بانطباع مؤداه أن مايقدمه من تنظيم للاحداث النفسية يقوم على تصور ظاهرى: فالسلوك دالة للشخص والبيئة النفسية. ولكن التمعن الدقيق في مفاهيم ليفين في هذا الصدد، وهى مشتقة من الطو بولوجيا، يبين أنها مفاهيم مجردة للغاية.

وفي هذا يشير «روجر باركر»، وهو أحد تلاميذ ليفين البارز ين، الى أن الصعو بة الاساسية في نظام ليفين النظرى، والتى اعترف بها ليفين ذاته،تتمثل في انه كان نظاما مقيدا بمفاهيم سيكولوجية مجردة وغير متغيرة، الامر الذى يجعلها غير قادرة على استيعاب تأثير البيئة الايكولوجية اللانفسية ــ أى المجال الفيز يقى الذى تتفاعل في سياقه الكائنات الحية نفسها. لذا يقترح «باركر» (١٩٦٤) دراسة مايسميه بـ«الاحداث السلوكية» (Behavior episodes) ،وهى سلسلة احداث مترابطة في الحياة الواقعية، اى دراسة هذه الأحداث ارتباطا بالوحدات الطبيعية (أوالتار يخ الطبيعي) للنشاط الذى ير بط أشخاصا بأشخاص آخر ين أو بأشياء أخرى في موقف سلوكى. و يعنى بالموقف السلوكى موقفا محددا، موضوعيا من حيث استقلاليته عن أى ادراك سابق له، و يتميز بخصائص زمانية ومكانية معينة، و يتألف من أحداث وكيانات في نظام غير عشوائى. و يعتقد «باركر» أن عالم النفس يستطيع أن يتكشف المبادىء العامة «للتنظيم الايكولوجى ــ السلوكى» (Eco-behavioval Organization - مط-ص٤٥) ، و بالتالي ان يتنبأ بالاحداث السلوكية، اذا استطاع تحديد الاحداث والمواقف السلوكية وتبين العلاقات بين المتغيرات السيكولوجية والايكولوجية.

لكن، هذا المنحى الظاهرى يلقى معارضة من بعض علماء النفس، وخاصة الامر يكيين، على اعتبار أن الاهتمام بالخبرة المباشرة يبتعد عن الاخذ بالنظرة الموضوعية العلمية للظاهرات موضوع البحث.

المنحى الوظيفى لمفهوم البيئة في علم النفس:

مع تطور الفكر السيكولوجى، غدت معظم تصورات البيئة، سواء كانت نماذج المثير ــ الاستجابة أو النماذج المعرفية، أكثر وظيفية في تحديدها للبيئة. يتمثل ذلك ــكما سبق ذكره ــ في المبدأين السلوكيين: الا تزان العضوى، والتدعيم. بالاضافة الى ذلك، كان لاعمال ديوى، شتيرن، وودورث، وتولمان فضل كبير في التصورات الوظيفية للبيئة.

فلقد نادى جون ديوى (رو بك، ١٩٥٢،ص ١٠١) بتكامل مفاهيم الكائن

الحى والبيئة، وأشار الى ما بينها من علاقات متبادلة ضرور ية. و يعترف «وليم شتيرن» (١٩٣٨) بأن الكائن الحى الفرد ينتقى «الوسط البيئى (Environmental milieu) الذى ينتظم فيه نشاطه. أما «تولمان»، الذى كان في نظر يته سلوكيا من حيث الوجهة ومعرفيا من حيث الاسلوب، فيقدم تصورا محكما للبيئة على أساس متغيراتها البنيو ية العلية المتراكبة في نسيج متشابك الاوصال. و يؤكد و ودورث (١٩٥٨) على أن السلوك يتضمن عمليات فعالة من الاخذ والعطاء بين الكائن الحى والبيئة. و يعتبر أن الخاصة الرئيسية للسلوك تتمثل في احتفاظ الكائن الحى بعلاقة وثيقة مع البيئة، تتضح في العمليات التالية:

(أ) تكشف الكائن الحى بفعالية للوسط المحيط به، (ب) استقبال الكائن لامارات المثيرات (Stimulus Cues) التى تجرى ترجمتها، من خلال العمليات الادراكية، الى معلومات عن الخصائص الفيز يقية للوسط البيئى وعن دلالتها بالنسبة للكائن الحى، (جـ) معالجة الكائن لهذه المعلومات لتحديد مسار عملها، (د) استخدام الكائن الحى لنظامه العضلى كى يتواءم مع طبيعة المثيرات المتواترة في الوسط المحيط به.

أما النظر يات الجشطالتية، التى تذهب الى أن بنية الادراك تعتمد على عوامل اصيلة في الدماغ، فقد أولت اهتماما ضئيلا لمكانة البيئة كمحدد فعال للسلوك.

ومع ذلك، فقد شهدت الاربعينات والخمسينات من القرن الحالى بعضا من الاعمال العلمية ذات المكانة الكبيرة في الدراسات النفسية، انعكست اسهاماتها على تطو ير المفهوم الوظيفي للبيئة، نخص بالذكر منها: اهتمام (هب) بابراز دور الخبرات المبكرة في نمو السلوك (١٩٤٩)، نظر ية «ديوى و بنتلى» (١٩٤٩) الخاصة بالتفاعلات التعاملية وتأثيرها على الدراسات النفسية، ودراسات العلاقات المتبادلة بين الادراك والدافعية (برونر، كر يتش، ١٩٥٠).

يقرر «دونالدهب» أن الاستجابة الناضجة تقوم على فاعلية النظام العصبي المنظم بطر يقة معقدة من خلال التفاعل بين المثيرات واستثارة الجهاز العصبي بها. ومن ثم، تعتمد بنية عالمنا البصرى ــ على سبيل المثال ــ على حركات العين، بقدر ماتعتمد أيضا على نماذج استثارة شبكية العين من الوسط البيئى (هب، ١٩٥٥ ب). واذا كان «هب» ينتمى الى اصحاب نظر يات المثير ــ الاستجابة، الا أن اعماله تأخذ بالكثير من مبادىء النظر يات المعرفية. لذا فقد اهتدى بنظر يته

باحثون آخرون: فتكشف تجارب «ميلر، جالانتر، بر ببرام» (١٩٦٠) عن ان الدماغ الانسانى يعمل على اساس «خطط» تتكون كنتيجة لعوامل الاستثارة البيئية بدرجة كبيرة. و يتوقف تأثير حدث على السلوك على تمثيل الحدث في صورة الكائن الحى عن ذاته. وهذا التمثيل هو نظام من المفاهيم والعلاقات، و يبقى السؤال الحاسم كيف تجرى ترجمة الادراك الى فعل. والاجابة ــ من خلال تطور الخطط لدى الكائن الحى.

أما نظرية « **التفاعل التعاملي أو المتبادل** Transactionism »، فتدور حول الادراك، وتذهب الى انه هو العملية النفسية التى بها يخلق الكائن الحى المدرك (Perceiving Organism) بيئته أو «عالمه الافتراضى» (Assumptive World)، وهو تلك البيئة التى يسعى بداخلها الكائن الحى الى تحقيق اهدافه. وهذا العالم الافتراضى يعد نتاجا للتفاعلات التعاملية المختلفة الخاصة بالوسط الفيزيقى و بالكائن الحى.

أما دراسات «برونر» (١٩٥١) عن العلاقة بين الادراك والقيم، فتفترض أن الكائن الحى هو عبارة عن «نظام من اختبار الفروض»، وأن خبرة الكائن الحى بنظام الوسط الفيزيقى تتمخض عن قدر هائل من الفروض عن هذا العالم، يجرى تكوينها واختبارها وتأييدها أو اعادة تكوينها.

وفي هذا ايضا، يذهب «كوتو» (١٩٤٩) الى ان البيئة «مفهوم قائم على خطط تصورية» (Schematic Concept)، وأن الكائن الحى يستجيب فحسب لتلك المثيرات التى يكون حساسا لها بطريقة معينة. اذن، البيئة كما تتعلق بالسلوك هي نظام من «بِنَى المعانى» (Meaning Structures) بعضها معاني فردية تشتق من العلاقات الخاصة التي يشترك فيها كائن حى معين مع الوسط المحيط به، والاخر معانى عامة يتقاسمها الكائن الحى مع الكائنات الحية الاخرى بفضل خبرته كعضو ينتمى الى فئة بيولوجية معينة. أى أن السلوك استجابة تتحدد بالنسبة للشروط التى يحدث فيها، و بالتالي يمكن التنبؤ به.

ومما هو جدير بالذكر، ان القضية المثارة بشأن حقيقة البيئة ــ البيئة الطبيعية في مقابل البيئة النفسية ــ تصبح بغير ذات موضوع حينما يكون نموذج البيئة التى نستخدمها نموذجا وظيفيا. هنا يكون من الضرورى أن يجرى تخطيط هذا النموذج في ضوء خصائص بيئية تتعلق بالسلوك ــ اى في ارتباطها بنظام الحاجات و بالجهاز الادراكى، و بمعين السلوك عند الكائن الحى، الامر الذى يترتب عليه مواقف سلوكية متميزة. وهذا ما يطلق عليه «ليفين» مصطلح المجال

الحيوى(Life space)، و يتصوره على انه مجال مستمر، فيه يترتب على تفاعل «القوى» تغيرات سلوكية واضحة.

القضايا المنهجية للبيئة في الدراسات النفسية:

ينطوى مفهوم البيئة في نظريات علم النفس ودراساته على بعض المشكلات المنهجية. فقد لاحظ «بيرجمان» (١٩٦٢) أن الاسهامة الرئيسية المنوطة بواطسون هى اسهامة منهجية في جوهرها: الاعتراف بامكانية التنبؤ بسلوك الكائن الحى استنادا الى المعلومات الخاصة بالعلاقات، سواء الحالية أو الماضية، بين الكائن الحى والوسط المحيط به. وقد أدى هذا الافتراض المنهجى الى فتح الباب امام تطور علم النفس كعلم تحليلى. بل ان هذه القضية تنطوى على خطوة أبعد من ذلك. فطبيعة الافتراضات التى يتبناها العالم السلوكى بشأن هذه العلاقات تحدد طبيعة الطرق التى يبتدعها لدراسة الظاهرات السلوكية وقضاياها. من ناحية اخرى، ذهبت زمرة برلين من علماء النفس الجشطالت الى رفض دور كل من البيئة والخبرة السابقة في بنائية الادراك أو الى اختزال هذا الدور الى الحد الادنى ـ فالنظريات الجشطالتية نظريات «لا تاريخية». ومن ثم اعتمدت طرقهم في دراسة الادراك على اشكال بسيطة، خطية، أو ذات بعدين، وأشكال بغير ذات معنى، وعادة ماتكون باللونين الابيض والاسود. ومن الصعب ان تمكننا هذه الشروط المنهجية من تكشف الدور المعقد والبعيد المدى الذى تلعبه الخبرة في تنظيم الادراك، وهذه الخبرة هي نتاج التفاعل بين الكائن الحى و بيئته.

أما علماء النفس التجريبيون، فيتبنون اتجاهين منهجيين رئيسيين نحو البيئة: ١ ـ التجريب في «بيئة معملية»، حيث يتعذر اجراء التجارب على الظاهرات كما تجرى في الواقع بشكل أو بآخر، ٢ ـ التجريب الطبيعى، أو التجريب في البيئة الواقعية، و يقوم على اجراء التجارب وادخال المتغيرات التجريبية على الظاهرات موضوع الدراسة في الظروف والمواقف الطبيعية، لافي الظروف المصطنعة «المختزلة» البعيدة عن الواقع الحى. ومن هذه التجارب، على سبيل المثال، دراسات «هب» المبكرة (١٩٤٩، ص ٢٩٦ ـ ٢٩٩) عن تأثير «البيئة غير المعلمية» (Non labo ratory environment) في إثراء سلوك الحيوانات.

والواقع ان استراتيجية تبسيط الظاهرات السلوكية، كما جرت في العلوم المعملية، تواجه علماء النفس بمشكلات جادة. فمن السهل التسليم بأن المواقف المحكمة من حيث الضبط التجريبي تمدنا ببيانات ذات دلالة بالغة بالنسبة لعلم

النفس. بيد أن «برونسفيك» (١٩٥٦) يتشكك في هذا الافتراض استنادا الى مفاهيمه عن «التصميم التمثيلى»(Representative design) و «الصدق الايكولوجى»(Ecological validity). فلكى نتوصل الى بيانات موثوق بها تساعدنا على التنبؤ بالسلوك خارج المعمل، فان مواقف الملاحظة داخل المعمل ينبغى ان تمثل في جوانبها الاساسية المواقف غير المعملية التى يرام تعميم النتائج عليها. وهذا التمثيل يستند بطبيعة الحال الى البنية الشكلية أكثر مما هو الى العناصر الجوهرية.

وهكذا تتطلب الدراسات النفسية الخاصة بالبيئة بلورة نظام من المفاهيم الامبيريقية المشتقة من الملاحظات التجريبية أو شبه التجريبية، التى توجه الى تحديد «متغيرات مرجعية» (Criterion Variables) تميز بين الفئات المختلفة من البيئة وفعل مثيراتها المتباينة على الكائن الحى.

البيئة كمحدد للسلوك:

من القضايا المحتدمة في علم النفس بين انصار كل من البيئة والوراثة «قضية الطبيعة والرعاية»(Nature-Nature issue) كمحددات للسلوك. ومع ذلك، يكاد يستقر الفكر السيكولوجي على ان الفرد هو نتاج لتفاعلات لا تحصى بين معطياته الوراثية و بيئته الفيزيقية والاجتماعية الثقافية. فليس هناك دليل على ان الوراثة ابلغ اهمية من الرعاية والبيئة. والمؤكد أنه ليس ثمة دليل على انها اقل اهمية. ان الوراثة (النمط الداخلى)(Genotype) تفرض حدود النمو الممكن، وتحدد البيئة مدى النمو الحقيقى (النمط الخارجى او الظاهرى) (Phenotype) داخل تلك الحدود (ب. دبزانسكى، ١٩٦٢). ومن الخطأ لذلك تعميم آثار البيئة أو آثار الوراثة، لانه ليس لاى منهما وجود مستقل عن الاخر. العلاقة اذن بين الوراثة والبيئة، بين المحددات الوراثية والمحددات البيئية للسلوك، علاقة تفاعل: علاقة وظيفية متبادلة بين الاستعدادات الطبيعية(Predispositions) والامكانات الكامنة في الفرد من ناحية، وما يباشره الوسط البيئى من مؤثرات متعددة على هذه الاستعدادات الكامنة (Potentialities) حتى يستثيرها و يبلورها و يوظفها في واقع حياة الفرد والجماعة من ناحية اخرى.

يتضح هذا التفاعل الوظيفي في البحث في محددات بناء الشخصية الانسانية كما يحددها أئمة نظريات الشخصية. فلم يدع «هنرى موراى» على سبيل المثال، في

كتابه التليد «استكشافات في الشخصية» (١٩٣٨) أن سلوك الفرد يمكن تفسيره في ضوء المعرفة بما لديه من حاجات أو ببنية شخصيته، ولكنه يعتبر السلوك -كما هو الحال في نظام ليفين - دالة لخصائص البيئة الى جانب خصائص الشخص... «فالكائن الحى والوسط الذى يعيش فيه ينبغى ان يوضعا معا في الاعتبار»، وأن «التفاعل بين هذا الفرد و بيئته هو وحدة قصيرة مقنعة للبحث فى علم النفس» (موارى، ١٩٣٨، ص ٣٩ - ٤٠).

فالبيئة -وفقاً لما يذهب اليه موراى - تستطيع ان توفر الدعم اللازم للتعبير عن الحاجة، او ان تكون مليئة بالحواجز التى تعوق السلوك الموجه نحو الهدف. ومن شأن «الضغط» البيئى(Environmental "press")، الذى يعمل في تفاعل مع «الحاجة»، ان يحدد مدى طول فترة «الحدث السلوكى»، أو مدى الزمن النفسي اللازم لتحقيق الهدف. ولقد سعى موراى ايضا، مقتفيا أثر لفين، الى تمييز البيئة المدركة (ضغط بيتا)(beta press) Perceived environment) عن البيئة الموضوعية (ضغط الفا)(objective environment (alpha press)).

والسؤال: ماذا تعنى البيئة كمحدد للسلوك؟ البيئة مفهوم مركب ينطوى على جوانب عديدة، وعلى التفاعل الديناميكي لهذه الجوانب مع بعضها الاخر. فهذا المفهوم يعنى البيئة الطبيعية بما تتضمنه من مناخ وتضار يس ومصادر للثروة والغذاء وغير ذلك من جوانب العالم الطبيعي المحيط بالانسان، كما يعنى هذا المفهوم ايضا البيئة الاجتماعية الثقافية التى تتضمن الافراد الاخرين والجماعات والعادات والقيم والموضوعات التى من صنع الانسان، وهكذا.

البيئة الطبيعية: يعيش سكان الارض في ظروف جغرافية متباينة تؤثر في النشاط الانساني. وتتضمن هذه الظروف خصائص الموقع (داخلى، ساحلى، متنائى، متقارب)، أو التضار يس (سهول، جبال، صحارى) او المناخ (حار، معتدل، بارد، جليدي). كما تتضمن العوامل الجغرافية مدى ما يتوفر في البيئة من ثروات طبيعية (معادن، بترول، مراعى، وغير ذلك). ولا شك أن هذه العوامل الجغرافية تؤثر بشكل أو بآخر في توجيه السلوك الانساني، لانها تحدد المناشط المادية والسكانية وظروف العمل المتاحة في المجتمع.

المناخ والتضار يس: الانسان كنوع قابل للمواءمة مع الظروف البيئية المتباينة، يتعرض لتغيرات فسيولوجية تكيفية اذا توطن في ظروف بيئية متطرفة أو حتى غير

ملائمة من حيث المناخ والتضاريس. وهذه القدرة على المواءمة قد غدت من الاعتبارات الهامة في محاولات الانسان لقهر الفضاء.

ورغم افتراضنا أن تأثير المناخ والتضاريس على النمو النفسى للسكان ليس ضئيلا، الا أن هذا التأثير لايزال يكتنفه بعض الغموض. فليست لدينا اجابات قاطعة لاسئلة مثل: هل تؤدى النشأة في غابات مدارية الى سمات شخصية مختلفة عن النشأة في سهول مفتوحة؟ أو هل تختلف سمات الشخصية بين الافراد في المناطق الباردة عن المناطق الحارة؟

في احدى الدراسات القليلة في هذا الشأن، يقرر «ماكيلاند» (١٩٦١) انه قد وجد ان دافعية الانجاز تعظم في المجتمعات التى يتروا ح فيها معدل درجة الحرارة بين ٤٠ ــ ٦٠ درجة. وتذهب هذه الدراسة ايضا الى ان البرد والشتاء الطويل المظلم يباشران تأثيرا باعثا على الاكتئاب لدى السكان الذين يعيشون بالقرب من المنطقة القطبية الشمالية. ومع ذلك، فان الدراسات النفسية المنظمة في هذا المجال لازالت ضئيلة.

المصادر والامكانيات المتاحة: تلعب المصادر المتاحة الطبيعية منها او التى من صنع الانسان، دورا هائلا للغاية في نشاط السكان وفي توظيف طاقاتهم وتوجيه سلوكهم. ولكن وفقا لتقديرات الامم المتحدة، يعيش ثلثا سكان العالم في «مناطق اقل ملاءمة للنمو»، حيث يعانون من نقص في الغذاء الملائم والسكن والرعاية الطبية. ومن شأن الظروف الطبيعية غير المواتية أن تفرض معوقات أمام امكانيات النمو الانسانى سواء من الناحية الجسمية أو الاجتماعية أو النفسية. مثل هذه الظروف الضاغطة قد تسبب «احباطات» لاعضاء المجتمع لانه لايتيسر معها اشباع للحاجات ومع ذلك، من الصعب ان نصل الى نتائج قاطعة في هذا الشأن. ففي بعض الجماعات يبدو الاطفال بدرجة طيبة من التوافق النفسى رغم الظروف القاسية من الحرمان البيئي.

كثافة السكان: لقد كان حجم سكان العالم في عصر الامبراطورية الرومانية يقدر بحوالى ٢٠٠ مليون نسمة، وفي القرن السابع عشر بعد الميلاد كان يقدر بحوالى ٥٠٠ مليون نسمة، واليوم يزيد سكان العالم عن هذا الحجم بحوالى سبع مرات، ومن المتوقع أن يزداد الى الضعف مع مطلع القرن الحادى والعشرين. ومن المحتمل لذلك أن عدد الاشخاص المحيطين بنا سوف يكون عاملا هاما فى البيئة الطبيعية وفي متطلبات التوافق المفروضة علينا.

ولقد كان تأثير الكثافة السكانية على النمو والسلوك الانسانيين موضوعا لدراسات منظمة. وهنا يفترض الباحثون أن الاطفال الذين ينشأون في مناطق مستقرة قليلة في كثافة سكانها سوف يلقون نماذج من المشاركة والتعاون والتواد والدارسة والرعاية الصحية تختلف الى حد ما عن الاطفال الذين ينشأون في مناطق متوسطة أو مزدحمة من حيث الكثافة السكانية.

وحتى حينما تكون المصادر الطبيعية مواتية للجميع، فان للازدحام السكانى تأثيراته السلبية على الافراد. يتضح هذا من دراسة تجر يبية تبعث على الاهتمام قام بها «كالهون» (١٩٦٢) على مجموعة من الفيران في المعمل، حيث سمح بازدياد عدد الفيران في مساحة ضيقة. ورغم توفير الغذاء الملائم والمواد اللازمة لبناء الجحور، فقد وجد دلائل عالية على نمو مظاهر السلوك المرضى Behavior pathology لدى الذكور والاناث على حد سواء.

ومن الطبيعى أن مثل هذه النتائج المشتقة من تجارب علم النفس الحيوانى لا تجيب على السؤال الخاص بماهية تأثير الكثافة السكانية على الانسان. فالانسان بمقدراته المتعاظمة على التعلم والتغير يستطيع مواجهة مثل هذه الصعو بات. ومع ذلك، تشير بعض الدراسات (سبيتز، ١٩٦٣) الى بعض مظاهر التماثل بين النماذج المرضية التى تطورت عند الفيران من ناحية واشكال السلوك المرضى الذى يلاحظ في المدن المزدحمة بالسكان من ناحية اخرى – وخاصة، النشاط الزائد عند بعض الافراد والانسحاب المرضى وظاهرة الاغتراب عند البعض الاخر.

ولاشك أن علم الايكولوجيا، الذى يدرس الانسان في علاقته بكل مايحيط به، سوف يساعدنا على التوصل الى اجابة على الكثير من أسئلتنا المتعلقة بتأثير بيئتنا الطبيعية.

البيئة الاجتماعية الثقافية: وفيها تتبلور القوى والمؤثرات البيئية في تشكيل النمو النفسي عند الافراد وفي تحديد أنماط السلوك لديهم.

والوقع أن مفهوم البيئة لا ينفصل عن مفهوم الثقافة. فالمؤثرات البيئية تتجسد في «اسلوب حياة الجماعة»، الذى هو مفهوم الثقافة.

فاذا كان الانسان يتلقى وراثته الجينية(Genetic heritage) كناتج نهائى لملايين السنين من التطور البيولوجى، فانه يتلقى كذلك وراثته الاجتماعية الثقافية(Sociocultural heritage) التى هى الناتج

النهائى لالأف السنين من التطور الاجتماعي. واذا كانت هذه الوراثة تختلف بشكل درامي من جماعة ثقافية الى جماعة اخرى، فان المجتمعات المختلفة تشترك في خصائص ثقافية عامة تعكس ما يمكن تسميته بالثقافة الانسانية. فلكل جماعة على سبيل المثال، لغتها وعاداتها وقيمها وتركيبها الاسرى والاجتماعي، كما ان لها فنونها وآدابها ورموزها. فعناصر الثقافة هذه تتطور في سياق التفاعل بين المجتمعات وليس فحسب داخل المجتمع الواحد، بهدف اشباع الحاجات الانسانية.

هذه الاهمية البالغة للثقافة في تشكيل النمو الانسانى تلخصها عالمة الاجناس «مارجر يت ميد»(١٩٥٣) على النحو التالى:

«.....ان توظيف كل جزء من الجسم الانسانى يتشكل بواسطة الثقافة التى ينشأ فيها الفرد -ليس فحسب من حيث الغذاء وآشعة الشمس والتعرض للامراض والاو بئة والكوارث وغير ذلك، ولكن أيضا وفقا للطر يقة التى يتم بها تغذيته وتدر يبه على النظام، ملاطفته وايوائه الفراش، عقابه واثابته...»

«لذا تعد الثقافة عنصرا أساسيا في نمو الفرد، تتمخض عن نمط معين من توظيف سلوكه.. يختلف في النوع عن الافراد الذين يجرى تطبيعهم اجتماعيا داخل ثقافة اخرى» (ص ٣٧٧ ــ ٣٧٨).

فكل مجتمع يعلم أطفاله بطر يقة منظمة ــ مفاهيمه وقيمه وما يثيبه من أنماط سلوكية مرغو بة، بغية تكو ين أعضاء الجماعة الذين يستطيعون الحفاظ عليه وعلى استمرار ية ثقافته وتطورها. هذا التعليم المنظم يحقق درجة كبيرة من التماثل بين أعضاء المجتمع و يميل الى اقرار نمط أساسى من الشخصية لذلك المجتمع المعين، يطلق عليه« الشخصية الانموذجية»(Modal Personality). أو «الشخصية القومية»(National Character).

الا انه بجانب هذا التماثل، تؤدى عملية التطبيع الاجتماعى وتأثر الفرد بالثقافات الفرعية في المجتمع الى تغايرات فردية في نماذج الشخصية. و يعني ذلك، ان المحددات الثقافية في بناء نماذج شخصية اعضاء المجتمع تخضع الى حد كبير لمبدأ «الوحدة مع التنوع» ــ تفرد الشخصية في سمات متميزة وتوحدها داخل نسق النموذج الاجتماعي الثقافى للشخصية.

وهكذا، بالرغم من أن البيئة ــكمفهوم أساسى في تحديد متغيرات الظاهرة النفسية ــ قد تضمنتها اولى كتب علم النفس الاجتماعى التى ظهرت في عام ١٩٣٥ تحت اشراف «كارل مورشيسون»(١)، و بالرغم من أن النظر يات والدراسات النفسية قد

---

(١) تضمن كتاب «مورشيسون» (١٩٣٥) دراستين: الأولى عن «البيئة الطبيعية» (ف . شيلفورد)، والثانية عن «الثقافة المادية» (ك . و يسلر).

أفردت لها مكانة خاصة في انطمتها المعرفية وفي تصميماتها المنهجية، الا ان «علم النفس البيئى» لم يتبلور كأحد آفاق العلوم النفسية وكميدان للبحث الا منذ الخمسينات من القرن الحالى خاصة.

موضوع علم النفس البيئي
وموقعه من الانظمة المعرفية المعنية

يستند مفهوم «علم النفس البيئي» (Environmental Psychology) الى ما ينطوى عليه مصطلح «بيئة» من معانى ودلالات غنية اكتسبها من خلال الجهود العلمية العديدة لتحليل خصائص البيئة بما تتضمنه من مظاهر طبيعية وأخرى متأثرة بالانسان. و يرتبط هذا المفهوم كذلك بفروع علمية مختلفة، منها علوم العمارة وهندسة المناظر(٢) والتصميمات الفنية والتخطيط الاقليمي وتخطيط المدن، حيث يقوم بين هذه العلوم ترابط وثيق يجمعها تحت مصطلح عام هو «التصميم البيئى»(Environmental design) (دييجس، ١٩٦٦، ستودروستي، ١٩٦٦). و بالاضافة الى ذلك، يلتحم علم البيئة — وهو دراسة الجوانب الطبيعية من البيئة — مع علم الفسيولوجيا البيئية(Environmental Physiology) (فولك، ١٩٦٦) ومع علم الاجتماع البيئى (Environment Sociology) (جوتمان، ١٩٦٧). و يمثل علم النفس المعمارى(Architecture Psychology) (بايلى، برانش، تايلور، ١٩٦١، تايلور، بايلى، برانش، ١٩٦٧)، رغم انه محدود فى تطبيقاته، وعلم النفس الايكولوجي(Ecological Psychology) (باركر،١٩٦٥)، رغم انه يولى للبيئة الطبيعية اهتماما أقل، نظامان وثيقا الصلة بعلم النفس البيئى، حيث تناولا جوانب هامة من البحث في هذا الميدان الجديد.

و يدخل «علم النفس البيئى» مع هذه الانظمة العلمية فى علاقات متبادلة بشكل أو بآخر. والسؤال الان: ماذا يعنى مفهوم علم النفس البيئى؟ تتضح الاجابة على هذا السؤال من العرض التالى:

البيئة الطبيعية اليومية:

من الروايات ذات الدلالة في أدب علم النفس تلك التى يذكرها «كوفكا» في كتابه «مبادىء علم النفس الجشطالتي» (١٩٣٥)عن أسطورة المانية:

(٢) هندسة المناظر (Landscape architecture): فن تعديل أو تحسين خصائص ومظاهر المناظر الطبيعية والشوارع والميادين والمباني والحدائق وغيرها بحيث تطبع في نفوسنا أثراً طيباً وتثري احساساتنا الجمالية.

«ذات مساء في شتاء قارس ووسط عاصفة ثلجية عاتية، وصل رجل يمتطى صهو جواد الى فندق صغير، وهو سعيد بأنه قد وصل الى مأوى بعد ساعات وهو راكب في سهل تكتسحه الر ياح وتغطى طبقات الثلج فيه كل الطرقات والمعالم. وما أن رآه صاحب الفندق الذى جاء الى الباب حتى حملق فيه بدهشة وسأله من أين قد جاء؟. وأشار الرجل الى الاتجاه الممتد مباشرة من الفندق. فما كان من صاحب الفندق الا ان بادره، و بنبرة مفعمة بالفزع والتعجب، بالقول: الا تعرف انك قد طفوت راكبا عبر بحيرة كونستانس؟» (كوفكا،١٩٣٥،ص ٢٧).

لقد استخدم «كوفكا» هذه الرواية لكى يميز بطر يقة درامية بين «البيئة الجغرافية»(Geographical environment)، وهى بحيرة كونستانس المغطاة بالجليد، و«البيئة السلوكية»(Behavioral environment.)، وهى السهل المغمور بالثلوج كما أدركه الشخص المسافر. و يشير كوفكا بايجاز بارع الى أن سلوك الفارس يتمثل في «أنه يطفو فوق سهل، وليس في انه يطفو فوق بحيرة». وتفترض صدمة المسافر العميقة بشأن تعلم التمييز بين البيئة السلوكية والبيئة الجغرافية، ان اتجاهه الكلى في الرحلة كان ليختلف بشكل ملحوظ اذا كان قد وعى بأن بحيرة كونستانس توجد تحت حوافر حصانه.

ذلك هو موقف علم النفس. فعلم النفس العلمى لم يع الا قليلا، وحتى فترة قر يبة، بالبيئة الطبيعية، مثل تلك البيئة التى تحيط ببحيرة كونستانس، فكان وعى علم النفس في ذلك أشبه بوعى هذا الفارس بالبحيرة ذاتها.

وجر يا على مثال كوفكا، من المحتمل ان ينشأ تباين هائل بين البيئات السلوكية لمنطقة من المناطق -كبحيرة كونستانس -لدى المواطنين أو السياح، سكان الجبال او السهول، سكان السواحل او الدواخل، والسكان الذين ينتمون الى خلفيات ثقافية أو مستو يات اقتصادية مختلفة، وهكذا. وتعد **دراسة طبيعة وتطور الادراك الواعى للبيئة الطبيعية اليومية احد المهام الرئيسية لعلم النفس البيئى.**

ومن ناحية اخرى، فان هذه المنطقة الجغرافية، التى كانت موضوعا للرؤية السيكولوجية عند كوفكا في عام ١٩٣٥، قد خبرت تغيرات بيئية عميقة -بعضها يعزى الى عوامل طبيعية. والاخرى الى اعمال وانشطة انسانية يمارسها سكان هذه المنطقة وزوارها. وهذه التغيرات الاخيرة الموجهة بالانسان قد تأخذ مظاهر ايجابية مثل التصميمات والتشييدات العمرانية، أو مظاهر سلبية مثل التلوث. وفي ذلك يتبدى

تأثير جهد الانسان وأفعاله على البيئة الطبيعية. **ونقع دراسة هذا التفاعل بين الانسان والبيئة الطبيعية داخل نطاق علم النفس البيئى.**

ولكن انماط السلوك الانساني التى يدرسها علم النفس البيئى لا تجعل منه ميدانا محدودا منعزلا بذاته، وانما يتحدد هذا بالمستوى الذى به ندرس البيئة التى يقع فيها السلوك الانسانى. فالبيئة التى تتروا ح من البيئة الطبيعية الى تلك التى تتأثر بالانسان، ومن البيئة على نطاق واسع الى البيئة على نطاق ضيق ـ موضوع للدراسة عند الجغرافيين والفيز يائيين والكيميائيين والمهندسين والباحثين في هندسة المعمار وتخطيط المدن والاقاليم واستغلال المصادر الطبيعية. وما تصل اليه هذه الانظمة المعرفية من نتائج وحقائق يجرى توظيفها بشكل او بآخر في علم النفس. ومن ناحية أخرى، فان ما يصل اليه علم النفس من مبادىء وقوانين تحكم السلوك الانسانى، انما يفيد منه الباحثون في هذه المجالات.

البيئة والسلوك:

موضوع علم النفس البيئى هو السلوك الانساني **كما يتعلق** ببعض مظاهر البيئة وخصائصها وامكاناتها، أى السلوك الانساني كما يتعلق، على سبيل المثال، بمصادر الثروة الطبيعية، او بالموقع الجغرافي، أو بالسهول والجبال، أو بالسواحل والدواخل، أو بالشوارع الواقعة في قلب المدينة، او بتنظيم المبانى، وغير ذلك.

ورغم ان مصطلحي «بيئة» و «بيئى» يستخدمان كثيرا في علم النفس، الا انه لم يول للبيئة الطبيعية ماتستحقه من اهتمام منظم. بل كثيرا مايستخدم مصطلح «بيئة» على نحو واسع ليشير الى اى مؤثرات تقع خارج الكائن الحى. ففى قضية الوراثة ـ البيئة، على سبيل المثال، يذهب انصار البيئة الى رفض المتغيرات الوراثية تقريبا، ليحلوا محلها ليس فحسب متغيرات البيئة الطبيعية، ولكن ايضا كل المتغيرات الواقعة خارج الكائن الحى والتى تؤثر في نموه.

فالخصائص الكلية للبيئة الطبيعية هى التى ينبغى ان يهتم بها الباحثون في علم النفس البيئى، بقدر ما تعتبر «الخصائص الكلية للسلوك هي أساسا موضع اهتمام علماء النفس» (تولمان، ١٩٣٢، ص٧). أى انه اذا كان «تولمان» يركز على السلوك الكلى(Behavioral quamolar) كموضوع لعلم النفس، فان هذا يتطلب منا ان نضع فى الاعتبار كافة المؤثرات الطبيعية للسلوك الكلى، ونعنى بها «البيئة كخلفية كلية»(Environment quamolar,).

وقد تتأثر موضوعات الدراسة المنظمة لتفاعل السلوك الانسانى الكلى مع البيئة الطبيعية الكلية بالاطار الثقافي للاتجاهات والتقاليد البيئية الذى يجرى فيه هذا التفاعل. فما هى علاقة الانسان بالارض والطبيعة؟ في هذا يقرر «كلوكهوهن وسترودبك» (١٩٦١) أن هذه العلاقة تمثل واحدة من المشكلات الانسانية التى ينبغى ان يجد لها الانسان في كل العصور حلا من الحلول. و يميز «كلوكهوهن وسترودبك» في ذلك ثلاث حلول رئيسية:

أ ـ خضوع الانسان للطبيعة وسيطرتها عليه.
ب ـ السيطرة على الطبيعة.
جـ ـ الانسجام مع الطبيعة.

ومع أن المجتمع يتأثر بهذه المتغيرات الثلاث مجتمعة، الا انه قد يسيطر اتجاه معين على المجتمع خاصة في مراحل معينة من تطوره التار يخي.

فقد وجد «جلاكين» (١٩٦٧)، في استعراضه لتار يخ الفكر الغربى عن الطبيعة والثقافة منذ الحضارة الاغر يقية حتى القرن الثامن عشر، ثلاث أفكار عامة متكررة:

أ ـ فكرة التأثير البيئى.
ب ـ فكرة الانسان كعامل جغرافى (Geographic agent).
جـ ـ فكرة الارض المصممة (Designed earth).

ومن الواضح ان ثمة تقارب بين هذه المفاهيم الثلاث وتلك التى حددها كلوكهوهن وسترودبك. ففكرة التأثير تذهب الى أن المناخ ومظاهر سطح الارض والتر بة وغيرها من المعالم الجغرافية لمنطقة من المناطق تؤثر بقوة في طباع الناس وثقافتهم ومناشطهم. بل وقد يكون تأثيرها حتميا. و يأخذ مفهوم الانسان كعامل جغرافى منحى مضادا ـ فرغم ان هذا المفهوم يؤكد على سيطرة الانسان على الطبيعة كما يتمثل ذلك في التصنيع و وسائل المواصلات وترو يض مظاهر الطبيعة، الا أنه قد صار يعطى للعامل البشري الدور الحاسم في تفوقه على الارض وسيطرته عليها. أما فكرة الارض المصممة فتجسد مبادىء الاتساق والكلية في نظام العلاقات بين الانسان والكائنات الحية والارض، بل وتبرز هذه الفكرة في تحديد علم الايكولوجيا البشر ية(Human ecology).

و يمثل كل نموذج من نماذج هذه التفاعلات بين السلوك الانسانى الكلى

والبيئة الطبيعية الكلية محورا لا تجاهات معينة للبحوث العلمية. فالتأثير البيئى يمكن ان يتكشف اذا تناولنا السلوك الانسانى كمتغير تابع والعوامل البيئية كمتغيرات مستقلة. وعلى العكس من ذلك، توجه فكرة الانسان كعامل جغرافى بعض البحوث العلمية التى تتناول العوامل السلوكية كمتغيرات مستقلة والخصائص البيئية كمتغيرات تابعة. أما مفهوم الارض المصممة، والذى يركز على التفاعل المتبادل بين البيئة والسلوك، فيؤكد على التحليل المتعدد الجوانب لانظمة واسعة من المتغيرات السلوكية والبيئية، وهو مايتضح في الدراسات الايكولوجية المعاصرة. وهذه الا تجاهات الثلاث تنعكس بدورها على البحوث النفسية البيئية.

السلوك الانسانى في البيئة الطبيعية

التوجه السلوكي في علم الجغرافيا:

كيف يرتبط السلوك الانسانى بعلم الجغرافيا؟ لقد كان الاهتمام التقليدى لعلم الجغرافيا هو دراسة سطح الارض ووصف عناصره وتوزعها، وفهم الطبيعة المتغيرة لمعالمه، وأثر الظروف الطبيعية على النشاط الانسانى (اكرمان، ١٩٦٢). ولكن تطور علم الجغرافيا قد صار يدخل الجانب الانسانى كمتغيرات اساسية في تفسير الظاهرات البيئية.

يمكن تتبع نشأة التوجه السلوكى في علم الجغرافيا الى القرن الماضى، حينما ظهر الجدل بشأن دور المؤثرات البيئية في المجتمع والنشاط الانساني. ولم يكن الاهتمام بالتوجه السلوكى مرتبطا بعلماء النفس، بقدر مايرجع الى علماء التار يخ والجغرافيا في القرن التاسع عشر، حيث وجدوا فى البيئة الجغرافية عوامل هامة تؤثر في تار يخ المجتمعات وفي عادات وطباع الشعوب.

بيد ان اقرار التوجه السلوكى في علم الجغرافيا قد خضع لجدل، احتدم حتى وقتنا الحاضر، بشأن قوة المؤثرات البيئية كمحددات للسلوك الانسانى، قياسا الى العوامل غير البيئية كالثقافة والمؤسسات الاجتماعية والتكنولوجيا. وفي ذلك جرى اتهام أنصار البيئة على انهم من أنصار الحتمية البيئية(Environmental determinism).

لقد واجه أنصار البيئة نقدا كبيرا من الاحتماليين(possibilists) الذين ارتأوا البيئة على انها عامل خامل نسبيا، في حين أن الانسان هو العامل الفعال (سبراوت وسبراوت، ١٩٥٦). ورغم ظهور بعض الا تجاهات المتطرفة

لدى الاحتماليين الذين يتشككون في دور البيئة الطبيعية، الا ان الموقف المعتدل للاحتمالية البيئية(Environmental Probabilism) يعترف بتأثير العوامل الجغرافية على السلوك الانسانى، ولكن يؤكد على ان دراسة اساليب التأثير البيئى ينبغى ان تسبق دراسة هذا التأثير نفسه (سبراوت وسبراوت، ١٩٥٦). فهذه الاساليب نادرا ما تكون مباشرة وفورية وملحوظة، ولكن غالبا ما يتداخل مع هذا التأثير سلسلة معقدة من المتغيرات المعرفية والاجتماعية. هنا يصبح التوجه السلوكى مدخلا ضروريا. «ففى البيئة السلوكية ـ كما يقرر «كيرك» (١٩٥١، ص ١٥٩) ـ تكتسب معالم الطبيعة قيما وامكانات قد تجتذب الافعال الانسانية او تتباعد عنها».

والمصدر الثانى لتطور حركة التوجه السلوكى في الجغرافيا، هو دراسة تأثير الانسان على البيئة الطبيعية. فالنشاط الانسانى يمكن ان يتمخض عن نتائج هائلة بالنسبة للبيئة الطبيعية. وقد تنبه الى هذه المتغيرات الانسانية «جورج بركنز مارش» في كتابه «الانسان والطبيعة» في عام ١٨٦٤، الذى اثر بشكل قوى في الدراسات الجغرافية فيما يتعلق بفضل الانسان كعامل في تشكيل سطح الارض. وهنا تجد الجغرافيا نفسها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعلوم السلوكية، كما ترتبط حاليا بالاقتصاد والجيولوجيا.

أما المصدر الثالث لتضمين التوجه السلوكى في علم الجغرافيا، فيتمثل في «نظام المعرفة المتكاملة في الدراسات الجغرافية»(Geosophy). و يشير هذا المفهوم الذى يقدمه الجغرافى الامريكى «جون كيركلاند رايت» الى «دراسة المعرفة الجغرافية من أية وجهة نظر او من كل وجهات النظر» (رايت، ١٩٦٦، ص ٧).

والواقع ان تطور حركة التوجه السلوكى في الجغرافيا تشكل اعترافا بظاهرة يمكن ان يطلق عليها «انحسار البيئة الطبيعية». وفي ذلك يقرر «فرانكلين توماس» (١٩٢٥) فيما يتعلق بتأثير البيئة على المجتمع:

«رغم أن الناس قد تختلف فيما يتعلق بأهمية المؤثرات الجغرافية في المجتمع، الا أنهم ربما يتفقون على أن دور هذه التأثيرات يكون أكثر فعالية في الشعوب البدائية، في حين أنه في المجتمعات المتقدمة تقل أهمية المؤثرات الطبيعية وتزداد أهمية العوامل النفسية والاجتماعية».

و يعمل علم النفس البيئى على دارسة هذه الحلقات او العمليات الوسيطة

(كالتصورات والمعتقدات والاتجاهات والتفضيلات والقيم والعادات) بين السلوك الانسانى والبيئة الطبيعية المنحسرة. و يؤكد «كامبل» (١٩٦٣) على أن هذه العمليات الوسيطة تشير الى كل من الفكر والعمل. ومن ناحية اخرى، تعمل الجغرافيا كحلقة بين علوم الارض والعلوم السلوكية (باروز، ١٩٢٣، أكرمان، ١٩٦٣)، وذلك باقامة الروابط بين هذه العلوم على أساس أنظمة علمية متكاملة.

المنظور الايكولوجي:

تتبع «مارستون و بيتس» (١٩٥٣) أصل مفهوم «الايكولوجيا»، ورده الى تصور «ارنست هايكل» عن تنظيم علوم الحيوان في عام ١٨٦٨(٣). وكان يعنى بهذا المفهوم تلك العلاقات الوظيفية بين الكائنات الحية و بيئتها العضو ية وغير العضو ية، أوكما يسميها بـ «الفسيولوجيا الخارجية» (Outer Physiology) للكائنات الحية. ثم اخذ هذا المفهوم تتبناه ميادين ايكولوجيا النبات وايكولوجيا الحيوان، وتطور في أوائل القرن العشر ين (هاولى، ١٩٥٠).

والسؤال الذى يطرح نفسه: اذا كانت هناك علوم ايكولوجية للنبات والحيوان، فلماذا لا توجد ايكولوجيا بشر ية تدرس النظام الكلى للعلاقات القائمة بين الانسان والكائنات الحية الاخرى والبيئة الطبيعية، وتنظر الى السلوك الانسانى في علاقته بالنظام الايكولوجى (Ecosystem) الذى يمثل فيه الانسان جزءاً اساسيا و يرتبط به وظيفيا؟

لقد لقى تصور دارون عن وحدة الحياة والمكان اهتماما كبيرا من كل علوم الانسان تقر يبا: البيولوجيا (بيوس، ١٩٣٥)، الانثرو بولوجيا (هيلم، ١٩٦٢، فر يبليش، ١٩٦٧)، الاجتماع (كو ين، ١٩٤٠، هاولى، ١٩٥٠)، الجغرافيا (باروز، ١٩٢٣، اكرمان، ١٩٦٣)، علم النفس (باركر، ١٩٦٥، سيلز، ١٩٦٦)، بل وايضا علم التار يخ (مالين، ١٩٥٠). فهذا المنظور الايكولوجي ينطوى على قيمة كبيرة في دراسة السلوك الانسانى في علاقته الوظيفية بالبيئة الطبيعية.

والايكولوجيا البشر ية هى منظور، اكثر من ان تكون نظاما معرفيا محددا، لدراسة السلوك الانسانى الذى يمكن وصفه في هذا الصدد وفقا للنواحى التالية:

أ ــ الاهتمام بالعلاقات المتبادلة بين الانسان والبيئة الطبيعية: فمنذ تحديد

---

(٣) اشتق «هايكل» مصطلح «ايكولوجيا» (Ecology) من الكلمة اليونانية (Oikos)، وتعني الموطن أو المأوى (Habitat).

«هايكل» للمنظور الايكولوجي، صار الاهتمام بدراسة «السلوك ــ البيئة» لا يقتصر على جانب واحد من التأثير في الآخر، وانما بالتفاعل بين هذين العاملين. بل ولقد اصبحت الايكولوجيا البشرية تتسع لتتضمن كلا من البيئة الطبيعية، والبيئة التي من صنع الانسان (Man - made environment)، والبيئة التكنولوجية أو «البيئة المشيدة»(Built environment) كما يسميها العلماء الانجليز (هولفورد، ١٩٦٥). و يؤكد بعض الجغرافيين على أن تأثير الانسان في البيئة قد صار عميقا وحاسما، بحيث انه «يمكن النظر الى قضية ثنائية الانسان ــ الطبيعة على انها بدعة عقلية ومناقضة للحقيقة، فلم نعد نتناول البيئة الطبيعية ــ البيولوجية للانسان على انها بيئة طبيعية» (هوايت، ١٩٦٦). فمن المعالم الاساسية للمنظور الايكولوجى التركيز على العلاقة المتبادلة بين الانسان و بيئته الطبيعية.

ب ــ الاهتمام بفكرة الكلية و بالتصميم المتعدد الاشكال: و يرجع ذلك الى ما يتصف به نظام العلاقات بين الانسان والكائنات الحية الاخرى والبيئة الطبيعية والمشيدة من تشابك وتعقيد هائلين. هنا يؤدى المنظور الايكولوجى الى «توحيد كل العلوم الانسانية وتمكين كل علم منها من أن يجد مكانه الملائم في دراسة معممة عن الانسان» (بيوز، ١٩٣٥). ولقد أفادت النظرة الكلية من بحوث الشخصية، من حيث انها أدت الى تطور في الاساليب الاحصائية الملائمة، وخاصة فيما يعرف بالطرق المتعددة الاشكال(Multivaviate methods) في التصميم والتحليل والتى بها يمكن معالجة قدر هائل من المتغيرات. وفي ذلك أدى المنظور الايكولوجى الى تقدم عظيم في البحث في العلوم الانسانية حينما التحمت النظرة الكلية بالمنهج المتعدد الاشكال.

جـ ــ الاهتمام في تقييم العلاقة بين الانسان والبيئة على أساس معالمها الوظيفية او التكيفية: و يرتكز تقييم هذه العلاقة على أساس نظرة بنائية تؤكد على دور الانسان في تغيير البيئة والارتقاء بها، والى أى حد قد تحقق هذا الدور وما هى معالمه.

د ــ الاهتمام بدراسة السلوك في وضعه الطبيعى و بالتوزيع المكانى للظاهرات السلوكية: فلا شك ان الاهتمام بعامل المكان يعد من المعالم الهامة للمنظور الايكولوجى، بحيث صار يجتذب علماء النفس المهتمين بامكانية تعميم النتائج المعملية لبحوثهم وتطبيقها على السلوك في الاوساط الطبيعية

(برونزفيك، ١٩٤٧، باركر، ١٩٦٥).
وفي هذا الصدد ينبغى ان تتجه الدراسات النفسية البيئية الى بحث مقومات ازكاء روح «الاحساس بالمكان» وتكوين الاتجاهات الايجابية البنائية نحو المكان.
و يرتبط بذلك ايضا اهتمام هذه الدراسات بالتوزيع المكانى للظاهرات السلوكية، وهو اهتمام صار يجتذب كذلك الباحثين في علم الاجتماع الحضرى (تيودورسون، ١٩٦١). وقد أدت الصور المأخوذة للكرة الارضية من الفضاء الى تعميق الاحساس بنوعية المكان على الارض والى تدعيم النظرة الايكولوجية القائلة بأن السلوك الانسانى يحدث داخل سياق غير محدود من التباين البيئى.

هـ ـ الاهتمام بالمشكلات البيئية المعاصرة: و يتضح ذلك في اتجاه البحوث نحو دراسة عوامل اخلال الانسان بفاعلية البيئة ورونقها، ودراسة أسس ترشيد علاقة الانسان بالبيئة. وفي مقدمة هذه المشكلات الملحة في عالمنا المعاصر — تلوث البيئة، وهى مشكلات ترتبط اساسا بالسلوك الانسانى و بالتغيرات التكنولوجية في عالم اليوم (جيننجز وميرفى، ١٩٦٦، هـ. كوداما، ١٩٧١). ومن ناحية اخرى، يجرى الاهتمام بالدراسات السلوكية التى تهدف الى حسن استخدام البيئة وتوظيفها لاغراض الترويح والاسترخاء (لوكاس، ١٩٦٦).

السلوك الانساني في البيئة المصممة

التوجه السلوكي في تصميم البيئة وادارتها:

يبرز التوجه السلوكى في عمليات التصميم البيئى من الحقيقة التى تقرر بأن الكثير من الجوانب الهامة والصعوبات الملحة التى تواجه المصممون يمكن تعيينها وحلها بالاستعانة بالعلوم السلوكية (الكسندر، ١٩٦٤). يتضح ذلك بشكل اكبر في رغبة المصممين في التوصل الى فهم أفضل للانشطة الانسانية التى يفترض ان يجرى تكييف البيئة المصممة لها (بايلى وآخرون، ١٩٦١،ماننج، ١٩٦٥، ستودر، ١٩٦٦، وارنر، ١٩٦٦، تيلور وآخرون، ١٩٦٧، سومر، ١٩٦٩).

وقد لقى التوجه السلوكى فى عمل التصميمات البيئية تأييدا كبيرا ليس فحسب بسبب مايسديه من عون هائل في تهيئة بيئات طبيعية مرغوبة، ولكن ايضا

بسبب ما تباشره البيئة الطبيعية من تأثيرات عميقة في الحالات النفسية للافراد وفي سلوكهم الاجتماعى (ليبمان، ١٩٦٨). ومن ثم ينبغى ان يضع المصممون في الاعتبار المترتبات الاجتماعية النفسية للقرارات الخاصة بالتصميمات، سواء بالنسبة لاستخدام الارض (تشابين وهايتاور، ١٩٦٦)، أو لعمليات تخطيط المدن (أبليارد، ١٩٦٩)، أو لتصميم المبانى (لانجدون، ١٩٦٦). وفي هذا يدعو «كالدو يل» (١٩٦٣) الى تطو ير ميدان متكامل لادارة البيئة يتناول كل مستو يات السياسة البيئية وأبعادها، و يشجع الدراسة المنظمة لاسسها السلوكية ولمترتباتها.

السلوك كما يحدث في البيئات المصممة:

في عام ١٩٦٣ كرمت «الرابطة الامر يكية لعلم النفس» (APA). «ر وجر باركر» على اسهاماته الفذة في علم النفس:

«لما قام به من ملاحظات متأنية على سلوك الاطفال في بيئتهم الطبيعية، أدت الى تصحيح وجهة علم النفس الذى صار عقيما بسبب ما يسيطر عليه من نزعة الى دراسة شرائح مجتزأة مصطنعة من السلوك. فلمدة ستة عشر عاما دأب هو وزملاؤه على تتبع دراسة الاطفال من خلال خبراتهم في حياتهم اليومية العادية لكى يصل الى تفسير صادق من الناحية الايكولوجية لتواتر السلوك. وفي هذا تقدم كتبه الثلاث التى تعكس مشروع دراساته - وهى «يوم في حياة طفل» ("One Boy's Day") (١٩٥١)، و«الغرب الاوسط وأطفاله» ("Midwest and its children") (١٩٥٥)، و «تدافق السلوك» ("The Stream of Behavior") (١٩٦٣) - تفسيرات متعددة للاطفال الناشئين في مدن صغيرة بالولايات المتحدة وانجلترا أثرت بعمق في تحديد الفئات الوصفية التى سوف يستخدمها علم النفس ان آجلا أو عاجلا في تحليل السلوك».

لقد أدت دراسات باركر (١٩٦٠، ١٩٦٣، ١٩٦٢أ، ١٩٦٢ب، ١٩٦٥)، بتبنيه لطر يقة الملاحظة الطبيعية للسلوك في مواقف طبيعية لكى يحصل على أوصاف صادقة ايكولوجيا، الى تطو ير اتجاه لدراسة السلوك يرتبط خاصة بالبحث في علم النفس البيئى، وهو اتجاه يختلف عن الا تجاهات التى سادت في البحوث النفسية المعاصرة.

فاتجاه باركر يعتبر ايكولوجيا في أهدافه وطرقه. تتحدد أهدافه بدراسة الظاهرات السلوكية كما تحدث في وضعها الطبيعى. أما التحدى المنهجى لهذا الا تجاه فيتمثل في الاحتفاظ بالجوهر الطبيعى المميز للاحداث السلوكية، دون ان

يتأثر هذا الجوهر بالطرق التى تدرس بها. وفي هذا يصور «باركر» عالم النفس على أنه اشبه بمحول الطاقة(Transducer)، الذى يسجل الظاهرات السلوكية و ينظمها، أى يتحدد دور عالم النفس بدراسة السلوك كما يحدث في موضعه الطبيعى(In situ) (باركر، ١٩٦٥). و يتطلب تحو يل الظاهرات السلوكية الى بيانات نفسية دون التغيير في الاحداث السلوكية المتواترة استخداما ماهرا للملاحظة كأداة قيمة في تسجيل الظاهرات السلوكية بلا توجيه مصطنع يؤثر في تواترها بجوهرها الطبيعى (فنجر، ١٩٦٤، كامبل وآخرون، ١٩٦٦).

هذا الاتجاه الايكولوجى في دراسة السلوك الانسانى قد صار يجذب علماء النفس البيئيين والمصممين البيئيين. و يسعى بعض العلماء، مثل «اتلسون» (١٩٦٧) و «كو بر» (١٩٦٥)، الى ابتداع طر يقة ير بطون بها الدراسة الايكولوجية للسلوك في البيئات المصممة بعملية تصميم هذه البيئات. وفي ذلك يسعون الى ان يحصلوا من المصمم او فر يق المصممين على الافتراضات والتوقعات السلوكية التى وجهت عملية التصميم، وأن يقارنوا هذه الفروض العاملة بنتائج التحليل الايكولوجي للسلوك في البيئات المصممة.

التحليل الايكولوجي للسلوك الانسانى:

لايختلف علم الايكولوجيا النفسية عن غيره من ميادين علم الايكولوجيا البشر ية، الذى يحدد التوز يع المكانى والزمانى للظاهرات. يتناول علم الايكولوجيا البشر ية البيانات السكانية والاجتماعية والاقتصادية والانثرو بولوجية والجغرافية بالتحليلات المختلفة (تيودورسون، ١٩٦١). و يفيد في ذلك من البيانات التى تقدمها هذه العلوم. فعلى مستوى البيانات التى يقدمها علم الاجتماع الحضرى، مثلا، يجرى الأهتمام بالتوز يع المكانى والزمانى للظاهرات كما يتبين من البيانات الاحصائية، والسجلات الصحية، والمسح الاقتصادى؛ و يتمخض عن هذا (أ) تحليل للتوز يع المكانى للاشخاص كما يجرى تصنيفهم وفقا للسن والجنس والزواج والمستو يات الاجتماعية والاقتصادية والتوز يعات العنصر ية والسلالية، أو حتى وفقا للتشخيص السيكاترى (مثل معدلات الامراض العقلية أو الضعف العقلى، الخ)، (ب) أو تحليل للتوز يع المكانى للظاهرات الاجتماعية كالاطفال المحرومين ثقافيا، الهجرة، انحراف الاحداث، الخ، (ج) أو للامكانيات الاقتصادية مثل استخدامات الاراضى وتجمعات المبانى والجماعات المهنية، الخ. أما علم الايكولوجيا النفسية(Psychological ecology) فيركز على

التوزيع المكانى والزمانى للانشطة اليومية التى يقوم بها الافراد، اى يهتم بتوزيع الظاهرات السلوكية اليومية.

و يمكن اجراء التحليل الايكولوجى في ثلاث اتجاهات تكشف عن الخصائص المكانية للسلوك الانسانى. وفيما يلى نعرض لهذه الطرق التحليلية:

أ ـ الخصائص المكانية للانشطة الانسانية والخصائص السلوكية للمكان:

ان ما يتجمع من ملاحظات وفيرة عن بيئة مصممة في فترة معينة من الزمن يمكن تسجيلها وفقا لما يطلق عليه طريقة «رسم الخرائط السلوكية» (Behavioral mapping) (اتلسون، ١٩٦٧)، الامر الذى ييسر تنظيمها وتبويبها في مصفوفة توضح تردد أنماط الانشطة في اماكن ومواضع معينة.

و يتحدد **مدى** النشاط بعدد المواضع (أو المنطقة الكلية) التى يتواتر فيها النشاط على الاقل مرة واحدة خلال فترة الملاحظة، وتقاس **شدة** توزيعه المكانى ــ أى درجة **تركزه** او **انتشاره** ــ عن طريق تسجيل تكرار الحدث السلوكى فى مكان معين. وفي هذا قام «سر يفا ستافا» (وهو عالم نفسى) و «جود» (وهو مهندس معمارى) بدراسة في عام (١٩٦٨) تهدف الى اجراء تحليل ايكولوجى للتفاعل الاجتماعى في ستة اجنحة بمستشفيات الطب النفسى. و يبين رسم خريطة التفاعل الاجتماعى داخل هذه الاجنحة ان معظم هذا التفاعل كان متموضعا حول أماكن التمريض. اما دراسات «اتلسون» (١٩٦٧) فتوضح انه بعد تخصيص غرفة معينة «يتشمس» فيها المرضى، انتقل تموضع التفاعل الاجتماعى الى هذه الاماكن، وكان ذلك اساسا لاستخدام اجراءات ناجحة في الطب النفسى الاجتماعى مثل اسلوب العلاج الجمعى.

فأى موضع في بيئة مصممة انما يتصف بخصائص سلوكية معينة تتحدد بكثافة السلوكية و ببروفيل النشاط فيه. فمن التردد الكلى لانماط الانشطة المختلفة في مكان مايتجمع دليل او مؤشر عن «الكثافة السلوكية» (Behavioral *density*) لهذا المكان. اما النطاق الذى تتواتر فيه الانشطة المختلفة في مكان ما، فيكشف عن الدرجة التى تحدد مدى انتشاره في المكان وتصف مدى تردد انماط معينة من الانشطة فيه ــ و يعرف ذلك بـ «بروفيل النشاط» (Activity Profile) المميز للمكان سلوكيا. و يتخذ «باركر

ورايت» (١٩٥٥) من ثبات بروفيل النشاط محكا لما يطلق عليه «مواضع السلوك» (Behavioral Settings)، و به يحدد تجمعات معينة لانماط سلوكية في مواضع او اماكن معينة.

ب ـ السلوك المكاني:

يمكن تحليل «السلوك المكانى» (Locational behavior) للافراد كما يقع في بيئة ما استنادا الى التحليل الايكولوجى الذى يحدد الاشخاص المتضمنين في كل حدث سلوكى في مواضع مكانية معينة. و يؤدى تحليل السلوك المكانى بدوره الى تحديد النطاق المكانى للانشطة والانماط السلوكية المعينة التى يقوم الفرد بها وتميزها بهذا المجال المكانى.

وقد ابتكر بعض الباحثين طرقا معينة لتحديد السلوك المكانى لدى الافراد. فقد صمم «بيتشيل» (١٩٦٧ أ، ب) جهازا اسماه «بالهود وميتر»(٤) يسجل السلوك الانسانى كما يتردد في مواضع مكانية معنية داخل نطاق حجرة او صالة او غير ذلك. وهذا الجهاز عبارة عن مجموعة من الازرار الكهربائية الموزعة بنظام على أرضية المكان المراد تحديد تردد السلوك عليه. وتغطى الارضية بسجادة تخفى الازرار. وتتصل شبكة الازرار بحاسب كهربائى في حجرة أخرى يسجل اى حركة في أى موضع بالحجرة. وقد استخدمت هذه الطريقة في معرض للفن اقامته جامعة كانساس لتحليل السلوك المكانى كما يتوجه نحو مواضع معينة بصالة المعرض و يتمركز فيها بدرجة اكبر، اجتذابا للوحات فنية معينة. و بذلك، يمكن استخدام هذه الطريقة في تقييم هذه الاعمال الفنية. وعلى هذا النحو، تستخدم لهذا الغرض ايضا آلات: التصوير التليفزيونى والافلام وغيرها.

ولا تقتصر دراسة السلوك المكانى على الانشطة المتواترة داخل المبانى، بل تمتد ايضا الى مجالات اوسع من البيئة. ففى دراسات ايكولوجية للانشطة اليومية في البيئة الحضرية في نورث كارولينا بأمريكا، قام «شابين» (١٩٦٧، ١٩٦٨) و «شابين وهايتاور» (١٩٦٦) بتحليل للتوزيع المكانى للأنشطة والانماط السلوكية خارج المنزل، وتوصلا الى ان «التيسير المكانى» (Spatial accessibility)، الذى يتوفر مع موقع السكن وتميزه بامكانية الاتصال داخل المكان وخارجه بالاماكن المختلفة، يعد عاملا هاما في فهم السلوك المكانى للسكان وفي حسن توظيفه والتنبؤ به.

---

(٤) (Hodometer) مصطلح مشتق من الكلمة اليونانية (Hodos)، أي المعبر.

ومن الناحية الاجتماعية، تكشف الدراسات الكثيرة التى أجريت على السلوك المكانى المتبادل كما يرتبط بالتفاعلات الاجتماعية (هال، ١٩٥٩، ١٩٦٣ أ، ١٩٦٣ب، ١٩٦٤، ١٩٦٦، سومر، ١٩٥٩، ١٩٦٦، ١٩٦٦ أ، ١٩٦٦ ب، ١٩٦٧، ليتل، ١٩٦٥، وغيرهم) عن وجود درجة ملحوظة من النظام تكمن وراء هذه الانماط السلوكية. فقد وجد «سومر» (١٩٦٦أ)، على سبيل المثال، علاقة بين طبيعة ترابط الجماعة والسلوك المكانى لاعضاء الجماعة، حيث لاحظ انه اذا جلس بعض الزملاء على منضدة مستطيلة نجد ان الزملاء المتعاونين يجلسون جنبا الى جنب، والزملاء المتحادثين يجلسون من ركن لاخر، في حين ان الزملاء المتنافسين يجلسون في مواجهة لبعضهم الاخر. و يؤكد «هال» (١٩٦٣أ، ١٩٦٤) ان الوعى بنظام السلوك المكانى يعد احد الجوانب البارزة في التفاعل الاجتماعى اليومى، حيث ان للمكان متطلباته من معايير السلوك.

جـ ـ الخصائص البيئية كمتغيرات مسقلة:

من التطبيقات الوظيفية لتحليل السلوك في البيئات المصممة اتخاذ القرارات الخاصة بالتصميم ونماذجه. فعلى سبيل المثال، يضع التحليل الايكولوجى لمؤسسات الطب النفسى في الاعتبار متغيرات التشكل المكانى لانظمة النشاط فيها ــ تلك المتغيرات التى توجه المصممين في تشييد هذه المؤسسات بما يساعد على مواءمة سلوك النزلاء فيها مع مقتضيات الصحة النفسية. و بالتالى فان المصمم بادراكه لهذه البارامترات المكانية لانظمة النشاط بمساعدة عالم النفس الايكولوجى، يستطيع اتخاذ قرارات سليمة في وضعه للتصميمات الهندسية.

وفي هذا تنطلق دراسات علم النفس البيئى من الامكانية الهائلة للانسان على التكيف مع الظروف البيئية، وهو ما يتضح مثلا في استيعاب الانسان لمتطلبات الحياة في المدن الصناعية في شمال اوروبا مع ظهور الثورة الصناعية (دو بوس، ١٩٦٥). ومع ذلك فلم تتحقق عملية الاستيعاب هذه بدون صعوبات، تتمثل في بعض مظاهر سوء التوافق الناتج عن عدم مسايرة التطور في الجانب المعنوى للتغير السريع في الجانب المادى، وهو ماعبر عنه «وليم أو جبرن» في نظريته عن «الفجوة الثقافية» (Cultural Lag) أى ان ماحدث من مشكلات اجتماعية وسلوكية إبان عصر الثورة الصناعية مرده الى هذه الفجوة حيث لم تكن المتطلبات السلوكية للبيئة الصناعية متفقة بدرجة كافية مع الانماط السلوكية المتعودة لدى الناس في البيئة الزراعية.

ان الكثير من مظاهر سوء التوافق بين السلوك والبيئة يعكس تقديرات خاطئة يتخذها المصممون. و يتطلب علاج ذلك تحديدا دقيقا «للاهداف السلوكية» في شكل سياسة اجتماعية أو مهنية، ثم توصيفا محكما للترتيبات المكانية التى تزكى التفاعل الاجتماعى او تعوقه (أو سموند، ١٩٥٧).

لذا، ليس بمستغرب ان ترتبط بحوث الهندسة البشر ية ارتباطا وثيقا باهتمامات علم النفس البيئى. فاذا كانت هذه البحوث تهتم بدراسة العلاقة بين المتغيرات البيئية ـ كالتدفئة والاضاءة والتهو ية ومستوى الضوضاء وتصميم الآلات ـ والمقاييس السلوكية الخاصة بالكفاية والتوافق (ماك كورميك، ١٩٥٧، فيتس، ١٩٥٩، مورجان، ١٩٦٣، وغيرهم) فان هذا يعنى توسيع نطاق المتغيرات البيئية، من المتغيرات التى يدرسها علماء الفيز ياء الى تلك التى يدرسها المصممون البيئيون، مثل تأثيرات اللون والشكل والابعاد والترتيبات المكانية، بل وحتى نوعية البيئة. كذلك ينتقل اهتمام المصممين من البحوث ذات المتغير الواحد الى بحوث متعددة المتغيرات، مثل دراسة تأثيرات ظروف الاضاءة ومستوى الضوضاء ودرجة الحرارة مجتمعة (لانجدون، ١٩٦٦ أ، و يلز، ١٩٦٥ أ، هو بكينسون، ١٩٦٦).

هذا الارتباط بين المتغيرات البيئية والسلوكية يتضح أيضاً في حساسية الناس لخصائص معينة في البيئة، سواء كانت بيئة طبيعية او مصطنعة. وفي ذلك وجد «ماسلو ومينتز» (١٩٥٦) و «مينتز» (١٩٥٦) ان احكام المفحوصين التى تعكس حالات نفسية مختلفة لديهم (ضجر، تذوق، استفزاز) استجابة لصور أوجه بعض الاشخاص، كانت تختلف باختلاف حجرات ثلاث جرت فيها هذه الاحكام. ومع ذلك فان نتائج البحوث في هذا المجال قد تبدو متضار بة. فاذا كانت بعض الابحاث (كون، ١٩٦٧) لم تكشف عن وجود علاقة بين ألوان جدران الحجرات ومقاييس ادراك الأشخاص لبعضهم الآخر (Interpersonal Perception)، فان «سر يفا ستافا و بيل» (١٩٦٨) لم يجدا فروقا في السلوك الاستقصائى (Exploratory behavior) لدى الزوار في معرض للفن حينما جرى تغيير الجدران والسجاد من اللون البيج الفاتح الى اللون البنى الغامق.

ان بحوث «البيئة ـ السلوك» ينبغى ان تضع في الاعتبار كذلك تعدد المتغيرات البيئية، مثل موقع المكان والكثافة السكانية وأثرها على السلوك وعلى العلاقات بين الاشخاص.

ترتبط الدراسات التى اهتمت ببحث تأثير تقارب الاشخاص مكانيا على نماذج صداقاتهم باستراتيجيات تصميم البيئة، لان تخطيط الموقع، بما فيه من تنظيم

للشوارع والمرافق والمنازل والشقق والحجرات وغير ذلك، يحدد درجة التقارب المكانى بين* السكان وما ينشأ بينهم من تفاعل اجتماعى (جوتمان، ١٩٦٦). ومن الطبيعى انه حينما يتوفر امام الافراد حر ية اختيار المكان، فان استعدادت الشخصية وغيرها من العوامل قد تؤول بهم الى اختيار المواقع التى يعتقدون انها ستيسر من تفاعلهم الاجتماعى او تحد منه. فقد وجد «و يلز» (١٩٦٥ أ)، في دراسة سوسيومتر ية أجر يت على بعض الموظفين الذين لم يختاروا موقع مكاتبهم، ان معدل اختيارات الصداقة يزداد بين الموظفين المتقار بين مكانيا في مكاتب ومواقع العمل عما هو بين الموظفين المتباعدين مكانيا.

وتعنى هذه النتائج ان التقارب المكانى يعد من العوامل الاساسية الكامنة وراء التقارب الاجتماعي النفسي بين الاشخاص. وهذه النتائج قد أيد تها دراسات اخرى اجر يت في مجالات مختلفة، مثل الثكنات العسكر ية (بليك وآخرون، ١٩٥٦)، و بيوت الطلبة (فستنجر، ١٩٥١، فستنجر وآخرون، ١٩٥٠)، والمدن الجامعية (بر يست وساو ير، ١٩٦٧). ومع ذلك، فقد يوجه الى مثل هذه الدراسات بعض النقد، من حيث انها قد أجر يت على جماعات متجانسة من حيث السن والاهتمامات والمستوى الاجتماعى والاقتصادى، ولذا قد لا تنطبق النتائج على نماذج الصداقة التى يمكن تتبعها لفترة من الزمن في جماعات غير متجانسة (جانز، ١٩٦١أ، و يبر، ١٩٦٣ ب).

واهتمت بعض الدراسات (شميت، ١٩٦٣، هت، ١٩٦٦) بتأثير الكثافة السكانية، ومايترتب على ذلك من ازدحام وضوضاء وتلوث، على سلوك الاشخاص. وقد وجد «باركر وجومب» (١٩٦٤) أن المدارس المزدحمة لا توفر فرصا ملائمة ومتساو ية لاسهام كل اعضاء الجماعة في مناشطها، و بالتالى يتباين سلوك أعضاء الجماعة من حيث درجة الاحساس بالانتماء لها.

هكذا، ادى المنحى الايكولوجى في دراسات علم النفس البيئى الى اثراء البحث في ميادين متعددة، مثل تصميم المصحات النفسية (ايسر وآخرون، ١٩٦٥، ايسر، ١٩٦٨، اتلسون، ١٩٦٧، سومر، ١٩٦٧)، ودور الحضانة ور ياض الاطفال (شور، ١٩٦٣)، المدن الجامعية للطلاب (هسيا، ١٩٦٧، فان درر ين، ١٩٦٧)، والمكتبات (سومر، ١٩٦٦) وغير ذلك من أشكال البيئات المصممة. وكان الاهتمام الاساسي لهذه الدراسات موجها الى تحليل وقياس الخصائص المكانية للانشطة والخصائص السلوكية للاماكن والسلوك المحلى للافراد في البيئات المصممة، بهدف ترشيد الانماط السلوكية في هذه المجالات.

خلاصــــة وتعقيــــب

تناولت الدراسة الحالية احد الميادين التطبيقية الاساسية للبحث في العلوم النفسية، وهو ميدان جديد تفرضه التطورات التكنولوجية والمشكلات السكانية والبيئية المعاصرة، كما تحتمه الحاجة الى اقرار علاقة متوازنة بين الانسان والبيئة. ورغم ان هذا الميدان قد يبدو جديدا على البحث في علم النفس، الا ان علم النفس يتضمن في جوهره ومنذ نشأته كعلم حديث مفاهيم ومبادىء كثيرة تتعلق بالبيئة، كالعلاقة بين الوراثة والبيئة، والمحددات البيئية للسلوك ولتكو ين الشخصية وغير ذلك من الظاهرات النفسية. وعلم النفس البيئى هو في حقيقته توظيف لنظر يات وقوانين وفنيات علم النفس في دراسة علاقة الانسان ببيئته، سواء كانت بيئة طبيعية ام من صنعه.

ولما كان علم النفس في بحثه للظاهرات النفسية لا ينطلق من كونها مجرد «افعال نفسية خالصة» (Pure Psychological Acts)، وانما على انها ظاهرات معقدة متعددة المتغيرات والمؤثرات، فان طبيعة الظاهرات النفسية لا تتكشف الا بتناولها في اطار نظام العلاقات المتبادلة بين العلوم المختلفة. وهنا يكون على علم النفس، في دراساته لظاهرات البيئة ومشكلاتها، ان يتلاحم عضو يا مع الانظمة المعرفية المعنية، وفي مقدمتها الجغرافيا والتصميم والتخطيط البيئيين، ادارة مصادر ثروة الطبيعة والمحافظة عليها، العلوم التكنولوجية والهندسية، وغيرها مما تفرضه الظاهرة او المشكلة موضع الدراسة.

فليست موضوعات وقضايا علم النفس البيئى نظاما قائما بذاته، ولكنها نظام في جسم من المعرفة يتضمن انظمة فرعية لها جوانبها المادية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والسكانية والحضار ية، يؤثر فيها و يتأثر بها.

فعند التعرض لاى ظاهرات مركبة، كتلك التى يتناولها علم النفس البيئى، ندرسها كنظام من حيث علاقته بما حوله من نظم ومؤثرات ومتأثرات، بحيث نتراكب فيها اجزاء النظام داخل علاقات وظيفية متبادلة تكشف عن كنه الظاهرة.

وفي هذه الحالة ننظر الى موضوعات علم النفس البيئى نظرة كلية في اطار كلى، وندرسها كأنها جوانب او مكونات او متغيرات في جسم من المعرفة. هذا الجسم اشبه بجسم الانسان الذي يعيش بدوره في بيئة لها مكوناتها المختلفة المترابطة المرتبطة به. فكل ظاهرة من ظاهرات علم النفس البيئي لها علاقاتها العضو ية

المتينة مع بقية الاعضاء ومع الجسم كله ككل.

هكذا تكون علاقة الانسان بالبيئة ـ فكل عضو من اعضاء الجسم يغذى و يتغذى، يأخذ و يعطى و يعطى و يأخذ، بل انه يأخذ ليعطى و يعطى ليأخذ. ولابد في ذلك كله من حدوث توازن كلى ـ توازن في هذه العلاقة الوظيفية المتبادلة بين الانسان و بيئته، ولابد في كل ذلك من ترشيد العلاقة بين مدخلات ومخرجات نظام التفاعل بين الانسان و بيئته.. فلكل نظام مدخلا ته وله مخرجاته، وكل مخرجاته تصبح مدخلات... وهكذا في علاقة دائر ية مركبة.

ولكن الانسان بسلوكه البيئى و باتجاهاته نحو البيئة لم يقم وزنا كبيرا لهذا التوازن، فصار يأخذ من البيئة اكثر مما يعطيها، ولم يعن كثيرا بالمحافظة على قوتها وفعاليتها ورونقها. واختلال التوازن هذا هو مصدر الكثير من الشقاء البيئى والمشكلات الملحة المعاصرة، وفي مقدمتها تلوثات البيئة.

ولعلنا لا نجانب الصواب، اذا قررنا ان علاجات هذا الاختلال والشقاء وحلول هذه المشكلات يرتبط بالانسان نفسه اكثر مما يرتبط بالبيئة ـ سلوكه، عاداته، اتجاهاته، ميوله، قيمه، مزاجه، خصائص شخصيته، الخ. وهنا تبرز اهمية الدراسات النفسية في تناولها لموضوعات تتعلق بالبيئة ـ بيئة الانسان. وهذا التناول يتم في «اطار مرجعى» له بعض الابعاد المرتبطة ببعضها نوردها فيما يلى:

أولا: الابعاد التكو ينية:

وهدفها جعل مقومات السلوك البيئى الرشيد جزءاً متكاملا مع عملية التنشئة الاجتماعية للاطفال، كما يلى:

١ ـ الوعى المعرفى بخصائص البيئة ومعالمها ومصادرها وآفاق تطورها.

٢ ـ تكو ين الا تجاهات الاجتماعية السليمة لدى الناشئة نحو البيئة: مصادر ثرواتها، ومعالمها الجغرافية، المحافظة على حيو يتها وفعاليتها، حسن استخدام امكاناتها، الخ.

٣ ـ تكو ين ما يمكن تسميته بـ **«الضمير البيئى»** لدى الناشئة، وهو جانب متكامل مع النظام الاخلاقى المعنوى في بنية الشخصية، هذا الجانب يعمل كرقيب ذاتى على مشاعر الفرد ونزعاته وسلوكه ازاء البيئة بامكاناتها ومعالمها واستخداماتها، بهدف المحافظة عليها وتطو يرها.

ثانيا: الابعاد التر بو ية:

وتتمثل فيما صار يعرف بـ«التر بية البيئية»، وتهدف الى جعل البيئة جانبا اساسيا من العملية التر بو ية في المدرسة وفي غيرها من المؤسسات التر بو ية، والى توظيف مصادر البيئة في عمليات التعليم والتعلم.

ثالثا: الابعاد البنائية:

ونعنى بها توجيه السلوك الانسانى بما يساعد باستمرار على ترقية علاقة الانسان ببيئته. ومما يسهم في تحقيق ذلك:

١ ــ ترقية الاحساس بالمكان: وقوامه تدعيم الانتماء للمكان والمحافظة على امكاناته والاستخدام الواعى لها، وعلى تبصر الجوانب الجمالية فيه ترقية للمزاج الانسانى.

٢ ــ التيسير المكانى للتفاعل الاجتماعى وللاستفادة من البيئة لاغراض الترو يح والاسترخاء.

٣ ــ التوجه السلوكى في تصميمات البيئة وادارتها، بحيث يكون تضمين المتغيرات السلوكية في التخطيط للبيئة، سواء كانت بيئة طبيعية أم من صنع الانسان و بنائه، امرا ضرور يا.

رابعا: الابعاد التقو يمية:

فمن المعالم البارزة للبيئة الطبيعية في العصر الحالى ظاهرة تلوث البيئة. ولعل السلوك الانسانى هو العامل الاساسي الذى يكمن وراء ما يمكن تسميته بـ «**باثولوجيا البيئة**». و يستلزم هذا الوضع المتردى، و بالضرورة، تقو يما واعيا لعلاقة الانسان ببيئته الطبيعية، وفقا لعمليتين متكاملتين هما:

١ ــ تحليل السلوك البيئى:

بهدف تحديد وجهته المكانية في البيئة، وكثافته التى تتحدد بتمركزه في اماكن معينة وتميزه بخصائص مكانية، ودوافع هذه الانماط السلوكية المكانية وما يتمخض عن هذه الانماط السلوكية من مترتبات مثل سوء استخدام موارد الثروة الطبيعية، او تشو يه الجانب الجمالى فيها، او تلوثات البيئة، الخ.

٢ ـ تعديل السلوك البيئى:

فاذا كانت غاية تحليل السلوك هى التشخيص، فان الغاية من تعديل السلوك هى العلاج. و يقوم تعديل السلوك على تكو ين البصيرة بالواقع السلوكى للافراد في البيئة وما قد يستتبعه من نواتج سلبية، وعلى اعادة تعلم لانماط سلوكية جديدة او ترشيد للانماط السابقة، وعلى تكو ين الدافعية لتغيير الانسان للبيئة، وما يترتب على كل ذلك من «تغذية راجعة» تتمثل في تغير الانسان نفسه من خلال تغييره لبيئته وسعيه الى تطو يرها.

المراجع

Ackerman, E.A. "Where is a Research Frontier ?" **Annals of the Association of American Geographers,** 53, 1963, 429-440.

Alexander, C. **Notes on the Synthesis of Form.** Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1964.

Appleyard D. "City Designers and the Pluralistic City." **Regional Planning for Development.** Edited by L. Rodwin et al. Cambridge, Mass.: M. I. T. Press, 1969.

Bailey, R., Brach, C.H. & Taylor, C.W. **Architectural Psychology and Psychiatry: An Exploratory National Research Conference.** Salt Lake City: University of Utah, 1961.

Barker, R.G. "On the Nature of the Environment" **J. Soc, Issues,** 19, 1964, 17-38.

Barker, R.G. "Explorations in Ecological Psychology". **American Psychologist,** 20, 1965, 1-14.

Barker, R.G. & Wright, H.F. **Midwest and its Children.** Evenston, Illinois: Row, Peterson, 1955.

Barrows, H.H. "Geography as Human Ecology" **Annals of the American Association of Geographers,** 13, 1923, 1-14.

Bechtel, R.B. "An Investigation of the Movement Response to Environment". In C.W. Taylor, R. Bailey, and C.H. Branch (Eds.),

Second National Conference on Architectural Psychology. Salt Lake city. University of Utah, 1967a, pp 7-1.

Bechtel, R.B. "Hodometer Research in Architecture" **Milieu,** 8, 1967b, 1-9.

Bergmann, G. "The Contribution of John B. Watson" Edited by J. Scher **Theories of the Mind.** Glencoe, Ill.: Free Press, 1962, 674-688.

Bews, J.W. **Human Ecology.** London: Oxford Univ. Press, 1965

Blake, R.C., Wedge, R.B. & Mouton, J. "Housing Architecture and Social Interaction". **Sociometry,** 19, 1956, 133-139.

Bruner, J.S. "Personality Dynamics and the Process of Perceiving". **Perception, and Approach to Personality.** Edited by R.R., Blaked and G.V. Ramsey. New York: The Ronald Press Co. 1951, 121-247

Bruner, J.S., and Krech D. (Eds.), **Perception and Personality,** Durham, N.C.: Duke Univ. Press, 1950.

Brunhas, J. **Human Geography.** Chicago: Rand Mc Nally, 1920.

Brunswik, E. **Systematic and Representative Design of Psychological Experiments: with Results in Physical and Social Perception.** Berkeley: University of California Press, 1947.

Brunswik, E. **Perception and the Representative Design of Psychological Experiments.** Berkeley, Calif.: University of California Press, 1956.

Caldwell, L.K. Environment. "A New Focus for Public Policy". **Public Administration Review,** 23, 1963, 132-139.

Calhoun, J.B. "Population Density and Social Pathology". **Scientific American,** 206, 1962, 139-150.

Campbell, D.T. "Social Attitudes and Other Acquired Behavioral Dispositions." **Psychology: A Study of a Science.** Edited by S. Kock. Vol. 6. New York: McGraw-Hill, 1963, pp 94-176.

Cannon, W.B. **Wisdom of the Body.** New York: W.W. Norton & Co., Inc., 1932.

Chapin, F.S. **Activity Systems as a Source of Inputs for Land Use Models.** Highway Research Board Conference on Urban Development Models, Dartmouth College, Hanover, N.H., June 26-30, 1967.

Chapin F.S. "Activity Systems and Urban Structure: A Working Schema". **Journal of the American Institue of Planners**, 34, 1968, 11-18.

Chapin, F.S. & Hightower, H.C. **Household Activity Systems - A Pilot Investigation.** Chapel Hill, N.C.: Center for Urban and Regional Studies, 1966.

Chein, I. The Environment as a Determinant of Behavior. **Journal. Soc. Psychol.**, 39, 1954, 115-127.

Coutu, W. **Emergent Human Nature.** New York: Alfred A.Knoph, Inc., 1949.

Craik, K.H., "Human Responsiveness to Landscape: An Environmental Psychological Perspective." **Student Publication of the School of Design**, Vol. 18. Raleigh, N.C.: North Carolina State Univ., 1969. pp 168-193.

Dewey, J., & Bentley, A.F. **Knowing and the Known.** Boston: Beacon Press, 1949.

Dieges, J. "Environmental Design Education." **Journal of Environmental Design**, 1, 1966, 1-68.

Dohzhansky, T. **Mankind Evolving.** New Haven, Conn.: Yale Univ. Press, 1962.

Dubos, R. **Man Adapting.** New Haven: Yale Univ. Press, 1965.

Eastman, C.M. **Explorations of the Cognitive Processes in Design.** Carnegie-Mellon Univ., 1968.

Esser, A.H. "Dominance Hierarchy and Clinical Course of Psychiatrically Hospitalized Boys," **Child Development**, 39, 1968, 147-157.

Esser, A.H., Chamberlain, A.S., Cnapple, E.D., and Kline, N.S. "Territoriality of Patients on a Research Ward" **Recent Advances in Biological Psychiatry.** Edited by J. Wortis. Vol. 7. New York: Plenum, 1965. Pp. 37-44.

Febvre, L.P. **A Geographical Introduction to History.** New York: Knopf, 1925.

Festinger, L. "Architecture and Group Membership". **Journal of Social Issues,** 7, 1951, 152-163.

Festinger, L., Schachter, S., and Back, K. **Social Pressures in Informal Groups.** New York: Harper and Bros., 1950.

Fitts, P.M. (Ed.) **Human Engineering Concepts and Theory.** Ann Arbor, Michigan: Univ. of Michigan Press, 1959.

Folk, G.E. **Introduction to Environmental Physiology.** Philadelphia: Lea & Febiger, 1966.

Freilish, M. "Ecology and Culture; Environmental Determinism".

Gans, H.J. "The Balanced Community; Homogeneity and Heterogeneity in Residential Areas. "**Journal of the American Institute of Planners,** 27, 1961, 134-141.

Geldard, F.A. **Fundamentals of Psychology.** New York: John Wiley & Sons, Inc., 1962.

Gibson, J.J., Perception as a Function of Stimulation. **Psychology. A Study of Science,** Edited by S. Kock Vol. I, New York: McGraw-Hill Book Co. Inc., 1959, 456-501.

Glacken, C.J. **Traces on the Rhodian Shore: Nature and Culture in Western Thought from Ancient Times to the End of the Eighteenth Century.** Berkley; University of California Press, 1967.

Gutman, R. "The Questions Architects Ask. "**Transactions of the Bartlett Society.** 66, 1965, 4, 49-82.

Gutman, R. "Site Planning and Social Behavior". **Journal of Social Issues, 22, 1966.**

Gutman, R. **What Schools of Architecture Expect from Sociology.** New Brunswik, N.J.: Rutgers Univ., Urban Studies Center, Report No. 6, 1967.

Hall, E.T. **The Silent Language.** Garden City, N.Y.: Doubleday, 1959.

Hall, E.T. "Proxemics - The Study of Man's Spatial Relations and Boundaries". **Man's Image in Medicine and Anthroplogy.** Edited by I. Galdston. New York: International Universities Press, 1963a.

Hall, E.T.A. "System for the Notation of Proxemic Behavior". **American Anthroplogist,** 65, 1963b, 1003-1027.

Hall, E.T. "Silent Assumptions in Social Communication" **Disorders of Communication,** 1964, 42, Baltimore, Maryland: Research Publications, Association for Research in Nervous and Mental Disease.

Hall, E.T. **The Hidden Dimension.** Garden City, N.Y.: Doubleday, 1966.

Hall, W.B. Mac Kinnon, D.W. "The Prediction of Creativity from Personality Inventories" **American Psychologist.**

Hawley, A.H. **Human Ecology: A Theory of Community Structure.** New York: Ronald Press, 1950.

Hebb, D.O. **The Organization of Behavior,** New York: John Wiley & Sons, Inc., 1949.

Hebb, D.O."Drives and the C.N.S. (Conceptual Nervous Systems)". **Psychol. Rev.** 62, 1955, 243-254.

Helm, J. "The Ecological Approach in Anthropology." **American Journal of Sociology,** 67, 1962, 630-639.

Hilgard, E.R. **Introduction to Psychology,** 3rd ed. New York: Harcourt, Brace, and World, Inc., 1962.

Holford, W. **The Built Environment: Its Creation, Motivations and Control.** London: Tavistock Institute, 1965.

Holt, E.B. **Animal Drive and the Learning Process.** New York: Henry Holt and Co., Inc., 1931.

Hopkinson, R.G. **The Evaluation of the Built Environment.** London University College, 1966.

Hsia V. **Residence Hall Environment: A Comparative Study in Architectural Psychology.** Salt Lake city: University of Utah, 1967.

Hull, C.L. **Principles of Behavior.** New York D. Appleton-Century Co. Inc., 1943.

Hutt, C., & Vaizey, M.J. "Differential Effects of Group Density on Social Behavior". **Nature** 209, 1966, 1371-1372.

Inkeles, A., & Levinson, D.J. National Character the Study of Modal Personality and Sociocultural Systems. **Handbook of Social Psychology.** Edited by G. Lindzey. Vol. 2, Mass: Addison-Wesley, 1954, Pp 977-1020.

Itteleson, W.H. "Environmental Psychology of the Psychiatric Ward" **Second National Conference on Architectural Psychology.** Edited by C.W. Taylor, R. Bailey and C.H. Branch. Salt Lake City: Univ. of Utach, 1967.

Jennings, B.H. & Murphy, J.E. (Eds.) **Interactions of Man and His Environment.** New York: Plenum Press, 1966.

Jones, J.C. & Thornley, D.C. (Eds.) **Conference on Design Methods ،** London: Macmillan, 1963.

Kodama, Kabuku, "Psychological Effect of Aircraft Noise Upon Inhabitants of an Airport Neighborhood. **XVII International Congress of Applied Psychology, Belgium, 1971.**

Kimble, G.A., Garmezy, N., and Zigler, E. **Principles of General Psychology.** New York: Ronald, 1956.

Kirk, W. "Historical Geography and the Concept of the Behavioral Environment." **Indian Geographical Journal,** Edited by G. Kuriyan. Madras: Indian Geographical Society, 1951, pp. 152-160.

Kluckbohn, F.R. and Strodtbeck, F.L. **Variations in Value Orientations,** Evanston, Illinois: Raw, Peterson, 1961.

Koffka, K. **Principles of Gestalt Psychology.** London: Kegan Paul, 1935.

Kholer, W. **Gestalt Psychology.** New York: Liveright Pub. Co., 1929.

Kohn, I.R., **The Influence of Color and Illumination on the Interpretation of Emotions.** Univ. of Utah, 1967.

Langdon, F.J. **Modern Offices: A User Survey.** National Building Studies. London: Her Majesty's Stationery Office, 1966a.

Langdon, E.J. "The Social and Physical Environment: A Social Scientist's View." **Journal of the Royal Institute of British Architects,** 73, 1966b, 460-464.

Lewin. K. **Principles of Topoligical Psychology.** New York: McGraw-Hill Book Co. Inc., 1936.

Lipman, A. "The Architectural Belief System and Social Behaviour" **British Journal of Sociology.** 20, 1969, 190-204.

Little, K.B. "Personal Space", **Journal of Experimental Social Psychology.** 1, 1965, 237-247.

Lucuas, R.C. "The Contribution of Environmental Research to Wilderness Policy Decisions", **Journal of Social Issues,** 22, 1966, 116-126.

Mac Kinnon, D.W. "Nature of Creative Talent" **American Psychologist,** 17, 1962, 484-495.

Mac Kinnon, D.W. "Assessing Creative Persons" **Journal of Creative Behavior,** 1, 1967, 291-304.

Malin, J.C. "Ecology and History." **Scientific Monthly,** 70, 1950, 295-297.

Manning, P. "Human Consequences of Building Design Decisions" **Architects' Journal,** 142, 1965, 1577-1580.

Marsh, G.P. **Man and Nature.** edited by D. Lowenthal, Cambridge, Mass: Harvard Univ. Press, 1965.

Maslow, A.H., & Mintz, N.L. "Effects of Esthetic Surroundings: Initial Effects of Three Esthetic Conditions upon Perceiving 'energy' and 'well-being' in Faces". **Journal of Psychology.** 41, 1956, 247-254.

McCormick, E.J. **Human Engineering.** New York: McGraw-Hill, 1957.

Mead G.H. **Mind, Self, and Society.** Chicago: University of Chicago Press, 1939.

Mead, M. "The Concept of Culture and the Psychosomatic Approach". **Contributions Toward Medical Psychology.** Edited by A. Weider. Vol. I, New York: Ronald Press, 1953.

Miller, G.A., Galanter, E., and Pribram, K.H. **Plans and the Structure of Behavior.** New York: Holt, Rinehart, and Winston, Inc., 1960.

Mintz, N.L. "Effects of Esthetic Surroundings; II. Prologed and Repeated Experience in a "Beautiful" and an "Ugly" Room". **Journal of Psychology,** 41, 1956, 459-466.

Morgan, C.T. **Introduction to Psychology.** New York: McGraw-Hill book Co. Inc., 1961.

Morgan, C.T. **Human Engineering Guide to Equipment Design.** New York: McGraw-Hill, 1963.

Munn, N.L. **Introduction to Psychology.** Boston: Houghton Mifflin Co. 1962.

Murphy, G. **Personality.** New York: Harper & Brothers, 1947.

Murray, H.A. **Explorations in Personality.** New York: Oxford Univ. Press, 1938.

Osmond, H. "Function as a Basis of Psychiatric Ward Design." Mental Hospitals, 8, 1957, 23-29.

Priest, R.F., & Sawyer, J. "Proximity and Peership: Bases of Balance in Interpersonal Attraction." **American Journal of Sociology,** 72, 1967, 633-649.

Quinn, J.A. "Topical Summary of Current Literature on Human Ecology". **American Journal of sociology**, 46, 1940, 191-226.

Roback, A.A. **History of American Psychology.** New York: Library Pub., 1952.

Sauer, C.O. "The Agency of Man on the Earth" **Man's Role in Changing the Face of the Earth.** Edited by W.L. Thomas, Chicago: Univ. of Chicago Press, 1956, Pp. 49-69.

Schmitt, R.C. "Implications of Density in Hong Kong". **Journal of the American Institute of Planners**, 29, 1963, 210-216.

Sells, S.B. **Essentials of Psychology.** New York: Ronald, 1962.

Sells, S.B. "Ecology and the Science of Psychology". **Multivariate Behavioral Research**, 1, 1966, 131-144.

Shelford, V.E. "The Physical Environment" **A Handbook of Social Psychology.** Edited by C. Murchison, Worcester, Mass: Clark Univ. Press, 1935. Pp. 567-596.

Shure, M.B. "Psychological Ecology of a Nursery School. **Child Development** 34, 1963, 979-992.

Sommer, R."Studies in Personal Space". **Sociometry**, 22, 1959, 247-260.

Sommer R. "The Ecology of Privacy" **Library Quarterly**, 36, 1966a, 234-238.

Sommer, R. "Man's Proximate Environment". **Journal of Social Issues**, 22, 1966b 59-70.

Sommer, R. "Small Group Ecology" **Psychological Bulletin**, 67, 1967, 145-152.

Sommer, R. **Personal Space: The Behavioral Basis of Design.** New York: Prentice-Hall, 1969.

Spitz, R. "The Derailment of Dailogue". Paper presented at the Convention of the American Psychiatric Association, St. Louis, May 1963.

Sprout, H., & Sprout, M. **Man-milies Relationship Hypotheses in the Context of International Politics.** Princeton, N.J.: Center of International Studies, Princeton Univ., 1956.

Srivastava, R.K., & Good, L.R. **Patterns of Group Interaction in Three Architecturally Different Psychiatric Treatment Environments.** Topeka, Kansas: Environmental Research Foundation, 1968.

Srivastava, R.K., & Peel, T.S. **Human Movement as a Function of Color Stimulation.** Topeka, Kansas: Environmental Research Foundation, 1968.

Stern, W. **General Psychology from the Personalistic Standpoint.** New York: The Macmillan Co., 1938.

Studer, R.G. "On Environmental Programming". **Architectural Association Journal,** 81, 1966, 290-296.

Studer, R.G. and Stea, D. "Architectural Programming, Environmental Design, and Human Behavior". **Journal of Social Issues,** 1966, 22, 127-136.

Taylor, C.W. Bailey, R., and Branch, C.H. (Eds.) **Second National Conference on Architectural Psychology.** Salt Lake City: University of Utah, 1967.

Theodorson, G.A. (Ed.) **Studies in Human Ecology.** Evanston: Row, 1961.

Thomas, F. **The Environmental Basis of Society.** New York: Johnson Reprint Corp., 1965 (original: New York: Century Co. 1925).

Tolman, E.C. **Purposive Behavior in Animals and Men.** New York: Century Co., 1932.

Vander Ryn, S. "Problems and Puzzles". **American Institute of Architects Journal,** 45, 1966, 37-42.

Vander Ryn, S. A Case Study of Dormitory living. In C.W. Taylor, R. Bailey, and C.H. Branch (Eds.), **Second National Conference on Architectural Psychology.** Salt Lake City: University of Utah, 1967a.

Vander Ryn, S. **Dorms at Berkeley: An Environmental Analysis.** Berkeley: Center for Planning and Development Research, 1967b.

Warriner, C.K. "The Relation of Environmental Factors to Human Action and Human Character. **Milieu,** 1, 1966, 1-8.

Watson, J.B. **Psychology from the Standpoint of a Behaviorist.** Philadelphia: J.B. Lippincott Co., 1919.

Watson, J.B. **Behaviorism,** New York: W.W. Norton & Co. Inc., 1925.

Webber, M. (Ed.) **Explorations into Urban Structure.** Philadelphia: Univesity of Pennsylvania Press, 1963, Pp 79-153.

Wells, B.W. "The Psycho-Social Influence of Building Environment: Sociometric Findings in Large and Small Office Spaces. **Building Science,** 1, 1965, 153-165.

White, G.F. "Formation and Role of Public Attitudes" **Environmental Quality in a Growing Economy.** Edited by H. Harrett. Johns Hopkins Univ. Press, 1966.

Wissler C. "Material Culture" **A Handbook of Social Psychology.** Edited by C. Murchison, Worchester, Mass.: Clark Univ, 1935, Pp. 520-566.

Woodworth, R.S. **Dynamics of Behavior.** New York: Henry Holt and Co. Inc., 1958.

Wright, J.K. **Human Nature in Geography.** Cambridge, Mass, Harvord Univ. Press, 1966.

Zuckerman, M., Kolin, E.A., Price, L., and Zoob, I. "Development of a Sensation - Seeking Scale." **Journal of Consulting Psychology**, 28, 1964, 477-482.



ندوة العدد

ندوة العدد

استمراراً في سياسة المجلة لتطوير مضمون الموضوعات التى تعالجها، نتابع نشر الندوات المختلفة حول العلوم الاجتماعية.

ونتناول ندوتنا في هذا العدد موضوع الاغتراب.

وقد نظم الندوة وحررها الدكتور/**حليم بشاى** من قسم علم النفس بجامعة الكويت واشترك فيها كل من: الدكتور/**حسين درويش** مدير مستشفى الطب النفسي بالكويت، والدكتورة/ **نورة الفلاح** من قسم الاجتماع بجامعة الكويت، والدكتور/**طلعت منصور** من قسم علم النفس بجامعة الكويت.

الاغتراب

تنظيم وتحرير
د . حليم بشاي*

د.حليم: يطيب لى أن أعبر لكم عن ترحيبى وشكرى لتلبيتكم الدعوة للاشتراك فى هذه الندوة حول ظاهرة الاغتراب (Alienation) ــ تلك الظاهرة التى تبرز كقضية ملحة تفرضها طبيعة هذا العصر خاصة وما يتسم به من ثورة علمية تكنولوجية، تنعكس حتماً على كافة مجالات الحياة، وكذلك ما تنطوى عليه هذه القضية من دلالات بالغة الأهمية بالنسبة للتغير الاجتماعى فى الوطن العربى. ورغم بعض الكتابات التى تناولت هذه الظاهرة، وخاصة من المنظور الفلسفى والاجتماعى، الا انها فى جملتها قليلة قياساً الى حجم هذه الظاهرة وما تتضمنه من متغيرات وجوانب عديدة ومعقدة، لذا ــ ايها الاخوة ــ كان لتنوع تخصصاتكم واهتماماتكم أهمية كبيرة بالنسبة لمحاولة تقديم تحليل علمى متكامل الى حد كبير لهذه الظاهرة. والنقطة التى تبرز أمامنا منذ البداية تدور حول مفهوم الاغتراب وكيف تطور تناوله من قبل المفكرين.

د.حسين: لقد دخل مفهوم الاغتراب الفكر الانسانى منذ عهد ليس ببعيد، وعلى التحديد فى القرن التاسع عشر. أما فى الوقت الحالى، فقد استعمل هذا المفهوم على نطاق واسع فى العلوم الاجتماعية وعلم النفس والطب النفسى والأدب والفلسفة لوصف كافة مظاهر التفكك الثقافى والعزلة الاجتماعية والقلق النفسى.

د.نورة: يقال أن الفيلسوف هيجل هو الذى ابتدع مفهوم الاغتراب (فروم، ١٩٧٢). والاغتراب بالنسبة لهيجل هو الفصل بين «الوجود والجوهر» (فروم). أما فكرة الاغتراب فهى قديمة عثر عليها من بحث فى أصل هذا المفهوم، فى كتابات «بلوتين» (ليختايهم) وفى اللاهوت. فى شرحه لفكرة الاغتراب يشير «فروم» الى أن الاوثان هى من خلق الانسان يصنعها بيديه و يحول لها صفاته و يحول صفاتها له. ثم يتقرب اليها ليتعرف على نفسه و يعبدها ليكون على صلة بما فقده. و يخضع لها مستجدياً الحصول على بعض مما كان فى الأصل ملكا له، وهى قوته، وامكانياته. و يعتقد فروم ان ما ينطبق على الوثن ينطبق على باقى ما صنعه الانسان كالنظم الاجتماعية والمؤسسات الدينيه والممتلكات ...الخ.(فروم، ١٩٧٢).

---

* مدرس علم النفس بكلية الآداب في جامعة الكويت.

وتدل تحليلات «فيور باخ» على أن الاغتراب كان في الأصل اغتراباً دينياً، فنجد في الدين تصوراً لذات مستقلة ذات صفات خاصة بها هي الله في صوره المختلفة باختلاف الاديان منذ بدء التدين. يعتبر «فيور باخ» هذا التشخيص المستقل «وهم» (حسن حنفى، ١٩٧٩). وقد حاول إثبات أن هذا المستقل هو في الحقيقة ماهية الانسان التى أصبحت خارج الانسان بفعل الانسان منذ أن بدء يعى ذاته. وقد استند «فيور باخ» الى حقيقة أن صفات هذا المستقل هى صفات الانسان وما نعرفه عنه هو ما نعرفه عن الانسان. واستشهد بحقيقة أخرى وهى ان تطور هذا المستقل هو تطور وعى الانسان بذاته. فالوعى البدائى للذات كان يقابله معبود «الله» بصفات بدائية ثم تطورت صفات هذا المعبود بتطور وعى الانسان بنفسه. ان ما فعله الانسان هو نزع ما يخصه وتشخيصه في صورة مستقلة في مواجهته وهذا هو الاغتراب (حسن حنفي).

ومن الفلسفة واللاهوت انتقل مفهوم الاغتراب الى علم الاجتماع. وقد ظهر هذا المفهوم في الاعمال التى تناولت بالتحليل تطور المجتمعات الاورو بيه. فعلى سبيل المثال لا الحصر تحليلات كل من كارل ماركس وماكس فيبر وأميل دوركايم. لا يختلف هؤلاء العلماء على أن الاغتراب جاء نتيجة للتطور الاجتماعى الا أنهم يختلفون في تصورهم لحالة الاغتراب وأسبابه و بالتالى امكانية أو عدم امكانية التخلص منه.

حافظ ماركس على الفكرة الاساسية للاغتراب عند هيجل «فصل الوجود عن الجوهر» ولكنه ردها للواقع الاجتماعى وللبناء الاجتماعى، للمرحلة التى يمر بها المجتمع. ولا يمكن فهم هذا الواقع الا بالنظر للبناء ككل. ومن الخطأ النظر الى الاجزاء كما فعل فيور باخ بتركيزه على جزء من اجزاء البناء وهو النظام الاجتماعى (من هذه الحالة النظام الديني).

ومع أن ماركس ـ كما سنرى ـ قد اهتم في الاغتراب بنمط الانتاج الرأسمالى الا أنه لا ينفى ان الاغتراب قديم وملازم للتطور الاجتماعى و يتناسب معه تناسبا طرديا (فروم ، ١٩٧٢). وهنا يتفق ماركس مع هيجل الذى كما ذكر فروم يرى أن «تار يخ الانسانية هو تار يخ اغتراب الانسان». حسب رأى ماكس عندما تتطور الملكية الخاصة وتقسيم العمل يفقد العمل خاصيته كتعبير عن قوة الانسان و يصبح قوة مستقلة عن منتجها. لم يعد العمل جزء من طبيعة العامل ومنتميا له. تحول العمل الى سلعة شأنه شأن أى سلعة أخرى تباع وتشترى. وتحولت العلاقات بين الافراد الى علاقات بين أشياء. أصبح العامل مغتر با عن نفسه وعن ما يحيط به. تحكم الانتاج بالمنتج الذى هو الآن تحت سيطرة الملكية الخاصة نتاج العمل

المغترب. لقد استعبد الانسان ــ عامل أو رأسمالى ــ من قبل الظروف التى صنعها الانسان بنفسه. الا أن الطبقة العاملة ــ حسب رأى ماركس ــ أكثر اغترابا من الطبقة الرأسمالية حيث أصبح العامل جزءاً من الآله التى يستخدمها فى العمل. فالانسان الذى يعتقد أنه أصبح سيد الطبيعة تحول الى عبد لانتاجه. ان تخليص الانسان من الاغتراب، إغتراب الانسان عن نفسه وعن جماعته متوقفا ــ كما يعتقد ماركس ــ على تخليص الانسان من نمط الانتاج الذى بلغ به الاغتراب ذروته. وحيث أن العمال هم الأكثر تضرراً فهم الذين سيتولون تدمير الوضع الذى سبب الاغتراب. ومفهوم ماركس للاشتراكية هو تحر ير الانسان، رجوع الانسان لنفسه كفاعل متحكم بالدنيا بدل أن تتحكم هى به. والهدف بالنسبة لماركس هو تحر ير الانسان وتحر ير الجنس البشرى بتوفير النشاط الحر الغير مغترب فى مجتمع يكون فيه الهدف هو الانسان وليس الانتاج.

وقد عثر عالم آخر هو «ماكس فيبر» على ظاهرة الاغتراب فى المجتمع الرأسمالى عندما حلل التطور من الاقطاع الى الرأسمالية حيث أرجع الأخيرة الى اخلاقيات البروتستنتيه. وهو وإن كان معجبا بما توصلت له الحضارة الاورو بية من تقدم فى مرحلة الرأسمالية، الا أنه لاحظ أن التنظيمات ذات الطابع العلمى التى حلت محل التنظيمات التقليدية قد أصبحت فى وضع المسيطر على الانسان فقتلت فيه روح الخلق والابداع وحولته الى انسان سلبى بما تفرضه من التمسك والالتزام بقواعد العمل مما لا يترك مجالا للمساهمة الايجابية من جانب العاملين. ولم تقتصر سيطرةالتنظيم على العاملين فيها بل تعدتها الى المتعاملين معها من أفراد المجتمع.

و يعتبر بعض الباحثين ان فكرة «اميل دور كايم» عن (الانومى Anomie انعدام المعايير) هى نفس فكرة الاغتراب. فالاهتمام الرئيسى «لدور كايم» كان منصبا على توافق وتكامل الفرد مع المجتمع. وهذا ما يفسر تركيزه على ما أسماه العقل الجمعى والتكامل الاجتماعى والتضامن الاجتماعى. كان دوركايم يعتقد أن تعاسة الفرد سببها عدم رضى المجتمع عنه الذى قد يكون ناتجا عن اخفاقه فى الأخذ بالمعايير الاجتماعية التى تحكم التصرف الاجتماعى الذى ر بما يكون عن جهل أو عدم التعرف على المعايير الجديدة بسبب التغير الاجتماعى. فالجاهل للمعايير لا يجيد السلوك الاجتماعى فينعزل وقد يؤدى به هذا الوضع ــ كما تشير نظر ية دوركايم فى الانتحار ــ الى أن ينهى حياته.

د.حليم: بجانب هذا التحليل الفلسفى والاجتماعى، اعتقد أن التحليل

السيكولوجى للاغتراب يميط اللثام كثيرا عن طبيعة هذه الظاهرة التى تصير فى النهاية ظاهرة نفسية بالدرجة الأولى. واذا تكلمنا بشكل أكثر تحديداً، يتضح الاغتراب سيكولوجيا فى اغتراب فكرة الانسان عن نفسه، أو اغتراب مفهومه عن ذاته. فمن الخصائص المميزة للانسان وعيه بذاته ــ أى ادراكه ومعرفته لخصائص شخصيته، ولقدراته، ولأهدافه ومطامحه، ولمعارفه ومهاراته وخبراته، ولسلوكه، وكذلك وعيه بالمجتمع الذى يعيش فيه و يتفاعل معه. الانسان بذلك لا يدخل فحسب فى عملية تفاعل مستمر مع بيئته، وانما ايضا يدرك ذاته و يقيمها على نحو معين فى خلال عملية التفاعل هذه.

نقصد بمفهوم الذات اذن ادراك الفرد لنفسه أو صورته عن ذاته كما تتميز عن الأشخاص الآخر ين. يمثل مفهوم الذات لذلك محوراً للتحليل العلمى للشخصية الانسانية و بالتالى يمثل هذا المفهوم أساسا لنظر يات رئيسية فى الشخصية، وخاصة النظر يات الظاهر ية (الفينومينولوجية). و يرجع ذلك الى أنه حينما يتكون مفهوم الذات عند الشخص، فانه يميل الى أن يرى المواقف والظاهرات فى ضوء خبراته السابقة ودوافعه ومشاعره كما تؤلف بنائه النفسى. لذلك، تصبح المثيرات الاجتماعية المختلفة معتمدة بشكل متزايد على الطر يقة التى بها يخبر الفرد هذه المثيرات ــ أى كيف يراها و يدركها و يفسرها.

يمكننا القول اذن أن مفهوم الذات هو بمثابة «الاطار المرجعى» الذى على أساسه يحدد الشخص «تقييمات» معينة للمثيرات الاجتماعية، و بالتالى يحدد بدرجة كبيرة أنماط استجاباته لهذة المثيرات.

ما علاقة مفهوم الذات بالاغتراب؟ أو كيف تغترب صورة الشخص عن ذاته اذن؟

اذا كان مفهوم الذات، كما ذكرنا، هو «الاطار المرجعى» أو «النظام الداخلى» للحكم على المواقف والظاهرات، فان درجة اتساق أو تطابق صورة الذات مع الظروف أو الحقائق الموضوعية هى التى تحدد ديناميكيات وخصائص ظاهرة الاغتراب. أى أنه كلما اتسعت الفجوة بين مفهوم الذات وحقيقة الواقع، كلما اغترب الشخص عن نفسه.

د. حسين: هناك عدة خصائص عامة للاغتراب لاحظها أكثر الفلاسفة فى الانسان وهى الاغتراب عن الطبيعة وعن بقية الناس وعن كيانه كانسان وعن نفسه. وعلى الرغم من تعقد العلاقة بين مظاهر الاغتراب المختلفة وصعوبة الوصول الى تسلسل

منطقى بينها، الا أن ذلك المفهوم كان له تأثير كبير على الطب النفسى فى عدة مجالات أهمها:

١ ــ هناك مظاهر مرضية كثيرة يمكن فهمها فى ضوء الاغتراب.
٢ ــ دراسة تلك الظواهر المرضية يلقى ضوء على مظاهر الاغتراب بشكل عام.
٣ ــ دراسة العلاقة السببية بين المرض والاغتراب ان وجدت.

د.طلعت: أعتقد أن محاولة الاجتهاد فى تحديد أشكال أو أنواع الاغتراب، وخاصة من المنظور السيكولوجى، يمكن أن يلقى الكثير من الضوء على هذه الظاهرة الأجتماعية النفسية. ومن ثم يمكن أن نحدد عدة أشكال أو أنواع للاغتراب كما يلى:ــ

١ ــ الاغتراب عن النفس: وقوامه انطفاء الاحساس بالهو ية، أو أفول الاحساس بالذات. هذا الشكل من أشكال الاغتراب مرده الى نقص انضواء الشخص وخاصة فى طفولته، فى مواقف وخبرات يستطيع فيها أن يتكشف نفسه و يدرك خصائصه وقدراته وجوانب قوته وضعفه، وان يجرب كل ذلك فى تفاعله مع الآخر ين سعياً الى تبلور ذات ناضجة متميزة لديه.

فاذا لم يجد الفرد نفسه و يكتشف ذاته الحقيقية و يعى مصادره الداخلية، فانه سوف يلجأ الى «الاستقبال السلبى» لنماذج الفكر والسلوك خارج ذاته دون «تمثل» لها فى اطار استعداداته الطبيعية وخبراته الشخصية. و بذلك يختفى مبدأ أساسى من مبادىء الشخصية السليمة ومقوم رئيسى من مقومات الوجود الخلاق وهو «أن يكون الشخص كنفسه»، بل على العكس يكون تكرارا ممسوخا لذوات الآخر ين، وتكون ذاته على هذا النحو، كما يدركها هو وكما يدركها الآخرون، «ذات متميعة».

فى مثل هذا التكو ين النفسى يضعف الاحساس بالحر ية «من الداخل» وتقوى عبودية الخضوع للآخر ين وللتوجيه «من الخارج». والاحساس بالحر ية الداخلية يقوم على إقتناع الشخص بحقه في تقر ير مصيره، وفى اتخاذ قراراته، وفى اعمال عقله بشأن حقيقة أو فكرة أو عمل استنادا الى أفضل نموذج يتبناه، و بحقه في اختيار طر يقه فى الفكر والعمل داخل اطار اجتماعى مقبول. والشخص المغترب عن نفسه يكون بغير وعى كاف بحر ية الاختيارات المتاحة له من بين هذه أو تلك من البديلات، وذلك على أساس قدراته ومسئولياته، وعلى أساس معنى الاختيار بالنسبة له.

ومن ثم لا يكون اختياره هو أختياره وحده، بل جاء مفروضاً عليه من الخارج. و يعزى الكثير من مظاهر اللامسئولية ازاء نتائج ذلك الاختيار الى سلب الشخص حقه فى التحديد الذاتى وتقر ير المصير ومسئوليته فى ذلك.

ومن مظاهر الاغتراب عن النفس ايثار الشخص غالباً العزوف عن الاجتهاد والسعى وعدم الرغبة فى تحمل المعاناة والألم نتيجة لذلك، لذا يستمد أفكاره وأفعاله من الآخر ين، بلا معالجة أو تناول يتفاعل مع استعداداته وخصائصه وخبراته بما يبرز تفرد شخصيته.

وقد يأخذ الاغتراب عن النفس أبعاداً أخرى، تتمثل فى أن ما يتميز به الشخص من استعدادات وقدرات وخبرات ومهارات لا يلقى فى واقع حياته، الاجتماعية والمهنية، المجالات والفرص التى يتكشفها فيها و يستخدمها وتؤدى هذه المجالات والفرص الى نموها. فلا تتحقق له عملية توظيف إمكاناته وخبراته، و يدرك نتيجة لذلك أن ثمة تناقضا حاداً بين إمكاناته واستعدأداته الطبيعية من ناحية والفرص المتاحة لتوظيفها من ناحية أخرى، بين عالمه الداخلى وعالمه الخارجى، بين الذات والموضوع. ومن ثم فان ما يباشره من أدوار اجتماعية أو مهنية يغترب عن واقع نفسه. ولا يغيب عن أذهاننا ما لهذا من إهدار لطاقات الفرد والجماعة نتيجة لعدم استخدامها وتوظيفها فى مواقعها التى تتطابق معها.

٢ ـ **الاغتراب عن الجماعة:** يتضح هذا الشكل من أشكال الاغتراب فى أسلوب حياة الفرد، بما يتضمنه من فلسفته وأهدافه فى الحياة واتجاهاته وقيمه وأهتماماته وطر يقة تفكيره وممارساته السلوكية، كل هذا لا يتفق فى الغالب مع أسلوب حياة الجماعة التى يعيش فيها. لذا يدخل الفرد فى صراع وسوء توافق مع الجماعة التى يشعر ازاءها بالانعزال النفسى، والتى هى بدورها قد تستبعده اجرائيا من عضو يتها، لأنه لا توجد بين الفرد والجماعة جسور ممهدة ونوافذ مفتوحة للأخذ والعطاء البنائين.

٣ ـ الاغتراب الثقافى:

هذا الشكل من أشكال الاغتراب، وان كان ينتسب الى الشكل الثانى، الا أنه يمكن أن نحدده كشكل خاص. فالشخص المغترب قد يتبنى نموذجا ثقافيا يلقى منه اعجابا واستهواء أو انفعالا، بينما يعيش واقعاً ثقافياً آخر ينتمى اليه. فى هذه الحالة يغترب الشخص عن ثقافة جماعته. من مظاهر هذا الاغتراب الثقافى النقل دون الاستيعاب للثقافة الأجنبية توهما بأنها الطر يق الى التقدم ودالة التحضر: والتبنى الأعمى لأفكار أو معتقدات أو نظر يات أو قوالب أيديولوجية، جاهزة الصنع

فى ثقافة غير ثقافته، و يحاول فرضها بالقسر على ثقافة جماعته، دون مراعاة للواقع الاجتماعى التار يخى لكل ثقافة من ثقافات المجتمع الانسانى.

ونستطيع أن نقرر أن من يتصفون بالاغتراب الثقافى هم فى الغالب ذوى شخصيات ضحلة من الداخل رغم ما تحاول اظهاره على السطح من عمق. و يفسر ذلك أن الجوهر المميز لأسلوب حياة هؤلاء الاشخاص هو المسايرة الزائدة أو الامعية، لا المسايرة البناءة القائمة على الاستيعاب والهضم للثقافة الأخرى ومزجها مع ثقافته محتفظا بأصالته وهو يته المتميزة.

٤ ــ الاغتراب عن الحاضر:

قد يتخذ الفرد أو الجماعة من الحاضر موقفا دفاعيا، مرده عدم القدرة على مواجهة الحاضر بمتغيراته وتحدياته، ومردوده العودة الى الماضى والتشبث به واجتراره، ومن ثم استرجاع اسلوب الحياة السائد فى الماضى كوسيلة للتفاعل مع الحاضر ومواجهته. بقول آخر، الاحتماء بانجازات الماضى قد يكون حيلة هرو بية من تحديات الحاضر. وليس بمستغرب اذن أن تفسر بعض نظر يات علم النفس اضطراب الشخصية فى ضوء ميكانزمات «النكوص» ــ أى الارتداد الى أفكار وأفعال وأساليب سلوكية كان يمارسها الفرد فى مراحل طفلية سابقة. و يعنى ذلك أن الفرد أو الجماعة لم يتحقق لهما نمو يمكنهما من التفاعل البناء مع الحاضر تطلعاً الى مستقبل أفضل.

ومن ناحية أخرى، قد يكون التطلع الى المستقبل بدون أن يعيش الشخص حاضره و بدون ان يتدبر وسائل تحقيق الأهداف المستقبلية لهو مجرد خيال و يوتو بيا أو هو من قبيل «التفكير المراد» (Wishfull thinking) الذى به يشبع الفرد فى الخيال حاجات الواقع ومتطلبات الحاضر.

فى هاتين الحالتين، الاحتماء بالماضى والاندفاع الى المستقبل، دون معايشة الحاضر ومواجهته، تحدث ظاهرة الاغتراب عن الحاضر.

د.حليم:

أرى أننا الآن قد وصلنا بالنقاش والتحليل الى حد نستطيع معه أن نبلور تصورنا وتشخيصنا للاغتراب.

د.نورة:

مفهوم الاغتراب تنطبق عليه صفات المفاهيم فى العلوم الاجتماعية وهى الغموض والابهام وعدم التحديد، وهذا ما يفسر تعدد التعر يفات وتعذر الوصول الى تعر يف اجرائى.

ومع هذا فيمكن القول ان هناك شبه اجماع من قبل الفلاسفة والعلماء على ان انتاج الانسان وانجازاته وهى الوسائل التى تعينه على التطور الاجتماعى تنفصل عنه وتتحول الى تشخيص مستقل يقف من صانعه موقف الغريب المتحكم. وعلى هذا يمكن الأخذ بتشخيص «ار يك فروم» لحالة الاغتراب وهي «الوضع الذى يكون فيه الانسان غير قادر على التعبير عن نفسه كخالق لافعاله .. وتصبح افعاله ونتائجها هى الحاكمة التى يطيعها وقد يعبدها» وقد حاول (ميلفين سيمان، ١٩٥٩). ان يحدد المفهوم مع الاحتفاظ بمعناه فوصف المغترب بما يلى:

١ ــ العجز، وهو عدم المقدرة على التأثير فى الموقف الاجتماعى اثناء التفاعل.

٢ ــ انعدام المعنى وهو الشعور بعدم وجود دليل او مرشد للتصرفات.

٣ ــ انعدام المعايير وهو الشعور بالعزلة من الاهداف الثقافية للمجتمع.

٤ ــ الاغتراب عن الذات.

د.طلعت:

لعلنا اذا ترجمنا هذا التناول لخصائص الاغتراب والشخص المغترب الى عبارات سلوكية، يمكننا عندئذ أن نتساءل: ما هى الأنماط السلوكية المميزة لظاهرة الاغتراب؟

فالاغتراب ليس بظاهرة بسيطة تتعلق بنمط سلوكى معين أو بجانب معين من جوانب الشخصية، وانما هو ظاهرة مركبة تنسحب على بناء الشخصية برمتها وتطبع أسلوب حياة الفرد بخصائص متميزه.

لذا لا نستطيع أن نحدد لظاهرة الاغتراب عرضا بعينه، وانما مجموعة متشابكة أو متزاملة من الأعراض، فيما يمكن أن نطلق عليه «زملة الاغتراب» (Alienation Syndrome).

ورغم أن الاشخاص المغتربين يتصفون بخصائص مشتركة تجعل الشخص غير مرغوب فيه من قبل الآخرين، الا أننا نستطيع أن نحدد أنماطا ثلاثة لظاهرة الأغتراب على النحو التالي:.

ــ زملة الاغتراب «الانسحابى» وتتضح فى أعراض متميزة تبدو فى السلوك الاحجامى الذى فيه يتنائى الشخص عن التفاعل مع أعضاء الجماعة، و يعزف عن الاضطلاع بأدوار اجتماعية يقاسم فيها الآخرين المسئولية الأجتماعية. ومن أعراض هذه الزملة فتور الهمة وقلة الحماس وضآلة الفاعلية. ولهذا نجد أن أصحاب هذا السلوك الاغترابى يقرون بالهزيمة و يعترفون بأن المواقف الاجتماعية أصعب من مقدراتهم و بالتالى يستبدلونها بمواقف أخرى يتجنبون فيها سلوك

المواجهة المسئولة. و يعنى ذلك التخلى عن المجال تخلصا أو تخففا من وطأة الضغط أو الشدة. فبدلا من المواجهة أو المقاومة كاستجابة للضغط أو الشدة، يأتى الشخص بالاستجابة الانسحابية. وأشخاص هذا شأنهم، لا يملكون ازاء المواقف الصراعية قدرة على حل الصراع بـ«**الاختيار**»، أى اختيار المسار المسؤول البناء فى العمل الاجتماعى.

ـ زملة الاغتراب «الانغلاقى» و يتميز الشخص الذى نصنفه تحت هذه الزملة بنزعة مسيطرة للتمركز حول الذات، و بالانغلاق في دائرة خبراته وأهدافه واهتماماته ومصالحه الشخصية. و يتسم مثل هؤلاء الاشخاص باتجاه «ميكيافيلي» يرمى الى إيثار المكاسب والمنافع الشخصية فوق كل إعتبار. وهم بذلك تكون «الأنا» عندهم هى بؤرة عالمهم وموجه سلوكهم، وليس «الأنا ـ الآخر».

ـ زملة الاغتراب «الرفضي» و يتصف أصحابها بمقاومة السلطة و بتجاهل القواعد أو حتى القوانين الاجتماعية، و برفض المعايير الثقافية المقبولة فيما يتعلق بالسلوك والعلاقات الاجتماعية والممارسات العملية. وهم أشخاص يحدثون الاضطرابات للآخرين برفضهم لأصول التفاعل معهم. وهم بصفة عامة رافضون للجماعة ولأهدافها ولاجراءاتها.

د. حسين: قد يكون من أنسب الطرق أيضا لمعالجة هذا الموضوع، بالاضافة الى ذلك، هو بيان المظاهر الاغترابية فى المرض النفسى. ولعل من أكثر الأعراض شيوعا هو الاغتراب عن العالم الخارجى. و يحدثنا علماء الاجتماع كثيرا عن احساس الانسان المتزايد بعداء العالم الخارجى له على الرغم من أن الانسان ساهم مساهمة كبرى فى خلق هذا العالم الخارجى. ومهما يكن الأمر فان تلك الظاهرة كثيرا ما تبدو بشكل مرضى عن طريق **اختلال الوعى بالعالم الخارجى.** وكثيرا ما نسمع تلك الشكوى: «يبدو كل شىء وكأنه من خلال غلالة وأسمع الأصوات وكأنها تمر من خلال حائط. تصلنى أصوات الناس وكأنها من بعيد. لقد تغيرت الأشياء عن ذى قبل. لقد أصبحت الأمور غريبة أوجديدة» ومثل هذه الشكوى نسمعها فى حالات عصابية ليست شديدة الوطأة وربما اختفت بسرعة، و يظل الحكم على الأمور سليما. وكذلك الأحاسيس الخاصة كالنظر والسمع تظل سليمة أى أن الأمر يتعلق بتفسير الرسائل التى ترد من العالم الخارجى مما يؤدى الى فهم خاطىء لذلك العالم.

واذا ساءت الأمور أكثر مما سبق فكثيرا ما نسمع من يقول: «تبدو الأشياء وكأنها جديدة ومثيرة. اننى ألمس ما حولى لأقنع نفسى بأن العالم حقيقى. ان صوتى

أصبح غر يبا على. إن كل شيء أصبح حلماً. اننى أحس بالعزلة وكأننى دفنت». وفى مثل تلك الحالات ليس هناك اضطراب فى مسارات الأحساسيس بالعالم الخارجى ولكن الاضطراب النفسى يصبح من الشدة بحيث يخلط الانسان بين احساسه بالحقيقة و بين تلك الحقيقة وتصبح مناقشة الحقيقة نفسها مستحيلة. وهنا نستطيع أن نقول ان العالم قد هرب منهم وأصبحوا فى عزلة تكاد تكون تامة. بل ان وجودهم نفسه أصبح بالنسبة لهم أمرا غير حقيقى أو مزورا.

وهناك نوع آخر من الاضطراب فى الوعى بالعالم الخارجى يتصل بالاحساس بالمكان والزمان. ان الزمان والمكان موجودان دائما فى العمليات الحسية، فهما يغلفان الأشياء الخارجية دائما، وما يرد الينا من العالم الخارجى لا يمكن أن يكون له معنى الا من خلال الزمان والمكان، و وعينا لا يستطيع أن يتخطاهما. اننا لا نستطيع أن نحس بالزمان والمكان مجردين كالأشياء الأخرى الخارجية.

ولكننا نحس بهما الى جانب تلك الأشياء .وهناك اضطرابات كثيرة فى الاحساس بالمكان والزمان تؤدى الى احساس عميق بالانفصال عن العالم الخارجى، وكثيرا ما يحدث ذلك فى اضطرابات عقلية خطيرة كالفصام مثلا، وكثيرا ما نسمع المر يض يقول: «لازلت أرى الحجرة ولكنها تمتد أمامى الى ما لا نهاية. انه أمر غر يب. اننى أبدو وقد وضعت فى هذا التيه اللانهائى».

أما الاحساس بالوقت فان الاضطرابات الخاصة به عديدة بدءاً من الأمور البسيطة التى تحدث لكل الناس الى الخطيرة التى لها دلالة مرضية. ور بما أحس الانسان فى بعض الأحيان بأن الزمن يسرع أو يبطىء أو أن الاحساس به قد فقد. ور بما يحدث فى أحيان نادرة لمرضى الفصام أن يحسوا بأن الوقت قد توقف عن السير.

وهناك وعى من نوع آخر وهو **الوعى بالذات** وهو أمر شديد الأهمية. و يؤدى الاضطراب فى ذلك الوعى الى ظاهرة الاغتراب عن الذات، وهو أمر شديد الخطورة. فقد يستطيع الانسان أن يواجه الاغتراب عن العالم الخارجى ولكن كيف يستطيع أن يواجه الاغتراب عن الذات؟ لعل الطر يقة الوحيدة لذلك هى تشو يه الحقيقة حتى تصبح مقبولة في ذلك الوضع الجديد. ومن أبسط اضطرابات الوعى بالذات هو اضطراب الوعى بالجسم، ومن أشهر الأمثلة على ذلك «ظاهرة العضو المقطوع» الذى لا يزال يحس بوجوده .. ومن المظاهرة الهامة للاغتراب عن الذات، الاغتراب عن الفكر الذاتى مما يؤدى الى ظاهرة المعتقدات الوهمية الباطلة وهو أمر يؤدى الى اضطراب في مفهومنا الكامل للحقيقة بما فيها حقيقة الذات. والمعتقد

الوهمى الباطل يدل على اكثر من مسمى وله الصفات التالية:
١ ـ يعتقد فيه الانسان بقوة خارقة وتأكد تام.
٢ ـ ليس هناك مجال للمناقشة.
٣ ـ محتواه مستحيل من وجهة نظر التطور الطبيعى للشخص.

د.حليم:

هذا يعنى، وكما ذكرت من قبل، أن الاغتراب يتعلق أساسا باضطراب الوعى واستطيع أن أقرر أن اضطراب الوعى عند الشخص المغترب يكمن فى اغتراب ادراكه لذاته وفكرته عن نفسه.

وهنا سؤال يطرح نفسه: **ما هى أبعاد اغتراب مفهوم الذات؟**

نستطيع أن نحدد عدة أبعاد لظاهرة **اغتراب مفهوم الذات أو الذات المغتربة** كما يدركها الشخص، على النحو التالى:

١ ـ اغتراب مفهوم الذات المثالية:

و يقصد بمفهوم الذات المثالية صورة الفرد عن نفسه كما ينبغى أن تكون عليه من وجهة نظره. وتتضمن هذه الصورة بذلك أهداف الشخص ومطامحه وتطلعاته وقيمه ومثالياته وأحكامه الخلقية ومعايير ضميره. هذه المكونات المثالية فى بناء الشخصية، والتى يمكن أن يندرج تحتها ما يعرف بالذات المثالية أو الانا الأعلى، اذا تباعدت عن امكانيات الفرد المتاحة على المدى القصير أو البعيد، فانها لا تعدو أن تكون مجرد أحلام بلا واقع أو مجرد « نزعات يوتو بية» لا تجد سبيلا الى واقع الشخص . و بالتالى تغترب الصورة المثالية التى ينشدها الشخص لنفسه عن واقعه الحقيقى.

٢ ـ اغتراب مفهوم الذات الواقعية:

يعنى مفهوم الذات الواقعية فكرة الشخص عن نفسه وادراكه لها كما هى عليه. و يحدث الاغتراب فى هذه الحالة عندما يكون التقدير الحقيقى للشخص عن ذاته أعلى من امكانياته وظروفه المتاحة أو أقل منها. وقد يحدث الاغتراب عندما لا تتوفر أمام الفرد فى حياته العملية المواقف المواتية التى يستخدم فيها قدراته ومعارفه وخبراته.

٣ ـ اغتراب مفهوم الذات الاجتماعية:

نقصد بمفهوم الذات الاجتماعية ادراك الشخص لنفسه فى علاقته بالآخر ين وفى المواقف والعمليات الاجتماعية. يكمن الاغتراب فى هذه الحالة حينما يدرك الشخص وضعه أو مركزه أو دوره فى الجماعة على أنه ليس بالوضع أو المركز

أو الدور الملائم له، و بالتالى يكون هناك تباعد بين ما يقوم به الشخص من دور اجتماعى حقيقى و بين ما تؤهله اليه استعداداته ومعارفه وخبراته.

٤ ـ اغتراب مفهوم الذات الجسمية:

نعنى بمفهوم الذات الجسمية ادراك الشخص لامكاناته وخصائصه الجسمية ووظائفه الحيو ية. هذه الصورة الجسمية للذات قد يراها الشخص و يقدرها على نحو أكبر أو أقل مما هى عليه، أو قد تسيطر عليه عادات جسمية أو اتجاهات نفسية نحو رعاية جسمه صحيا تؤدي الى الاخلال بامكاناته الجسمية و وظائف أعضائه ـ فى مثل هذه الحالات يكون هناك اغتراب فى مفهوم ذاته الجسمية.

د.طلعت:

يبدو لى أنه من الممكن أن نطرح بذلك مفهوما «**عن الشخصية المغتر بة**» التى يمكن أن نميزها بعدة خصائص نجملها فيما يلى:.

ـ التوجه السلوكى اللا اجتماعى:

مثل مضايقة الآخر ين بالسخر ية منهم والاستهزاء بهم، أو التعالى عليهم، والنقد الزائد لهم، وكثرة توجيه اللوم اليهم، واحداث النكد والازعاج لهم عن قصد، الخ.

ـ تميع الاحساس بالهو ية:

فالكثير من هذه المظاهر السلوكية يكشف عن نظرة مسيطرة الى الذات، قوامها أن الذات هى «مجرد تضمين لحاجات بيولوجية» وهى « تلعب فحسب أدوارا اجتماعية». و يعنى ذلك أن أصحاب هذا النمط من الشخصية توجههم من الداخل «حتمية الحاجات البيولوجية» ومن الخارج «حتمية الأدوار الاجتماعية»؛ فلا سبيل أمامهم فى الغالب الى ان يخبروا تلك الموجهات الأساسية للشخصية الناضجة وفى مقدمتها «الحر ية» «والاختيار» و «المسئولية» و «الوعى» وغيرها من مبادىء «التوجه الشخصى المسؤول».

وتميل حقيقة الذات غير الناضجة هذه الى أن تحول دون صاحبها عن اقامة علاقات عميقة ومشبعة مع الآخر ين، وكذلك الى ان تعزله عن الشعور بحيو يته وفعاليته الشخصية. وهو بذلك يغترب عن نفسه وعن مجتمعه. فبدلا من أن يكون شخصا متسما بالقدرة على التوجيه الذاتى و بالنمو الشخصى و بانتهاج أسلوب هادف بناء فى الحياة، فانه يعيش وجودا قدر يا محتوما يلعب فيه الأدوار المعينة له و يشبع حاجاته المادية والجسدية، بلا احساس واع بمعنى الوجود و بتحقيقه.

ـ الوجود القائم على اللامعنى:

فالشخصية المغتربة فلسفتها فى الوجود غير واضحة أو غير واعية، وأهدافها غامضة أو غضة أو غير محددة ـ **فوجودها يعوزه المعنى** . وحياة هذه شأنها ـ بلغة الفلسفة الوجودية ـ هى «**اللاوجود**» لأنها حياة قائمة على «**فراغ وجودى**».

ـ نقص تحقيق الذات:

و يبدو ذلك فى نقص قدرة الشخص على السعى الى النمو والتحسن، والى أن يصبح أكثر اقتدارا، والى أن يعبر عن نفسه ـ أى نقص قدرته على تحقيق امكاناته وتوظيف طاقاته واثبات ذاته. وجوهر الوجود الانسانى هو السعى والكفاح ـ ضد الاحباط والتجاهل والمعاناة والقصور، وتحقيقا للنموالشخصى. و يتأتى الكثير من تحقيق الشخص لذاته كلما سعى الى توسيع نطاق معارفه وخبراته، وتكو ين علاقات ناضجة مع الآخر ين، وتعميق علاقته الفعالة بعالمه. والشخص المغترب تعوزه المقدرة على أن يجد و يوجد مجالات تحقيق ذاته بطر يقة بناءة، لأنه «مقيد من الداخل» حيث يعوقه التمركز حول ذاته وانغلاقيته وصده لجماعته.بمعنى آخر، **الشخصية المغتربة تجد فى الأعراض الانسحابية أو الانغلاقية أو الرفضية آليات دفاعية ضد اخفاقها فى تحقيق بناء للذات.**

وفى الواقع، أن الكثير من هذه الخصائص أو الأعراض الدالة على الاغتراب، انما يعكس انتشار شكل خاص من أشكال العصاب (المرض النفسى) الذى يشيع فى حضارة الربع الأخير من القرن العشر ين خاصة ـ وهو ما يعرف ب «**العصاب الوجودى**» وأبرز مظاهره الرفض، وعدم التحمس، واللاهدف، والاحساس الحاد باللامعنى، وغير ذلك من مظاهر الاغتراب السابقة الذكر.

د.حسين:

ان فهم الاغتراب هكذا أساس لفهم اضطرابات الشخصية. وقد رأينا أن ظواهر الاغتراب تزداد شدة من الشخص العادى الى الشخص المر يض الى الأشد مرضا.ولكن المشكلة الكبرى تكمن فى تحديد دور الاغتراب. هل هى مسألة أعراض فقط أم أن الاغتراب له دور فى احداث المرض النفسى؟ لعلنا نجيب على ذلك السؤال إجابة غير مباشرة اذا قلنا ان أحد الطرق الرئيسية فى العلاج للحالات النفسية هى اعادة الانسان الى الواقع والحد من عملية الاغتراب أو القضاء عليها ان أمكن، والعلاج الذى لا يشمل ذلك يعتبر علاجا غير كامل تحت أحسن الظروف.

وهنا تكمن الصلة بين الطب النفسى والمجتمع بأكمله. واذا شئنا تبسيط الأمور نقول ان المجتمع قد ساهم فى خلق الاغتراب عند الفرد بطر يقة ما، ونتج عن ذلك فيما نتج أعراض مرضية، وعلى المجتمع أن يلعب دوره فى خلق الظروف المناسبة للحد من النتائج السيئة التى أوجدها المجتمع نفسه.

د.حليم:

و بهذا نأتى الى ختام هذه الندوة والتى بها نرجو أن يكون قد حالفنا التوفيق فى تناول ظاهرة تفرض نفسها على الانسان والمجتمع في هذا العصر الفر يد فى سرعته وعمق تغيره الحضارى. واذا كنا فى هذه الندوة قد حاولنا أن نتوصل الى تحليل لأ بعاد وجوانب هذه الظاهرة ذات المتغيرات المتعددة، فاننا نرى أن قضية معقدة عصر ية كهذه تستلزم المز يد من النقاش والحوار والتحليل، كما تستلزم فى هذا الصدد بناء اطار نظرى ملائم للواقع.



مراجعات بالعربية

إر يك فروم ، التحليل النفسي والدين
Erich From, **Psychoanalysis and Religion.**

مراجعة : د . فرج احمد فرج *

التعر يف بالمؤلف :

ينتمى مؤلف هذا الكتاب «ار يك فروم (Erich From) الى ذلك التيار الذى يطلق عليه « المدرسة الفرو يدية الجديدة» أو مدرسة الفرو يديين المحدثين (New Freudians) كما يطلق عليه كذلك «المدرسة الثقافية في التحليل النفسي» وقد حصل المؤلف على درجة الدكتواره في الفلسفة من جامعة هيدلبرج بألمانيا، كما حصل على اجازة معهد برلين للتحليل النفسى، وعندما هاجر الى الولايات المتحدة الأمر يكية - حيث استقر به المقام، حاضر في مختلف جامعاتها. فقد حاضر في جامعة كلومبيا، و بيل ، والمدرسة الجديدة في البحث الاجتماعى بنيو يورك، وجامعة بنجتون، كما عمل مديرا لمعهد وليام ألانسون هوايت للطب النفسى، وقد ذاعت شهرته وطار صيته بسبب مؤلفاته المشهورة و بخاصة «الهرب من الحر ية» والانسان من أجل ذاته (Man for Himself) بالاضافة الى مؤلفه الشهير «المجتمع العاقل. Sane Society » وجدير بالذكر أن فروم يذكر في مقدمة كتابه الذى نتناوله بالعرض هنا، ان هذا الكتاب امتداد لكتاب «الانسان من أجل ذاته».

التحليل النفسى والدين :
Psycho analysis and Religion

يعتبر فروم كتابه هذا امتدادا لكتابه السابق Man for Himself وهو الكتاب الذى ناقش فيه المشاكل الأخلاقية للانسان، وأوضح كيف ان المجتمع الصناعى الرأسمالى على الرغم من كل ماوفره للانسان من رفاهية مادية - بفضل التقدم الصناعى - قد فشل في أن يوفر له السعادة وراحة البال، وهو في هذا الكتاب - أعنى التحليل النفسى والدين، يطرح المشكلة في الفصل الأول و يؤكد اخفاق المجتمع الصناعى الرأسمالى في توفير السعادة للانسان رغم كل تقدم علمى وصناعى وانتاجى.

لقد نجح الانسان في تطو يع الطبيعة لأهدافه و بلوغ كل مابر يد في عالمه المادى، أما بالنسبة لنفسه فلم يحقق **معها** أو **لها** شيئا ذا بال.. فالأمراض

---

* استاذ علم النفس في جامعة عين شمس.

العقلية، والجريمة والحروب بل والجوع في مجتمع الثراء [يقصد المؤلف بذلك الولايات المتحدة الأمريكية] جميعها آفات تشهد على فشل الانسان مع نفسه رغم نجاحه مع الطبيعة.. لقد استطاع الانسان فهم الطبيعة، لكنه عجز - أو عزف - عن فهم نفسه.. لابد اذن أن هذا التقدم لايقدم للانسان مابين يده بوصفه انسانا، بعبارة أخرى لايقدم مجتمع الصناعة والتكنولوجيا للانسان اشباعا وتحقيقا لحاجاته الانسانية، وذلك لعجزه عن فهم «روح الانسان» و يذهب فروم الى أن فرويد كان أول عالم يقترب اقترابا لم يسبقه اليه أحد من «روح» الانسان عندما فهم دوافعه العميقة و بخاصة تلك الدوافع الطفلية غير المنطقية.. التى تعبر في نهاية المطاف عن احتياجات انسانية أصيلة ومشروعة لم ينجح في تطويرها وتطويعها وتحقيق ماتطلبه من اشباع مشروع. انها في نهاية المطاف ضروب من الاشباع الفردى الملتوى لهذه الاحتياجات التى لم يتح لها المجتمع فرص الاشباع ..

ان فهم فرويد لمنطق هذه الاحتياجات، دفع به الى نقل هذا الفهم الى كثير من الظاهرات الانسانية ومن بينها الدين وهو مايعرض له المؤلف في الفصل الثانى من الكتاب.

في هذا الفصل يقارن المؤلف بين محاولات كل من فرويد و يونج في فهم المعتقدات والممارسات الدينية فهما نفسيا تحليليا، و يشير الى اسهامات فرويد في هذا الصدد وكيف أنه أبرز العوامل النفسية و بخاصة الطفلية وراء كثير من المعتقدات والممارسات الدينية. ان مصدر العقائد الدينية يرجع من الناحية النفسية الى بقايا تلك الحاجة التى تميز الطفل الصغير، الى الاعتماد على السلطة الوالدية، واستمداد العون والرعاية منها، ان «الله» يقوم بالنسبة للراشد مقام الأب بالنسبة للطفل وقد لفت فرويد الأنظار الى ذلك التشابه الأخاذ بين كثير من الطقوس الدينية المسيحية والوثنية بخاصة - و بين الطقوس الجوازية التى يمارسها المرضى العصابيون. و يوافق فروم فرويد فيما يذهب اليه لكنه لايرى أن وجود دوافع واحتياجات طفلية لاشعورية وراء المعتقدات الدينية يقتضى بالضرورة رفض الدين أو اعتباره ظاهرة طفلية غير سوية . ان ثمة جوانب غير سوية في كثير من الممارسات الدينية.[وجدير بالذكر ان المؤلف يتناول المتعقدات الدينية ومن بينها المعتقدات الشرقية كالبوذية والمسيحية أحيانا، دون الاشارة الى الاسلام الذى ربما كان لايعرف عنه شيئا، ودون مناقشة أسس العقائد الدينية، فالذي يعنيه من الدين وظيفته النفسية بصفة عامة] لكن ذلك لاينفى الدور الذى يلعبه الدين في الحياة النفسية للانسان من حيث هو « **نظام أو نسق من الانتماء لكيان أوسع أو أشمل يكرس له الانسان نفسه و يؤمن به**» ان هذا هو جوهر الدين.

ان وجود الظاهرات والمعتقدات الدينية بهذا المعنى الواسع الشامل، وليس فحسب المعنى الذى تنص عليه الديانات السماو يةالكبرى، التوحيدية، يمثل حاجة انسانية أساسية هى الحاجة الى الانتماء، وكثير من الممارسات الدينية غير المنطقية يرى فروم وجوب النظر اليها من حيث معناها الرمزى، لامن حيث معناها أو دلالتها المادية الموضوعية. انها تعبير عن تلك الحاجة الانسانية العميقة الى الانتماء واستشعار القوة بفضل هذا الانتماء. هذه اذن هي الوظيفة أو الدور النفسي الذى يؤديه الدين بالنسبة للانسان، و يرى فروم أن الدين يسهم في تحقيق التوازن النفسي وتيسير التطور والارتقاء اذا حقق للانسان احتياجاته الانسانية وساعده على تحقيق وتطو ير امكانياته الداخلية، كما يمكن أن يكون قيدا على هذه الامكانيات يحول دون تحقيقها وتطو يرها، بعبارة أخرى يمكن أن يكون الدين انسانيا (Humanistic) كما يمكن أن يكون تسلطيا (Authoritarian) و يذهب فروم الى استعراض كثير من النصوص الدينية، سواء كانت نصوصا من الديانات الشرقية [البوذية والطوطمية] أو من المسيحية واليهودية، ليوضح عن طر يقها الطابع الانسانى لهذه العقائد والدعوات الدينية، كما يبين كيف استخدمت هذه النصوص والمعتقدات بعد ذلك استخداما تسلطيا تعسفيا من قبل السلطة، سواء سلطة الدولة أو سلطة رجال الدين أنفسهم -أى بعبارة أخرى كيف تتحول المعتقدات الدينية تحولا بيروقراطيا.

وفي الفصل الثالث المعنون «تحليل لبعض انماط الخبرة الدينية» يقدم لنا فروم تعر يفا واسعا وشاملا للدين، بحيث يضم هذا التعر يف المعتقدات الدينية غير السماو ية، مثال ذلك المعتقدات الكنفشيوسيةوالطموطمية والبوذية، تلك المعتقدات التى لا تتضمن فكرة «اله» بعبارة أخرى، يرى عدم وجوب الاقتصار على التعر يف العربى المسيحي، أو التعر يف المستمد من الأديان «السماو ية الكبرى» وحدها، بل انه يذهب الى حد اعتبار كثير من المعتقدات والممارسات والأفكار البعيدة كل البعد عن الدين بمعناه التقليدي، دين بالمعنى السيكولوجي للدين، فالدين عنده « **أى نسق فكرى وسلوكى شائع ومشترك بين جماعة من الناس، يزود الفرد باطار توجيهي فكرى و بموضوع للتقديس**» فالعقيدة الاسلامية، أو المسيحية أو البوذية، تزود جميعها المؤمنين بها باطار فكرى توجيهي يهتدى به في سلوكه وفكره، في موقفه من نفسه ومن الآخر ين وفي علاقاته بذاته و بعالمه يمكن اذن أن

يلعب المال، أو الحزب أو الدولة أو الآلة نفس هذا الدور الذى يلعبه الدين، اذا بلغ حد الاستئثار بحياة الشخص والسيطرة عليها وتوجيهها.

و يرى فروم أن الدراسات التار يخية والانثرو بولوجية توضح لنا جميعا أن الدين بهذا المعنى الموسع ظاهرة انسانية لايخلو منها مجتمع على الاطلاق، قديما كان أو حديثا. متقدما كان أو بدائيا. انه ظاهرة ملازمة للانسان بما هو انسان، إنه وعى الانسان بذاته و بعالمه، انه مظهر من مظاهر تجاوزه لطبيعته الحيوانية، وتفرده.. أى كونه فر يدا.. عن غيره من الكائنات الحية. وعلى هذا فالقضية ليست دين أو لادين وانما تصبح أى الأشكال الدينية أكثر صلاحية أو مناسبة لاحتياجات الانسان، ايها أقدر على مساعدته على تحقيق مطالبه الانسانية وتطو ير امكانياته الخلاقة. اذا كان الدين ظاهزة انسانية، فان اهتمام عالم النفس به لابد وأن يتركز على الدور الذي يلعبه في حياة الانسان أهو دور ايجابي أم سلبى؟. ومن هنا يفرق فروم بين شكلين دينيين: الشكل الانساني، والشكل التسلطى.
وجدير بالذكر أن فروم يورد في هذا الفصل صوراً من الأديان - بالمعنى الذى صدر به هذا الفصل - الأديان البدائية القديمة، مثل عبادة الأسلاف أو الأديان الطوطمية [والطوطم حيوان أو نبات أو جماد، تقدسه القبائل البدائية وتعتبره أصلها وشعارها وسر قوتها كما تعامله بتقديس بالغ يصل الى حد العبادة في غالب الأحيان] والطقوس الدينيه البدائية، و يقارن بين هذه الصور البدائية من الأديان، و بين العصاب [المرض النفسى] على اعتبار ان العصاب دين فردى بدائى يكشف لنا فهمه التحليلى النفسى العميق عن تشابه كبير بينه و بين الدين البدائى. فهو هنا يأخذ موقفا معاكسا تماما لموقف فرو يد، فقد ذهب فرو يد الى أن الدين عصاب جماعى. والمهم هنا أن العصاب شكل طفلى رمزى غير منطقى للارتباط بالآخر ين والانتماء اليهم، العصاب اذن ارتباط وانتماء باطار توجيهي فكرى وسلوكى و بموضوع للتقديس هو الوالدين، و بالرغم مما يتميز به العصاب من أعراض غير منطقية، الا أنه في نهاية الأمر ارتباط وانتماء **بالوالدين** و بقيمهم وأساليبهم الفكر ية بأطرهم التصور ية .

و يواصل فروم عرضه للأشكال الدينية المعاصرة و يبرز لنا ببراعة واقتدار الأشكال الطوطمية الحديثة، مثل الشعارات السياسية والحز بية فالعلم وشعار الدولة وشعار الحزب ومختلف الأوسمة.. الخ جميعها مظاهر طوطمية معاصرة، كذلك يقارن فروم بين الطقوس الدينية البدائية والطقوس المعاصرة أو الحديثة،

كمختلف أشكال المراسيم السياسية والحزبية، بل ان اشكال «الأتيكيت» يندرج في نطاق السلوك الجوازى بلا جدال.. ماذا يعنى هذا كله؟ ماذا تعنى الأديان البدائية والعصاب الفردى والأشكال الحديثة، الطوطمية والطقوسية؟

ان جميعها يشير الى شيء واحد و يؤكده، يشير الى الحاجة الى الانتماء الى كيان أشمل وأقدر واكبر، يستمد منه الفرد الشعور بالقوة، و يستمد في المقام الأول **المعنى**، معنى وجوده، ومعنى عالمه ومعنى وكنه علاقته بهذا العالم ومكانه منه يتساوى الأمر اذن، سواء كان هذا الكيان دينا وثنيا بدائيا، أو عقيدة سماوية أو حزبا سياسيا معاصرا، أو تنظيما من نوع أو آخر.. انه الانتماء والارتباط في نهاية الأمر.

و يرى فروم أن هذا الارتباط الدينى الواسع المعنى ـ يتفق وحاجات الانسان، اذا كان طابع هذا الدين انسانيا، أى اذا كان في **خدمة** الانسان اذا كان يحقق فرص تنمية قدراته الخلاقة وتطوير امكانياته المبدعة . الدين الانسانى يتخذ من الانسان مركز الاهتمام و يجعله بؤرة الانتباه . انه يؤكد قدرات الانسان، و يؤكد ضرورة اتاحة الفرص لها لتحقيقها، كما يؤكد حريته وحقه في أن يختار وأن يحتكم الى عقله. و يناقش فروم في استفاضة موضوع الاثم في مثل هذا الدين الانسانى و يوضح أن الاثم هنا يكون استجابة لتقصير الانسان في حق نفسه وفي حق الآخرين، استجابة يفجرها شعور الانسان بالتقصير في تحقيق امكانياته وتحمل مسئولياته من حيث أنه قادر وحر ازاء الآخرين. ان الاثم هنا استجابة داخلية لاخفاق الانسان في تحقيق وممارسة امكانياته الانسانية.

أما الشكل الآخر من أشكال الدين، فهو الشكل التسلطى (Authoristarian) الذى يتخذ شكلا تسلطيا قهريا، انه بمثابة القوة أو السلطة المعادية للانسان، المناهضة له. أنه يتمثل في العقائد التى تحط من قدر الانسان وتحقر من شأنه وتشكك في قدراته وامكانياته وتصوره قاصرا عاجزا خاطئا، كل مايصدر عنه شر وخطيئة ولامخرج له ولا خلاص الا بالطاعة والندم، و بالتحقير الدائم لذاته والالتماس المستمر للغفران والصفح. و يرى فروم أن هذه الصورة أو المشكل الدينى يجرد الانسان من طاقاته الخلاقة و يشل قدرته على استخدامها وتطويرها، كما يعمق فيه الجوانب الطفلية السلبية والاعتماد على السلطة وفقدان الثقة في الذات، كما ينمى و يدعم الميول المازوجية [أى حب العذاب والسعى اليه واستعذابه]. ان أهمية مايميز الشكل الدينى التسلطى هو أن يأخذ شكل القوة المعادية المناصبة للانسان على عكس الدين الانسانى الذي يمثل قوة وسندا مدعما للانسان ومساندا

لـه. كذلك تأخذ السلطة التعسفية أو التسلطية شكلا غير منطقى قوامه الطاعة دون تفكير أو دون مناقشة، وهنا يبرز مشكل الا ثم في الدين التسلطى بوصفه نتيجة عدم طاعـة السلطة الدينية لا بوصفه تقصيراً أو عجزاً عن ممارسة واستخدام امكانيات الانسان الخلاقـة، ان الا ثم هنا استجابة للتمرد على السلطة التعسفية، بعبارة أخرى يبرز الآ ثم كنتيجة حتمية لمحاولة الانسان ممارسة انسانيته من حيث هى تفكير ومسئولية واختيار .

أما الفصل الرابع والمعنون «المحلل النفسى طبيب الروح» فيناقش فيه فروم فهمه لعملية العلاج بالتحليل النفسى بوصفها تستهدف تحر ير الامكانيات الداخلية الخلاقة للانسان، و يعارض النظرة الضيقة للعلاج النفسي بوصفه مجرد عملية تستهدف مساعدة المر يض على «التوافق الاجتماعى» أى الامتثال لمطالب المجتمع وقيمة، ذلك أن من الممكن [بل وهذا ما أوضحه فعلا في مؤلفه الأخير «المجتمع العاقل»] أن يكون المجتمع هو نفسه مجتمعاً مر يضاً تحكمه قيم بالية ومتخلفة. ان الهدف الحقيقي والعميق أى تحر ير وتفجير قدرات الانسان الخلاقة، و بخاصة القدرة على الحب المثمر والمسئول من شأنه أن يمكن الفرد من الاسهام في تطو ير وتغيير المجتمع ذاته، وتحمل مسئوليته ازاء هذا التغيير وماقد يتضمنه من مخاطر. كذلك يحرر التحليل النفسي الامكانيات التى يعوقها و يعتقلها المرض بفعل عملية الكبت. كذلك يساعد التحليل النفسي بفضل مايتيحه للمر يض على التخلص من الروابط القديمة الطفلية بالوالدين، بعبارة أخرى يساعده على مغالبة ذلك الدين الطفلى الشخصي التسلطى، ومن ثم يشرع في بناء نظام قيمه وانتماءاته الواعية والمسئولة. وهكذا يذهب فروم الى أن التحليل النفسي بمعناه العميق والشامل وظيفة دينية بالمعنى الانسانى اذ هو تحرر واطلاق لقوى الانسان الخلاقة و بخاصة قوى الحب، تلك القوى التى دعا اليها وأصر عليها جميع الأنبياء وأصحاب الدعوات الدينية. و يقودنا هذا الفصل الى الفصل الخامس والأخير «**هل يشكل التحليل النفسي تهديداً للدين**» و يجيب فروم على هذا التساؤل بالنفى، ذلك أن هدف جميع الأديان الأسمى هو تفتح القدرة لدى الانسان على الحب والعطاء، على استخدام العقل استخداما واعيا خلاقا ومسئولا وهذا هو نفس هدف التحليل النفسي، والطر يف أن فروم يبرز لنا كيف أن الخطر الحقيقى الذي يهدد الدين والانسان ذاته هو الاقتصاد، و بخاصة الاقتصاد الرأسمالى الذى خلقه الانسان ليخدمه، فأصبح هوخادماً له، ان الانسان خلق الآلة لتخدمه ولكنه لم يلبث أن أصبح ترسا في هذه الآلة يدور معها تابعا وخادما مطيعا.

و يعاود فروم في هذا الفصل عرض افكاره المعروفة والتى يناقشها باستفاضة في كتابه «المجتمع العاقل» ليبين كيف أن تطور النظام الرأسمالي قد حول الانسان الى سلعة، بحيث أصبحت الشخصية السائدة فيه هي مايسميه «الشخصية التسوقية Marketing Orientation [و يعنى بذلك أن يعامل الشخص نفسه من حيث هو سلعة للعرض والبيع] ان هذا التكو ين الشخصي التسوقى يؤدى الى فقدان الهو ية، وتجرد الشخص من كل عمق، انه يصبح عبدا للآخر ين لقيمهم ومطالبهم، و يصبح كل هدفه أن يقدم لهم نفسه [شخصيته وقيمه وقدراته وتراثه وميوله وكل ما يتعلق به] في الشكل الذي يرتضونه و يقبلونه ماديا. أى أنه في حالة بيع مستمر لذاته بكل خواصها وأبعادها، لاهم له ولامطلب الا الثمن. وهكذا تصبح قيمة الانسان فيما يمتلك ثمنا لذاته. هذا هو الاغتراب، الذى أصبح سمة من سمات العصر وعلامة مميزة من علاماته.

أن الدين في مجتمع الاغتراب الصناعى الرأسمالى هذا يصبح مجرد ملجأ للوقاية والهرب من الفراغ الداخلي.. انه لايعد انتماء تتحقق من خلاله هو ية الانسان ممثلة في قدراته الخلاقة. لقد حل محله دين آخر، دين وثني آلهته المال والثراء والقدرة والمركز والمودة.

الخلاصة اذن ان فروم في كتابه هذا يكشف لنا حاجة الانسان العميقة الى «الدين» أو بعبارة أخرى الى «الانتماء» وان من الممكن أن يكون هناك انتماء انسانيا خلاقا، كما أن من الممكن أن يكون هناك انتماء «تسلطيا» مدمرا مخر با يجرد الانسان من قدراته البناءة الخلاقة، ومن هنا فان آفة العصر هي انتماء الانسان [في المجتمع الصناعى الرأسمالي] الى دين وثنى تسلطى آلهته السوق والسلعة.

نصوص مختارة

يعرض لنا فروم في الفصل الثانى تفسير فرو يد للدين فيقول «الدين اذن عند فرو يد، تكرار لخبرة الطفل، ان الانسان يواجه القوى التى تهدده بنفس الطر يقة التى تعلم عندما كان طفلا، أن يواجه بها ما كان يستشعره من عدم الشعور بالأمن، بالاعتماد على والده بالاعجاب به و بالخوف منه، ان فرو يد يقارن الدين بالعصاب الجوازى الذى نجده لدى الأطفال، فالدين عنده عصاب جمعى، تسببه ظروف مماثلة لتلك التى تؤدى الى العصاب في الطفولة».

وفي الفصل الثالث يعرف الدين كما يلي : «اننى اعتبر الدين أى نسق فكرى وسلوكى مشترك بين مجموعة، يتيح للفرد اطارا يهتدى به، وموضوعا يكرس له نفسه» و يضيف قائلا «لايوجد في الحقيقة ثقافة في الماضي، ولايبدو أن من الممكن أن توجد ثقافة في المستقبل ليست لديها دين بهذا المعنى الواسع».

وفي ابراز الحاجة الانسانية الى الدين يذكر مايلى :

«ان الحاجة الى اطار يهتدى به والى موضوع للتكريس، ضاربة الجذور في الوجود الانسانى، و يؤكد لنا ذلك حقيقة الدين عبر تاريخ الانسان».

في الفصل الثالث يعرف فروم الدين التسلطى قائلا :
«ان العنصر الأساسي في الدين التسلطى وفي الخبرة الدينية التسلطية هو الاستسلام لقوة متعالية عن الانسان. ان الفضيلة الكبرى في هذا الشكل الدينى هى الطاعة، والاثم الاكبر هو العصيان. فبقدر مايعتبر الاله مطلق القوة مطلق المعرفة، يعتبر الانسان عديم القدرة قليل الشأن. و بقدر مايستطيع نوال رضا الاله وعونه بالاستسلام الكامل، بقدر مايستشعر القوة. ان الاستسلام لسلطة قوية هو أحد الطرق التي تهرب الانسان عن طريقها من الشعور بالوحدة والقدرة المحدودة ولكنه بفعل الاستسلام هذا يفقد كفرد استقلاله وتكامله، لكنه يكسب في مقابل ذلك الشعور بأنه موضع حماية قوة مثيرة للرهبة، أصبح هو نفسه جزءا منها».

وفي الفصل الرابع يوضح لنا فروم مهمة المحلل النفسى كما يتصورها فيقول :

«ليس هدف العلاج في المقام الأول هو التوافق، وانما النمو الأمثل لامكانيات الشخص، وتحقيق فرديته. ان المحلل النفسي هنا ليس «مستشارا للتوافق» وانما هو كما يقول افلاطون «طبيب الروح» ان هذا الرأى مبنى على التسليم بأن هناك قوانين لايمكن تجاهلها، تميز الطبيعة الانسانية، وتميز أداء الانسان لوظائفه، تعمل في أى ثقافة كانت. وهذه القوانين لايمكن الخروج عليها دون أن يترتب على ذلك أذى بالغ يلحق بالشخصية. فاذا ما خالف شخص ماتكامله الاخلاقي والعقلي فانه يضعف بذلك، بل وربما يشل تماما شخصيته كلها» كما يقول في نفس الفصل:

«ان الحقيقة تجعلك حرا»

ففي التفكير الدينى الانسانى، وفي التحليل النفسي، لايمكن بحال فصل قدرة الانسان على البحث عن الحقيقة، عن الوصول الى الحر ية والاستقلال ».

وأخيرا لعل خير نص نختتم به هذا العرض هو الفقرة الأخيرة من الفصل الخامس، آخر فصول الكتاب حيث يتحدث فروم عن آلهة العصر الوثنية فيقول :

«ليست مشكلة العصر آلهة الوثنية القديمة، بل تأليه الدولة والسلطة في البلدان ذات النظم التسلطية، وتأليه الآلة والنجاح في مجتمعنا ، مما يهدد أغلى ممتلكات الانسان الروحية »



الدكتور سبع محمد ابو لبده، مبادىء القياس النفسي والتقييم التربوي، للطالب الجامعي والمعلم العربى (عمان: المؤلف، ١٩٧٩) ٣٥٢ صفحه الثمن ثلاثه دنانير

هيام دهمش*

صدر فى الفاتح من آذار (مارس) ١٩٧٩ كتاب فى القياس النفسى والتقييم التربوي للدكتور سبع محمد ابو لبده وهو استاذ جامعى معروف، قد عمل فى عدة اقطار عربية كالكويت والسعودية والعراق والجماهيرية العربية الليبية. و يعمل حالياً فى الجامعة الاردنية، و يدرس مادة القياس النفسى لطلبة البكالوريوس وكذلك الدبلوم. وهؤلاء معلمون جامعيون ذوو خبرة طويلة فى ميدان التعليم. و بعضهم يعمل فى التوجيه والاشراف والادارة المدرسية. كما ان بعضهم يعمل فى بلاد عربية مختلفة مثل دول الخليج والمغرب العربى و يلتحق فى الجامعة صيفاً ليحسن من مهارته و يزيد من ثقافته وعلمه وخبرته.

والكتاب مدخل او مقدمة فى مادة القياس والتقييم، وقد اسماه المؤلف «مبادىء» لأنه يضم اساسيات المادة، و يشمل فى الوقت نفسه جميع ما يحتاجه الطالب الجامعي من اسس او قواعد ونظريات ومبادىء واساليب، كما ان المؤلف قد عنى على ما يبدو عناية خاصة بالتطبيق العملي فى مختلف جوانب العملية التربوية، فأكثر من الامثلة و بسط الامور المعقدة والصعبة لدرجة انه يمكن الافتراض ان هدفه كان تفهيم من لا يفهم. ومن المعروف ان مادة القياس فى الجامعات مادة تستعصى على من لا يملك اساساً فى الرياضيات، إلا ان المؤلف، على ما يبدو قد طبعها او طوعها بحيث لم تعد دراستها مشكلة يعانيها طلاب الاقسام الادبية. اما بالنسبة للمعلمين فيمكن إعتبار الكتاب موسوعة تغنى عن جميع الكتب فى هذا المجال. إذ انه يشمل جميع ما يحتاجه العاملون فى حقل التربية من احدث وادق الطرق والاساليب لقياس وتقييم وتقدير تحصيل التلاميذ والطلاب فى مختلف المواد.

و يختلف هذا الكتاب عن اى كتاب آخر فى أنه ليس مزيجاً من الاحصاء والقياس والتقييم، بل هو كتاب قياس بحت. وقد بين فيه الكاتب انواع المقاييس

* مدرسة بمدرسة الاشرفية الثانية ـ الاردن

واستعمالاتها بجلاء ووضوح كما بين للمعلم كيف يصمم و يستعمل ادوات التقدير في دروس الانشاء والعلوم العملية، وفى تقدير الشخصية وسلوك التلميذ. وهذا ما كان المعلم فى أمس الحاجة إليه. والكتاب لا يخلو من التجديد والابداع. فقد أدخل المؤلف طريقة جديدة لحساب الانحراف المعياري كى يتمكن المعلم من تفسير العلامات. وهى طريقة في غاية البساطة ولم تكن معروفة فى العالم العربي من قبل .

كما انه قد اخترع طرقاً جديدة لحساب معاملى السهولة والصعوبة للامتحانات المقالية. واضاف فصلا جديداً عن التحليل الاحصائى للامتحان، و بسطه بحيث أصبح مفهوماً من القراء على اختلاف مستوياتهم، ومهما بلغ حظهم من الثقافة، كما ان الكاتب قد عنى بالتمرين والتدريبات التى ذيل بها معظم فصول الكتاب ليقدح زناد فكر المتعلم و يحفزه على امعان النظر فى الامر على مختلف وجوهه، ولعمرى انها طريقة جيدة يجدر بكل كتاب جامعى ان يتحلى بها.

كذلك زود المؤلف كتابه بمراجع اخرى للقراءات الاضافية لمن يرغب فى الاطلاع والاستزادة. اما من حيث التوثيق فقد عنى الكاتب بذلك عناية فائقة، خلافاً لما هو شائع. مع أن ما يقوله بديهى فى معظم الأحيان. كما أشار فى احايين اخرى إلى اكثر من مصدر يعالج النقطة ذاتها، و يتضح من مطالعة الكتاب ان المؤلف قد رجع إلى ما كتب فى الموضوع ما بين عامى ١٩١٢ ــ ١٩٧٨ فى امهات الكتب والدوريات الاجنبية وقد اعتمد فى التوثيق اسلوب الحواشي أو فهرست الهوامش كما ذيل كل فصل بمراجعه. ولكن الكاتب لم يقم بوضع قائمة ببليوغرافية فى نهاية كتابه، وهو ما جرت العادة عليه. بيد أنه قد اكتفى على ما يبدو بالهوامش و بذكر المراجع في نهاية كل فصل.

ومن الاشياء التى كنا نتمنى على المؤلف أن يقوم بها، تزويد كتابه بصفحة تصحيح للاخطاء المطبعية. فعلى الرغم من ان معظمها يدركه القارىء الفطن، إلا ان الحاقها بالكتاب يزيده وضوحاً على وضوح في ذهن القارىء غير المختص.

و بوجه عام، يتضح من مطالعة الكتاب أنه موجه للعالم العربى ككل. يبدو ذلك من النصوص المختلفة فى الكتاب، وترديد المؤلف لألفاظ مثل «وزارات التربية فى بلادنا، الامتحانات فى إلعالم العربى» كما انك تلاحظ الحرارة او الحماس الذى يتحدث به الكاتب عندما يتناول موضوعاً كالاهداف التربوية والتقييم. فهو يفكر بالعالم العربى كوحدة واحدة، بل انه يستلهم التاريخ العربى احياناً او يضرب

امثلة من الصفحات المشرقة فى تار يخنا. والمؤلف واقعى وغير اقليمي ولولا مكان الطبع وعنوان المؤلف على الغلاف لما استطعت أن أحدد هو ية الكتاب. فالقارىء يجد كلمات كو يتية أو عراقية وليبية مبثوثة هنا وهناك «كالصم، او الدرخ، والبكالور يا» . كما ان الامثلة تدور حول مدن سور ية وجزائر ية وعراقية واردنية وليبية وتجد المؤلف عندما يصوغ تمر ينات يذكرك بالحروب العر بية الاسرائيلية و بالقضية الفلسطينية. ومن حيث اللغة نجد ان الكاتب ليس متزمتاً، فهو لا يتقيد بالصحيح اذا كان ذلك على حساب البيان والتبيين أو التوضيح، ومثال ذلك استعمال كلمة تقييم بدلا من كلمة تقو يم بل جعلها جزءاً من عنوان كتابه فكأنه لا يخشى غضبة اساطين اللغة، ومما يثير الدهشة انه يعرف ما يفعل. فقد أفرد لذلك فصلا خاصاً هو الفصل السادس. فاذا طالعته تجد المؤلف يقول لك: إن المصطلح العلمى غير المصطلح اللغوى. فالاول يجب ان يعنى شيئاً واحداً فقط. ان كلمة تقو يم تفيد بيان قيمه الشيء وتعنى كذلك تصحيح ما اعوج. ولذلك فقد عمد المؤلف إلى استعمال كلمة تقييم، وهى شائعة على الالسن، لتفيد تثمين أو بيان قيمة الشيء.وقصر كلمة تقو يم على تصحيح ما اعوج، وصاغ العلاقة بينهما فى جملة لا تنسى، وذلك بقوله «**نحن نقيم الطالب لنقومه**» .

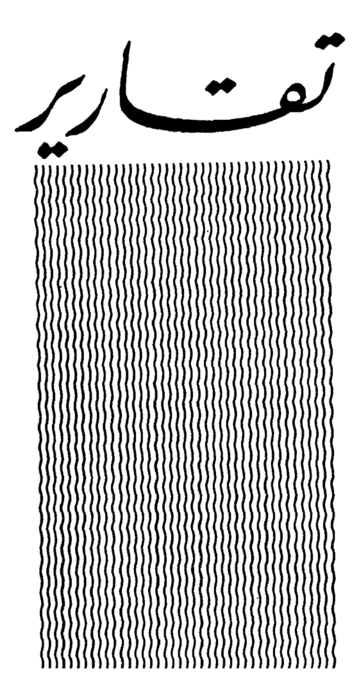
أما بالنسبة لاسلوب الكتاب، فهو جيد سلس، و يمكن أن يوصف بأنه سهل ممتنع وعلى الرغم من ان ثقافة الكاتب غر بية، ومراجعه اجنبية فأنت لا تلحظ أثراً للعجمة فى تعابيره او اسلو به، بل انك تعجب احياناً بسيطرته على لغته العر بية، وتستهو يك عباراته وتعبيراته وقدرته على السبك، واحياناً جزالة الفاظه وغزارة مترادفاته.

لقد حوى الكتاب فصولا تدور حول اساليب القياس والتقييم مثل العد والقياس والتقدير والتقييم. كما يتحدث الكاتب عن نشأة الامتحانات واغراضها، وعن الامتحانات التقليدية او المقالية ونقدها نقدا مرا دعمه بنتائج الابحاث والدراسات، ولكنه فى الوقت نفسه لم يطالب بحذفها بل طالب بتحسين تصميمها وتصحيحها. كذلك تحدث عن جمع العلامات وتفسيرها، ومقارنة الطلاب ببعضهم مقارنة سليمة . كما حاول أن يحدث و يطور أسلوب المعلم العر بى فى الامتحانات وتحديد الاهداف، وتخطيط الاختبار. وعرفه بصفات الامتحان الجيد من موضوعية وصدق وثبات. ثم تحدث عن انواعها المهمة مبيناً قواعد تصميمها وتصحيحها، وداعماً ذلك بأمثلة من واقعنا وخبرته. ثم توج كل ذلك بفصل تحدث فيه عن التحليل الاحصائى للاختبار: وهو فصل يعلمنا فيه كيف نمتحن الامتحان لتكتمل الفائدة.

واخيراً وليس آخراً، هذا الكتاب جدير بأن يدرس ليس على مستوى طلبة الجامعة والأكاديميات التربو ية فحسب، بل لا غنى عنه لكل مشتغل فى العملية التربو ية.اذ فيه اغناء للمكتبة العربية، واثراء لخبرة المعلم، وتحسين لعملية التعليم والتعلم. إنه كتاب يحق لنا ان نفخر به بحق. واذا كان لنا ان نتمنى شيئاً على المؤلف، فنحن نتمنى عليه ان يعرفنا فى الطبعات المقبلة: باوزان الاختبارات، وانظمة الامتحانات، واختبارات الذكاء والقدرات. فهذه مواضيع يحتاجها المشرفون على انظمة الامتحانات فى الوزارات، ومن بيدهم قيادة العملية التربو ية.



تقاریر



أسلوب يسمى الاستقصاء

«خلاصة»

د . كولن و يلسون يبيبر *

غالبا مايعتبر كل طرف من السلطات المحلية للدول النامية والمخططين والمستشار ين من جهات أخرى الطرف الآخر مخيبا للآمال وعلى قدر غير كاف من الادراك العميق لنتائج العمل الاستشارى، و يرجع ذلك الى فشل كل أعمال المشورة هذه في البحث عن الوقائع المحددة المتعلقة بمسرح الأحداث الموجه اليه المشورة، هذه الحقائق التي يمكن توضيحها هنا في شكل استفسار لم يقم المخططون بتوجيهه بشأن مواطنى البيئة التي يقومون بالتخطيط من أجلها.

وعلى سبيل المثال فان أجهزة التخطيط للخدمات الصحية التي تبدأ عملها الآن بالتساؤل «كيف يمكننا أن نرتب لهؤلاء الناس وسيلة الوصول الى هيئة ستقوم بالوفاء باحتياجاتهم؟»، كان يجب أن تبدأ هذا العمل بسؤال «ماهو نوع الهيئة التي سيصل اليها الناس **لاستخدامها** -تبعا لطر يقة فهمهم -كوسيلة للوفاء باحتياجاتهم الصحية؟» . ان هذا يعني ان المشورة والآداء في مثل هذه الظروف يتم بناؤها على فكرة مسبقة تفترض أنه اذا تيسر للناس الوصول الى شيء مافانهم سيقومون بالتالي باستخدامه بطر يقة تحقق أغراضه، غير أنه من الممكن بناء النصيحة والاداء على أساس الاستقصاء الذى يكشف عن كيفية فهم هؤلاء الناس للأشياء والقدر الذي يستطيعون استخدامه تبعا لذلك و بطر يقة تحقق الأهداف المرجوة من هذه الاشياء .

أن الطر يقة التي يفهم بها الناس مثل هذه الأمور التنظيمية ماهي الا انعكاس لأسس اجتماعية راسخة في اللاوعي لمفاهيم هؤلاء الناس تختلف من بيئة لأخرى، و بالتالي فان اكتشاف نوع التنظيم أو الهيئة التي يستطيع أن يصل اليها الناس وأن **يستخدموها** بطر يقة تحقق الاهداف المرجوة منها عمل ينصب بالأساس على دراسة هذه الحقائق الاجتماعية.

وحتى الآن فانه مازال ينظر الى هذا النوع من الدراسات والمعروف باسم علم الأنثرو بولوجيا (علم طبائع البشر) الاجتماعية على أنه عمل أكاديمي بحت، غير أن

---

* الموجه الصحي بكلية سانت انتونيز في جامعة اكسفورد بالمملكة المتحدة.

المتخصصين في هذا العلم قد أصبحوا الآن عمليون بالدرجة الأولى. والبحث المقدم هنا يدرس امكانية وضرورة بناء كافة هذه الخطط على أساس مثل هذا النظام الذى يشكل أعلى درجة من أساليب الاستقصاء، والذى يستطيع بمفرده أن يوفق بين احتياجات الدول النامية وتوصيات متستشار يها.

انها رسالة موجهة الى جميع أعمال التنمية

أسلوب يسمى الاستقصاء

مقدمة :

لدى ز يارة وزارات الصحة في بعض الدول النامية، يصادف الواحد الكثير من الامتعاض بشأن المشورة والمساعدة المتعلقة بالتخطيط التي تتلقاها هذه الوزارات من جهات أخرى. وهذا الامتعاض ينطبق بالتساوى تقر يبا على اعمال جميع الجهات المختلفة التي تعمل في الميدان :

المؤسسات الاستشار ية الخاصة، والمنظمات الاكاديمية (دراسات التنمية الخ)، والمعاهد العلمية الوطنية (الخدمات الصحية والانمائية)، والوكالات الدولية. وعدم الثقة الذى يتبع ذلك ورفض مثل هذه الخبرة يمتد الى وزارات الصحة والتخطيط ذاتها في هذه الاقطار النامية، مما يؤثر سلبيا على مساهمات اولئك الذين يعملون في هذه الوزارات كمستشار ين (بمن فيهم أناس لهم صلات ثقافية وثيقة بالدول النامية ولكنهم جاءوا الى البلد من مكان آخر).

ومن السخف القول ان رد فعل واسع النطاق كهذا غير موجود. ومع ذلك فان الوزارات والدول التي أشير اليها قد حصلت بدون شك، على مايعتبر الان افضل مشورة متوفرة. ولهذا فانني ساعالج هذا الأمر بافتراض ان هذا الامتعاض له، في الواقع، مايبرره في الصعو بات التي تخلقها أساليب التخطيط الحالية أو تتركها بدون حل . وعلى اساس هذا الافتراض، سأحاول اولا تشخيص وتحليل العنصر الاساسي لهذه الصعو بات بالاشارة الى تجارب وشكاوى الوزارات والمخططين أو المستشار ين، و بعد ذلك أعرض الطرق المختلفة المشكلة للتخطيط المتبع حاليا والتي تخلق الصعو بات أو تتركها بدون حل .

و بطبيعة الحال فان كل هذه الطرق تستخدم الاستعلام، وقد قمت خلال هذا البحث باستخدام ثلاثة مصطلحات ترتبط جميعها بنشوء واستخدام لفظ «استعلام» و بطر يقة تجعل من الأحسن شرح مفهوم هذه المعاني من بداية البحث.

اولا : ان هذا البحث يقترح معالجة مشاكل عملية محددة بواسطة «الاستقصاء» وكلمة «استقصاء» تستعمل هنا للدلالة على أسلوب عام للتفكير والأداء يقوم تدريجيا بالقاء الضوء والكشف بعمق عن المضمون الحقيقي المستقل (أى المستقل عن الملاحظ أو المحقق) للموضوعات التي يبحثها وصفتها .

ثانيا : انني استخدم المصطلح «استعلام» للدلالة على طريقة ملاحظة قد تكون واسعة التطبيق ولكنها تقف عند المعلومات السطحية ور بما غير الموضوعية على الاطلاق أو التصنيفية فقط للموضوعات التي تعالجها، ومن ثم فان لفظ الاستعلام كما هو مستخدم هنا قد يظهر أن شخصا كان يتأمل عشرة أشياء مستديرة زرقاء اللون وثلاثة أخرى مر بعة حمراء، لكن طر يقة الاستقصاء الأكثر كشفا لطبيعة الأمور ستكون مطلو بة قبل أن يكتشف الشخص ماهية هذه الاشياء التي يجدها المحقق مستديرة وزرقاء أو مر بعة وحمراء .

ثالثا : انني أتحدث عن «أساليب أو طرق للبحث» وهي ليست طرق عامة للتفكير والاداء بالنسبة للاشياء المتعلقة بها اسوة بالاستقصاء والاستعلام. انها الادوات أو الوسائل التى يستخدمها الاستعلام مثل تطبيقات الاستفتاء لعلم الاجتماع الحديث ومايسمى بمناورات الملاحظ المشارك المستعملة في العمل الميداني الأنثرو بولوجي، وهي من الممكن ان تخدم اغراض الاستقصاء اولا تخدمها اعتمادا على طر يقة صياغتها ومدى ملاءمتها وكيفية استخدامها. ونظرا لكونها وسائل تصاغ بالنسبة لبعض المواد والمشاكل، فمن المحتمل على سبيل المثال أن تعطي «أجو بة قديمة» أو حتى مضللة عند حشدها لعلاج مشاكل ومواد جديدة اخرى. وهنا يجيء مايطالب به هذا البحث من أن النجاح في حل المشاكل وممارسة اتخاذ القرارات مثل مايحدث في النشاط الأكاديمي يتطلب الاستقصاء بواسطة طرق بحث تعد خصيصا لهذه المشكلة، **وليس العكس بالعكس**، و بالتالي فان ما اسميه بالاستعلام ما هو الا مجرد خطوة تمهيدية للاستقصاء.

ان الفروق بين هذه التعريفات ذات أهمية خاصة بالنسبة لدراسات المجتمع التي يهتم أو يجب أن يهتم بها بعمق كافة المخططين للرعاية الصحية .

جوهر الصعوبات

هناك، بالطبع، جانبان لوضع كهذا فالسلطات المحلية، من جانبها، التي تتحدث عن هذا الشعور بالامتعاض تشكو بصفة خاصة من ثلاثة أشياء. فهي اولا تشير الى فشل المشورة التي تتلقاها في ان تأخذ بعين الاعتبار و بصورة كافية الاوضاع المحلية. وثانيا تؤكد على صعو بة تطبيق مثل هذه المشورة عندما ينتهي

المستشارون من عملهم و يعودون الى أوطانهم. وثالثا، تشير هذه السلطات المحلية الى مايتبع ذلك من عدم جدوى نتاج نشاط كهذا - اى التقار ير النهائية التي لا تحقق شيئا سوى ز يادة حجم الاكوام المتزايدة باستمرار على رفوف الوزارات .

ومن ناحية أخرى، فان المخططين والمستشار ين القادمين من الخارج لديهم الكثير مما يستحق القول. فهم يشكون من قلة التعاون والمشاركة من جانب بعض قطاعات المجتمع الذى يسعون الى خدمته. و يشيرون ايضا الى بطء هذه القطاعات أو عجزها عن تنفيذ التوصيات حتى بعد قبول هذه التوصيات والمصادقة عليها من جانب سلطات البلاد على أعلى المستو يات. كما يشير المخططون والمستشارون الى أنهم عندما يجرأون على قبول دور تنفيدى فانهم يواجهون صعو بات وعراقيل لاحد لها ناجمة عن الحاجة الى العمل حسب الاوضاع المحلية .

وفي أحسن الحالات، في الواقع، فان الطرفين ينظر احدهما الى الآخر بشعور من حسن النية المشوب بالغموض والحيرة. وفي اسوأ الحالات فان المستشار ين يعتبرون اولئك الذين يقدمون لهم المشورة غير مقدر ين بالمرة لجهودهم وغير فعالين، بينما تنظر السلطات المحلية الى الخبراء الاجانب على أنهم غير مدركين للأمور ورعناء واستغلاليين في كثير من الحالات. وفي خضم الكلمات والأخذ والرد الذي تنبثق منه وجهات النظر هذه، فان العمل الذى من المفروض ان يتمخض عن خدمات صحية مرضية أو أية خدمات اخرى غيرها لايتحقق.

وهذا يعبر عن الوضع بصورة قاتمة. الا ان من الواضح أن هناك نجاحات تحققت مقابل ذلك. غير ان كلا من الطرفين -مستشارى التخطيط والعاملين في وزارات الصحة -سيتعرف على تجار ية بهذا الشأن في ما أقوله الان . ونوع المشكلة التي تمثلها جميع هذه الشكاوى والصعو بات يصبح أسهل للحل والمعالجة اذا استطعنا أن نركز على شيء معين بمفرده، نوع واحد من الظواهر الطبيعية التي يمكن ان تدور حوله جميع هذه المشاكل.

دعوني ابدأ بفعل ذلك بالرجوع الى المناسبة التي سمعت فيها لاول مرة شرحا واضحا مفصلا لمشاكل المستشار ين. وكان سياق الموضوع هو ان مؤسسة استشار ية واجهت ممانعة لايمكن فهمها لخططها الرامية الى تحديث وتوسيع الخدمات الصحية في احدى مناطق شبه الجز يرة العر بية. وحلال مشاكل هذه المؤسسة الاستشار ية قال ان هذه المشكلة وجدت لأن تنفيذ المخطط بالرغم من موافقة السلطات المركز ية عليها، أعيق بسبب من أسماهم «أناسا محليين معينين و بسبب الطر يقة التي تتم بها الأمور هناك.»

ان مـن الـصـعـب أن تـذكـر طـر يقة للاستشهاد بالواقع الاجتماعي أبلغ من عبارة «الناس المحليين والطر يقة التي تتم بها الأمور هناك». و بالنسبة للاختصاصي الاجتماعي، فان رد المشكلة الى هذا السبب انما ينطوى على وضوح ودقة التشخيص العلمي. الا ان حـلال مشاكل المؤسسة الاستشار ية لم يكن اختصاصيا اجتماعيا، وظل غـيـر مـدرك لأمر ين : الأول انه قد اشار الى سبب هذه المشكلة بالذات، الا وهو فـشـل الـخـطـة القائمة في ان تأخذ بعين الاعتبار الواقع الاجتماعي المحلي. والثاني انـه قـد صـور المادة الأسـاسـيـة لمثل هذه المشاكل جميعها (الواقع الاجتماعي) على انـهـا جـوهـر يـة وأساسية، لامجرد مسألة تتعلق بنزوات وضلالات في الناس لايمكن فهمها.

ومع ذلك فان شكاوى المخططين والمستشار ين ليست هي وحدها فقط التي تشـيـر الى هذا الا تجاه الذي يصفونه بأنه «صعو بة العمل في أوضاع محلية» أو «مع ناس محليين وأشياء محلية»، حيث أنه بالرجوع الى شكاوى وزارات الصحة نجد ان هـذه الـشـكـاوى تقوم في النهاية على فشل مشورة التخطيط التي تتلقاها الوزارات في «أن تـأخـذ بـعـين الاعتبار بصورة كافية الاوضاع المحلية». ولاحاجة بنا لأن نفترض أن المـخـطـطـين الاكـفـاء للخدمات الصحية تفوتهم ملامح معينة في الوضع المحلي، كأنواع الأمراض الموجودة فيه وتوز يع السكان وتنقلا تهم واعمالهم. ولما كانت هذه الاشـيـاء والاوضاع المـحـلـيـة ليست هي الامور المهملة، فان هناك أسبابا كثيرة تدعو لـلافـتـراض أن جـوهـر الـصـعـو بات الـتـي يـشـيـر الـيـهـا الـطـرفان، وزارات الصحة ومستشار وها الاجانب، أو بالأحرى الاساس والسبب الرئيسي للامتعاض من المشورة الاجـنـبـيـة ورفـضـهـا، انـمـا هـو اجـتـمـاعـي بالمعنى الذى استشهد به حلال مشاكل المؤسـسـة الاسـتـشـار يـة في اشارته المتسمة بالحيرة الى «الناس المحليين والطر يقة التي تتم بها الأمور هناك.»

الا ان هـذا كـلـه يـشـيـر الى جـوهـر هـذه المشـاكل. وهنا نجد اننا في النهاية مـهـتـمـون بـالـجوهر أقل من اهتمامنا بأساليب مسيرة الأمور التي سمحت للمشكلة بـالـظـهـور أو بـالـبـقـاء بدون حل. ولتشخيص وتحليل نواحي فشل وأخطاء الأساليب هـذه ـ اذا كـان لمثل هذه الاشياء وجود ـ فانه يتحتم علينا ان نحلل طرق الوصول الى المـواد المتـبـعـة الآن من قـبـل الانـواع المـخـتلفة من المنظمات التي تتكفل بتخطيط الخدمات الصحية .

التخطيط الحالي للعناية الصحية في البيئات النامية

بـامـكـان المرء أن يـفـترض اما ان هناك طر يقة وحيدة مقبولة بصورة عـامـة

للقيام بعمل من هذا النوع، أو أن هناك تشكيلة واسعة جدا من الطرق المختلفة للقيام به. ولكن، في الواقع، لايمثل أى من هذين البديلين الممارسة الحقيقية القائمة حاليا.

ومن المؤكد انه لا توجد هناك وسيلة وحيدة جازمة تمام الجزم طغت تماما على ماعداها لا تخاذ قرارات كهذه. فالنشاطات ضمن البديل الثاني مازالت تحت رحمة الآراء والاساليب الشخصية المتباينة، التي تتأثر بشكل أو بآخر او لا تتأثر بالمرة بنواحي التقدم والا تجاهات الحديثة في التفكير كتلك التي تبعد عن أذهاننا الآن وتبعدنا عن الاعتماد على مستشفيات ذات تقنية عالية وأطباء من حملة المؤهلات العالية والا تجاه بدلا من ذلك نحو المستوصفات الر يفية والمساعدين الطبيين (معاوني الصحة). والأمر هكذا لأنه لايوجد شيء في او مع نواحي التقدم والا تجاهات الحديثة في التفكير هذه من شأنه ان يبين أى نوع أو شكل تنظيمي لوظيفة الطبيب او معاون الصحة، وكذا أى نوع او شكل تنظيمي من الخدمات العلاجية او الوقائية المندمجة او المنفصلة سيكون مناسبا للاوضاع المختلفة في الأماكن والحالات المختلفة التي لابد لعملية التخطيط العملي واتخاذ القرارات من ان تتعامل معها وتعالجها. وهكذا فان عملية اقامة خدمات صحية جديدة مازالت مسألة تخمين شخصي «شر يطة ان يكون التخمين منطو يا على قدر معين من المعلومات ومقنعا بقدر كاف للآخر ين الذين هم في حاجة او على استعداد لاقامة خدمات صحية جديدة». والواقع انه بالرغم من موجة الاستنارة غير المكتملة الى حد ما التى انتشرت في الكتابات المتعلقة بتخطيط العناية الصحية. فانه مازال بالامكان تحقيق حياة مر يحة من انشاء خدمات صحية، لا على اساس انها كمبان تنظيمية، بل كمبان شاهقة لمستشفيات ذات تقنية عالية (وهي أشياء موضوعة ضمن شبكات تنظيمية ولكنها تختلف من حيث النوع عن هذه الكيانات التنظيمية) اهتمامها الجوهرى يكمن في النشاطات العلاجية. الا ان تشكيلة الآراء والأساليب الشخصية المتباينة المشتركة بصورة فعلية في تخطيط الخدمات الصحية بعيدة كل البعد عن وصفها بانها غير محدودة لأنه بالنسبة للممارسة الحقيقية لا تقوم بمثل هذا العمل سوى انواع معينة من المؤسسات المنظمة او السلطات او الهيئات الاستشار ية .

وغير المختصين بعلم الاجتماع عرضة للاعتقاد بان المؤسسات ما هي الا الصيغ الرسمية لأ ية ترتيبات او اساليب عمل يروق للأشخاص المعنيين ان يتبنوها او يتبعوها. ولكن الواقع هو أن تشكيلة الاشكال التنظيمية التي تتخذها المؤسسات محدودة ومقيدة جدا بنواح اكثر عمقا تتعلق بوضعيتها. وفي الوقت نفسه فان الاشكال التي تتخذها المؤسسات تفرض قيودا شديدة على نشاط العاملين فيها أو لحسابها أو بواسطتها .

وهكذا فان الفرد في مؤسسة استشارية تجارية تتكفل بنوع معين من المشاكل أو الحالات يمكن ان تكون لديه ميول شخصية قوية نحو الظواهر والاساليب المهنية المختلفة تنظيما عن الاشياء والطرق والوسائل التجارية. فمثلا، من المحتمل ان يرغب هذا الشخص في اعتبار جوهر كل واحدة من المشاكل والحالات التي عليه أن يعالجها على انه العامل الحاسم النهائي لما يفعله والكيفية التي يفعل بها ذلك. وقد يدفعه ذلك الى تقصى كل مشكلة أو متطلبات الموقف، وهو شيء علاوة على كونه مفهوما في حد ذاته يتطلب من الشخص أن يضع في حسبانه بالكامل الحركات الفكرية والنظرية الجارية حاليا في الميدان المعني.

ولكن المؤسسات التجارية لا تمارس عملها، وعلى الأرجح لا تستطيع ان تمارسه، بهذه الطريقة، كما سأبين بعد قليل. فكونها مؤسسات تجارية، وكون اتجاهها المحتم نحو الصلاحية المالية قائما على فكرة الربح - أى ان همها النهائي هو احترام تنفيذ اتفاقها مع المساهم أو المساند المالى - يحول دون اتجاه نهائي نحو اهداف نشاطها، وهكذا، لكون المؤسسات غير قادرة على جعل اهداف نشاطها العامل الحاسم النهائي لأسلوبها في العمل، فانها تضطر الى ان تأخذ على عاتقها كمية كبيرة من العمل لا تسمح للعاملين فيها بالتحقق من كل حالة بصورة شاملة او بالمحافظة على خبرتهم في مواكبة نواحي الفكر والنظريات القائمة حاليا في ميدان اختصاصهم.

ومع انه يمكن ان يكون هناك متسع للمواهب والاهتمامات الفردية، فانه من الصحيح بصفة عامة ان الشيء الذي يحدد الأسلوب الذي تتبعه المؤسسة المكلفة بمعالجة متطلبات ومشاكل تخطيط الخدمات الصحية (أو سواها) هو نوع المؤسسة. ولما كان هناك ثلاثة انواع فقط من المؤسسات التي تكلف بمثل هذا العمل، فانه بامكاننا دراسة ميدان مثل هذه الممارسة بكامله على أساس ثلاثة انواع من الاساليب. أحدها يمكن ان يوصف بأنه اسلوب الشركة او الوكالة او المؤسسة الاستشارية التجارية. والافراد العاملون في مثل هذه المؤسسات يمكن ان يطمحوا الى أعلى المستويات ولكنهم مع ذلك مقيدون ومحددون فيما يفعلونه بدستور الشركة كمؤسسة قائمة على دافع الربح. والاسلوب الثاني هو أسلوب الخدمات الصحية العملية أو وكالة التنمية التابعة لاحدى الحكومات أو المنظمات الدولية. والاسلوب الثالث هو أسلوب المؤسسات الأكاديمية (في الغالب دراسات تنمية أو ادارة خدمات صحية او اقتصادياتها الخ) التى اختارت ان تدخل معرفتها وخبرتها البحثية الى هذا الميدان، الذى هو عملي بصفة أساسية.

هيئات التخطيط وأساليبها :

اذا اخذنا هذه الانواع الثلاثة بالدور، يمكننا ان نبدأ بدراسة المؤسسات التجارية نوعا ما. و يبدو من المهم بصورة خاصة أن تتصف هذه المؤسسات التي صادف فيها الكاتب اكثر العقول الذكية انفتاحا ونشاطا. الا ان هذه العقول تمارس نشاطها ضمن الحدود والقيود التي ذكرناها سابقا. وأصحاب هذه العقول في الأغلب غير مدركين لابسط الاعتبارات النظرية التي من الضرورى التفكير على أساسها في المشاكل التي يعالجونها.

لقد ذكرت سابقا مشكلة «الناس المحليين والطريقة التي تتم بها الامور هناك» التي أوضحت الاهمية الجوهرية للاعتبارات الاجتماعية المحلية في تأسيس خدمات صحية جديدة أو أية تنظيمات اخرى. ولكن عندما ذكرت هذه المشكلة لحلال مشاكل المؤسسة الاستشارية المعينة التي لها سجل حافل من الانجازات والخبرة في هذا الميدان، كان رده: «على أية حال الطب الحديث غربي بصورة جوهرية.» ومن المحتمل ان الذى تفوه بهذه العبارة لم يكن، كما توحى ملاحظته، يعاني من حالة شديدة من حالات التخبط غير العلمي والخلط بين تنظيم الخدمة الصحية التي كان يحاول تأسيسها و بين نشاط الممارسة الطبية الذى يحدث ضمن تنظيم كهذا. ولكن حتى لو انه كان يعني «هيئات الخدمات الصحية الفعالة علميا او المرضية هي بالضرورة او في جوهرها غربية» فانه يكون في هذه الحالة ايضا غير مدرك للحقيقة الاجتماعية القائلة بان بيئة ما لا يمكن ان تملك وتستعمل شكلا تنظيميا معينا بنفس الفعالية العملية الموجودة في بيئة اخرى. وملاحظة هذا الشخص ليست اكثر صحة من القول، مثلا، ان شركة مصرفية أو زراعية يمكن او يجب ان تتخذ نفس الشكل التنظيمي ونفس العمل في الهند أو الصين او شبه الجزيرة العربية كما تتخذه في نيو يورك.

و بصورة عامة، لاحاجة للافتراض ان المؤسسات التجارية تمارس عملها باهتمام شامل حقيقي بالعناصر الاجتماعية المحلية التي تتعامل معها. وقد عبر لي مسؤول في وزارة التخطيط في احدى الدول النامية عن اسفة لعدم قيام شركة كهذه بدراسة الاوضاع الاجتماعية المحلية في بلده بعد ان كانت قد تعهدت بالقيام بذلك. وهنا شركة أخرى محترمة جدا اكتفت في هذا الصدد بملحوظات شخص ليس اختصاصياً اجتماعيا (أى كمن يطلب الى محام بدلا من مهندس بناء جسر، أو كمن يطلب الى جندى بدلا من طبيب معالجة شخص مغمى عليه). وعملية «دراسة العوامل الاجتماعية» كثيرا ماتجرى - اذا أجريت اصلا - لحساب مؤسسة استشارية من قبل خبير يعطى رأيه اعتباطا وهو جالس في مكانة او من شخص يراقب الوضع

الاجتماعي دون امعان او تدقيق وهو مسرع في سيارته.

و بصورة جوهرية فان الطبيعة العملية والتجارية لمثل هذه المؤسسات لا تمتد الى عمليات الاستقصاء الميدانية التي يجب ان يشملها العمل. فالمؤسسات لا ترى ان عملها يشتمل على ماتعتبره نشاطا أكاديميا. ومع ذلك فان المعلومات التي تستقى منها خططها واستنتاجاتها لايمكن ان تكون مرضية الا في حالات نادرة في البيئات الاقل تطورا التي تسعى هذه المؤسسات الى خدمتها. ولهذا فان هذه المؤسسات ليست، من حيث تركيبها، مؤهلة لان تخطط او تقدم المشورة بشأن التخطيط، و بالتالي فان دروها، يجب ان يقتصر على تنفيذ خطط وضعت من قبل منظمات أخرى تقوم بعمليات ابحاث مناسبة، لانها بالفعل مهيأة للقيام بمثل هذه العمليات . ومع ذلك فان هذه الشركات والوكالات والمؤسسات الاستشارية تقوم بالجزء الاعظم من مثل هذه الاعمال في الدول النامية التي تستطيع اكثر من غيرها أن تدفع لقاء مشورة جيدة.

وهناك مراوغة غير مستحبة في فلسفة الأسلوب، ما زالت تسيطر على فكرنا، تجعل مؤسسات من نوع آخر تقع في الخطأ بطريقة مماثلة تقريبا. فالفلسفة المنطقية الايجابية تجعلنا نتصور ان النشاط العلمي الدقيق والفعال في السياقات العملية يتألف فقط من التحقق من العناصر والمواد التي هي موضوع الدراسة، ثم تطبق عليها المعرفة التي استخلصت من بحث سابق على عناصر مماثلة. وهذا الاعتقاد يوفر ميثاقا لهيئات الخدمات الصحية العملية في جوهرها او لهيئات وطنية أخرى لتقديم المشورة لدول نامية على أساس تجاربها الخاصة في وطنها و بقدر محدود من الاستعلام عن البيئة التي تسعى هذه الهيئات لان تقدم لها المشورة. وهذا لايحول دون اجراء قدر من الملاحظة ورصد الاوضاع المحلية. ومما لاشك فيه ان مؤسسات استشارية كهذه - التي ليست مضطرة لتحقيق مكاسب مالية - تمكن موظفيها من تقديم خدمات متفانية . الا ان التفاني ليس كافيا. والمعلومات المتوفرة، او تلك التي تم تجميعها حديثا، عن اماكن انتشار الامراض وتوزيع السكان، والتي تستعملها مثل هذه المؤسسات، توفر اساسا غير كاف لصياغة الخطط التي يجب ان تأخذ بعين الاعتبار و بصورة عميقة الطبيعة الاجتماعية للبيئة المعينة. ومع ذلك، فان هذه المؤسسات، التي تعتبر نفسها مؤهلة هي الاخرى لأن تقدم المشورة بواسطة استعلاماتها وخبرتها العملية في الميدان بصورة عامة، غير ميالة للتكفل باجراء استقصاءات اجتماعية محلية على نطاق واسع في الميدان المحلي، معتبرة هذا العمل غير ذى جدوى، أو غير ضرورى، وأكاديمي.

لقد كشفت أعمق انواع الاستقصاء في طبيعة المجتمعات البشرية اختلافا

جوهر يا بين المجتمعات المتباينة ـ كمجتمعات شبه الجز يرة العر بية و بر يطانيا مثلا ـ لدرجة انها لايمكن ان تملك وتستعمل تنظيما معينا (الخدمات الصحية او سواها) بنفس الأسلوب العملي والوظيفي. وهيئات الصحة العملية التي نتحدث عنها هنا يمكن ان تكون لديها خبرة ذات قيمة وان تكون في الوقت نفسه غير مهتمة بالناحية المادية وملتزمة شخصيا بعملها من اجل بلاد اخرى. ولكن مهما بلغ شأن اللجان الاستشار ية التي تشكلها هذه الهيئات في مواطنها الاصلية. فان ماتقدمه للبلاد الاخرى التي تخدمها يكون بالقياس كمقارنة نظام الحكم البرلماني الديمقراطي في بر يطانيا بنظام الحكم في الدول الافر يقية التي أخذت ذلك النظام عن بر يطانيا، أى بعبارة اخرى ليس على الاطلاق بالمعنى الاهم جوهر يا.

يمكن الافتراض ان المؤسسات الاكاديمية (دراسات التنمية وادارة الخدمات الصحية الخ) نظرا لكونها من حيث تركيبها اكثر ادراكا للحاجة الى الاستقصاء يمكنها ان تستنبط طر يقة لتجنب هذه النتيجة المؤسفة. الا ان مثل هذا الانجاز يستوجب استعمال الوسائل المتعلقة به وكذلك الارادة اللازمة لتحقيقه. و بعض ملامح المفهوم البيئي الذي تعمل فيه هذه المؤسسات تجعل من الصعب جدا الحصول على هذه الوسائل.

هناك امران ـ احدهما ايجابي والاخر سلبي ـ يسيطران على الطر يقة التي تستعمل بها المؤسسات الاكاديمية النظم المختلفة التي تعالج النواحي الاجتماعية التنظيمية لمشار يعها ومواضيعها في الحالات العملية. والامر السلبي هو الفوضى والغموض واختلاف الاراء الذي لايزال يحيط بالوضع المنهجي لأساليب البحث الشكلية المتعددة التي تتبعها الفروع المختلفة «للدراسة الاجتماعية». و يمكن الاستشهاد على ذلك بالصاق عبارة «علم الاجتماع على نطاق واسع بالنظم والاساليب الشكلية للبحث التي هي في واقع الامر فلسفة لاعلمية في طبيعتها المنهجية. اما الامر الايجابي فيمكن رده الى مخلفات فلسفة الايجابية المنطقية التي ذكرت سابقا: فكما قلت في موضع سابق من هذا البحث، فان فلاسفة الايجابية المنطقية للاسلوب. ـ أو المنهج ـ اعتبروا ان تطبيق المعرفة المكتسبة سابقا ـ على شكل تعميمات عن المواضيع المعينة ـ هو الوسيلة (الوحيدة) الاكثر فعالية ودقة منهجية للعمل في الحالات العملية. ولابد من الاعتراف هنا أن «العلوم الاجتماعية» في سعيها الحديث من اجل فعالية عملية واحترام منهجي تلقفت بشغف هذه الفكرة من افكار الحركة الفلسفية الباهرة النجاح التي اكتسحت معظم الفلسفة العقلية .

ومن جميع الوجوه، فان هذين الامر ين قد تمازجا ليؤكدا دور النظم الاجتماعية واساليب البحث الشكلية، التي تؤدي الى بروز التعميمات فوق وضد دور

علـم الاجتماع وطرق البحث، الذى لايؤدى الى مثل هذه التعميمات. والاعتقاد بان التصرف الشديد والدقيق (والفعال بصورة موازية) في الحالات العملية يتمثل فقط في ايجاد شيء يطبق تم تطبيقه بعد ذلك، هذا الاعتقاد شكل ايضا الاطار الاجرائي العام الذي تعمل به هذه المؤسسات الاكاديمية في الامور العملية. وتكون النتيجة دراسة للعناصر المحلية متميزة بنمطين : الى جانب التحقيقات التي تجرى في الميدان المعنى بشأن اماكن انتشار الامراض، وتوزيع السكان، والنواحى الاقتصادية، فان تلك التحقيقات التي تتناول الواقع الاجتماعي المحلى تعتمد بصورة رئيسية على أساليب المقابلات الشفهية والاستجوابات السريعة الملائمة. ومع ان بعض اعضاء الفريق الذي يقوم بهذا العمل يمكن ان يعودوا ثانية الى ميدان العمل او يظلوا على اتصال به لغرض المتابعة، فان هذه الطريقة باسرها لمعرفة متطلبات الخدمات الصحية تفترض سلفا نمطا اجرائيا يمكن -بصورة رئيسية، ان يلخص كالآتي : «استعلم وقدم استنتاجات وعد الى موطنك».

و يقترن بهذا الخليط ضرران، الأول يلغى النتائج الاجتماعية المكتشفة، والثاني يضمن أن الاخطاء والالغاءات لا تعدل أو تسوى. ولما كانت المقابلات الشفهية والاستجوابات تتم في الغالب بواسطة مترجم (مما يزيد الامر سوءا) فان طريقة المقابلات والاستجوابات لا تمكن المحقق من معرفة ما اذا كان الشخص الذى توجه اليه الاسئلة والاستجوابات قد فهم ما قاله المحقق أو سأله، كما لا تمكن المحقق من فهم ماعناه الشخص المستجوب بالاجوبة التي اعطاها. وهكذا فان مثل هذه الطريقة، بفشلها في الوصول حقيقة الى التعبير عن الواقع الاجتماعي للبيئة، انما تعد نظرة سريعة غير شاملة لأساليب البحث اكثر منها استقصاء يكشف عن حقيقة «الناس المحليين والطريقة التي تتم بها الامور هناك». ومن المحتم ان يترك هذا مواضع اجتماعية غير منطقية في توصيات فريق العمل. كما ان الاطار الاجرائي العام القاضي بأن يقوم الفريق بعمله و يعود الى موطنه لايترك مجالا لعمل استقصاء آخر او اتخاذ اجراء آخر لتصحيح هذه المواضع الغريبة .

وهكذا فان في اوساط علم الاجتماع فشلا واسع النطاق في التمييز بين اساليب البحث الشكلية التي غالبا ما يكون الدعم المالي مرتبطا بها ولكنه يتوقف عند «التحقق» من المواضيع وتصنيفها، و بين الاستقصاء، الذى يقترب اكثر من حقيقة هذه المواضيع وماهيتها والذى هو العمل الصحيح والقيم بصورة نهائية للعالم الاكاديمي. وفي غياب اتخاذ القرارات الذي يخلفه هذا الفشل من جانب الوسط الاكاديمي. فان الهيئات الغير مهيأة لعملية الاستقصاء - المؤسسات التي تتبنى المشاريع والسلطات المحلية - هي التي تقرر بين انواع الاساليب النظرية واساليب

البحث التي ستتبع، عن طريق اختيارها لما هي مستعدة ان تدفعه. ولاسباب يمكن فهمها، فان هذه المؤسسات تختار اساليب البحث الشكلية البسيطة المألوفة السريعة التنفيذ والفهم، التي لكونها مألوفة ومحدودة المدى فانها توفر «اجوبة قديمة» في جوهرها حتى وان كانت موجهة الى عناصر جديدة. ومع ذلك فان من الواضح تماما ان «الاجوبة» القديمة قد فشلت في حل المشاكل الاساسية لان هذه المشاكل مازالت عندنا، بدون حل. فمن حيث الممارسة، اذن، نجد ان المؤسسات الاكاديمية التى تقوم بعمل في هذا المجال انما تفعل ذلك مبدئيا على اساس اجراءات تتناول الواقع الاجتماعي المحلي بصورة غير مكتملة الى حد بعيد. كما انها لا تقوم بعملها ضمن اطار عام يوفره ذلك النوع من البحث الذى يظهر الواقع الاجتماعي المحلي في شكله الواقعي او الفعلي باعتباره مجموعة الامور الاساسية ذات الطابع الفردى والمميز دائما وفي كل مكان لطبيعة مجتمع معين. وأخيرا، لايوجد شيء في قيام هذه المؤسسات بمثل هذا العمل يعوض عن الافتراضات غير الواعية لدى اعضائها بحكم كونهم نتاج مجتمع آخر. وهكذا فان ما تقدمه هذه المؤسسات الاكاديمية في النهاية نموذجا أو آخر عن اصل بريطاني (أو امريكي الخ) ولابد من الاعتراف بان الباحثين الاكاديميين في الميادين الاجتماعية (الاقتصاد والعلوم السياسية الخ) كثيرا مايصبحون أقل تواضعا وانفتاحا في العقلية بفضل حيازتهم مواضيع ومنهجية من الباحثين العمليين بسبب افتقارهم لهذه المواضيع.

وباختصار، فان الانواع الثلاثة للمؤسسات التي يطلب منها الان الوفاء بمتطلبات الخدمات الصحية في الدول النامية تفشل في ان تأخذ بعين الاعتبار بصورة كافية الاوضاع المحلية. وتبعا لذلك فانها تترك وراءها اما تنظيما لايمكن تطبيقه او تنظيما، بسبب كونه هكذا، يصبح فريسة للصعوبات العملية التي تلازم التنظيمات الغربية عن اطارها الصحيح.

التخطيط الفعال للعناية الصحية للدولة النامية

هناك بديل لذلك. لقد اشرت الى العوامل الاجتماعية (المحلية) على انها اساس امتعاض الدول النامية من المشورة التخطيطية والتنفيذية التي تتلقاها من جهات اخرى. و بامكاننا دراسة البديل مبدئيا على اساس هذه العوامل.

غنى عن القول الآن ان الخطط الخاصة باى تنظيم جديد لابد وأن تكون قائمة على اساس معرفة التركيبة الاجتماعية للبيئة التي سيطبق فيها التنظيم. وهناك وسيلتان نظاميتان لتحقيق المعرفة الاجتماعية. وقد ذكرت سابقا احداهما،

وهي اساليب المقابلات والاستجوابات الخاصة بمنهج الدراسات الحديثة. الا ان هناك اسلوب بحث آخر يمكن الباحث من ان يعرف بصورة واسعة مايفهم و يعني الشخص الذي توجه اليه الاسئلة. و يعرف هذا الاسلوب باسم العمل الميداني لعلم الجنس البشرى (الأنثرو بولوجيا). ومع انه ينطوى على ناحية غير مر يحة من كونه يأخذ وقتا اطول لتنفيذه فانه يحقق نتائج لها صلة وثيقة بالواقع الاجتماعي المحلي ولايكون مجرد مفهوم خاطىء من جانب الباحث لهذا الواقع. وهذا الاسلوب البحثي (للعمل الميداني الأنثرو بولوجي) يكشف عن الواقع الاجتماعي على المستوى الأساسى الذي تظهر فيه المجتمعات على أساس نماذج منفردة مستقلة بذاتها لايوجد تشابه بينها. وتبعا لذلك فان نتائج استقصاء كهذا في اى مكان في العالم تكون خالية من التعميمات المتوفرة للتطبيق. الا انه لاداعي لاعتبار هذا عائقا في سبيل اسلوب تخطيطي فعال (بخصوص خدمات صحية او سواها) قائم على استقصاء كهذا، لان من حسن الحظ ان المحللين المنهجيين فلاسفة الطر يقة الايجابية كانوا مخطئين في افتراضهم ان كل مايمكن للواحد ان يفعله -علميا- في الحالات العملية هو ان يتحقق من العناصر التي ينطوى عليها الموضوع ثم يطبق عليها التعميمات المستقاة من ابحاث اكاديمية سابقة .

وما يفعله العاملون في الميدان العلمي - الفيز يائيون والمهندسون والعلماء الزراعيون الخ - حقيقة بشأن مواضيعهم هو نفس الشيء الاجرائي، وان كان موجها نحو غايات مختلفة، الذى يفعله الباحث الاكاديمي في التسيير العملي للبحث العلمي. فالباحث الاكاديمي يسعى لخلق افكار منيرة عن طبيعة مواضيع دراسته. والمهندس العملي او الفز يائي الخ يكون مهتما «بان يبعد» عن مواضيع كهذه اية مشاكل يمكن ان تنشأ. الا ان كليهما أو الكل يعمل بطر يقة متواترة يتم فيها اختبار التكهنات المستنيرة بشأن هذه المواضيع مقابل المز يد من الملاحظات والاعمال بشأنها.

فالعامل في الحقل العلمي، سواء في اجراء بحث اكاديمي او في تصميم طائرة جديدة او في علاج مر يض، انما يقوم بالعمل بواسطة سلسلة متواترة من الاستقصاء يتم فيها طرح نتائج الملاحظات والتجارب الاولى في تركيبة الملاحظات والتجارب التالية، بحيث يتسنى تقليص او ازالة الخطأ بالتدر يج. و يمكن باستعمال النظم المناسبة (بخصوص أماكن انتشار الامراض، وتوز يع السكان، والاقتصاد، ودراسات المجتمع الخ) تخطيط الخدمات الصحية او سواها وتأسيسها وصقل فعاليتها العملية، بهذا الاسلوب، الذي يعتبر الطر يقة الوحيدة ذات المنهج العلمي. وهذه الطر يقة تنطوى على فترات زمنية اطول للبحث الميداني الصحيح وعلى ترابط

استشارى وتنفيذي متواصل بين المكان الذي تقدم فيه الخدمة و بين الشخص الذي يجرى البحث بحيث لايكون الامر مجرد «نفذ العمل وعدالى موطنك». الا ان هذا يمكن ان يعتبر الوسيلة الوحيدة لخلق تنظيم جديد لايكون فعليا بشكل أو بآخر نموذجا لهيئة اجنبية سواء كانت من اصل بر يطاني او غيره - وهكذا يكون الوسيلة الوحيدة لاقامة **خدمات صحية مناسبة** للمكان المعين.

وهنا يكاد المرء ان يسمع فزع اولئك الذين يعتبرون هذا المطمح اكاديميا والذين تتجه عقولهم، بصورة معقولة، الى اسئلة بشأن الوقت والتكاليف المالية. والجواب القصير على هذه الاسئلة هو ان ما ينفقه الواحد على اقامة الخدمات الصحية غير المناسبة، اى ما ينفقه الواحد على شيء فاشل او على تنظيم محفوف (على سطح الاحداث او تحته) بالصعو بات العملية و بعدم حضور المرضى للعلاج، يعتبر مالا مضيعا اكثر منه مصروفا. ولامعنى لمقارنة مصروفات كهذه بتكاليف شيء ناجح. ولاحاجة بي لان اقتصر على مثل هذا الجواب، لانه بالرغم من المظاهر فان وقت وتكاليف تنفيذ برنامج تخطيطي يستخدم أسلوب العمل الميداني الأنثرو بولوجي للبحث لا تختلف في كثير من الحالات الا قليلا عن وقت وتكاليف برنامج فاشل لامحالة اذا نفذ بالطر يقة الحالية.

والفرق، في الواقع، يتعلق بنمط استعمال الخبرات المختلفة اكثر مما يتعلق بالتكاليف الاجمالية وترتيبات التنفيذ. ففي حين انه في السابق كان التأكيد على نقل المعرفة والتنظيم من مكان آخر الى الساحة المحلية، فانني ادعو الى استقاء الاساس الاعلامي للتصرف من الساحة المحلية واستعمال اراء ومعلومات مستقاة من مكان آخر - اذا كان لها ان تستعمل اصلا - ضمن هذا الاطار. ومع ان المستشار ين والمخططين كثيرا ما يتجنبون ادوارا تنفيذية واستشار ية بسبب صعو بة التصرف على اساس الاوضاع المحلية ، فان من رأيي ان التخطيط الفعال **يتطلب** دورا تنفيذيا)كي يتسنى اجراء عملية الاستقصاء على نحو كاف) **و يتكون** من اجراء هذه العملية ودراسة تشغيلها على اساس الاوضاع المحلية.

وفيما يتعلق بالتوقيت والتكاليف، فانه يمكن ان يكون هناك تناقض بين الاسلوب الذي اقترحه و بين الطرق الحالية لمثل هذا النشاط. ومن المؤكد انه سيكون هناك تناقض كبير بين ماهو مقترح و بين انواع التقييم التجار ية (التي هي، لسوء الحظ مقبولة جداً لدى السلطات المحلية لاسباب خاطئة) التي تعرض تكو ين مؤسسات وطنية جديدة بين عشية وضحاها تقر يبا، متوخية العمل على اساس «الارقام الحالية» غير الصالحة التي يتم الحصول عليها من الفندق المحلي لا على اساس الاستقصاء الميداني. الا ان الذين يقومون بالعمل الميداني كثيرا

مايكونون مهتمين بالعمل اكثر من كونهم باهظي التكاليف. و باستعمال اشخاص كانوا قد قاموا في السابق بعمل ميداني في البيئة الاجتماعية المناسبة، يمكن لبرنامج تخطيط يضع هؤلاء الاشخاص في الميدان أولا ثم يسحبهم من هناك بعد ذلك، يمكن ان يستغرق وقتا اطول مما تستغرقه دراسات تخطيطية كثيرة في الوقت الحاضر، و بالتأكيد ليس اطول من مز يج من التخطيط والتنفيذ كما يتم الان.

وعلاوة على ذلك، فان عمليات تخطيط العناية الصحية تجرى و يجب أن تجري ضمن اطار برامج وعمليات وطنية اوسع. وهذه البرامج والعمليات تستطيع ان تفعل اكثر من مجرد احتواء نوع البحث الميداني اللازم -وذلك باستخدامه في الواقع لاغراض وحالات التخطيط الاوسع بكثير من تلك المتعلقة فقط بالخدمات الصحية. فمثلا، الباحث الذى تتمخض دراسته للمجتمع المحلي عن اساس لاستنباط ادوار طبية من «حقيقة واقع الناس المحليين» (والمستشار ين من الذين يحترمونهم)، هذا الباحث يكون قد تعلم ايضا شيئا عن انواع المشورة والتنظيم التي يسمح اولئك الناس لانفسهم بان يعنوا بواسطتها بمشار يع زراعية تمثل، مثلا، الانتقال من نمط بدوى قائم على تر بية المواشي.

ولاحاجة بنا لان نذهب بعيداً في البحث عن مثال تصو يرى للجدوى العملية لمثل هذه الطر يقة. ففي الوقت الحاضر تجرى استشارة كاتب هذا البحث بشأن معدات متنقلة لمرافق تحديد النسل ورعاية صحة الامومة والطفولة يمكن بواسطتها لقطر معين في شمال افر يقيا ان ينقل الخدمات القائمة حاليا الى اجزائه الر يفية. وسلطات هذا القطر تبدى اهتماما شديدا متعقلا بالعوامل الاجتماعية. فقد استوعبت الدروس المستوحاة من تجر بة الهند كما انها تدرك ان المر يض، في هذا المجال، لايندفع لطلب المساعدة الطبية بعامل الالم او الخوف -كما يحدث في الحالات العلاجية. على اية حال، هناك شعور الان بان المواطن في البلد المعني قادر بما فيه الكفاية على تقو يم هذه العوامل الاجتماعية بدون الرجوع الى الخبرات الخاصة. والشكل الذي تتخذه مرحلة العمل الحالية في هذه الخبرات ليس، في الواقع، مسألة استقصاء بقدر ماهو مسألة ارسال شخص الى بر يطانيا ليتقدم بطلبية معينة و ينفذها.

ومع ذلك فان اطار برنامج المرافق المتنقلة لتحديد النسل ورعاية صحة الامومة والطفولة هذا يعتبر مثالا طيبا على حالة التوفيق بين الاستقصاء والعمل التي يتطلبها الوضع. والواقع ان هذا البرنامج ينطوى اصلا على شكل بسيط من حالة التوفيق هذه. اذ ان المرحلة الاولى منه التي انطوت على استعمال نوع معين من السيارات لمدة ثلاث سنوات اظهرت حقائق معينة هي التي تتحكم الان في

مسألة اختيار السيارات والمعدات للمرحلة الثانية التي يتوقع ان تحدد السلطات بعدها خياراتها النهائية وربما المختلفة لتوفير كافة احتياجات هذه الخدمات من المعدات المتنقلة. الا ان هذه الطريقة ابسط من ان تكون اسلوب استقصاء. وهي لا يمكن باى حال ان تتبع عن قصد و بصورة نظامية، واتباعها من قبل الخبرات المناسبة اقل من ذلك. وقد كشف لي حديث عن المفاهيم المحلية بشأن النساء واللياقة الجنسية ادلت به باحثة في علم الجنس البشرى عائدة من عمل ميداني هناك، كشف لي عوامل اجتماعية سليمة ومهمة جدا لم تطلعها عليها السلطات المحلية، التي ربما كانت هي نفسها على غير علم بها. ومهما يكن من امر، فان برنامجا كهذا يدوم ست او ثماني سنوات بصورة متواترة، فيه متسع كبير للأبحاث الميدانية اللازمة الموجهة بصورة واضحة الى حد ما نحو مسألة اهداف هذه الخدمات. و يتمثل في الباحثة المذكورة مصدر هام للرأى يمكن ان يصبح اكثر اهمية لو كان لها ان تواصل عملها الميداني آخذة بعين الاعتبار مشاكل هذه الخدمات.

وعلى نحو مماثل، هناك على قدم وساق في دولة اخرى في شمال افريقيا خطة معقولة جدا لتوفير العناية الصحية للسكان الذين هم في غالبيتهم من البدو في سائر انحاء الاقليم الاوسط من البلاد. وتذهب الخطة الى حد التفكير في استئجار «اختصاصي اجتماعي» وان كان ذلك بشروط تجعل من غير المحتمل ان يتقدم لهذه الوظيفة الشخص المناسب -كمساهم ومنسق في هذه المرحلة الرئيسية الاولى للتنفيذ. الا ان خدمات الاختصاصى الاجتماعي لها مدلولها الاساسي لا في التنفيذ بل في المرحلة التي تسبقه والمتعلقة بصياغة الخطة الاولية، التي بحلولها يكون قد اجرى أبحاثا ميدانية واسعة في المنطقة. وانها لحقيقة ساطعة في هذا المشروع ان أحد الأشخاص كان متوفرا في هذه المرحلة المبكرة، وقد اجرى دراسة ميدانية مستفيضة على المجتمع البدوى الرئيسي في المنطقة. ومع ذلك فان هناك سببا يدعوني للاعتقاد بانه حتى الوقت الذى ذكرت فيه اسم هذا الباحث للوكالة المعينة بالعمل مؤخرا لم يكن احد في الوكالة قد سمع به .

فمن ناحية عملية، اذن، فان الشكوك بشأن جدوى العمل بواسطة اساليب البحث المناسبة تقترن بفشل صارخ في استخدام نتائج الاستقصاء المتوفرة اصلا. ولكن بالاضافة الى المفاهيم المسبقة الاخرى التي تقف في طريق تسيير سليم لمثل هذا العمل، هناك عدم ميل واضح مفهوم لطلب المشورة بشأن العوامل الاجتماعية من شخص غريب عن البلاد المعينة. ومع ذلك، فيما يتعلق بدراسة المجتمعات فان خدمات الشخص الغريب ذات قيمة خاصة. فهناك الكثير في مجتمع الباحث الاجتماعي نفسه يظل غير مرئي بالنسبة له مهما كان دقيقا ومثابرا لان

الافتراضات غير الواعية عنده بحكم كونه من نتاج ذلك المجتمع تعكس على انها، ببساطة، حقائق من قبيل تحصيل عن «ماهية الاشياء» ووضع الشخص الغريب فقط هو وحده الذى يتيح ابداء ملحوظات دقيقة في الصميم ـ لانه يكشف نوعية النواحي الكامنة في المجتمع الذى يدرسه ايجابيا بسبب كون هذه النواحي غريبة عنه وعن افتراضاته.

خاتمـــــة

ان هذا البحث يتعلق بشعور الامتعاض الذي ينتاب السلطات في بعض الدول النامية بشأن المشورة والمساعدة في مجال التخطيط التي تتلقاها من جهات اخرى خارجها، وقد عزيت الصعوبات الكامنة وراء هذا الامتعاض فيما يتعلق بتخطيط الرعاية الصحية بصورة رئيسية لفشل المخططين والمستشارين في ان يأخذوا بعين الاعتبار بما فيه الكفاية التركيبة الاجتماعية للبيئة التي يتعاملون معها في كل حالة الا اننا غير معنيين فقط بنواحي النقص والتقصير في الاساليب الحالية المتعلقة بالنواحي الاجتماعية في الوضع : فمثلا، ماذا عن المعلومات الخاصة باماكن انتشار الامراض اذا كانت قطاعات كبيرة من السكان، بحكم نمطها الحياتي المتميز وانواع الامراض السائدة فيها، غائبة تماما عن عملية التشخيص والتحليل. و يمكن للمرء ان يشك في نوعية المعلومات المتعلقة بالتوزيع السكاني حيثما تكون لدى الناس شكوك راسخة بشأن الغرض من عملية احصاء.

فنحن معنيون هنا في الدرجة النهائية لا بالاساس الاجتماعي او سواه للمشكلة التي ولدت امتعاض السلطات المحلية من المشورة الخارجية، بل باساليب العمل التي استخدمت حتى الان في تكوين الخطط، متسببة في نشوء تلك المشاكل او في تركها بدون حل. وقد عرضت وجهات نظر معينة بشأن الطريقة التي يتم بها تحقيق الخطط والطريقة التي يجب اتباعها لتحقيق الخطط و بالنظر الى الاوضاع الحالية والماضية في هذه الاقطار، فقد اشرت الى عدم وجود اسلوب واحد بمفرده موثوق به بشكل عام في هذا المجال، والى نواحي النقص في اساليب الاستقصاء التي يستعلمها اولئك الذين يطلب اليهم، من ناحية عملية، التكفل بمثل هذا العمل. وقد اقترحت بديلا يتمثل في برنامج متواتر للاستقصاء والتنفيذ، ينطوى على عمل ميداني في علم الجنس البشرى (الأنثروبولوجيا) وعلى دراسات شاملة ومنطلقة جدا بخصوص اماكن انتشار الامراض والتوزيع السكاني. وعرضت بايجاز الى مسألة الجدوى العملية لبرنامج كهذا.

هناك رد على حلال مشاكل المؤسسة الاستشارية التي تواجه خططها المعدة بعناية العراقيل «بسبب الناس المحليين والطريقة التي تتم بها الامور هناك» والرد هو انه اذا كانت الخطط قد أعدت (او انه اذا كان لها الان ان تعد) بعناية بانها يجب ان تكون كذلك نتيجة لدراسة «الناس المحليين والطريقة التي تتم بها الامور هناك». واذا كانت الخطط لهذا التنظيم الجديد او المعدل للخدمات الصحية منبثقة من الواقع الاجتماعي المحلي، فان هذا الواقع -متمثلا في «الناس المحليين والطريقة التي تتم بها الامور هناك » -لن يكون موجودا كعائق للخطط بل ان الخطط في هذه الحالة تكون ملائمة للبيئة.

وطرافة تشخيص علمي حقيقي كذلك الذى اورده. حلال المشاكل المذكور تكمن في انه يشير الى حل للمشكلة. الا ان ملاحظة هذا الشخص المنطوية على عدم الادراك تشير الى شيء اهم بكثير من حل هذه المشكلة بالذات. فهي تشير الى مفهوم غير مألوف للتسيير الصحيح للتنمية. وهذا هو مفهوم التنمية الذي يتم لا على انه فرض لأشياء وآراء مستوردة من الخارج على بيئة معينة بل على انه «نمو وانفراج» للعناصر (المحلية والاجتماعية الخ) الموجودة اصلا. فهل من طالب للتنمية الحقيقية؟.



هل يختلف القائد عن المدير

بقلم: أبراهام زاليزنيك
ترجمة: حسنى عايش

ترى ما هي الطر يقة المثلى لتكو ين القيادة؟

يبدو ان لكل مجتمع طر يقته الخاصة في ذلك، ولعله في محاولته تكو ينها يقوم بتحديد اعمق الاهتمامات لديه فيما يتعلق بأهداف القوه (Power) وتوز يعها واستخداماتها فيه.

في مواجهة هذا التحدى افرز نظام العمل (Business System) اصطلاحاً جديدا عرف بـ«المدير» (Manager) او رجل الاعمال، كما انشأ سلطة اخلاقية جديدة قوامها تفضيل الادارة الجماعية على الفردية والمجموع على الفرد، ومما تجدر الاشارة اليه انه وان كانت القيادة الادار ية تعلي من شأن الكفاءة والضبط والر بط وتوازن القوى داخل الجماعة والمؤسسة الا انها ليست بالضرورة قادرة على توفير اجواء الابداع والخيال والسلوك الخلقي الذي يحدد مسار المؤسسة.

و بما انه لا مفر من استخدام القيادة الادار ية للقوة للتأثير على افكار وافعال الآخر ين، و بما ان تمتع احد الافراد بهذه القوة يتبعه اقدامه على ركوب بعض المخاطر (Risks) مثل:

اولا: مساواة القوة بالقدرة على الحصول على نتائج مباشرة.

ثانيا: تجاهل الطرق المتباينة الكثيرة التي يستطيع الناس بواسطتها التمتع بالقوة بصورة مشروعة.

ثالثا: فقدان السيطرة على الذات اثناء الاندفاع وراء بر يق القوة.

فقد نشأت الحاجة الى القيادة الادار ية الجماعية والخلق الادارى، وكنتيجة طبيعية لذلك تتحكم روح محافظة قو ية بالثقافة المؤسسية السائدة.

لقد علق احد كبار رجال الاعمال على هذه الظاهرة بقوله: «ان المؤسسة عبارة عن نظام لـه منطقه الخاص» انه يرزح تحت عبء تقاليده وقصوره الذاتي، فالمؤسسة تعج بالطرق والاساليب المجر بة أوالتي تثبت صحتها على حساب الاقدام على المخاطر والانطلاق في اتجاهات وآفاق جديدة.

وكنتيجة للمحافظية والقصور الذاتي تعتمد المؤسسة مبدأ انتقال السلطة من السلف الى الخلف وهم المديرون ــ لا القادة ــ الذين تعدهم المؤسسة لاستلام المراكز الادارية القيادية كلما شغرت من شاغليها، ولعل ما يثير السخرية في سلوك المؤسسات هو اعتمادها مبدأ الخلق الادارى وتعزيزها للثقافة البيروقراطية في العمل في نفس الوقت.

لقد كنا نرجو ان تقينا المؤسسة شر البيروقراطية المهيمنة على سلوك القطاع العام والتربية والتعليم، ولعل تحمل المخاطر المقترنة بالقوة امر ضرورى للعمل (Business) اذا اريد للمؤسسات التحرر من البيروقراطية والقصور الذاتي.

الشخصية الادارية والشخصية القيادية Manager vs. Leader Personality

لخص احد الكتاب الملامح الاساسية للثقافة الادارية السائدة بما في ذلك توكيدها للعقلانية والضبط بما يلي

«تتكون الادارة من الحساب العقلاني لموقف ما، ومن الاختيار المنظم للاهداف القريبة والبعيدة (ما يجب القيام به) ومن التطوير المستمر للاستراتيجيات اللازمه لتحقيق تلك الاهداف، ومن حشد الطاقات والموارد والتصميم العقلاني وتنظيم وتوجيه وضبط النشاطات اللازمه لبلوغ الاهداف المقرره وكذلك اثارة الدوافع وتوفير الحوافز للعاملين في المؤسسة للقيام بالعمل المطلوب».

وبكلمات اخرى يعتبر المدير حلالا للمشكلات سواء وجه طاقاته لتحقيق الاهداف أو لتجميع الموارد اولبنية الادارة او للعاملين معه، انه لا ينفك يطرح على نفسه السؤال اياه: ما هي المشكلات التي تحتاج الى مواجهة وحل؟ وما هي انجع الطرق لدفع الناس لخدمة المؤسسة باستمرار؟.

وحسب هذا المفهوم تصبح القيادة نشاطا عمليا موجها لشؤون المؤسسة، وليتمكن القائد من ذلك، فانه يقوم بتعيين عدد من الناس في المراكز والمراتب المختلفة ذات المسؤوليات المتباينة.

هذا ويعتقد البعض ان الناس العظماء فقط هم المؤهلون للعب ادوار القوة والسياسة، ويبدو ان ذلك ناجماً عن احاطة القيادة والسياسة بهالات من الافكار الخرافية او الغامضة، فالقيادة حسب هذه المعتقدات دراما سيكلوجية تحتم سيطرة شخص فريد على نفسه اولا كشرط مسبق لسيطرته السياسية، ولعل رؤية القيادة بهذا المنظار او من هذا البعد تقابل النظرة الدنيوية او الارضية للقيادة التي ترى ان القيادة عبارة عن ادارة العمل الذي يقوم به الاخرون.

فمن اين جاءت تلك النظرة الباطنية الغامضة للقيادة ياترى؟ هل هي من مخلفات الطفولة القائمة على التبعية والحنين الى والدين طيبين بطوليين؟ ام ان هناك حقيقة اساسية مختفية تقف وراء الحاجه الى القيادة؟ فمهما كان المديرون اكفاء فان قيادتهم تخبو وتتلاشى بسبب عجزهم عن رسم اهداف جديدة او توليد قيم جديدة للعمل، ان المدير ين وقد كبلتهم الاغراض الضيقة والركض وراء تسو ية الصراع والنزاع داخل المؤسسة يفقدون القدرة على التخيل والابداع والخلق والتواصل وتوجيه طاقاتهم نحو رسم اهداف اكبر وتحقيق رغبات اسمى.

فاذا كانت مواجهة المشكلات وحلها بحاجه الى العظمة فعلا، فان اصدار الحكم على موضوع القيادة من خلال التجر بة الماضية يجعلنا نقول بان الصدفة تلعب دوراً كبيراً في اختيار القادة واعدادهم، ولسوء الحظ لا توجد الى اليوم طر يقة معروفة لاعداد القادة (العظام) و بالاضافة الى هذا والى ما تتركه الصدفة هناك قضية اعمق فيما يخص العلاقة بين الحاجة الى مدير كفؤ والشوق الى قائد «عظيم».

ان الجهود التي تبذل لاعداد الناس اللازمين لتحمل المسؤوليات الادار ية تعرقل اعداد القادة (العظام) و بالعكس يطغى وجود القادة «العظام» على اهمية المدير ين وعلى نظام اعدادهم، وذلك من جراء القلق الذى يتكون نتيجة للضغوط التي يتوقع ان يخلقها وجود القادة في المجتمع ومؤسساته.

غالباً ما يظل التناقض بين الاهداف (تكو ين مدير ين اكفاء وقادة عظماء) مغموراً في مجتمع مستقر ومتطور، الا أنه يصعد الى السطح في فترات المحن والتغير، كما حدث في الغرب ابان الازمة الاقتصادية الخانقة والحرب العالمية الثانية، كما انه يطفو على السطح ايضا اثناء صراع المنظر ين والمدير ين المحترفين على السلطة في المجتمعات الثور ية.

قد يكون سهلا التغلب على هذا المأزق الذي حشرتكم فيه (مأزق اعداد المدير ين مع اننا بحاجة الى القادة ايضا، او اعداد القادة مع اننا بحاجة الى المدير ين ايضا) بقولنا اننا نحتاج الى افراد يستطيعون ان يكونوا مدير ين وقادة معاً وفي نفس الوقت، غير انني ارى ان ذلك غير ممكن على صعيد الواقع، ذلك ان الثقافة اللازمة لتكو ين المدير تختلف عن الثقافة اللازمة لتكو ين القائد، فالمدير والقائد نوعان مختلفان من الشخصية في الدافعية والتار يخ الشخصي، وفي كيفية التفكير وطر يقة العمل.

يميل المجتمع التكنولوجي الناجح اقتصاديا الى التقليل من اهمية الحاجة الى القادة، لايمانه الراسخ في الاساليب العقلانية في التصدى للمشكلات الى عناصر تنظم وترتب وتعلم على انها مهارات يمكن اكتسابها يصبح ايمان المجتمع بالتكنيك هو الدليل الهادى لمجتمع ديمقراطي وهو ايمان يعلو على ايمانه بالصفات الشخصية في القائد، غير ان ذلك لا ينفع في اوقات الشدة والازمة والعبث والتجربة والخطأ حيث تمس الحاجة الى اختيار الاهداف وتحديد المخصصات وتوزيع الفرص والثروة، ففي مثل هذه الاوقات يحتاج المجتمع الديمقراطي الى قادة مستعدين لاستخدام انفسهم كوسائل تعلم وعمل لا الى مديرين يتسخدمون خبراتهم الجماعية المتراكمة للوصول الى حيث هم ماضون.

و يعتبر [الفرد ب. سلون الابن، و بيير دي بون] الناطقين الرئيسيين المؤثرين والنموذجيين الاصليين للنظرية الادارية، فهما اللذان صمما بنية المؤسسة الحديثة، وفي كلامهما عن العوامل التي تجعل ادارة ما تنجح واخرى تفشل، قال سلون: «قوام الادارة الجيدة هو التوفيق بين المركزية واللامركزية او اللامركزية القائمة على الضبط المنسق».

لقد جاء مفهوم سلون للادارة وخبرته العملية فيها نتيجة للتجربة والخطأ وتراكم الخبرات الادارية، فقد كتب يقول:

«لا توجد قاعدة صلبة وسريعة لتصنيف مختلف المسؤوليات، او احسن طريقة لتحديدها فالميزان يختلف باختلاف المطلوب والظروف والخبرات الماضية والامزجة القائمة ومهارات المدير ذى العلاقة».

و بكلمات اخرى فانه مثلما جرب مخترعو القرن التاسع عشر وفشلوا وحاولوا ثم حاولوا الى ان تمخضت جهودهم عن انتاج او اسلوب ما، يضيع مديرو هذه الايام الذين يعملون في تحديث المؤسسات وقتهم في غير طائل، فهم لا يملكون تصميما (تصورا) فخما لما هم مقدمون عليه، وليست لديهم البصيره الوضاءة والتي يسميها العالم الحديث بالقدرة على الاختراق او النفاذ(Breakthrough).

ان الاختلاف بين المديرين والقادة في نظرتهم الى العالم من حولهم كبير، ولمعرفة ابعاد هذا الاختلاف لابد من معرفة ارتباط كل منهما بأهدافه وعمله، وعلاقاته الانسانية ونفسه.

موقف المدير والقائد من الاهداف.

يلاحظ ان المدير يتبنى مواقف لا شخصية ان لم تكن سلبية من الاهداف (Impersonal)لان الاهداف الادارية تنبع من الضرورات اكثر منها من

الرغبات، فهي تنبثق من تاريخ المؤسسة وثقافتها،اما موقف القائد من الاهداف فهو ايجابي كما انه يصنع الافكار بدلا من الاستجابة اليها، ومن ثم يتبنى القائد موقفا شخصيا (Personal)ونشاطاً تجاه الاهداف، ولعل الدور الذى يلعبه القائد في التأثير على الامزجة والاحوال النفسية وفي رسم منطلقات الخيال والتوقعات وفي تكوين الرغبات والاهداف الجديدة يقرر الاتجاه الذى يسير فيه العمل، والنتيجة الصافية لهذا الدور هي تغيير الطريقة التي يفكر بها الناس عن الشيء المرغوب فيه، وعن الممكن والضرورى.

مفهوم العمل عند كل منهما

ماذا يعمل المدير والقائد؟ وما هي طبيعة عمل كل منهما؟ يختلف المدير عن القائد في المفاهيم المتصلة بالعمل (Work) ينظر المديرون الى العمل كعملية (Process)، تستند الى مجموعة من الناس والافكار المتفاعلة التي تساعد في رسم الاستراتيجيات واتخاذ القرارات، اما دورهم في هذه العملية فهو مساندتها على اداء مهمتها عبر منظومة من المهارات بما في ذلك حساب المصالح المتعارضة وابراز او توقيت بروز القضايا المثيرة للجدل. وتخفيف التوترات داخل المؤسسة، ومن خلال عملية المساندة تبدو مرونة المدير في استعمال التكتيك: التفاوض والمساومة من جهة والثواب والعقاب من جهة أخرى، وهكذا فان كتاب الامير لميكافيلي يصلح دليلا للمديرين وليس للقادة.

و يحتاج المدير الى التنسيق والمحافظة على التوازن ليجعل العاملين فى المؤسسة يقبلون الحلول المطروحة للمشكلات القائمة ولعل عمل المدير هذا شبيه بعمل الدبلوماسي والوسيط و بخاصة هنرى كيسنجر، ذلك ان المدير ينزع الى زحزحة الاطراف المتصارعة عن مواقعها كيما تقبل الحلول المطروحة والقائمة على تنازل كل طرف عن شيء من مطالبه الأولية.

لكن ماذا عن القائد، ماذا يعمل وكيف؟ انه بينما ينزع المدير نحو تضييق دائرة الخيارات ينزع القائد الى العكس تماماً، انه ينزع الى توسيعها بفتح افاق وقنوات جديدة للمشكلات المعلقة، وخلق قضايا للخيارات الجديدة، و يشبه العالمان السياسيان ستانلي وهوفمان في كتابهما ارادة العظمة عند ديغول كفنان سياسي «عمل القائد بعمل الفنان، وان اختلف عنه بكونه جزءا مكملا للقائد، فنحن لا نستطيع ان نرى فن القائد بدون القائد، اى بدون ان ننظر اليه من خلال الفنان ومعه».

وكفنان سياسي كتبا عن شارل ديغول:

«لقد كان كل عمل من اعماله السياسية الرئيسية ومهما كان قاسيا ومؤلماً وايا كانت تفاصيله، جزءا لا يتجزأ من انتاجه القيادى العام، تماما كالعمل الفني».

ان اهم ما يجب ان ننظر اليه في الانتاج الفني بعيداً عن الفنان هو الافكار التي يمثلها الانتاج الفني، و يحتاج القائد في اوقات الشدة التي تحتل حياته العقلية الى طرح افكاره على نحو يثير الناس ليكون فعالا، فبذلك فقط يمكنه توسيع الاختيارات التي تمنح العمل والافكار المعروضة الجوهر والحياة وكنتيجة لذلك يخلق القائد الا ثارة في العمل وهو ما لايستطيعه المدير.

يعمل القائد بدرجة عالية من المخاطرة، وغالبا ما يتمتع بمزاج موجه نحو البحث عن المغامرة والخطر، حيث الفرصة متاحة والمكافأة كبيرة، وحسب ملحوظاتي فان الذى يدفع احد الافراد الى المغامرة بينما يوجه الاخر الى معالجة المشكلات بالاسلوب الادارى هو طبيعة شخصية كل منهما والوعي في الاختيار، فبالنسبة للبعض و بخاصة اؤلئك الذين يصبحون مدير ين تسيطر غر يزة البقاء على حاجاتهم للمخاطرة، وعلى قدرتهم على التغاضى عن الامور النفعية الدنيو ية و يساعدهم العمل على البقاء ولكن مثل هذه المقولات لا تنطبق على القادة الذين يستجيبون احيانا للعمل الدنيوى استجاباتهم للحزن.

العلاقات مع الاخر ين

يفضل المديرون العمل مع الناس وتجنب النشاط الانعزالي، لانه يجعلهم قلقين، كما يفضلون الاحتفاظ بمستوى منخفض من الانغماس الوجداني اثناء اقامة العلاقات مع الاخر ين.

يبدو لاول وهلة ان هذين الخطين النفسيين ينطو يان على تناقض واضح، لكن الواقع يدل على خلاف ذلك، و يؤيد ما يذهب اليه عن عمل المدير، بما في ذلك محاولته التقر يب او التوفيق بين وجهات النظر المتباينة والحصول على التنازلات وحفظ التوازن بين القوى، ولقد اثبتت الملحوظات انه ينقص المدير ين التقمص العاطفي لمشاعر الاخر ين والمشاركة الوجدانية لهم، للنفاذ الى افكارهم ومشاعرهم والمشاركة الوجدانية التي نقصد ليست مجرد الانتباه لوجود الاخر ين، انها ايضا القدرة على استقبال الرسائل الانفعالية الصادرة عنهم وجعلها ذات معنى في العلاقات معهم.

ير بط المديرون انفسهم بالناس من خلال الدوز الذى يلعبونه، وعبر سلسلة الاحداث المتصلة بعملية اتخاذ القرارات، بينما يرتبط القادة بالناس بطرف اكثر

مباشرة ووجدانية، ولعل تهيئة المدير ليرى الناس كممثلين عبر سلسلة من الاحداث تحرفه بعيدا عن جوهر اهتمامات الناس وحاجاتهم، اذن، فالفرق بين المدير والقائد واضح ومحدد، ان انتباه المدير موجه الى «كيف» يجعل الاشياء منجزة بينما هم القائد موجه الى «ماذا» تعني الاحداث والقرارات للمشاركين فيها. وللمتأثر ين بها.

لقد اقتبس المديرون في السنوات الماضية من نظر ية اللعب (Game Theory) الفكرة التي تقول بان نتائج اى قرار هيواحدة من اثنتين: (١) اذا خسر طرف ربح طرف آخر، اى ان المجموع في النهاية صفر، (٢) او ان الجميع ير بحون، و بناء عليه نرى المدير ين يهرعون الى التوفيق بين وجهات النظر المختلفة والى المحافظة على توازن القوى في كفاحهم من اجل تطو ير الموقف ليبدو انه في صالح الشكل الثاني، اى في صالح جميع اللاعبين.

ولتوضيح اللعبه دعنا نأخذ القرار المتعلق بتوز يع المخصصات بين الاقسام الانتاجية في مؤسسة ما مركز ية كبيرة كمثال: بديهياً يعرف الجميع ان المخصصات المتاحة للتوز يع في وقت معين محدودة ومن ثم يسلمون منذ البداية بان ز يادة المخصصات لاحد الاقسام تعني نقصانها عن اخرى.

و ينظر المديرون الى هذا الموقف كونه يؤثر على العلاقات الانسانية داخل المؤسسة كمسالة يطلب منهم فيها تحو يل نتائج اللعبة من الشكل الاول الى الشكل الثاني حيث يبدو ان الجميع ير بحون في النهاية، ولبلوغ هذه النتيجة يقدمون حلولا عديدة منها:

١ ــ يركز المدير انتباه الاخر ين على الاجراءات لا على جوهر المشكلة، فيجعل الممثلين ينهمكون في «المشكلة الكبرى» وهي كيفية اتخاذ القرار وليس القرار الواجب اتخاذه، وحالما يلتزم او ينشغل المثلون بالمشكلة الكبرى يكتشفون ان عليهم تأييد النتيجة ما اشتركوا في صياغة قواعد اتخاذ القرار، ولانهم يحترمون القواعد التي صاغوها فانهم يقبلون الخسائر المالية التي تنجم عن القرار بأمل الر بح في المرة القادمة وهكذا.

٢ ــ يتواصل المدير (Communicates) بمرؤوسيه بشكل غير مباشر مستخدماً الاشارات (Signals) بدلا من الرسائل (Messages) لان للأشارة عدداً من المعاني الضمنية المكنة، بينما للرسالة معنى واحد محدد، اذن فالاشارات غير حاسمة اى تخضع لاعادة التأو يل والتفسير بينما ترفع الرسالة من درجة حرارة الاستجابة الوجدانية كما اشرت سابقاً، مما يجعل المدير ين يشعرون بالقلق، وهكذا

تختفي مسألة من يخسر ومن يربح اذا استخدمت لغة الاشارات بينما تبرز وتشتد اذا استخدمت لغة الرسائل.

٣ ـ يهتم المديرون كثيرا بعامل الوقت و يبدو انهم يدركون ان تقديم التنازلات لا يصبح ممكنا الا بمرور الوقت، ومن ثم نجدهم يؤخرون عن عمد اتخاذ القرارات الرئيسية فتنسخ اللعبة الاصلية بلعب جديدة، وهكذا تصبح التنازلات ممكنة لانها تعني ان الفرد يخسر مرة ليربح اخرى.

هناك تكتيكات اخرى كثيرة يلجأ اليها المديرون لتغيير الموقف في المؤسسة من الشكل الاول الى الشكل الثاني من اللعبة، ولكن الذى نود لفت انتباه القارىء اليه هو تركز هذه التكتيكات حول عملية (اجراءات) اتخاذ القرار نفسها لا القرار نفسه كما يريده و يخططله المدير ـ لا القائد ـ باعتباره شخص مصلحي، وتتمثل المصلحية في خفض التكاليف وزيادة العوائد الناجمة عن القرار، و يشمل ذلك تضخيم المؤسسةبيروقراطياً وجعلها ذات سلوك سياسي الوجه، مع ميل نحو النشاط المباشر والعلاقات الانسانية الدافئة الشكل ، وكنتيجة لهذه التكتيكات نسمع المرؤوسين يصفون رؤساءهم قائلين انهم الغاز وانفصاليين (عنهم) ومناورين، ولعل هذه الصفات ناجمة عن شعور المرؤوسين بأن ما يربطهم معا ليس الا عملية غرضها ابعد من مجرد اتخاذ القرار، انها المحافظة على بنية عقلانية عادلة ومتحكم فيها ايضا، وتدل هذه الصفات على حاجة المديرين للنظام (Order) وللوقوف في وجه احتمالات الفوضى والاضطراب اللذين يخشى حدوثهما الكثيرون اثناء ممارسة لعبة العلاقات الانسانية.

و بالمقابل غالبا ما تنسب صفات اكثر غنى وعاطفية الى القادة، فالقادة يخلقون مشاعر قوية من التماثل معهم والاختلاف عنهم، اومن مشاعر الحب والكراهية، وفيما يخص المواقف القيادية تأخذ العلاقات الانسانية شكلا إكثر حدة واكثر اضطرابا احيانا، و يكثف مثل هذا الجو دوافع الفرد وغالبا ما يأتي بنتائج غير متوقعة، لكن السؤال هل يؤدى هذا التكثيف الى الخلق والابداع والاداء العالي المستوى ام انه عبارة عن طاقة مهدورة؟

الاحساسات الذاتية

في كتابه «انواع الخبرة الدينية» يصف وليم جيمس نوعين اساسيين من انماط الشخصية: الشخصية المولودة مرة واحدة (One-born personality) والشخصيةالمولودة مرتين (Twice-born personality). اما اصحاب الشخصية الاولى فهم اولئك الناس الذين يرون ان التلاؤم او التكيف مع الحياه امر

واضح المعالم لا لبس فيه ولا غموض والذين حياتهم عبارة عن تدفق سلمي مستمر يبدأ منذ اللحظة التي ولدوا فيها، اما اصحاب الشخصية الثانية فهم اؤلئك الناس الذين لا ينعمون بأية لحظة سهلة او مريحة من لحظات الحياة، انهم اناس تمتاز حياتهم بالكفاح المستمر للحصول على احساس ولو بسيط بالنظام (order) وعلى عكس اصحاب الشخصية الاولى لايسلم هؤلاء بأى شيء او فكرة دون تمحيص وتأمل، وفي رأى وليم جيمس فان وجهات نظر الشخصيتين في الحياة مختلفة تماما، فالاحساس بالذات كدليل للسلوك وكموقف يلتزم به ينبع عند الشخصية الاولى من شعور المرء انه في بيته، ومن انسجامه التام مع بيئته، فيما ينبع عند الشخصية الثانية من الشعور بالانفصال العميقProfound Separateness بين الانسان و بيئته.

وكما نعلم فان للشعور بالانسجام او بالانفصال دلالة عملية على نوع الاستثمارات التي يوظفها المدير والقائد كل في مجال عمله ودائرة نشاطه، فالمدير ينظر الى نفسه كقيم على المؤسسة وكحارس لها وكمنظم لشؤونها الراهنة فيتماثل شخصيا معها و يحصل على المكافأة منها (مادية او معنو ية او كليهما) وليعزز احساسه بقيمته، فانه يعزز وجودها واستمرارها، انه يشعر انه يؤدى دوراً يتفق مع المثل العيا والواجب والمسؤولية، ولعل هذا التماثل بين المدير والمؤسسة خطر على بال وليم جيمس وهواحساس المدير الذاتي بان احساسه يتدفق من الذات الى العالم ومن العالم الى الذات، عند تعر يفه للشخصية الاولى، فاذا شعر المرء بانه عضو في المؤسسة فانه يساهم في تقدمها، وهو بذلك يقوم بمهمته في الحياة، كما انه يشعر بانه كوفء كونه دنا من تحقيق المثل العليا والواجب وتحمل المسؤولية وتجعله هذه المكافأة يتجاوز المكاسب المادية و يلبي الرغبة الاساسية في التكامل الشخصي الذى تحقق بالتماثل مع المؤسسات القائمة.

اما القائد فانه انسان يولد مرتين، وهو انسان يشعر بالانفصال عن بيئته بما في ذلك الناس الاخر ين، نعم، قد يكون احد القادة يعمل في مؤسسة الا انه لا ينتمي اليها ابدا، لان احساسه بالذات (من هو) لا ينبع من عضو يته فيها، او من الادوار التي يلعبها فيها وغير ذلك من الدلالات الاجتماعية على الهو ية.

و ينتج عن ذلك الانفصال عثورنا على قاعدة تفسر قيام بعض الافراد بالبحث عن الفرص للتغيير، نعم قد تكون الفرص المتاحة للتغيير تكنولوجية أو سياسية او ايدلوجية، لكن الهدف لا يختلف في النهاية، انه احداث تغيير اساسي في العلاقات الانسانية والاقتصادية والسياسية.

و يطلق علماء الاجتماع على عملية اعداد الافراد للقيام بأدوارهم الاجتماعية بالتنشئة الاجتماعية (Socialization) فعندما يشعر الافراد بأنهم اجزاء متكاملة مع البيئة الاجتماعية يكتسب اعتبارهم للذات قوة من خلال مشاركتهم الجماعة وانسجامهم معها، كما يصبح للمقاييس الاجتماعية تأثيرات قو ية في المحافظة على الاحساس الشخصي للفرد بالاستمرار ية، حتى بعد السنوات الاولى لوجوده في الاسرة، ولعل الخط الذى يعبر منه الفرد من الاسرة الى المدرسة ثم الحياة هو خط تراكمي وتعز يزى، وعندما يتعرض خط النمو للتمزق العام نتيجة لحالات تمزق رئيسية سابقة او لمشكلات معينة في العلاقات الاسر ية والاجتماعية يرتد الفرد الى الذات، مكافحا في سبيل ارساء اعتبار الذات والهو ية والنظام عنده وتتركز الديناميكيات السيكولوجيه في هذه الحالة حول خبرة الخسارة التي مر بها والجهود الواجب بذلها لاستعادة اعتبار الذات للتخلص او الشفاء من الآم الخسارة.

اذن، يجب ان نتفحص عند دراستنا للقيادة مسار ين مختلفين من مسارات التار يخ الفردى للشخص المعني:

١ ـ النمو من خلال التنشئة الاجتماعية التي تعد الفرد لادارة المؤسسات والمحافظة على التوازن الاجتماعى العام فيها.

٢ ـ والنمو من خلال السيطرة الشخصية على الذات (Personal Mastery) التي تجبر الفرد على الكفاح لاحداث التغيير النفسي والاجتماعي في المجتمع.

و يبدو ان المجتمع يكون اداريه عبر المسار الأول، بينما يكون قادته عبر المسار الثاني.

تنمية القادة ـ(Development of Leadership)

يبدأ نمو كل انسان من الاسرة وفيها، ان كلا منا بلا شك تعرض للرضوض والخضات والصدمات المصاحبة للانفصال عن الوالدين، وكذلك للألم الذى ينجم عن الاحباط كما تواجه جميعا صعو بات جمة في تنظيم الذات (Self-Regulation) وضبطها (Self-control) غير ان الطفولة بالنسبة للبعض او الاغلبية توفر اشباعات او فرص كافية للحصول على بدائل عن المكافآت التي لم تعد قائمة، فالمولود مرة واحدة يجرى تعديلات على تماثله مع الوالدين و يوفق بين ما يتوقعه و بين ما يستطيع تحقيقه، لكن لو فرضنا ان الآلام التي يحدثها الانفصال ضخمت من جراء تراكم مجموعة من المطالب الابو ية والحاجات الشخصية للفرد و وصلت الى درجة الاحساس بالعزلة والانفرادية او الخصوصية Being Special الحذر، فان الروابط بين الاطفال والاباء وغيرهم من الشخصيات الاجتماعية يمكن ان تتمزق، ففي حالة كهذه وعلى افتراض وجود

قـابلية خاصة ينغمس الفرد في عـالمه الخاص على حساب اهتمامه بالعالم الخارجي، اذن و بـالـنسـبـة لـفـرد مـن هـذا الـنوع لا يـظـل اعـتـبار الذات يعتمد على ارتباطات ايـجـابـيـة، او مـكـافـآت حـقـيـقـية فقط، ان الذى يسيطر على الفرد في هذه الحالة هو الـشـعـور بالاعتماد على الذات، جنبا الى جنب توقعاته من نفسه في الاداء والانجاز ور بما الرغبة في القيام بعمل عظيم.

طبـعـا قد لا تؤدى مثل هذه الافكار عن الذات الى نتيجة اذا كانت امكانيات الـفـرد ومـواهـبـه متدنية، وحتى لو كانت عالية لا توجد ضمانات ان انجازا «عظيماً» سيـتـم، عـدا ان الـنـهـايـة قـد تكون شرا لا خيرا، كما ان قائد المستقبل قد يخسر في النهاية كل شيء.

هـنـاك عـوامل اخرى تتكون وتتدخل، فمن جهه، ولان القادة اشبة بالفنانين والـنـاس الموهـو بين الـذيـن يـصـاحب كفاحهم اضطراب عصبي، فان قدراتهم على النجاح تختلف اختلافا كبيرا حتى في المدى القصير.

قـد يـكون انحطاط النمو الذى يؤثر على المدير ين والقادة بعد الطفولة المبكرة نـاجـمـا عـن اخـتـيـارهـم او تـفـضـيلهم لأناس معينين يتعاملون معهم دون غيرهم، ومـثـلـمـا يتميز المديرون بالمرونة و بالتوز يع المتساوى لمواهبهم القابلة للتنمية، يقيم المديـرون عـلاقات وارتباطات معتدلة وموزعة بين عدد كبير من الناس، اما بالنسبة للقادة فالامر مختلف، فهم يقيمون علاقات فردية مكثفة ــ علاقة واحد الى واحد ــ و يقطعونها عندما ير يدون ذلك.

ومـن المـألـوف ان نـجـد ان الـذين يتمتعون بمواهب عظيمة غالباً ما يكونون طلـبـة لا ابالين، فمثلا لم يكن بمقدور احد ان يتنبأ بعظمة الانجازات التي حققها آنشتين من خلال تحصيله العلمي المتواضع، و بالطبع لم يكن سبب تواضع تحصيله غياب القدرة لديه على التحصيل الجيد، وانما ناجم عن امتصاص الذات والعجز عن الانـتـبـاه لـلـمـتـطـلـبـات الـعـاديـة، و يـبـدو ان الـطـر يق الوحيد لكسر الجو السلفي وامـتـصـاص الـذات هـي قـيام الفرد بتكو ين ارتباط عميق بمعلم عظيم اى بشخص مطبوع على حب الخير العام ولديه القدرة على التواصل مع الفرد الموهوب.

ان يـعـثـر الـفـرد المـوهـوب على ما يحـتـاج اليه في العلاقة بينه و بين المعلم الـعـظـيـم يـعـتمد على تواجد الافراد الناجحين المخلصين الحساسين الذين يشعرون بان في داخـلـهـم نداء باطنيا لاستثمار الموهبة الناشئة، ولحسن الحظ اننا نتعلم عن تنشئة القادة وكيف يؤثر الموهو بون من الاجيال المختلفة الواحد في الاخر من خلال تفاعل الاجيال.

و بينما يكون مستقبل عامة الناس عاديا او متواضعا يكون نمو الافراد الذين يقيمون علاقات قو ية وهامة ـ واحد الى واحد ـ اسرع واكثف ومستقبلهم مختلفا نتيجة للتلمذة القيادية (Apprenticeship) اى الاستعداد النفسي للفرد للاستفادة من هذه العلاقة المكثفة يعتمد على الخبرات الحياتية التي تجبره على النظر الداخلي في الذات.

وتبين الترجمة النفسية لحياة الافراد الموهو بين في كل مرة اهمية الدور الذى يلعبه المعلم العظيم في صنع مستقبل الفرد الموهوب، فالمعلم العظيم يتحمل المخاطرة في تعامله مع الناس، و يراهن على المواهب التي يلمحها في الشباب، كما يتحمل المخاطرة العاطفية في انغماسه المباشر في التعامل معهم، نعم، قد لا تغطي المخاطر التي يتحملها كلفتها دائما، ولكن تحملها يدل على ان الرغبة في الاقدام عليها حاسمة في تنمية القادة.

هل بمقدور المؤسسات تخر يج القادة؟

تبين لنا دراسات تار يخ حياة القادة أهمية التأثير الشخصي وعلاقة الواحد الى الواحد، ولتتمكن المؤسسات من صنع القادة عن وعي مثلما تصنع المدير ين يجب عليها خلق الاجواء وتوفير الفرص لانشاء هذه العلاقة بين الرؤساء والمرؤوسين فيها، واكثر اهمية من ذلك عليها تعز يز ثقافة النخبة لا مجرد الادارة لكشف الغطاء عن المواهب وغير ذلك من الصفات الدالة على الامكانيات القيادية عند الفرد.

ولعل هذه الثقافة على نقيض تام مع الثقافة التي تعلق اهمية خاصة على التقدم البطيء المبني على الخبرة والاداء الحسن وهي ثقافة خطرة جداً على المجتمع كونها تفضل تضييع مز يد من الوقت لايجاد ارتباط بين الرئيس والمرؤوس وتنميته وجعله ذا معنى، انها ثقافة تؤدى الى مز يد من الفشل والى قليل من النجاح.

ان الايمان بفلسفة النخبة موضوع حساس جداً للتغلب على اية اثار جانبية سلبية تنجم عن الاخذ بهذه الفلسفة، تبنت بعض المؤسسات مبدأ اعتبار الرئيس المساعد الاول للمرؤوس في تأدية عمله وانجاز المطلوب منه، وأصبح ينظر كل مسؤول فيها الى نفسه ليس كمصدر للاوامر والتعليمات وانما كمساعد اول لاؤلئك الناس الذين يرأسهم في المؤسسة التقليدية، ولذا، قامت تلك المؤسسات بقلب خطوطها التنظيمية رأسا على عقب، وتحدت نفسها للبحث عن طرق لقيادة العاملين فيها ولمساعدتهم ولتعليمهم وللانصات إليهم والى إدارتهم بالمعنى الديمقراطي الحقيقي

للكلمه، ايمانا بان الاشباع القيادى يتحقق من مساعدة الاخرين على انجاز العمل وتغييره، وليس من الحصول على المكافأة او تغيير الامور بانفسنا.

و بينما يبدو لاول وهلة ان هذا الجو الثقافي يقوم على المساواة اكثر من قيامه على مبدأ النخبة الا انه يعزز الثقافة التي ترى بان مهمة الرئيس الاساسية هي مساعدة المرؤوس.

ولعل الخرافة القديمة المسيطرة على الثقافة السائدة مسيطرة على الثقافة الادارية ايضا، تلك الخرافة التي تقول بأن التعلم يكون احسن وان النمو يكون افضل عندما يتم التعلم مع الاقران لشعور الجميع بالتساوى والتماثل مما يؤدى الى غياب الشعور بالتهديد والاذلال الناجم عن التقييم والسلوك المتسلط. غير ان ترتيبات من هذا النوع – التعلم مع الاقران – تؤدى الى تكريس الجو الادارى واعاقة قيام علاقات الواحد الى الواحد بين الرؤساء وقادة المستقبل.

ان اقامة علاقة الواحد الى الواحد حيث الاختلاف المرتبي والسلطوى بين طرفي العلاقة تتطلب قسطاً كبيراً من الصبر والتسامح ليحدث التفاعل والتبادل العاطفي، ولعل الثمن الباهظ هذا الذى يدفعه الرؤساء نتيجة للانغماس في علاقة من هذا النوع هو الذى يجعلهم يحجمون عن اقامتها، علاوةعلى شعورهم بعضهم بان سلطاتهم لا افكارهم هي التي تتعرض للتحدى.

ولمواجهة التحدى هذا لابد من التحلي بالصبر والتسامح لان المواجهة تؤدى الى ازالة الغموض والشكوك التي تهيمن على الثقافة الادارية السائدة الان في المؤسسات، كما تشجع على قيام العلاقة العاطفية التي يحتاج اليها القادة اذا ارادوا البقاء.



دليل الرسائل الجامعية

دليل الرسائل الجامعية

بعد أن عرضنا باب دليل الجامعات، ولعدة اعداد متوالية، فاننا سنبدأ من هذا العدد بنشر ملخصات الرسائل الجامعية الخاصة بدرجتى الماجستير والدكتوراة والتى تعالج مختلف حقول العلوم الاجتماعية.

ملخص رسالة ماجستير

الحرب الثور ية : مفهومها وتطوراتها المعاصرة

مقدمة من : اسامة الغزالي حرب
اشراف : د . حامد ربيع

تتكون هذه الرسالة من مقدمة وثلاثة ابواب وخلاصة، وتنتهى بقائمة المراجع وتقع فى ٤٠١ صفحة.

وطبقا للمقدمة فان اصطلاح الحرب الثور ية ليس جديداً، ولكن استعماله المعاصر يعود الى كتابات ماوتسى تونج عن «الحرب الثور ية فى الصين» والى كتابات العسكر يين الفرنسيين فى الخمسينيات حول تجربتهم فى الهند الصينية ثم فى الجزائر، وانتقل التعبير تدر يجياً الى الكتابات السياسية والعسكر ية فى أورو با الغر بية والولايات المتحدة. ولأن احدى المشاكل الاولية التى يواجهها الباحث فى هذا الميدان هى مشكلة تعر يف الحرب الثور ية واستخلاص مفهومه من بين اشكال متعددة من الخلط فان الدراسة تضع ــ استرشاداً بمجمل التعر يفات السائدة ــ تعر يفاً مبدئياً للحرب الثور ية بأنها: «كفاح سياسى مسلح، يتفجر بفعل تناقضات كامنة داخل المجتمع، بهدف الاطاحة بالنظام القائم واحلال نظام آخر معبر عن مصالح قطاعات اوسع من الشعب، معتمداً دائما على تنظيم، وغالباً على دعم خارجى».

بهذا المعنى شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية انتشاراً واسعاً لظاهرة الحرب الثور ية، حيث ساعدت ظروف الحرب العالمية على انتاج وتطو ير اساليبها، وتقو يض سلطة البلاد الاستعمار ية وتقو ية حركات المقاومة فى البلاد المستعمرة الى جانب اختراع وانتشار الاسلحة النوو ية، مما فتح الباب لظهور صور المواجهة غير المباشرة بين المعسكر ين، والى تغذية الحروب الثور ية.

ومن بين جميع الصراعات التى توصف بأنها حروب ثور ية اعتبرت الحرب الثور ية الفيتنامية ــ باجماع الدارسين على الاطلاق ــ أهم هذه الحروب، الامر الذى يبرر ان تركز الدراسة على التجربة الفيتنامية بالذات، باعتبارها اكثر التجارب دلالة فيما يتعلق بالتطورات المعاصرة للحرب الثور ية. [كذلك فان الحرب الثور ية الفيتنامية التى تركز عليها الدراسة ــ والتى امتدت من عام ١٩٥٤ الى عام ١٩٧٥ ــ تتميز عن حرب المقاومة الفيتنامية ضد الفرنسيين السابقة لها والتى امتدت الى عام ١٩٥٤ بخصائص متعددة فى مقدمتها ضخامة القوى العسكر ية التى واجهها الفيتناميون بالقياس الى أية قوى أخرى واجهها الثوار فى اية فترة من التار يخ، وكذلك بسعي الكفاح الثورى فيها الى التغيير الجذرى لمجمل الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى البلاد وليس مجرد الاستقلال السياسى].

ومن الناحية المنهاجية، استلزمت د.راسة الحرب الثور ية اولا الاختيار بين الرؤية العسكر ية للحرب الثور ية، أى معالجتها كشكل من اشكال الحرب، و بين الرؤية السياسية لها. وانحازت الدراسة لرؤية الحرب الثور ية كحقيقة سياسية، لا فى اهدافها فحسب وانما ايضا فى طبيعتها واساليبها. [فى هذا الاطار، تنتقد مقدمة الدراسة النظر يات السائدة فى تحليل الحرب الثور ية، وتوجز أوجه القصور السائدة فى ثلاثة، وهى: النظرة التآمر ية للحرب الثور ية، والنظرة التكنيكية للحرب الثور ية، ثم النظرة الجزئية لها]. و بعد استعراض موجز النظر يات الغر بية فى تحليل الحرب الثور ية، ولأهمية التحليل الماركسى تخلص المقدمة الى ان المنهج المتبع فى تلك الدراسة هو بالأساس منهج تار يخى تحليلى مقارن. اما اطار التحليل الذى تتم من خلاله الدراسة فيقوم على التمييز بين عناصر ثلاثة فى تحليل الحرب الثور ية، وهى أسباب نشوء الحزب الثور ية، ومقومات الحرب الثور ية، ثم أشكالها أو اساليبها. وتتناول ابواب الدراسة الثلاثة كلا من تلك العناصر على التوالى، سواء فى صيغتها العامة ام فى التطبيق على التجربة الفيتنامية.

بناء على ذلك، يعالج الباب الاول تحت عنوان «جذور الثورة» كلا من اسباب نشأة الحرب الثور ية، والقوى التى تضطلع بها [بما ينطوى عليه ذلك من تأكيد ضمنى لحقيقة ان الحرب الثور ية هى أولا واخيراً ثورة، وان كانت لها مقوماتها وسماتها وأشكالها الخاصة.]

الفصل الاول من ذلك الباب يتحدث عن الموقف الثورى، سواء فى خصائصه وابعاده نظر ياً (فى المبحث الاول) ام فى التجربة الفيتنامية (فى المبحثين الثانى والثالث). و يقصد بالموقف الثورى مجموعة الظروف الموضوعية التى تؤدى الى قيام الثورة، وهى الظروف التى احتلت مكانة هامه في دراسة الظاهرة الثور ية بصفة

عامة. وتحدد الدراسة ثلاثة عناصر رئيسية للموقف الثورى وهى: تراكم الضغوط على الطبقات المحكومة وتذمرها، وتفسخ الطبقات الحاكمة وعجزها عن الاستمرار فى الحكم، ثم الدور الذى تلعبه الحرب فى انضاج الموقف الثورى، مع تأكيد على هذه العناصر فى البلاد المتخلفة. ثم تنتقل الدراسة بعد ذلك — فى المبحث الثانى — الى تحليل الاطار الاجتماعى والاقتصادى للموقف الثورى فى فيتنام من خلال عرض التناقضات الطبقية التى شهدها المجتمع الفيتنامى الجنوبى بعد عام ١٩٥٤ وخاصة الملامح العامة للطبقات الحاكمة، وكذلك التناقضات الطائفية والعنصرية والاقليمية. اما المبحث الثالث فيعرض الملامح السياسية والايديولوجية للموقف الثورى فى فيتنام، من خلال عرض الضغوط على الطبقات المحكومة، وقهر الحريات السياسية، وكذلك ازمة الطبقات الحاكمة، وعجزها، وافلاسها الايديولوجى، مع تقييم لذلك كله فى ضوء النظريات السائدة.

اما الفصل الثانى من الباب الاول فيتحدث عن قوى الثورة وخصائصها الكفاحية، وهى القوى والطبقات الاجتماعية التى تضطلع بعبء القيام بالحرب الثورية. وتركز الدراسة — كما يظهر فى المبحث الاول — على تحليل وضع الفلاحين كقوة ثورية، فلقد اكد اضطلاع الفلاحين بالدور الاكبر فى الحرب الثورية الفيتنامية حقيقة الدور الثورى الذى لعبه الفلاحون بالفعل — و بدرجات مختلفة من الاهمية النسبية — فى العديد من الثورات التى شهدها القرن العشرون، وخاصة الثورات المكسيكية والروسية والصينية والجزائرية والكوبية. وتتم — فى هذا المبحث — دراسة التطور الرأسمالى واثره على الاوضاع الفلاحية، ثم دراسة الاوضاع التى يتسم بها الفلاحون كقوة ثورية هائلة فى القرن العشرين، وكذلك الدور الثورى للقطاعات الفلاحية المختلفة، وحدود الدور الثورى للفلاحين عموما. ولدى التطبيق على التجربة الفيتنامية يدرس المبحث الثانى وضع الفلاحين كقوة ثورية فى فيتنام عن طريق استعراض المشكلة الزراعية وحلولها قبل عام ١٩٥٤ و برامج حكومة نجودين ديم للاصلاح الزراعى، وتحديد السمات المشتركة بين التجربة الفيتنامية والتجارب الفلاحية الاخرى، ثم تستعرض الدراسة الدور الثورى للقوى الاخرى فى فيتنام ابتداء من البرجوازية الوطنية ، الى الفئات المتوسطة وخاصة العسكريين والطلبة والشباب والبوذيين، ثم العمال.

اما الباب الثانى من الدراسة، فهو يتناول ما يسمى بـ «مقومات» الحرب الثورية، اى تلك العناصر الاساسية التى ابرزتها الخبرة التاريخية، واجمعت عليها الغالبية من الدراسات باعتبارها مقومات تنقل الموقف الثورى الى مرحلة الثورة الفعلية. وتفترض الدراسة ان العناصر الاكثر أصالة والتى تشكل القاسم المشترك الاعظم بين خبرات الحرب الثورية، انما تتمثل فى ثلاثة عناصر، هى التنظيم

والايديولوجية والدعم الخارجى، تدرس فى ثلاثة فصول على التوالى.

يعرض الفصل الاول فى المبحث الاول منه مفهوم التنظيم الثورى باعتباره احد الملامح الرئيسية للظاهرة الثور ية فى العصر الحديث، حيث هو أداة تحقيق مؤسساتية الثورة. و يركز فى هذا الاطار على تحليل العناصر الهيكلية للتنظيم، والعمليات المؤسسية للتنظيم (اى التعبئة والاندماج والاستمرار ية)، ثم وظيفة التنظيم من حيث تهيئة العنصر البشرى ومن حيث تركيز الجهود. أما المبحث الثانى فيعرض التنظيم الثورى فى التجر بة الفيتنامية الذى تمثل فى جبهة التحر ير الوطنى الفيتنامية، من خلال القوى المكونة للجبهة والمستو يات التنظيمية لها.

اما الفصل الثانى عن الايديولوجية، فيعرض ــ فى المبحث الاول ــ الايديولوجية كعنصر فى الحرب الثور ية، و يتحدث ــ فى هذا الاطار ــ عن موقع الايديولوجية فى الحرب الثور ية، وعناصر الايديولوجية، وخصائصها، وكذلك محتوى الايديولوجية كما ظهرت فى الحروب الثور ية المعاصرة، مع التركيز على التأثير الصينى فى هذا المجال. و يعرض المبحث الثانى العامل الايديولوجى فى الحرب الثور ية الفيتنامية والدور المحورى الذى لعبه فيها، مع تحليل لكل من البعد القومى والبعد الماركسى لتلك الايديولوجية.

و يدرس الفصل الثالث الدعم الخارجى للحرب الثور ية من زاو ية محددة وهى اثر ذلك العامل فى دعم وتقو ية الحركة الثور ية مادياً ومعنو ياً. و يعالج المبحث الاول منه اشكال الدعم الخارجى وابعاده، وقياس الدعم الخارجى، والدعم الخارجى كأداة للسياسة الخارجية، و ينتهى المبحث الى تحديد موقع الدعم الخارجى من الحرب الثور ية، والى تأكيد أولو ية العناصر الداخلية على الخارجية فى الحرب الثور ية. اما المبحث الثانى فيركز على الدعم الخارجى فى الحرب الثور ية الفيتنامية و يعرض اهمية ذلك العنصر، وتطوره، ونوعيته.

اما الباب الثالث فيتناول «أساليب الحرب الثور ية»، او الكيفية التى تمارس بها تلك الحرب. ومع ان كلمة حرب تعنى مباشرة القتال المسلح، الا أن الحرب الثور ية تعنى ايضا ــ و بنفس الدرجة من الاهمية ــ الكفاح السياسى غير المسلح، كما ان الكفاح المسلح فيها له سماته الخاصة، التى تفرقه عن الكفاح المسلح النظامى او التقليدى. و بناء على ذلك، تقسم الدراسة أساليب الحرب الثور ية فى هذا الباب الى ثلاثة، تعرض فى فصول ثلاثة متتالية: الدعاية والنضال السياسى، الارهاب الثورى، حرب العصابات.

فى الفصل الاول عن الدعاية والنضال السياسى، يتحدث المبحث الاول عن الدعاية بمعناها الواسع فى الحرب الثورية وكيف انها عملية ذات ابعاد ثلاثة، تتمثل فى كسب الجماهير بالدعاية، ومهاجمة العدو بالحرب النفسية، والمحافظة على الثقة بالنفس بالتلقين السياسى. اما النضال السياسى او النضال الجماهيرى فهو المقابل - فى الحرب الثورية - للنضال العسكرى او المسلح، كما انه - من ناحية اخرى - يقع خارج حدود الشرعية او المؤسسات القائمة ووسائل الاعلام الرسمية، وتتمثل الاشكال الاكثر شيوعا له فى الاضرابات والمظاهرات والتجمعات الجماهيرية واعمال الشغب. ثم يستعرض المبحث الثانى الدعاية والنضال السياسى كما تبلورا فى الحرب الفيتنامية، وتوضح الدراسة كيف ان الوسيلة الرئيسية للاعلام لدى جبهة التحرير كانت الاتصال المباشر من خلال التنظيم و بواسطة كوادر الدعاية والتحريض، الى جانب استخدام كافة وسائل الاتصال الاخرى. اما النضال السياسى فى التجربة الفيتنامية، فهو يعرض من خلال تحديد اشكاله المختلفة، وتكنيك حركة النضال السياسى واهدافها.

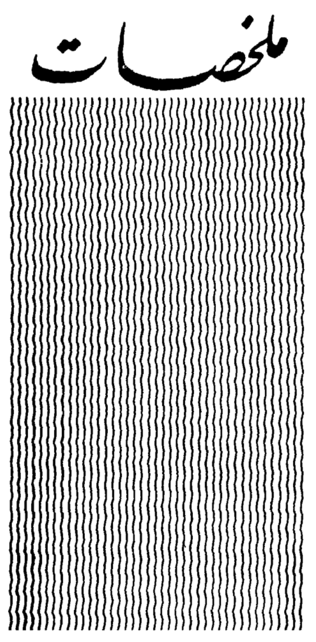
و يدرس الفصل الثانى الارهاب كأسلوب للحرب الثورية. و بعد استعراض مختلف تعريفات الارهاب يحدد المبحث الاول الارهاب بأنه «عمل رمزى، يعد للتأثير على السلوك السياسى، بوسائل غير عادية، مستلزما استخدام العنف او التهديد به» وتتحدد النواحى التكتيكية له بأنها: موضوع الارهاب، والاستجابة الحادثة عنه، ودرجة عدم التمييز فيه. أما اهداف الارهاب ففى مقدمتها دعم البناء المعنوى للثوار، والاعلان عن حركتهم، وارباك القوى المعارضة والحد من فعاليتها. و يخلص المبحث الى التأكيد على محدودية دور الارهاب فى الحرب الثورية، وخطورة التمادى فيه. اما المبحث الثانى عن الارهاب فى الحرب الثورية الفيتنامية فيوضح حدود الدور الذى لعبه الارهاب فى تلك الحرب، و يستعرض موقع الارهاب فى تطور الحرب الفيتنامية، وكيف انه ظهر بالاساس مراحلها الاولى، ثم يعرض اشكال الارهاب واهدافه فى فيتنام.

و يحاول الفصل الثالث والاخير من هذا الباب، عرض مفهوم حرب العصابات وأهم النواحى التى يتضمنها. وفى ضوء ذلك يتحدث المبحث الاول عن كل من انشاء القواعد فى حرب العصابات، والتعاون مع الحرب النظامية والتحول للحرب المتحركة، والتخطيط والمرونة والمبادرة، والعلاقة الصحيحة بين القيادات والجنود، وأهمية المخابرات والمعلومات فى حرب العصابات، والاعتماد على النفس فى تسليح العصابات، وموقف الطيران من حرب العصابات. و يعالج المبحث الثانى تطبيق هذه النواحى على فيتنام، و يبرز درجة المهارة العالية التى مارس بها الفيتناميون حرب

العصابات، فى كافة النواحى المشار اليها. و ينتهى المبحث باستعراض المعارك الكبرى التى خاضها الثوار الفيتناميون باسلوب الحرب المتحركة وشبه النظامية.

و بناء على هذه المحاولة فى دراسة الحرب الثورية، يستخلص المبحث عدداً من السمات الاساسية لها. فالحرب الثورية ــ اولا ــ حقيقة كلية: انها حرب كل الشعب، بالمعنى الدقيق للكلمة. وهى تشن على كل الجبهات، و بكل الاساليب. والحرب الثورية ثانياً طويلة الامد وهى ــ على الاقل ــ تفترض طول الامد، نتيجة الضعف النسبى مادياً لقوى الثوار ازاء القوى المضادة. ثم ان الحرب الثورية ــ ثالثاً ــ من حيث مضمونها، حقيقة هجومية، وتطرح ــ فى جميع الحالات ــ حتمية الاستجابة لكافة الظروف المتغيرة.

ملخصات



دراسة تطبيقية
حول سياسة التسعير في المشروعات العامة واهداف صانعي القرارات

ج . هار يس
سليم حر يق

هذه الدراسة تطبيق لسياسات التسعير في المشروعات العامة (القطاع العام). على اقتصاد ثمانية من الاقطار الآسيو ية. وتتعرض الدراسة كذلك الى بحث الاهداف التى ترمى اليها حكومات بعض الدول أمثال الصين، الهند، العراق، وتايلاند وغيرها.

واتضح ان هناك تشابه بين سياسات التسعير والاهداف المالية في كل من الصين والهند. والكاتب يوافق بعض الكتاب في أن النمو في الصين كان شاملا اكثر منه في الهند مع ان مستو يات المعيشة كانت متقار بة في البلدين .

وفي النتيجة يقرر الباحث ان الاختلافات في السياسات يعود اساسا الى اختلاف الايديولوجيات الاقتصادية بشكل واضح في هذه البلدان.

و يتمنى البحث أن تتاح فرصة أخرى لنشر ابحاث اكثر عمقاً يمكن تطبيقها على بلدان أخرى مثل الفلبين، وسنغافورة ودول نامية أخرى.

الهجرة غير العربية في الكويت، مع اشارة خاصة الى الهجرة الاسيوية

د. عبدالرسول الموسى

تتعرض الكويت للهجرة منذ ان بدأ استغلال عائدات النفط، بطرح مشاريع التنمية في بداية الخمسينيات التي غيرت مورفولوجية البلاد بشكل جذري، فكانت المشكلة التي واجهت ومازالت تواجه الكويت في عملية التنمية هو عدم قدرة العنصر البشرى الكويتي للقيام بهذا العبء الذي يفوق طاقته سواء من ناحية الكم او الكيف، فكان ان فتحت البلاد حدودها مشرعة الابواب للهجرة بدون ضوابط في بداية الامر، حتى اصبح السكان المحليون يشكلون اقل من ٥٠٪ من مجموع السكان في البلاد، كما ان العمالة المحلية لا تشكل اكثر من ٣٠٪ من جملة العمالة.

ان القضية كلها مطروحة وراء هذين الرقمين، ان دراسة الهجرة الى الكويت يحتاج الى عناية كبيرة وبحث في جوانبها المتعددة، لقد تعرضت الهجرة الى الكويت لدراسات لكنها كانت دراسات مسحية، تعرض جوانب الهجرة عرضا، كما ان هذه الدراسات لم تتعرض الى عنصر هام في هذه الهجرة مع ضآلة حجم الهجرة، ولكنه بدأ يلعب دورا حيويا فيها، وبدأ يزداد دوره اهمية، هذا العنصر هو الهجرة الاجنبية، ونقصد بها الهجرة غير العربية، ولقد اختيرت ثلاث جنسيات بررنا اختيارها في هذه الدراسة لتعطي نموذجا للهجرة الاجنبية، وهي الايرانية والهندية والباكستانية التي تمثل الجزء الاكبر من الهجرة الاسيوية، ان الهجرة الاسيوية تلعب دورا كبيرا في عملية التنمية، اذ انها تسيطر على عنصر مهمم في عملية التنمية وهو قطاع البناء والتشييد، كما انهم يشكلون حوالي ربع العمالة في كل من قطاع الخدمات وقطاع البيع، واهمية الهجرة الاجنبية، ان نسبتها في حجم العمالة اكثر من نسبتها في حجم السكان، وهذا امر في غاية الاهمية في الكويت والذى يعنى فيما يعنى ان الكويت ستظل تعتمد على العمالة المهاجرة لمدة طويلة .

ومن ناحية اخرى فان للمهاجرين الاجانب خصائص تختلف عن خصائص المهاجرين العرب، وهذه لها انعكاسات على التركيب الاجتماعي والاقتصادى من جهة، وعلى عملية التنمية في البلاد من جهة اخرى، وهذايحتاج الى معالجة خاصة للهجرة الاجنبية فنسبة النوع وحجم الاسرة والتركيب العمرى والنشاط الاقتصادى،

يوضح ان الهجرة الاجنبية تتميز عن الهجرة العربية في هذه الخصائص، كما ان اللغة تلعب دورا كبيرا في التكييف الاجتماعي والنشاط الاقتصادي، وهذا ينعكس على مدى الاستقرار والذى يتمثل بفترات الاقامة وانعكاساتها على التفاعل الاجتماعي بين المهاجرين وبينهم وبين السكان المحليين وكذلك انعكاساته على الانتاج واستمراريته.

لذا استعرض البحث للهجرة الاجنبية من نواح مختلفة وقام بمقارنتها مع الهجرة العربية، بعد ان قام بمقارنة عامة بين المهاجرين ككل وبين السكان المحليين ليعطي صورة متكاملة عن الدور الذى تلعبه الهجرة بشكل عام، والهجرة الاجنبية بشكل خاص، وهي موضوع الدراسة، وفي ختام البحث تبين ان الكويت سوف تظل تعتمد على العمالة المهاجرة، سواء الاجنبية او العربية، وبالتالي فان الهجرة الاجنبية سوف تستمر ويظل دورها بارزا.

مفهوم «الشخصية القومية العربية»: دراسة تحليلية

د. فريد صقري

لمفهوم «الشخصية القومية» علاقة مباشرة بفكرة القومية أو مجرد الأنتماء لأية جماعة معينة ان كانت قبيلة أو طائفة أو دولة أو مجموعة من الدول. حاول بعض علماء الاجتماع المعاصرين استعمال هذا المفهوم في سبيل تفهم السلوك الفردي أو الجماعي عن طريق اكتشاف بعض الصفات المميزة لتلك الجماعة التي يودون دراستها.

يقدم هذا المقال في جزئه الأول تحليلا موجزا لتطور فكرة القومية والتي تنبثق في أساسها من النزاعات القائمة بين جماعة وأخرى. وهي فكرة تلعب دوراً مهما كأيديولوجية سياسية تساعد على توحيد صف شعب معين بالرغم من الفروقات الطبقية (أو الطائفية أو القبلية)، أو في حالات أخرى قد تساعد فئة معينة في انسلاخها عن فئات أخرى. الغاية هي دائما الوصول الى الشعور بالانتماء الجماعي لدى الأفراد.

تتولد فكرة «الشخصية القومية» من النزاعات السياسية بحيث ان كل جماعة تواجه أعداءها ترسم لهؤلاء صورة سلبية مثالية بينما ترسم لنفسها صورة ايجابية مثالية. وهذا التناقض بين «شخصية قومية» ننتمي لها وأخرى عدوة نحارب بها يساعد عادة على تبرير صراع قائم والتفاني في سبيل النصر ضد عدو مشترك. يجري ترسيخ هذه الصور المثالية المتناقضة بايحاء من القادة السياسيين عند الطرفين. ففكرة «الشخصية القومية» فكرة سياسية ولايمكن تنقيتها من التحيز والذاتية.

يقدم المقال في جزئه الثاني مؤلفا معاصراً نال شهرة وانتشارا في الغرب تحت عنوان «العقل العربي» لعالم أنثروبولوجيا صهيوني يدعى رافائيل باتاي. وهو يقدم بحثه وكأنه حقائق علمية ثابتة، لكنه في الواقع انعكاس واضح للعداء العميق القائم بين الصهيونية والعرب. يمثل هذا المؤلف تجسيدا لكثير من العيوب التي

يمكن أن يقع فيها العالم الاجتماعي عندما يحاول تخبأة ميوله السياسية وراء التظاهر بالعلمية.

من أهم الصفات المميزة التي يرسمها كتاب «العقل العربي» هذا للعرب والتي يناقشها المقال هي التالية : ١ - اللجوء الى الكلام بدلا من الفعل، ٢ - اعتبار المرأة كمجرد سلعة جنسية، ٣ - عدم التقدير لقيمة الوقت ، ٤ - للعرب ميول غريزية للمحاربة فيما بينهم، ٥ - للعرب كراهية للعمل اليدوي واعتباره مشينا، ٦ - للعرب نظرة استقطابية للعالم ورؤية كل شيء بالأسود والأبيض، ٧ - العرب مغرمون بالغرب ولكنهم يعبرون عن عدائية عميقة له .

لايأخذ المقال موقفا دفاعيا، لكنه يبين بالتحليل انه لايمكن أخذ تلك الأقاويل مأخذ الجدية، و يكشف عن التدجيل العلمي بتركيزه على سطحية وأسطورية الشروح التي يقدمها ذلك الكاتب. ومما يبينه المقال مثلا ان باتاي قد يأخذ دراسة عن جماعة صغيرة في بقعة معينة من المجتمع العربي الواسع ثم يعمم تلك الصفات المكتشفة على كل العرب، أو قد يأخذ بعض الصفات الفارقة والتي تعكس الأوضاع المادية للشعوب الفقيرة في العالم الثالث على وجه العموم ثم يحصرها في العالم العربي.

يستخلص المقال في جزئه الأخير ان مفهوم «الشخصية القومية» أو «العقل القومي» لايمكن تنقيته من الافتراضات الخاطئة والمتحيزة حتى في حالة استعماله لدى كتاب حياديين. أما عندما يستعمله كاتب يمثل نزعة عدائية عنصرية، فما نحصل عليه ليس سوى صورة كاريكاتورية مشوهة لا تمثل مادة الدراسة بل تعكس عقدة الكراهية والتعصب التي يشكو منها الكاتب نفسه .

The Concept of Attitude in the Psychological and Social Sciences

M.S. Adam

"Attitude" is one of the basic concepts in behavioural sciences; especially in psychology and sociology. This paper tries not only to determine a theoretical and operational framework for this concept but to apply it in an empirical study on the "Liberalism - Conservatism Attitude' among some groups of Egyptian workers and farmers.

The article surveys the historical background of the concept, discussing the well-known definitions, and the author proposes the following global definition:

'Attitude is a psycho-social concept. It is one of the hypothetical constructs, or mediating variables which are never directly observed in behaviour; but can be inferred through the consistency of personal responses, favourable or unfavourable, towards the psychosocial debatable issues or statements. Thus, the matter of attitude is necessary in situations demanding determined personal, social and ideological choices from the individual, and denotes the wholly affectional, cognitional and conational experience of the individual.

Crime Patterns in the Egyptian Press: A Sociological Study

A. Abdulrahman

The article attempts to measure trends in crime reporting in four Egyptian daily newspapers: Al Ahram, Al Akhbar, Al Gumhuria and Al Messa. It seeks to determine the types of crimes that are allowed to be reported and compares the findings for the 1960's and 1970's.

The Psychology of Environment: A New Field of Psychological Studies

T. Mansour

In recent years, interest in the relationship between environment and behavior has been steadily growing. A rather broadly defined field of environmental psychology, which takes as its subject matter the entire range of psychological phenomena in direct relationship to the large-scale environment, is gradually developing.

Environmental psychology is concerned with studying environmental issues by drawing upon the knowledge and techniques of many areas within psychology, and as such it serves as a meaningful focus for these areas.

Clearly environmental psychology represents a very broad sphere of inquiry, and, in fact, the character of this new field in continuing to evolve. This evolving area of applied psychology is concerned with the interrelationship between behavior and the built-in and natural environments. Because environmental psychology evolved in response to serious societal concerns, it tends to focus on socially relevant problems, to emphasize the applicability of its research findings, and to maintain a modal or holistic level of analysis.

The Mother's Attitude Toward Child Care and its Effects on the Development of the Child

H. El-Feky

The primary concerns of this study are three: first, the effect of the mother's personality characteristics on the different aspects of the child's development, second, the effects of the type of mother care on psychological, social, and emotional development and third, the different outcomes of the different socialization processes used.

The study deals mainly with the negative outcomes of the mother's carelessness toward the child needs. Carelessness on the part of the mother is apt to cause considerable harm to the child especially in his social and emotional development. Disturbed mothers were found to have maladjusted children. Some of the problems that those maladjusted children suffer from are: slow language development, stuttering, poor interpersonal relations, poor and negative self-concept. The paper considers the ignorance of the mother's role and responsibility as the main factors in the physical, mental and psychological retardation as well as in many cases the cause of death among the newborn children. Many of the relationships between the mother's role and the child's welfare were expressed in correlational terms.

صدر حديثاً عن

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول

اسم المطبوع	ثمن النسخة		اللغة
	د.ك	دولار	
الطاقة في الوطن العربي (٣ اجزاء)	١٠	٤٠	انجليزى / عربي
مصطلحات اقتصاديات الطاقة	٤	١٦	عربي/انجليزى/فرنسي
الطاقة الشمسية في الوطن العربي	٣	١٢	انجليزى
تطورات الطاقة، استهلاك، سياسات، مصادر	١	٤	عربي/انجليزى
مجالات التعاون بين اسكندنافيا والدول العربية	٢ر٥	١٠	عربي/انجليزى
الصناعات اللاحقة لانتاج البترول	١ر٥	٦	انجليزى
مصادر التنمية العربية ومشكلاتها	٢ر٥	١٠	انجليزى

— نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (شهرية بالعربية والانجليزية)

الاشتراك سنوي ٤ ١٦

— مجلة "النفط والتعاون العربي" (فصلية — بالعربية، مع ملخصات بالانجليزية)

الاشتراك السنوي للافراد ٣ ١٢

للمؤسسات ١٠ ٤٠

• تطلب من ادارة الاعلام، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، ص.ب ٢٠٥٠١، الصفاة، الكويت.

قواعد وأسس النشر بالمجلة

أ - الابحاث والدراسات : الشروط والاجراءات

١ - ترحب المجلة بنشر الابحاث الجيدة المبتكرة ذات الصلة بأى من حقول العلوم الاجتماعية (كما هي محددة في اللائحة الداخلية) والتى تهدف الى احداث اضافات جديدة في هذه الفروع المختلفة. وتقبل الابحاث باللغتين العربية والانجليزية على أن يكون حجم البحث بحدود (٢٠) صفحة مطبوعة من الحجم العادى (٤٠٠٠) كلمة، وذلك عدا الحواشى اللازمة التى يرجى ان تتم كتابتها في صفحات منفصلة في نهاية البحث.
أما الأبحاث التى تعد لالقائها ضمن المواسم الثقافية للجامعات ومراكز البحث المختلفة، داخل الكويت أو خارجها، فيجب الا ترسل للنشر الا بعد ان تتم مناقشتها، و بالتالي بعد أن تعاد عملية كتابتها لتتناسب طريقة عرضها مع الاطار العام للبحوث العملية التي تقوم المجلة بنشرها.
٢ - وكى يمكن للمجلة أن تعتبر البحث المقدم اليها مرشحا للنشر، يؤمل ان يراعى واضع البحث الملاحظات التالية:
أ - اعتماد الاصول العلمية في إعداد وكتابة البحث.
ب - ألا يكون قد سبق نشره.
ج - ان تزود المجلة بثلاث نسخ مطبوعة من الدراسة المراد نشرها، علاوة على **خلاصة بحدود صفحة واحدة لموضوع الدراسة باللغة الانجليزية ان كان البحث بالعربية، و بالعربية ان كان البحث باللغة الانجليزية.**
د - تضمين غطاء عنوان البحث اسم المؤلف واسم المعهد العلمي الذى ينتمي اليه. **و يرجى ان يكتب في صفحة منفصلة المزيد من المعلومات عن المؤلف و بخاصة القسم الذى يعمل فيه، وعنوانه الكامل.**
٣ - ترسل الأبحاث معنونة الى رئيس التحرير، مجلة العلوم الاجتماعية، كلية التجارة-جامعة الكويت، الكويت، ص ب/ ٥٤٨٦ .
٤ - و بعد ان تصل الابحاث الى رئيس التحرير يتم عرضها - على نحو سرى - على محكمين (اثنين أو أكثر) من المختصين الذين تختارهم هيئة التحرير.
٥ - وفي خطوة لاحقة، يقوم رئيس التحرير بتبليغ اصحاب الابحاث المقدمة بالرأى النهائي للمحكمين بخصوص تلك الدراسات، وذلك ضمن الترتيبات التالية :

أ - يبلغ اصحاب الابحاث التى تقبل (بعد موافقة محكمين اثنين) بموافقة هيئة التحر ير على نشرها . واذا ما تعذر اتفاق المحكمين على مستوى البحث، تحول الدراسة الى مستشار ثالث لترجيح واحد من الرأيين.
ب - اما الابحاث التى يرى المحكمون وجوب اجراء بعض التعديلات عليها أو الاضافات اليها قبل نشرها، فستعاد الى أصحابها مع الملحوظات المحددة كي يعمل على اعدادها نهائيا للنشر.
ج - وفي حالة استحالة نشر بعض الابحاث في المجلة بسبب بعدها عن المواضيع التى تعالجها المجلة، أو بسبب عدم صلاحيتها للنشر من النواحي الفنية، أو غير ذلك من الأسباب، فان رئيس تحر ير المجلة سيقوم بتبليغ أصحابها بذلك.
د - يمنح كل مؤلف نسخة من العدد الذى يتضمن بحثه علاوة على ١٠ مستخرجات مجانا.

٦ - الابحاث التى تصل الى المجلة لا ترد الى أصحابها.
٧ - يبلغ رئيس التحر ير أصحاب الابحاث عن استلام المجلة أبحاثهم خلال اسبوع من تار يخ الاستلام، على ان يبلغوا بالقرار حول صلاحية البحث للنشر أو عدمه خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر.
٨ - يتوجب على صاحب البحث، في حالة قيامه بعرض دراسته المعينة على مجلات علمية اخرى للنشر، ان يقوم بتبليغ رئيس تحر ير المجلة بذلك . وفي حالة حصول جهة اخرى على حق النشر، دون علم «مجلة العلوم الاجتماعية»، فان المجلة سوف تعتذر عن قبول أية أبحاث اخرى في المستقبل من صاحب البحث.
٩ - يبلغ اصحاب الابحاث المجازة للنشر بمواعيد نشرها عندما يحين الوقت المناسب . و يراعى في اولو يات النشر الاعتبارات التالية:

أ - تار يخ استلام رئيس التحر ير للدراسة المعينة.
ب - طبيعة الموضوع الذى تعالجه، ذلك ان من سياسة «المجلة» عدم نشر بحثين في حقل واحد في العدد ذاته.
ج - مصدر البحث، ذلك ان من سياسة «المجلة» تحقيق توازن بحيث تنشر لأكبر عدد ممكن من الكتاب ومن أكبر عدد ممكن من الاقطار فى العدد الواحد.

١٠ - تؤول كافة الحقوق المترتبة على النشر الى ملكية المجلة.
١١ - تدفع المجلة لأصحاب الابحاث التى تقبل للنشر مكافأة مالية رمز ية مقدارها (٧٥) دينارا كو يتيا.

ب - مراجعة الكتب:

وبالاضافة الى نشر الابحاث العلمية المختلفة، تقوم «مجلة العلوم الاجتماعية» بنشر مراجعات ونقد لبعض الكتب التى تعالج مواضيع علمية تقع ضمن اهتماماتها . و يراعى في هذا المجال الالتزام بالقواعد التالية:

١ - ان تكون الكتب المنوى مراجعتها حديثة النشر أى صادرة بعد العام ١٩٧٠، أو تقترحها السكرتار ية وهيئة التحر ير للمراجعة .

٢ - ان لا تنشر المراجعة في أية مجلة اخرى.

٣ - ان يكون حجم النقد والمراجعة بحدود (٥) صفحات فولسكاب والا تتجاوز (١٠٠٠) كلمة الا في حالات خاصة يتعذر معها الا يجاز ضمن هذه الحدود . وفي هذا المجال، يفضل تقسيم العرض والنقد، بشكل مباشر أو ضمنى، الى ثلاثة اقسام تشتمل على مقدمة ومتن واستنتاج.

٤ - ان يرسل منها ثلاث نسخ مطبوعة .

٥ - ان تحوى الصفحة الاولى عنوان الكتاب الدقيق، واسم المؤلف، ودار النشر، وتار يخه، مع ذكر عدد صفحات الكتاب، وثمنه ان امكن . وفي حال نشر الكتب في الاصل بلغة غير العر بية، يكتب عنوان واسم المؤلف ودار النشر وعنوانها والتار يخ بلغة النشر الاصلية ذاتها.

٦ - تدفع «مجلة العلوم الاجتماعية» لكل باحث يقوم بعرض ونقد احد الكتب التى تقرها المجلة مكافأة مالية رمز ية مقدارها (٢٥) دينارا كو يتيا، علاوة على نستختين مجانيتين من العدد الذى نشرت فيه المراجعة.

ج - ندوة العدد:

وايمانا من هيئة تحر ير المجلة بأن ثمة مواضيع، هي في صلب العلوم الاجتماعية، لا يمكن معالجتها على نحو فعال الا عبر التحاور وتعارض الآراء والاجتهادات، وادراكا منها لضرورة ز يادة التفاعل بين الزملاء الاكاديميين العرب الذين حال دون تفاعلهم في الماضي عوامل وظروف عديدة، ستفتح المجلة صفحاتها لنشر محاضر حوار ندوات علمية ضيقة (بحدود ٥ أشخاص) تعالج مواضيع حساسة في العلوم الاجتماعية، على ان تكون هذه الندوات معقودة بناء على موافقة رئيس التحر ير . وفي هذا المجال، ترحب هيئة التحر ير بأية اقتراحات شبه تفصيلية حول مواضيع مناسبة للحوار . ومما يجدر ذكره ان المجلة ستدفع مكافأة رمز ية لكل مساهم في الندوة قدرها (٣٠) دينارا كو يتيا باستثناء منظم ومحرر الندوة الذى يتقاضى (٦٠) دينارا كو يتيا.

د - التقارير العلمية :

ومتابعة منها للمنتديات والحلقات الدراسية العلمية في الوطن العربي وخارجه، تقدم المجلة مكافأة مالية رمزية قدرها (٢٠) دينارا كويتيا لكل تقرير علمي يغطي بشكل شامل ومنظم اخبار وتنظيم وأبحاث ونتائج المؤتمرات العلمية وغيرها من مجالات النشاطات الاكاديمية دون ان يتجاوز ذلك (١٥٠٠) كلمة.

هـ - دليل الجامعات :

تقوم المجلة بنشر ما يرد اليها من أخبار علمية تتعلق بالجامعات ومعاهد البحث العربية وما تقوم به تلك المؤسسات العلمية من استحداث تغييرات في نظم التدريس أو شؤون البحث العلمي أو فروع التخصص المختلفة.

و - قاموس الترجمة والتعريب :

تشجع المجلة الباحثين العرب على القيام بترجمة وتعريب المصطلحات العلمية في الحقول المختلفة للعلوم الاجتماعية، وترحب بنشرها على صفحاتها كي تتطور اللغة الاكاديمية، شيئا فشيئا، نحو توحيد هذه المصطلحات .

ع - مناقشات :

وأخيرا، تفتح المجلة صفحاتها للمختصين لابداء آرائهم العلمية فيما ينشر من أبحاث في المجلة . وفي هذا المجال، ترحب المجلة بنشر كل مناقشة موضوعية للدراسات التى تظهر على صفحات الاعداد المختلفة.

or out of Kuwait. Reports on such conferences may later be requested.

All articles, book reviews, and special reports should be addressed to:

Editor
Journal of the Social Sciences
P.O. Box 5486
Kuwait University
Kuwait.



consideration. The author will be notified within one week that it has been received and advised of its suitability for publication within eight weeks. (Copies of an article submitted for publication but not accepted will not be returned).

b- If modifications are needed, a copy of the article, with editorial suggestions, will be returned to the author for final revision.

c- Renumeration for an article accepted for publication will be 60 KD (approx. 180 $ U.S). In addition, the author will receive one copy of the issue and 10 extracts of his article.

d- Upon notification of the acceptance of an article, all rights of publications rest with the journal.

II. REVIEWS:

The Journal of the Social Sciences will also accept book reviews, with the provision that the titles be submitted for approval in advance. The following should be of assistance:

1- The book to be reviewed should be recent (not published earlier than 1970)

2- The review should not exceed 4 standard typed pages (1,000 words).

3- Two copies of the review should be submitted with a cover-page including the following information: exact title of the book, author's full name, date and place of publication, price, number of pages, reviewer's full name, name of the university of institute with which the reviewer is currently associated.

4- The reviewer will be notified as soon as possible of the suitability of his article.

5- The renumeration for a book review is 20 KD. ($ 60 U.S.)

III. SPECIAL REPORTS:

Organizations and individuals are encouraged to inform the Journal of the Social Sciences of relevant conferences or seminars to be held in

Kuwait University
JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES
Regulations Governing Contributions

1. ARTICLES:

The Journal of the Social Sciences welcomes original articles of quality in any of the following fields: Anthropology, Economics, History, Linguistics, Political Science, Psychology, Public Administration, and Sociology. Articles submitted should be related to the stated specialization of the journal, namely, general systems and middle-range theories. Case studies will only be accepted if they are relevant to the development of theory. Articles may be submitted in either Arabic or English to be presented in the original or in translation. The following guide lines should be of help in submitting articles for publication:

1) Articles should not exceed 4,000 words (or twenty standard typed pages) excluding footnotes.

2) Two copies of the article should be submitted with a cover-page containing the following information: exact title of the article, full name of the author, and the name of the university or institute with which the author is associated.

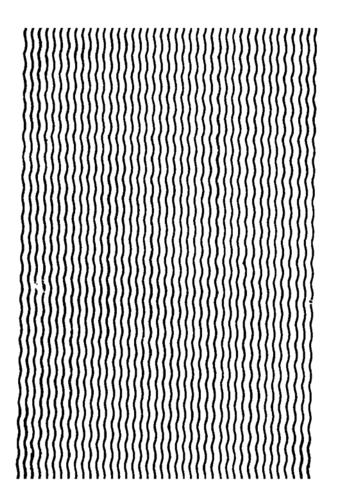
3) A separate sheet should be attached listing the following information: accademic achievements, previous publications, exact current address.

4) Scholars are requested not to submit articles that have been published previously. Studies to be included in upcoming seminars or conferences in or out of Kuwait are not to be submitted for publication before presentation and subsequent discussion and modification.

5) Publication procedures are as follows:

a- An article submitted to the managing editor will be forwarded to specialists in the appropriate field of specialization for

ببليوغرافيا



نسيم حسن الداهود *

ادارة الانتاج

ابراهيم هميمي . «**النظام الانتاجي في المنشأة الصناعية**». التنمية الصناعية العربية، ع ٢٢ ، ابريل ١٩٧٥: ٥٦ ـ ٥٩.

حسن على سليمان . «**الانتاجية : مفاهيمها، طرق حساباتها وتطبيقاتها**» التنمية الادارية، ع ٧ ، نيسان ١٩٧٧ : ١٤ ــ ٣١.

شوقي حسين عبدالله. «**ادارة الانتاج. القاهرة ، دار النهضة العربية**، ١٩٧١. ٣٠١ ص .

طارق الريح. «**المفهوم الحديث لادارة الانتاج**». المجلة العربية للادارة ، مج٢ ، ع ٢ ، نيسان ١٩٧٨ : ٢٣ ـ٣٦.

عاطف محمد عبيد. «**التنظيم الصناعي وادارة الانتاج**». بيروت ، دار النهضة العربية، ١٩٧١. ٦٤٦ ص .

عبدالغفور يونس. «**اقتصاديات الصناعة وادارة الانتاج.**» الاسكندرية مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٧٦. ٤٧٧ ص .

لطفى راشد محمد. «**ادارة الانتاج على اساس المبادأة الفردية**». القادة الاداريون، س ١ ، ع ٥ ، اكتوبر ١٩٧٢: ٤١ ـ ٤٤.

محمد محمد احمد ابراهيم «**تطوير المنتجات باستخدام اسلوب تحليل قيمة المنتج**». عالم الصناعة ، س ٤ ، ع ٧، محرم ١٣٩٨: ٨ ــ ١٠.

محمد سعيد عبدالفتاح . **ادارة التسويق: تحليل، تخطيط، رقابة**. ط ٣ . الاسكندرية، المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٤. ٦١٤ ص .

محمد عدنان النجار. «**ادارة الانتاج بين الماضي والحاضر والمستقبل**». المجلة العربية للادارة، س ١ ، ع ١، يناير ١٩٧٧ : ١٧ ـ ٢٢.

محمد عزت سعد محمود. «**التخطيط لمنتجات جديدة**». المدير العربي، ع ٦٣، ابريل ١٩٧٨: ٤١ ـ ٤٣.

---

* اختصاصي المراجع والتوثيق بمعهد الادارة العامة بالرياض

محمود عساف. «**نظام الحوافز وربط الأجر بالانتاج**». المجلة العربية للأدارة، س ١ ، ع ١ ، يناير ١٩٧٧ : ٣٢ - ٣٩.

برمجة الميزانية

ابراهيم عبدالله المنيف. « **ميزانية التخطيط والبرامج: تطبيق لمفهوم مدخل النظم الحديثة لميزانية الدولة**». الادارة العامة، ع ١٦، ربيع الثاني ١٣٩٤: ٢٢ - ٤٢.

احمد حسين حسني . **كيف تصبح الموازنات التخطيطية أكثر فاعلية**» . القاهرة، المعهد القومي للادارة العليا، ١٩٧٠. ٥٤ص. (سلسلة الدراسات - ٤٣).

احمد عبدالسلام زكي. « **الميزانية التقديرية كأداة من أدوات التخطيط والرقابة وتقييم الادارة**». عالم الصناعة ، س ٤ ، ع ٧ ، محرم ١٣٩٨: ٣٩ - ٤٤.

أحمد عيد. «**الاستخدام الادارى للميزانيات التقديرية**». المدير العربي، ع ٣٧، يناير ١٩٧٢ : ٧٠ - ٧٤.

برهان رمضان . « **بعض مؤشرات خطة التنمية القومية ونظام الميزانيات المبرمجة**». التنمية الادارية ، ع ٩ ، مايو ١٩٧٨ : ١٥ - ١٨.

حسين محمد السيد«**المبادىءالعامة لقانون الميزانية**» الادارة العامة، ع ٤ ، شوال ١٣٨٤ : ٣٨ - ٤٤.

حمدى السقا. «**التحليل المالي ومناقشة الميزانية.**» ط ٤ . دمشق، مطبعة خالد بن الوليد، ١٩٧٣. ٥٥٧ص.

خالد، ر . ع. «**التخطيط وعمليات الميزانية**» التمويل والتنمية: ملحق الاهرام الاقتصادى - ١٣، ع ١ ٥٥، اغسطس ١٩٧٨: ٥٥ - ٦٥.

خالد العاني **ادارة الميزانية في المملكة العربية السعودية**. الرياض، معهد الاداره العامه، ١٣٩٣. ٤١ ص . (**ادارة البحوث والاستشارات - ٢٧**).

خيرت ضيف . **الميزانيات التقديرية** . بيروت ، د . ن. ١٩٧١ . ٥٦٦ ص .

عاطف السيد. «**الميزانية وتخطيط التنمية الاقتصادية**». التنمية الادارية، س ١، ع ٢ ، نيسان ١٩٧٤ : ٢٦ - ٤٠.

عبداللطيف ابو السعود. «**البرمجة الخطية والادارة**». الادارة، مج ١٠، ع ٣، يناير ١٩٧٨ : ٣٢ - ٣٩.

علي محروس شاوى. **تطبيقات في الموازنة التخطيطية**. القاهرة، مكتبة عين شمس ، ١٩٧٥. ٦٣ص.

فكرى ابو الخير. **المرجع في أحكام اللائحة المالية للموازنة والحسابات**. القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٧، ٢ ج.

فؤاد يونس. «**ميزانية البرامج والأداء**. القاهرة ،المنظمة العربية للعلوم الادارية - ٤٧، ١٩٧٠. ٨٢ ص.

مبارك حجير. **الميزانيات الحكومية العربية وعلاقتها بالتخطيط الاقتصادي**. القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧١. ١٨٤ ص .

محمد حامد ابراهيم . **برمجة الموازنة العامة للدولة** . القاهرة. المنظمة العربية للعلوم الادارية، نيسان ١٩٧٧. ١٤٣ ص . (سلسلة الفكر الادارى المعاصر ٢-).

محمد شاكر عصفور. «**الاتجاهات الحديثة في الميزانية : ميزانية الأداء**» الادارة، ع ٣، يناير ١٩٧٣: ٦٣ - ٧١.

محمد شاكر عصفور. «**الاتجاهات الحديثة في الميزانية : ميزانية البرامج**». الرياض، معهد الادارة العامة، ١٩٧٢. ٤٦ ص .

«**ميزانية البرامج وامكانية تطبيقها في البلدان النامية**». الادارة العامة، ع ٨ ، رجب ١٣٨٨: ١٨٠٥.

محمد سعيد احمد (مترجم) . **نظام التخطيط والبرمجة والموازنة**. القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية، تموز ١٩٧٦. ١١٩ ص. (سلسلة الفكر الادارى المعاصر - ٤).

محمد محمد الجزار . **الموازنة : تخطيط ورقابة واتخاذ قرارات** . القاهرة، مطابع سجل العرب، ١٩٧٠. ٣٣٦ ص .

معهد الادارة العامة .**أنظمة التخطيط والبرامج والميزانية**. الرياض، د . ت . ١٥ ص.

المنظمة العربية للعلوم الادارية بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتنمية الدولية : الندوة المشتركة حول **أساليب التخطيط والبرمجة والمتابعة في المؤسسات العامة:** التقرير الفني، برلين، ٦ ـ ٢٨ اغسطس ١٩٧٧. ١٢٧ ص .

نزار عبد يونس . « **البرمجة المتعددة الاهداف**». التنمية الادارية، ع ٩ ، مايو ١٩٧٨ : ٧ ـ ١٤ .

سياسات التنمية الادارية

ابراهيم سعد الدين . «**السياسات الادارية للمشروعات في ضوء التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي**. القاهرة ، دار المعارف، ١٩٧١. ٣١٥ ص .

احمد حاج حسين . «**الاصلاح الاداري في السودان**». مجلة السودان للادارة والتنمية ، مج ١٢، ١٩٧٨ : ٧ ـ ١٨.

احمد صبرى محمود. **اسس الشراء الحكومي في المملكة العربية السعودية.** الرياض، معهد الادارة العامة، ١٣٩٥. ٢٣٧ ص .

احمد الصباب. «**التخطيط للاجتماعات**». التجارة ـ جدة. جمادى الاولى ١٣٩٨: ٦٢ ـ ٦٨.

أنستي ، ى. «**تقرير الكفاية والتنمية الادارية**». الادارة العامة، ع ١٥ ربيع الاول ١٣٩٣: ٨٣ ـ ٩٠

حسين رمزى كاظم. «**نحو استراتيجية متكاملة لتطوير العمل الادارى**». الادارة ، مج ١٠ ، ع٣، يناير ١٩٧٨ : ٤٠ ـ ٤٣ .

. «**نحو بناء استراتيجية متكاملة لتطوير العمل الادارى**». المجلة العربية للادارة، مج ٢، ع٢ ، نيسان ١٩٧٨ : ٥ ــ ٧ .

حسين محمد علي. **المدخل المعاصر لمفاهيم ووظائف العلاقات العامة .** القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٦. ٣١٩ ص .

حمدى حسين عفيفي. «**نحو برنامج متطور للتنمية الادارية في القطاع العام**». المدير العربي، ع ٥٩، ابريل ١٩٧٧: ٢٩ ـ ٣٢.

زكي محمود هاشم. **تخطيط ومراقبة الانتاج في الاعمال المكتبية.** القاهرة المنظمة العربية للعلوم الادارية، ١٩٧٣. ٥٣ ص .

عاصم الأعرجي. « **استراتيجية اسلوب التخطيط للتطوير الادارى بالدول النامية».** المجلة العربية للادارة، س ١ ، ع ٣ ، يوليو ١٩٧٧: ٣١ ـ ٤٣.

علي رفاعة الأنصارى. **استراتيجية المشروعات : سياسات ادارية .** القاهرة مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٦. ٣٠٤ ص .

على السلمي، ولـ . نهرت . **سياسات واستراتيجيات الادارة في الدول النامية.** القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٢. ٤٤٧ ص .

محمد جمال الدين نصوحي، ومحمود مختار منصور، ونبيل اسماعيل رسلان. «**نحو استراتيجية قومية لخطة التنمية الادارية».** القادة الاداريون، س ٤، ع ١٤ ـ ١٥، يناير ـ ابريل ١٩٧٥ : ١٧ ـ ٦٥.

محمد الخليفة. «**التخطيط الادارى : مفهومه ومقوماته».** الادارة العامة، ع ١٤، جمادى الاول ١٣٩٢: ٧٦ ـ ٨٠.

محمد سعيد احمد. «**نحو آفاق جديدة لاستراتيجيات التنمية الادارية».** المدير العربي، ع ٥١، ابريل ١٩٧٥ : ٣٧ ـ ٤١.

محمد طلعت عيسى. **العلاقات العامة كأداة للتنمية . ط ٤ .** القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٠. ٤٠٠ ص .

محمد عبدالفتاح القصاص، واسامة امين الخولي. «**العلم والتنمية في الوطن العربي».** الثقافة العربية، ع ٥، ١٩٧٧ : ١١٥ ـ ١٣٤.

محمد فؤاد مهنا. «**سياسات الاصلاح الادارى في ضوء مبادىء علم التنظيم والادارة».** مجلة العلوم الادارية ، س ١٨، ع ٣ ، ديسمبر ١٩٧٦: ٧ ـ ٤٩ .

منصور احمد منصور. «**نحو استراتيجية قومية لتنمية الموارد البشرية بدولة الكويت».** المجلة العربية للادارة، س ١ ، ع ٤ ، ١٩٧٧: ٥٤ ـ ٥٩.

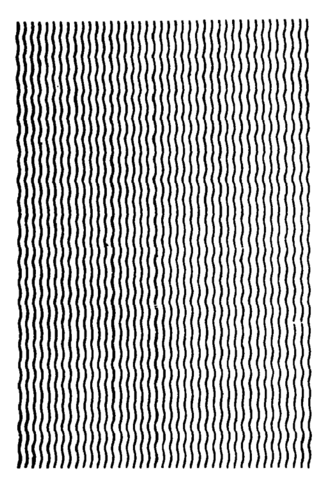
نادر احمد ابو شيخة. **سياسات الافراد في المشروعات العامة بين التوحيد والتعدد.** القاهرة ، المنظمة العربية للعلوم الادارية، نيسان ١٩٧٨. ٥ ص. (بنك الحالات الواقعية ـ ٨٢).

نزار العيسى . «**الاعتبارات الموضوعية في تخطيط الاستهلاك الكلي**». التنمية الادارية، ع ٩، مايو ١٩٧٨ : ٢٧ ـ ٣٢.

يوسف خلوصي . **مؤتمر الاصلاح الاداري في الدول النامية** . القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية، ١٩٧٣. ٦١ ص .



فهرس المجلة



فهرس المجلة

اولا: المقالات العربية:

- د. حسين حريم، **القيادة الادارية: مفهومها وأنماطها**، العدد الرابع/السنة الرابعة، يناير ١٩٧٧، ٢١ ــ ٤٠
- د. سمير تناغو، **الدول النامية و بعض مشاكل التمويل الانمائي**، العدد الرابع/السنة الرابعة، يناير ١٩٧٧، ص ٦٩ ــ ١٠٣.
- د. عاطف أحمد، **سوسيولوجيا المعرفة: الماهية والمنهج**، العدد الرابع/السنة الرابعة، يناير ١٩٧٧، ص ٧ ــ ٢٠
- د. عمار بوحوش، **ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفياتي**، العدد الرابع/ السنة الرابعة، يناير ١٩٧٧ ــ ص ٤١ ــ ٦٨.
- د. محمد عيسى برهوم، **مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الاردن**، العدد الاول/السنة الخامسة ــ ابريل ١٩٧٧ ــ ص ٧ ــ ٣٦
- د. حميد القيسي، **الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة**، العدد الاول/السنة الخامسة ــ ابريل ١٩٧٧ ــ ص ٣٧ ــ ٦٢
- د. اسعد عبد الرحمن، **ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق**، العدد الاول/السنة الخامسة ــ ابريل ١٩٧٧ ــ ص ــ ٦٣ ــ ٧٨.
- د. محمد العوض جلال الدين، **السكان والتنمية: النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث**، العدد الاول/السنة الخامسة، ابريل ١٩٧٧ ــ ص ٧٩ ــ ١٠٢.
- د. محمود محمد الحبيب، **الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون**، العدد الثاني/ السنة الخامسة ــ يوليو ١٩٧٧ ــ ص ٦ ــ ٢٧
- د. علي السلمي، **نموذج نظري لاسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت**، العدد الثاني/السنة الخامسة ــ يوليو ١٩٧٧ ــ ص ٢٨ ــ ٥٢.
- د. صالح الخصاونة، **صيغ التعاون الاقتصادي العربي: اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري ــ الاردني**، العدد الثاني/السنة الخامسة ــ يوليو ١٩٧٧ ــ ص ٥٣ ــ ٦٨.
- د. عبد الرسول سلمان، **بعض المشاكل والحلول في التمويل الانمائي للاقطار النفطية**، العدد الثاني/السنة الخامسة ــ يوليو ١٩٧٧ ــ ص ٦٩ ــ ٨٢.
- د. عبد الله النفيسي، **معالم الفكر السياسي الاسلامي**، العدد الثالث/السنة الخامسة ــ **اكتوبر ١٩٧٧** ــ ص ٦ ــ ٢٦.

- د. عاطف احمد فؤاد، **في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ**، العدد الثالث/ السنة الخامسة ـ اكتوبر ١٩٧٧ ـ ص ٢٧ ـ ٣٤ .
- د. علي عبد الرحيم، **تكاليف التسويق: دراسة تحليلية انتقادية** ـ العدد الثالث/ السنة الخامسة ـ اكتوبر ١٩٧٧ ـ ص ٣٥ ـ ٤٥ .
- د. سليمان عطية، أسس **تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية**، العدد الثالث/ السنة الخامسة ـ اكتوبر ١٩٧٧ ـ ص ٦٧ ـ ٨٨
- د. محي الدين توق/ **التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي ـ مدخل نظري**، العدد الرابع/ السنة الخامسة يناير ١٩٧٨، ص ٦ ـ ٢٦ .
- د. هناء خير الدين، **اختبار قياسي لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الاجنبي على تنمية بعض الدول العربية**، العدد الرابع/ السنة الخامسة ـ يناير ١٩٧٨، ص ٢٧ ـ ٥٧.
- د. اسحق القطب، **استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية**، العدد الرابع/ السنة الخامسة ـ يناير ١٩٧٨ ـ ص ٥٨ ـ ٧١.
- د. صقر احمد صقر، **الادخار واستراتيجية التنمية في مصر**، العدد الرابع/ السنة الخامسة ـ يناير ١٩٧٨ ـ ٧٢ ـ ١٠٤
- د. عرفان شافعي، **الصناعة التحويلية في العالم العربي، تقييم لواقعها واهدافها**، العدد الاول/ السنة السادسة، ابريل ١٩٧٨ ـ ص ٧ ـ ٣٨.
- د. فرح السطنبولي، **الاحياء القصديرية في المدن الشمال ـ افريقية**، العدد الاول/ السنة السادسة ـ ابريل ١٩٧٨، ص ٣٩ ـ ٥٨.
- د. ناهد رمزي، **المرأة والعمل العقلي: منظور سيكولوجي**، العدد الاول/ السنة السادسة، ابريل ١٩٧٨، ص ٥٩ ـ ٧٤.
- د. محمد عدنان النجار، **مجموعات العمل والقيادات الجماعية**، العدد الاول/ الستة السادسة، ابريل ١٩٧٨، ص ٧٥ ـ ٩١.
- د. السيد محمد الحسيني، **نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع**، العدد الثانى/ السنة السادسة، يوليو ١٩٧٨، ص ٧ ـ ٢٦ .
- د. اسكندر النجار، **الدول النامية وتحديات التكنولوجيا**، العدد الثاني/ السنة السادسة، يوليو ١٩٧٨، ص ٢٧ ـ ٤٤ .
- د. زيدان عبد الباقى، **حول دوافع و بواعث السلوك الانساني**، العدد الثاني/ السنة السادسة، يوليو ١٩٧٨، ص ٤٥ ـ ٦٢ .

- د. يحيى حداد، **دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية**، العدد الثاني/السنة السادسة، يوليو ١٩٧٨، ص ٦٦٣ ـ ٨٣

- د. عبد الله النفيسي، **الجماعية في دولة الاسلام**، العدد الثالث/السنة السادسة، اكتوبر ١٩٧٨، ص ٧ ـ ٢٤ .
- د. صفوت فرج، **الابداع والفصام**، العدد الثالث/السنة السادسة، اكتوبر ١٩٧٨، ص ٢٥ ـ ٥٠ .
- د. اسماعيل ياغي، **العراق والقضية الفلسطينية**، العدد الثالث/السنة السادسة، اكتوبر ١٩٧٨، ص ٥١ ـ ١٠١ .
- د. محمد يوسف علوان، **عدم المساواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي**، العدد الثالث/السنة السادسة، اكتوبر ١٩٧٨، ص ١٠٣ ـ ١٢٨ .
- د. عبد الاله ابو عياش، **تطور النظرية الجغرافية**، العدد الثالث/السنة السادسة، اكتوبر ١٩٧٨، ص ١٢٩ ـ ١٤٤ .
- د. كمال المنوفي، **التنشئة السياسية في الادب السياسي المعاصر**، العدد الرابع/السنة السادسة، يناير ١٩٧٩، ص ٧ ـ ٢٨ .
- د. أحمد عبد الباسط **حول العلاقة الوظيفية في التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة**، العدد الرابع/السنة السادسة، يناير ١٩٧٩، ص ٢٩ ـ ٤٣ .
- د. حامد الفقي، د. تيسير ناصر، جميل عبده، **تقويم واقعي لاوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية بالكويت**، العدد الرابع/السنة السادسة، يناير ١٩٧٩، ص ٤٥ ـ ٦٧ .
- د. سبع ابو لبدة، **مص الاصابع**، العدد الرابع/السنة السادسة، يناير ١٩٧٩، ص ٦٩ ـ ٨٤ .
- د. محمد الليبي، **التنمية الاقتصادية في مصر: دراسة تحليلية**، العدد الرابع/ السنة السادسة، يناير ١٩٧٩، ص ٨٥ ـ ٩٩ .
- د. حميد القيسي، **نحو سياسة بترولية عربية مشتركة**، العدد الاول/السنة السابعة، ابريل ١٩٧٩، ص ٧ ـ ٣٦ .
- د. عبد الستار ابراهيم، **التوجيه التربوي للمبدعين**، العدد الاول/السنة السابعة، ابريل ١٩٧٩، ص ٢٧ ـ ٦١ .
- د. عاطف احمد فؤاد، **المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي، دراسة في سوسيولوجيا المعرفة**، العدد الاول/السنة السابعة، ابريل ١٩٧٩، ٦٣ ـ ٨٢ .

- د. سامي خصاونة، **التخطيط التربوي والتنمية**، العدد الاول/السنة السابعة، ابريل ١٩٧٩، ص ٨٣ ــ ٩٤.
- د. أمين محمود، **نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر**، العدد الثاني/السنة السابعة، يوليو ١٩٧٩، ص ٧ ــ ٣١.
- د. سمير نعيم احمد، **التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية**، العدد الثاني/السنة السابعة، يوليو ١٩٧٩، ص ٣٣ ــ ٤٤.
- د. بدرية العوضي، **اتفاقيتا اطار العمل الصادرتان عن «كامب ديفيد» في ضوء القانون الدولي**، العدد الثاني/السنة السابعة، يوليو ١٩٧٩، ص ٤٥ ــ ٦٢.
- د. عماد الجواهري، **الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة، من تاريخ الدولة العثمانية**، العدد الثاني/السنة السابعة، يوليو ١٩٧٩، ص ٦٣ ــ ٨٠.
- د. عبدالله الأشعل، **محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية**، العدد الثالث/ السنة السابعة ــ تشرين أول / أكتوبر ١٩٧٩.
- د. اسكندر النجار، **نحو نظام نقدي دولي جديد**. العدد الثالث/ السنة السابعة ــ تشرين اول ــ اكتوبر ١٩٧٩، ص ٤٥ ــ ٨٤.
- د. فيصل مرار **مشاركة العاملين في الادارة**. العدد الثالث/ السنة السابعة ــ تشرين اول ــ اكتوبر ١٩٧٩، ص ٨٥ ــ ١٢٣.
- د. محمد السيد ابو النيل، **دراسة مقارنة في الاستجابة على اختبار الشخصية الاسقاطي الجمعي بين السعوديين وكل من المصريين والامريكيين**، العدد الثالث/ السنة السابعة ــ تشرين اول/ اكتوبر ١٩٧٩ ص ١٢٤ ــ ١٤٨.
- د. كمال المنوفي، **السياسة المقارنة: مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية**، العدد الرابع/السنة السابعة ــ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، ص ٧ ــ ٢٦.
- د. داوود عبده، **نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الادراكي**، العدد الرابع/السنة السابعة ــ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، ص ٢٧ ــ ٤٠.
- د. عواطف عبدالرحمن، **الخليج وقضاياه في الصحف المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل** ــ العدد الرابع / السنة السابعة - كانون الثاني / يناير ١٩٨٠، ص ٤١ - ٥٥.

- عبد ضمد الركابي، **الاصول التار يخية للموقف العر بي من النظر يات العرقية والطبقية**، العدد الرابع/السنة السابعة ـ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، ص ٥٧ ـ ٧٦.
- عبد الغفار رشاد، **تبقرط العملية السياسية**،العدد الاول/السنة الثامنة ابر يل ١٩٨٠ ـ ص ٦ ـ ٣٢.
- د. سلطان ناجي، **الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمنى**، العدد الاول/السنة الثامنة ـ ابر يل ١٩٨٠ ـ ص ٣٥ ـ ٧٤.
- د. فتحى عبد الرحيم، **دراسة للتفاعل الأسرى كأحد الابعاد الفارقة في برنامج التقو يم السيكولوجى للمعوقين**، العدد الاول/السنة الثامنة ابر يل ١٩٨٠، ص ٧٥ ـ ١٠٢.
- د. سهير بركات. **الاعلام وظاهرة الصورة المنطبعة**، العدد الاول /السنة الثامنة ـ ابر يل ١٩٨٠ ـ ص ١٠٣ ـ ١١٩.
- د . رمزي زكي ، **الازمة الراهنة في الفكر التنموى**: العدد الثانى/السنة الثامنة ـ يوليو ١٩٨٠ ـ ص ٧ ـ ٦٩.
- د. عبد الرحمن الاحمد، د. صالح جاسم، **التر بية العملية: وضعها الحالى، البرامج المقترحة واثر نلك فى اعداد معلمى المستقبل فى كلية التر بية بجامعة الكو يت** ـ العدد الثانى/السنة الثامنة ـ يوليو ١٩٨٠ ـ ص ٧١ ـ ٩٧.
- د. رابح تركى، **حقوق الطفل بين التر بية الاسلامية والتربية الغر بية الحديثة**، العدد الثانى/السنة الثامنة، يوليو ١٩٨٠، ص ٩٩ ـ ١٣٠.
- د. أحمد الخطيب، **التربية المستمرة : سياستها، برامجها، وأساليب تنفيذها**، العدد الثانى، السنة الثامنة ـ يوليو ١٩٨٠، ص ١٣١ ـ ١٥٦.
- د. فهد الثاقب، جوز يف سكوت، **موقف المواطن الكو يتى من الجر يمة والعقاب**، العدد الثالث/ السنة الثامنة ـ اكتو بر ١٩٨٠.
- د. محى الدين توق ـ **المستوى الاقتصادى الاجتماعى والترتيب الولادي وتأثيرهما على النمو الخلقى عند عينة من الاطفال الاردنيين : دراسة تجر يبية**، العدد الثالث/ السنة الثامنة ـ اكتو بر ١٩٨٠.

- د. عاطف احمد فؤاد، **علم الاجتماع : التحديات الايديولوجية، ومحاولات البحث عن الموضوعية**، العدد الثالث/ السنة الثامنة اكتوبر ١٩٨٠.
- د. فيصل السالم، **التنشئة السياسية والاجتماعية فى الكويت: دراسة أولية**: العدد الثالث/ السنة الثامنة/اكتوبر ١٩٨٠.

ثانيا: ندوات

- **ثبات او تغير صورة المجتمعات النامية في ادبيات العلوم الاجتماعية في الغرب**، د. اسعد عبد الرحمن (تنظيم وتحرير)، العدد الاول/السنة الرابعة، ابريل ١٩٧٦، ص ٩١ ــ ١٠٩ ط.
- **النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعالم العربي**، د. اسكندر النجار (تنظيم وتحرير)، العدد الثاني/ السنة الرابعة، يوليو ١٩٧٦، ص ٩٢ ــ ١٢٤ .
- **مدى ملائمة وسائل وطرق البحث الغربية في العلوم الاجتماعية لظروف البيئة العربية**، د. أسعد عبد الرحمن (تنظيم وتحرير)، العدد الثالث/ السنة الرابعة، اكتوبر ١٩٧٦، ص ٥٥ ــ ٧١ .
- **حول النظرية والممارسة في الادارة البيروقراطية**، د. محمد يوسف علوان (تنظيم وتحرير) العدد الرابع/السنة الرابعة، يناير ١٩٧٧، ص ١٢٨ ــ ١٥٢ .
- **العالم الثالث والنظام الدولي الجديد**، د. فهمي الصدى (تنظيم وتحرير)، العدد الاول/ السنة الخامس، ابريل ١٩٧٧، ص ١٠٣ ــ ١٣٢ .
- **الصراع حول البحر الاحمر**، د. عبد الله النفيسي (تنظيم وتحرير) العدد الثاني/ السنة الخامسة، يوليو ١٩٧٧، ص ٨٥ ــ ١٠٩ .
- **التحضر ومشكلاته في الوطن العربي**، د. عبد الاله ابو عياش (تنظيم وتحرير)، العدد الثالث، السنة الخامسة، اكتوبر ١٩٧٧، ص ٩١ ــ ١٠٦ .
- **ضرورات التنمية الادارية في البلدان العربية**، د. محمد عدنان النجار (تنظيم وتحرير)، العدد الرابع، السنة الخامسة، يناير ١٩٧٨، ص ١٠٧ ــ ١٣٤ .
- **أبعاد الهجرة الداخلية من الريف و البادية الى المدن في الوطن العربي**، د. اسحق القطب (تنظيم وتحرير)، العدد الاول/ السنة السادسة، ابريل ١٩٧٨، ص ٩٥ ــ ١٣٠ .
- **مشكلة التخلف في الوطن العربي**، د. عمار بوحوش (تنظيم وتحرير)، العدد الثانى/ السنة السادسة، يوليو ١٩٧٨، ص ٨٥ ــ ٩٨ .

- **التربية والتنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية**، د. محي الدين توق (تنظيم وتحرير) ـ العدد الثالث/ السنة السادسة ـ اكتوبر ١٩٧٨، ص ١٤٨ ـ ١٦١.
- **التعاون الاقتصادي الخليجي**، د. اسكندر النجار (تنظيم وتحرير) العدد الرابع/ السنة السادسة ـ يناير ١٩٧٩، ص ١٠٤ ـ ١١٧.
- **التغير الاجتماعي في الوطن العربي**، د. كامل ابو جابر (تنظيم وتحرير) العدد الاول/ السنة السابعة ـ ابريل ١٩٧٩، ص ١١٩ ـ ١٣٤.
- **دول العالم الثالث**، د. عامر الكبيسي (تنظيم وتحرير) العدد الثاني/ السنة السابعة ـ يوليو ١٩٧٩.
- **التنمية وهجرة الكفاءات والقوانين المنظمة لها في البلاد العربية**، د. اسحق القطب (تنظيم وتحرير) ـ العدد الثالث/ السنة السابعة، تشرين اول اكتوبر ١٩٧٩، ص ١٥٣ ـ ١٧٠.
- **دور الجامعات في العالم الثالث**، د. احمد ظاهر (تنظيم وتحرير) ـ العدد الرابع/ السنة السابعة ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠ ـ ص ٨١ ـ ١٠٦.
- **التنمية الشاملة ... ما هي ومن اين تبدأ**، د. عامر الكبيسي (تنظيم وتحرير)، العدد الاول ـ السنة الثامنة/ ابريل ١٩٨٠، ص ١٢٤ ـ ١٤٩.
- **قضية الامن الخليجي، المفهوم والتحديات**، د. وليد مبارك (تنظيم وتحرير)، العدد الثاني ـ السنة الثامنة/ يوليو ١٩٨٠ ـ ص ١٥٩ ـ ١٧٧.
- **الاتجاهات المعاصرة فى علم نفس الطفل**، د. عبد الرحيم صالح (تنظيم وتحرير)، العدد الثالث/ السنة الثامنة، اكتوبر ١٩٨٠.

A. D. Issa, *The Financial Market in Jordan,* No. 1, Vol. 8, April 1980.

N. Al-Sayegh, *Alienation: A Multi-Dimensional Enterpretation,* No. 1, Vol. 8, April 1980.

F. Baali & J. Brice, *Ibn Khaldun and Karl Marx: On Dialectical Methodology,* No. 1, Vol. 8, April 1980.

A. Saleh, *The Relationship Between Cognitive Development and School Achievement,* No. 2, Vol. 8 July, 1980, pp. 1 - 15.

A. AL-Abed, *Basic Communication Requirements for National Development in the Arab World,* No. 2, Vol. 8, July, 1980, pp. 16 - 28

N. Eid, *The Kuwait Capital Market,* No. 2, Vol. 8, July, 1980, pp. 29 - 44

H. Ayesh, *Information is a Form of Energy*. No. 3, Vol. VI, October 1978, pp. 228-247.

- W. Wahba, *Cost-Benefit Analysis Applied to Technology*, No. 4, Vol. VI, January 1979, pp. 229-240.

- J Ismael, *Bureaucratization and Professionalization: The Division of Labor and Occupational Organization*, No. 4, Vol. VI, January 1979, pp. 209-228.

- A. Al-Ameen, *Business Cycles and the Emergence of Macroeconomics*. No. 4, Vol. VI, January 1979, pp. 186-207.

- S. Barakat, *Mass Communication Media in the Arab World: An Overview*, 1950-1976, No. 1, Vol. IIV, April 1979, pp. 1-36.

- M. Shuraydi, *Self Theory and the Wrangle over the Image of Man*, No. 1, Vol. IIV, April 1979, pp. 38-50.

- S. Ismail, *The Concept of Nature in Rousseau's Educational Theory*, No. 1, Vol. IIV, April 1979, pp. 52-59.

- H. Kheir El-Din, *Import Substitution in the Egyptian Manufacturing Industry*, No. 2, Vol. IIV, July 1979, pp. 1-27.

- M. Naji, *An Integrated Approach to Manpower Development in the Arab World*, No. 2, Vol. IIV, July 1979, pp. 28-5.5.

- F. Sakri, *The Material Base of Political Power in Ibn Khaldun*. No. 2, Vol. IIV, July 1979, pp. 57-72.

- E. H. Valsan, *An Essay on the Egyptian Experience in Development Administration*, No. 3, Vol. 7, October 1979.

- W. G. Wahba, *Factor Prices and the Choice of Technology in Developing Countries*, No. 3, Vol. 7, October 1979.

- A. Al-Koubaisy, *Classical vs. Modern Organization Theories in Developing Countries*, No. 3, Vol. 7, October 1979.

- A. Bouhouch, *Bureaucracy and its Impact on the Social Integration in the Arab World: A Descriptive Analysis*, No. 4, Vol. 7, January 1980.

- S. Mahmoud, *American Aid to Israel: A Patron-Client Relationship*, No. 4, Vol. 7, January 1980.

- Y. Haddad, *Ralf Dahrendorf, Talcott Parsons, and Beyond: Toward a Theory of Structural Functional Change*, No. 4, Vol. 7, January 1980.

H. Faris & J. Gaffney, *Three Studies of Social Change in the Middle East: A Re-Evaluation*, No. 1, Vol. V, April 1977, pp. 44-59.

S. Abdullah, *Accounting as a Tool for Economic Development*, No. 2, Vol. V, July 1977, pp. 1-17.

R. Mahayni, *Transport Strategies in Developing Countries*, No. 2, Vol. V, July 1977, pp. 18-27.

T. Farley & D. Kefgen, *Unity from Hostility; A Critique of the Psychosocial Perspective on the Middle East*, No. 3, Vol. V, October 1977, pp. 1-10.

S. El-Hussaini, *Organizational Dynamics: A Comparative Study of Two Egyptian Industrial Organizations*, NO. 3, Vol. V, October 1977, pp. 11-29.

K. Naqeeb, *Social Strata Formation and Social Change in Kuwait*, No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 236-271.

Y. Haddad, *Mannheim's Concept of the "Detached Intellectual"*, No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 221-235.

W. Khadduri, *The Jews of Iraq in the Nineteenth Century: A Case Study of Social Harmony*, No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 208-218.

F. Saddy, *Inter-Regional Interaction: An Alternative Approach to the Study of International Relations*, No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 192-207.

W. Wahba, *Joint Ventures: Myth and Reality*, No. E, Vol. VI, April 1978, pp. 228-242.

J. Prager, *Social Administration and Social Change*, Vol. 1, Vol. VI, April 1978, pp. 189-227.

S. Magee, *Tarrif Preferences for Less Developed Countries*, No. 2, Vol. VI, July 1978, pp. 231-275.

A. Kuroda, *Ethnicity and International Relations: Japanese Investments in Hawaii*, No. 2, Vol. VI, July 1978, pp. 197-230.

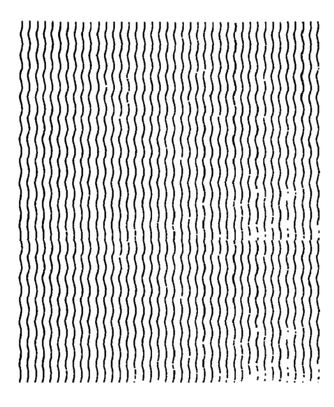
B. Korany, *Societal Variables in Foreign Policy Choice in the Third World: Conceptualization and an Empirical Case Study*, No. 3, Vol. VI, October 197?, pp. 273-293.

G. Szurovy & S. Issa, *Expatriate Labor in the Arabian Gulf: Problems, Prospects, and Potential Instability*, No. 3, Vol. VI, October 1978, pp. 249-272.

INDEX OF THE JOURNAL

ARTICLES IN ENGLISH:

INDEX OF THE JOURNAL



- G.T. Brown, **Korean Pricing Policies and Economic Development in the 1960's,** Johns Hopkins Press, Baltimore, 1973.
- A. Koutsoyiannis, **Modern Microeconomics,** London: MacMillan Press, 1975.
- World Bank, **Turkey: Prospects and Problems of an Expanding Economy,** (1975).
- Liu Jung-Chao, "Wages and Profits of Selected Industries in China", **Economic Development and Cultural Change,** Vol. 26, No. 4, 1978.
- Ker Sin Tze, "Public Enterprises in ASEAN: An Introductory Survey," Institute of South East Asian Studies, Field Report No. 14, 1978.



CONCLUSION

Having reviewed markup rate data in public enterprise in eight Asian economies, we came to a strong conclusion about the objectives of policy makers in China and Thailand, and to some degree, in Iraq, with the aid of some received microeconomic theory. A tentative hypothesis was also ventured regarding policy makers' preferences in India, and in view of the obvious similarities between China and India, this hypothesis may be a very reasonable one. An extension to Korea and Turkey is tempting but less advisable. Lui Jung-Chao reached a very similar conclusion when he noted, with the aid of the same data, that growth in China had been more impressive than that in India, though living standards in the two countries were roughtly similar. Our analysis, which focuses on the pricing decision of policy makers in a rather more formal format suggest that these differences may have emerged as a result of planning philosophies in high places. We are tempted to extend this conclusion to Thailand, but are unable to extend it further. Further research in this area might provide some interesting insights into what goes on in board rooms in Manila, Singapore, and for that matter, in a host of other developing nations.

Reference

— Willliam J. Baumol, **Business Behaviour, Value, and Growth,** New York: Macmillan and Company, 1959.

— Garfield & Lovejoy, **Public Utility Economics,** Prentice-Hall, Englewood Cliffs, N.J., 1964.

— K. Haseeb, **The National Income of Iraq,** Oxford University Press, London, 1964.

— H. E. Leland, "The Dynamics of the Revenue Maximizing Firm", **International Economic Review,** Vol. 13, 1972a.

— H.E. Leland, "Why Profit Maximization May Be a Better Assumption Than You Think," Institute for Mathematical Studies in the Social Sciences, Standford University, Report No. 80, 1972b.

— O.E. Williamson, **Corporate Control and Business Behaviour,** Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, Inc., 1970.

respect to other countries. These completely controlled industries are Electricity and Water, Railways, and Mining and Quarrying.

On a country to country basis, we offer these observations:
The Philippine data indicate no preference on the part of the policy makers to abandon an intergenerational target for the other targets: growth, profits, sales, output, capacity, and income per worker. However, the Philippine practice of turning public enterprise over to the private sector may alter this conclusion. On the other hand, we have no support for the alternative hypothesis - that the policy makers abandoned growth targets for an equity target.

The data for India offers no support for the same hypothesis. Markup rates for Indian, Turkish and Korean enterprises are too low to reveal much about policy makers' preferences. The data for China, Thailand and Iraq, however, feature markup rates sufficiently high to warrant support for one hypothesis - that policy makers in these three countries abandoned intergenerational equity for long term growth objectives. There are numerous instances in Tables I, III, and to a certain extent VIII, where the choice was made of a markup rate at least fifty percent over cost. For China, these occur in the printing paper (2.39), electrical machinery (2.06), electricity (1.99), cables and wires (1.92), machine tools (1.76), gasoline (1.74), tools (1.70), iron and steel (1.66), machine building (1.64), ammonium sulfate (1.60), cotton cloth (1.52), and diesel engine (1.50) industries. For Thailand, these occur for the Rice Account Unit (1.706), Telephone Organization (1.712), Forest Industry (1.715), Fuel (1.905), Port Authority (1.531), and Sugar Refining (1.546) organizations. For Iraq, these occur in Manufacturing (1.64), Transport and Communications (1.5), Trade (1.71), and Banking and Insurance (1.79).

It appears, then, that long term growth objectives are preferred to intergenerational equity targets in China, Thailand and Iraq. Data does not support the same conclusion for India, the Philippines, and of course, for Singapore, Korea and Turkey. Better data for Singapore might alter this conclusion. It should also be noted that the other hypothesis - that long term targets are abandoned for intergenerational equity targets - is not generally testable without extraneous cost and demand data. To illustrate, if it were correct to assume that India and China, being at such similar stages of development, had essentially the same demand structures and technologies, we could defend the hypothesis that India's policy makers revealed preferred equity targets to long term growth targets, having chosen 0 of 1.170 when a 0 of 1.375 was available.

the statutory board operating surpluses in Table X. These surpluses range from a high of S$133.0 million for the Port of Singapore Authority to a loss of S$59 million for the Housing Development Board. The Public Utilities Board surplus, at S$89.9 million, appears rather small when compared to the ability of PSA and TAS to generate surpluses.

The mean markup for the Philippine public enterprises, at 1.379, essentially matches those for China, Thailand and Iraq. When the markup figure for the Oil Industry Commission is deleted, however, the mean drops to 1.084, which would have been the lowest in the group of five countries. The markup rates for the Philippines include several below cost: The National Railway, at 0.948, and Metropolitan Waterworks, at 0.840. As Ker points out, the phiosophy of public enterprise in the Philippines has been to turn the enterprises over to the private sector when possible, and this may account for the low mean markup for Table VI.

Korea has the third lowest markup of the group of countries considered. The markup ranges from 1.396 on telephone service to a negative markup on rice. The government subsidizes the sale of rice since it is a very important item in the Korean diet. Coal sales have a negative markup but no figures were found, and hence could not be included in Table VI. If coal were included, the average markup would have been lower than 1.207. The government controlled the price of coal briquets because until 1966 coal was Korea's only heating and cooking fuel. In 1964, Korea started its first oil refinery which increased domestic refining of petroleum and relieved some of the demand pressure on coal.

The Turkish data refer to the public enterprise portion of each sector considered. The data show an extremely low markup rate for public enterprise. Most of the subsidies go into the transportation and communications sector. Even if that sector is not considered, Turkey would still have an average markup rate of 1.166 which would qualify it for the second lowest markup rate.

Unfortunately, the most recent data on Iraq is from the sixties. Nevertheless we still get an idea of government policies with respect to public enterprise since the socialist government took over King Faisal's regime in 1958. The data suggest that Iraq merits first place among the countries considered and compared to Thailand and China. The data also suggest that the industries which are completely controlled by the government have the lowest markup rates but are still relatively high with

Table IX
Mean Markup Rates and Standard Deviation of Selected Countries

Country	Crude Average Markup	Deviation
Iraq	1.379	.3082
Thailand	1.377	.3327
China	1.375	.5239
Singapore	1.229	.2560
Korea	1.207	.2121
India	1.170	.1061
Turkey	1.098	.1549
Philippines	1.084*	.7125

Source: Tables I - IX

*deletes oil industry commission

Table X
Operating Surplus of Statutory Boards of Singapore

Board	Surplus ($ million)
Housing Development Board (1977)	-59.0
Port of Singapore Authority (1976)	133.0
Public Utilities Board (1976)	89.8
Telecommunications Authority of Singapore (1976)	118.2
Jurong Town Corporation (1976)	52.9
Post Office Savings Bank (1976)	7.2

Source: Ker (1978)

Table VIII
Markup Rates:
Selected Iraqi Enterprises

Enterprise	Markup Rate
Manufacturing	1.64
Oil Refining	1.45
Construction	1.28
Electricity and Water	1.25
Transport and Communications	1.50
Railways	.862
Trade (Wholesale and Retail)	1.71
Banking and Insurance	1.79
Mining and Quarrying	1.175
Other Services*	1.41

Source: Haseeb, K., (1964)

*includes: Health, Recreation, Hotels, Restaurants, Entertainment, etc.

Data refer to the public portion of each sector cited.

Table VI

Markup Rates:
Selected Korean Enterprises

Enterprise	Markup Rate
Korea National Railroad	1.186
Korea Electric Company	1.333
Korean Telephone Service	1.396
Korean Rice Administration	.914

Source: Brown, G.T., (1973)

Table VII
Markup Rates: Selected
Turkish Enterprises

Enterprise	Markup Rate
Agricultural Enterprise	1.200
Mining and Power	1.210
Coal, Petroleum, Steel	1.112
Manufacturing	1.143
Transport and Communications	.823

Source: World Bank, **Turkey: Prospects and Problems of an Expanding Economy**, 1975 pp. 376-80.

Data refer to the public portion of each sector cited.

Table V
Markup Rates of Selected Public Enterprises in the Philippines

Enterprise	Markup Rate
Philippine National Railways	0.948
National Power Corporation	1.274
Manila Gas Corporation	1.096
Metropolitan Waterworks and Sewage	0.840
Communications and Electricity Development Authority	1.185
Bureau of Fisheries	1.381
Abaca and Other Fibres Development Board	1.272
Police Commission	1.645
Oil Industry Commission	3.546
Atomic Energy Commission	1.139
Philippine National Bank	1.089
Development Bank of the Philippines	1.138

Source: **Philippine Journal of Public Administration**, Vol. 18, 1974 (Reprinted in Ker (1978)).

Table IV
Approximate Markup Rates, Selected Public Enterprises in Singapore

Company	Approximate Markup Over Paid Up Capital
Jurong Abbattoir	1.022
Primary Industries Enterprises	1.261
Singapore National Printers	1.505
Keppel Shipyard	1.663
Neptune Orient Lines	0.920
Singamarrex	0.992
Sembawang Holdings	1.319
Insurance Corporation of Singapore	1.440
DBS Finance	1.140
Singapore Factory Development	1.187
SIA	1.654
Singapore Cable Cars	1.551
Container Warehousing and Transport	0.966
National Engineering Services	0.921
Development Resources	0.948
International Development and Construction	1.466
DBS Realty	1.008
Intraco*	1.244
DBS*	1.070

* Semi-state companies

Source: Lee Sheng-Yi, "Public Enterprises and Development in Singapore," **Malayan Economic Review**, October 1976 (Reprinted in Ker (1978)0. Data are from 1974.

Table III
Markup Rates — Selected Public Enterprises in Thailand

Enterprise	Markup Rate
Rice Account Unit	1.706
Thailand Tobacco Company	1.300
Government Warehouse Organization	1.307
Electricity Generating Authority of Thailand	1.247
Telephone Organization of Thailand	1.712
Forest Industry Organization	1.715
Fuel Organization	1.905
Metropolitan Electricity Authority	1.076
Port Authority of Thailand	1.531
Sugar Refining Plants	1.546
State Railways of Thailand	0.953
Chemical Fertilizer Company	0.958
Aeronautical Radio of Thailand	0.942

Source: Issara Suwanabol, "Theories of Public Enterprises: Lessons From Thailand," August 1977, Dept. Political Science, ANU (reprinted in Ker Sin Tze, "Public Enterprises in ASEAN — An Introductory Survey," ISEAS, 1978). Given $\pi/TR = \beta$, we have $\theta = p/ATC = (1-\beta)^{-1}$, presented above. Data are from 1976.

Table II
Markup Rates — Selected
Chinese Commodities and Their
Relationship to the Indian Rankings

Commodity	China	India	Indian Ranking
Printing Paper	2.39	1.28	11
Electrical Machinery	2.06	1.25	15
Electricity	1.99	1.25	15
Cables and Wires	1.92	1.28	11
Machine Tools	1.76	1.40	1
Gasoline	1.74	1.37	4
Tools	1.70	1.35	7
Iron and Steel	1.66	1.29	10
Machine Building	1.64	1.02	32
Ammonium Sulfate	1.60	1.39	2
Cotton Cloth	1.52	1.10	25
Diesel Engines	1.50	1.16	22
Plate Glass	1.49	1.17	20
Heavy Machinery	1.40	1.03	31
Locomotives Wagons	1.34	1.07	29
Bricks	1.33	1.38	3
Combine Harvester	1.25	0.87	33
Coal	1.24	1.35	7
Farm Machinery	1.20	1.36	5
Trucks	1.20	1.08	28

Source: Liu (1978)

Table I
Markup Rates — Selected Chinese and Indian Enterprises

Commodity	China	India
All Industries	1.375	1.170
Iron and Steel	1.666	1.299
Electricity	1.991	1.247
Coal	1.237	1.350
Machine Building	1.644	1.025
Textiles	1.190	1.111
Paper	1.208	1.278
Ceramics	1.975	1.381
Plate Glass	1.488	1.169
Leather	1.103	1.139
Writing Paper	1.027	1.261
Reed pulp	1.236	1.236
Paper board	1.250	1.364

Source: Liu Jung-Chao, "Wages and Profits of Selected Industries in China," *Economic Devlopment and Cultural Change*, Vol. 26., No. 4, July, 1978. Most data are from the years 1957 to 1960. Liu employs the profit-cost ratio, /TC. The markup rate is given by β_{sp} /ATC = 1 + a.

China and Turkey, nearly all the enterprises are public enterprises, while in the Philippines the opposite is true. In each of the cases listed, however, it is possible to view the pricing alternative chosen by a policy maker. The crude average markups and standard deviations are listed in Table IX. Chinese markups ranged from 1.20 for truck production to 2.39 for writing paper. Generally, Chinese pricing patterns emerged with highest markups on producer goods. The markup rates on Indian enterprises was lower across the board. The Indian data exhibit not only lower markups but less variability. Of all the industrial categories listed in Tables I and II, India's markup is higher than China's in only three of 20 instances--for farm machinery, bricks and coal. All of this suggests a willingness of Chinese policy makers to price the output of public enterprises substantially above cost in selected industries, while their Indian counterparts were either (a) unwilling to employ a high markup rate, or (b) unable to do much better than to recover unit production costs. It should be kept in mind that Chinese policy makers had another instrument at their disposal, wage rates, which furnished them another degree of freedom in the selection of markup rates. However, this power makes the choice of high markup rates even more revealing. We note also, from Table II, that although the Chinese planners set their highest markup rate on producer goods, no discernable pattern emerges from the Indian markup ranking, again suggesting that the Chinese markup practice is quite discretionary.

The scope of public enterprises in Thailand is much narrower, of course. Table III nevertheless suggests a willingness on the part of the Thai policy makers to markup public enterprises which very nearly matches the Chinese (the means are, respectively, 1.317, and 1.275). The Thai data exhibit less variability, however. Markup rates varied from 1.905 for the Fuel Organization to 0.942 for Aeronautical Radio of Thailand, which is below cost. The markup on electricity, 1.247 for the Electricity Generating Authority of Thailand and 1.076 for the Metropolitan Authority, compares 1.99. for China and 1.247 for India.

Unfortunately, the Singapore data is not quite comparable, since the markup rate available is unit price divided by unit paid up capital. But the mean for Singapore, at 1.229, is the fourth lowest markup average for the countries considered here. Unfortunately, statutory board markups (electricity, communications and others) were unavailable, and are omitted from Table IV. We nevertheless noted

unattainable, given cost and demand structures, reveals nothing about the policy maker's objectives.

Therefore, if θ_1 RP θ_2, and if $\theta_1 \quad \theta_2$, θ_1 is a "high" markup rate. If 0_1 RP 0_2, and if $\theta_1 \quad \theta_2$, θ_1 is a "low" markup rate. In practice, we may have only one observation, say θ^*. But it is clear that θ^* is RP to any $\theta \quad \theta^*$. At the same time, if there is only one observation, we can never infer that θ^* is RP to any $\theta \quad \theta^*$, since we have no proof that θ is attainable (as indeed it may not be). Therefore,

2. An observed markup rate, θ^*, is always RP to a $\theta > \theta^*$, but never RP to a $\theta > \theta^*$, assuming θ^* is the only markup rate observable.

We will thus occasionally find ourselves in a position where we can conclude that the policy maker has abandoned a target associated with a low markup rate for one associated with a higher markup rate. But we are unlikely to find ourselves in a position where we can infer the opposite: that the policy maker has abandoned a target associated with a high markup rate for one associated with a low markup rate. Bearing in mind that profits have a relationship to 0 (which is not one to one), we may observe policy makers abandoning inter-generational equity objectives for any of several others: long term growth in output, long term income per worker, long term sales revenues from output, long term additions to capacity, and of course, long term profits. Some of these objectives are quite consistent with those presumably associated with planners in developing economies, though the use of market power in the pricing of public enterprise is not conventionally taken as a planning device. It is, nevertheless, an option which may have been open to planners and policy makers in several Asian economies for which some data are available, and it is to these data that we now turn.

Tables I through IX list markup rates for various enterprises in China (Tables I, II), India (Tables I, II), Thailand (Table III), Singapore (Table IV), the Philippines (Table V), Korea (Table VI), Turkey (Table VII), and Iraq (Table VIII). In each case, except that for Singapore, Iraq and Turkey, the markup rate is the ratio of unit price to average total (variable and fixed) cost. The Singapore, Iraq and Turkey data are not fully comparable, giving the ratio of revenue to paid up capital or profits to value added, but are employed for lack of a better alternative. Among those economies listed is a wide variety of institutional landscapes. In

The notion of cost itself is very far from being unambiguous, and firms can gain by padding their costs through the use of various accounting methods, especially in the depreciation expense. The problem reduces to which is the relevant cost of production–the 'original cost' or the 'reproduction cost'. Governments and regulatory commissions prefer the use of the original cost because of its simplicity and because it is usually lower than reproduction cost. This definition tends to be misleading because of changes in the value of the currency which, in periods of inflation would result in a declining rate of return.

Firms prefer the use of the 'reproduction cost new,' and Garfield and Lovejoy (1964) suggest a simple approach to its valuation; the 'trended original cost.' This is done by multiplying the recorded actual cost of each property unit or class by the ratio of the appropriate index number of prices for the current year to that of the year in which the property unit was installed. The main objection to this 'cost' is that it measures the cost of duplicating a partially obsolete plant which would not be built again.

Even with an acceptable definition of cost several difficulties are immediately apparent. Firstly, θ does not bear a one-to-one correspondence to profits. That is, one markup rate can be associated with two (or more) profit figures. Unfortunately, given the results of Section Ib, above, it is profits which form an intermediate target for the policy maker with long term objectives of growth and capacity, rather than the markup rate. Maximizing profits does not, generally, mean maximizing θ, and the maximal θ available to the policy maker necessarily occurs at a lower level of output than does maximal profits. Nevertheless, a "high" θ does indicate a willingness to use market power for whatever objective the policy maker has in mind.

The second problem concerns the operational definition of a 'high' or 'low' θ. When θ approximates unity, it is not at all clear whether (a) the policy maker had market power which would have made a higher value of θ attainable, but chose a low value, anyway, or (b) the policy maker is faced with a demand and cost structure which puts a strict upper bound on the markup rate employed. Accordingly, we adopt a revealed preference approach, as follows:

1. Consider two markup rates, θ_1 and θ_2. θ_1 is revealed preferred (RP) to θ_2 if θ_1 is chosen when θ_2 could have been. θ_2 is RP to θ_1 if it is chosen when θ_1 could have been. The choice of any when the other is

economy's financial structure is incomplete, and sometimes proves to bc channeling funds in the wrong direction. The true social cost of foregone profits consequently must include an allowance for the fact that the funds channeled to the public enterprise could have been successfully employed elsewhere, given other sectors' rates of return. So the static costs of profit maximization are misstated in another way, as well, to the extent that the luxury of ân equitable or statically efficient pricing scheme denies resources to other growing sectors, straining a finanical system which already copes poorly. A profit maximizing program entails no such financial drag, of course.

We have, then, an entire set of targets to consider, both static and dynamic, superimposed on an institutionally incomplete economy, for which marginal socialcosts and marginal social benefits can be expected to be misstated. Pricing schemes for the public enterprise which appear statically efficient in simulating a competitive price may be (a) statically inefficient in misstating the social cost of foregone profits, and (b) dynamically inefficient in denying legitimate allowance for consequences felt beyond one time period. So the consequence of apparently statically efficient, or equitable, pricing schemes is dynamic inefficiency. The consequence of dynamically efficient pricing schemes is likely to be a loss of equity across generations. We next ask whether or not an observed set of public enterprise prices reveals anything about policy maker's preferences along these lines and the consequences they are willing to endure, ex-post.

II. OBSERVED PRICING PROGRAMS AND THE PREFERENCES OF POLICY MAKERS

Consider now a public enterprise for which unit price, p. is observable, along with unit production cost, ATC. The observations presumably are produced by some unobservable demand function and cost structure which the policy maker has confronted at a given point of time. We thus have

$$\theta = P / ATC$$

as the observed markup rate, and we wish to draw some conclusions about the policy maker's objectives from an observation of 0, even though the demand and cost structures which produced it elude us.

The matter of intergenerational equity is easily considered. We can employ the Rawls criterion by imagining that the planner makes decisions for an arbitrary class of consumers (the public), who have the same preferences, are risk-averse, and can only reveal their preference regarding a given pricing scheme objectively when they do not know their own return from the pricing scheme. A pricing scheme which has differential returns from different generations can only be judged objectively when the public does not know which generation it is to be a part of. We employ the maximum principle, and suggest that the optimal program, x(t), is one that solves the following problem:

$$\max_{\{x(t)\}} \{ \min_{t} \left(\int_0^{x(t)} p(x(t))dx - x(t)p(x(t)) \right) \}$$

Here, t represents a generation. The output program is then one which yields the greatest consumer surplus for the generation which is worst off. There is always the possibility, after all, that an arbitrary generation which does not yet know its place in the sequence could end up in the worst off position. The Rawls criterion at least ensures that such a generation's position is as comfortable as possible.

Without exploring the properties of the solution to the output and pricing program which is equity-optimal, it is nevertheless clear that the growth maximizing program cannot also be an equity-optimal program, since the first generation pays a consumers' surplus penalty when the profit maximizing combination (p_1, x_1) is approximated. Equity goals are thus inconsistent with long term growth targets, and, given Leland's results with long term revenue, output, capacity, and income per worker targets.

(c) The Social Cost of the Enterprise's Foregone Profits

In the developing economy context, as suggested above, one cost of foregone profits for the public enterprise is the infringement of its growth. But there may be further social costs to foregone profits which make the equity targets even less tenable.

Presumably, in the short run, additions to capacity not financeable through profits genuinely available are financed by funds produced by other sectors (which comprise the enterprise's debts). We could normally rely on a set of financial institutions to raise and channel funds to the highest return in preference to less efficient uses, but the developing

and therefore for further capital accumulation. Thus, the enterprise which seeks to maximize the discounted stream of sales revenues should not maximize sales revenues in every time period (1972a). Put differently, the enterprise which maximizes a stream of sales revenues borrows more than one which maximizes profits. The connection between the two is provided by a capital accumulation constraint which binds both programs as the horizon of the planners recedes.

It is possible to consider a very general class of long run targets. Leland (1972b) employs the same analytics in dealing with the enterprise which seeks to maximize a discounted stream of (a) profits, (b) sales revenues, (c) output, (d) a utility function defined on profits and sales revenues, and (e) profit per worker. A turnpike aproach established that as the horizon of the planner recedes, the optimal price and output program gets closer to one which would have maximized static profits in each case. That being the case, the enterprise which adopts an alternative arbitrary target, must, for the most part, maximize profits anyway. One ought not observe enterprises straying from static profit maximization chronically, therefore, even if profit maximization is not their true objective.

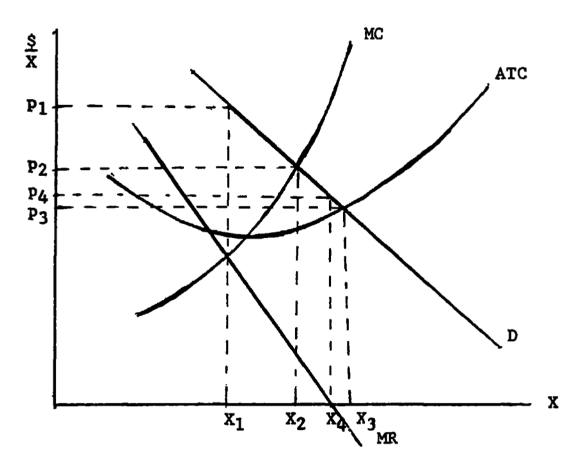
Leland's result is a very powerful one. It implies that the central authority which, as in Figure One, chooses to simulate the workings of a purely competitive market by opting for a marginal cost or an average cost pricing rule does so at the expense not only of current profits for the enterprise, but at the expense of the enterprise's long run ability to produce output, income per worker, capacity, and sales revenue. Consequently, the public enterprise which includes in its objectives the long term goal of enlarged capacity and the ability to supply output to purchasers, but employs a competitive pricing rule, will fall chronically short of its target. Figure One therefore deletes a marginal social benefit for a variety of cases.

It may be argued, however, that the abandonment of a competitive pricing rule will shift the benefits to be derived from the consumption of the enterprise's output from the current generation to subsequent generations. It is obvious from Figure One, and is well known generally, that the profit (growth) maximizing pricing scheme entails a loss of current consumers surplus. Consumer surplus is defined as

$$\left(\int_0^x p(x)dx\right) - xp(x)$$

for any level of current production, x, given the inverse demand function, p(x).

FIGURE ONE



(b) Dynamic Programs

Over time, the distinctions between the schemes outlined above may turn out to be meaningless in any case. Static schemes necessarily ignore dynamic consequences, the most important of which is that of profit's contribution to capital accumulation and growth. The enterprise, public or private, which is eventually liable for its debts cannot stray from profit maximization indefinitely without suffering permanently damaged growth, even with access to credit.

The most general description of the mechanics behind an entire family of assertions in this general area is provided by Leland (1972a, 1972b), who considers the optimal pricing schemes associated with a rather general class of long term targets. Leland's point of departure from the static pricing framework turns on the question of financing additions to capital stock which form the basis for sales revenues in subsequent time periods,

Section I reviews optimal pricing schemes associated with various static and dynamic objectives. It is concerned with the consequences of various dynamic pricing schemes, and includes some special considerations which are likely to apply to the developing economy landscape. Section II asks what certain pricing choices may reveal about policy maker's targets, and examines data from enterprises in China, India, Singapore, Thailand, the Philippines, Korea, Turkey and Iraq. A conclusion follows.

I. THE CONSEQUENCES OF PRICING PROGRAMS

(a) Static Programs

For reference, Figure One denotes the static pricing scheme suggested by various targets when the supplier has monopoly supply rights. The literature most often identifies two targets available to private management-ownership: maximim profits and maximum revenue (the latter suggested by Baumol (1959)). Williamson (1970) proposed a combination of the two. The interested reader is directed to Koutsoyiannis (1975) for an excellent review. The former is accomplished by price-quantity combination (p_1, x_1), where marginal revenue has fallen to equality with marginal cost, and the latter is accomplished by combination (p_4, x_4), where marginal revenue has fallen to zero.

Central authorities may identify other objectives, of course. Given an institution which mades pricing a public choice (public ownership, regulation), central authorities may seek to avoid the static dead weight loss associated with (p_1, x_1) in favor of either a marginal cost or an average cost pricing rule. The marginal cost rule simulates pure competition by operation at (p_2, x_2), where marginal cost equals unit price.

The average cost rule (which may include a "normal" rate of return) yields combination (p_3, x_3). There is some doubt about which program best simulates a purely competitive market, however, and because entry is barred to new suppliers, and the monopoly supplier has market power, there is no reason to expect the two schemes to yield the same answer. Thus (p_2, x_2) could require a subsidy, or furnish "super-normal" returns.

DYNAMIC CONSIDERATIONS IN THE PRICING OF PUBLIC ENTERPRISE AND THE POLICY MAKER'S OBJECTIVES BY REVEALED PREFERENCE: AN APPLICATION TO SELECTED ASIAN ECONOMIES

J. Harris *
S. Harik **

The conceptual problems involved in the pricing of public goods have received considerable academic attention. A good deal of literature has been directed to the "markets" for public goods for which no price rationing is directly possible (for example, national defence), but for which preferences of individual agents nevertheless produce signals (for example, voting). The target of this paper, however, is the pricing over time of public enterprises for which price rationing is possible, and for which central authorities have monopoly supply rights (for example, electricity). Our attention is confined to the developing economy, the market mechanisms of which do not, for one reason or another, produce modern growth as a natural outcome of the economy's day to day operation. Further, we will eschew the static consequences of these pricing decisions for the longer run implications they may have for growth in an economy which is otherwise backward. In fact, it will be suggested below that the attainment of various long run objectives is very likely inconsistent with static targets, like allocative efficiency, in the developing economy context. Predictably, lessons are provided by received microeconomic theory, though by a different branch of it than public goods theorists normally employ.

---

* *Lecturer in Economics and Statistics at the University of Singapore*
Assistant Professor of Economics at Western Michigan University. *(This paper extends a framework developed by Dr. Harris in a public finance symposium in Singapore in March, 1979.)*

29. See, for example, Hans J. Morgenthau, **Politics Among Nations**, (New York: Alfred A Knopf, 1964), pp. 126-133, where it is claimed, based on some reports of some Amercian minister in Russia in the 19th century, that the Russian National Character is secretive and suspicious of strangers, traits which agree very well with the image of the Russian, as portrayed by the Cold War propoganda machine. Thus it is concluded that such a character of the Russian is a permanent one.

30. Alex Inkeles, **op. cit.**, p. 41.

31. For example, when Terhune, **op. cit.**, p. 258, fails to discover, after a grueling attempt, any reliable method by which the "national character" concept may be used to understand or predict national behavior, this researcher decides, like many others, that there is still need for further research since "whether national character has potential for predicting international political behavior is yet to be demonstrated".

32. **Ibid**, p. 237.

16. **Ibid**, pp. 274 - 282.

17. **Ibid**, p. 1.

18. **Ibid, pp. 156 - 163.**

19. **Ibid**, p. 157, 160.

20. **the Crisis of German Ideology, Intellectual Origins of the Third Reich**, p. 4, 5.

21. **The Arab Mind**, p. 157.

22. **Ibid**, pp. 290-306.

23. **Ibid**, p. 164.

24. **Ibid**, p. 311.

25. **Ibid**, pp. 278 - 295.

26. **Ibid**, p. 280.

27. See, for example, Talcott Parsons, **Societies, Evolutionary and Comparative Perspectives** (Englewood-Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1966.

    See also Seymour Martin Lipset, **The First New Nation**, Anchor Books (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1967). In this work, Lipset presents a historical analysis of the U.S. based on the permanency of two American cultural values within whose contours all changes in American history have had to take place.

28. For example, see Kenneth W. Terhune, "From National Character to National Behavior: A Reformulation". **Journal of Conflict Resolution**, XIV (April, 1970) 203 - 263, particularly see p. 259. On the changeability and boundary problem, see p. 238, 239. Nevertheless, Terhune, like several others, after expressing serious doubts about the "national character" concept, goes ahead and attempts to use it as the tool of his analysis, and (unsuccessfully) explores its potential in understanding and predicting national behavior.

5. Raphael Patai, **The Arab Mind** (New York: Charles Scribner's Sons 1976).

For a mild critique and a review of the literature dealing with the socio-cultural aspects of the Arab Israeli conflict, prior to Patai's book, see

Benjamin Beit - Hallami, "Some Psychosocial and Cultural Factors in the Arab-Israeli Conflict: A Review of the Literature." **Journal of Conflict Resolution,** XVI (April, 1972), 269-280.

6. **The Arab Mind,** p. 18, 19.

Related to this relation between the "modal personality" and the "national character, see:

Lenon Melikian, "The Modal Personality of Saudi College Students: A Study in National Character." in **Psychological Dimensions of Near-Eastern Studies,** ed. by L. Carl Brown and Norman Iskonitz (Princeton, N.J.: The Darwin Press, 1977), pp. 166-207.

This study is based on "sentence completion tests" given to 125 college students in Saudi Arabia, only 83 of them being Saudis, the rest naturalized Saudis from other Arab Countries. It is hard to see how such a test composed of 42 sentences to be completed is capable of detecting a "modal personality" even of the Saudi Arab student of that particular college, let alone the "national Character" of the Saudi Arab, as it is interpreted.

7. **The Arab Mind,** p. 20.

8. **Ibid,** p. 31, 32, 213, pp. 59-65.

9. **Ibid,** p. 60.

10. Refer to any introduction to psychology text-book.

11. **The Arab Mind,** pp. IX - XIII.

12. **Ibid,** p. 32, 33.

13. **Ibid,** pp. 65-72.

14. **Ibid,** pp. 204 - 227.

15. **Ibid,** pp. 113 - 117.

NOTES

1. Hans Kohn, **The Idea of Nationalism**, Collier Books (New York: The Macmillan Company, 1967), P. 3.
For other words on the subject of nationalism, refer to the following:

Karl W. Deutsch, **Nationalism and Social Communication** (Cambridge, Mass: The MIT Press, 1967).
Anthony D. Smith, **Theories of Nationalism,** Harper Torchbooks (New York: Harper & Row, 1972).
Barbara Ward, **Nationalism and Ideology,** College edition (New York: W.W. Norton & Company. 1966).

2. For a detailed study of the nationalistic German ideology, see George L. Mosse, **The Crisis of German Ideology, Intellectual Origins of the Third Reich,** The Universal Library (New York: Grosset & Dunlap, 1964).

3. Alex Inkeles, "National Character" in **Comparative Politics, Notes and Readings,** ed. by Roy C. Macridis & Bernard E. Brown (Homewood, Ill: The Dorsey Press, 1968), P.P. 36-44.
For other sources on the concept of "National Character", refer to the following:
Ralph Linton, "The Concept of National Character" in **Personality and Political Crisis,** ed, by Alfred H. Stanton & Elliot Aronson (New York: The Free Press, 1951).
Alex Inkeles and Daniel Levinson: "National Character: The Study of Modal Personality and Socio Cultural System" in **Handbook of Social Psychology,** ed. by Gardner Lindzey and Elliot Aronson (new York: Addison-Wesley, 1969).

4. That the "democratic personality" is ideal rather than concrete is not usually denied by the promoters of such a peronality themselves. For example, Inkeles writes: "The problem of defining anything as broad as the 'democratic character' may be much like the problem of locating the Manchester economists' 'economic man' who Unamono somewhere described as 'a man neither of here nor there, neither of this age nor another, who has neither sex nor country, who is in brief merely an idea - that is to say a 'no-man'". **Ibid,** p. 38, 39.

When minds are looked at as pure souls in this manner, it is no wonder that the barriers between them become "psychological", and their conflicts become clashes between contradictory "cultures". One group clashes with another because, somehow its "character" was printed in such a way so as to repulse the other. Even a conflict as obviously material as the Arab-Israeli conflict is portrayed as a clash between two opposing "cultures", between "modernity" and "traditionalism". But it can be easilly seen that there is much more in common culturally between the Arab and the Eastern Jew than between the Eastern Jew and the European, and yet the alignment of forces does not correspond to the cultural affinity.

Once we realize that barriers between two peoples are not set up as a result of a natural repulsion between two pure finalized "minds", it must become clear that Arabs, like Persians, other Asians, Africans, or Latin Americans, are not afraid or jealous of "Western culture" per se. They would like to obtain many of the material comforts and adopt many of the ideas and efficiencies of all advanced countries. The fact that they send thousands of their children to Western institutions for study every year shows this to be the case. What they (Arabs and others) are hostile to is the way some Western powers literally rob them of their natural and human resources, impose oppressive and backward rulers on them, support settlers to occupy their land by force, discriminate against their people, and use ultra-modern weapons for mass murder, instill beliefs in their heads that they are members of inferior races (of course this word is no longer fashionable) or culture, and that it is in the nature of things that they should be dominated by a superior race or culture, all this while preaching democracy, human rights, freedom, and the right to self-determination. A hostility to this Western face is not a product of a "national character", but a natural biological human reaction.

"With very few exceptions, the available studies of modal or group personality unfortunately suffer from several defects which make them poor evidence in support of **any** systematic proposition. As a rule they are not designed to test any theory or validate any model."[30]

Even analyses using the concept of the "modal personality" which is supposed to detect the most frequent patterns in a statistical distribution of certain personality aspects within a group do not usually explain how the frequency of such aspects discovered through the application of the few traditional psychological tests (i.e., T.A.T., Rorchach, the sentence completion test, etc.) are necessarily typical of the group studied, let alone the whole nation or region. And yet, some of these studies assume a scientific stance to the degree that the tests carried out on human beings sound much like studies done on viruses or electrons, things we cannot see, hear or touch, but which we can study only through the phenomena they exhibit in laboratory tests. It has become traditional in this type of study, when the analysis fails to achieve any tangible results, to call for further research, and to claim that the whole idea of carrying out the study had been to "stimulate further research." It is as if we will eventually find something that does not exist if we only keep looking hard enough.[31]

Often, and particularly in those studies emphasizing the psychological personality make-up, the concept may become so static and abstract that it examines the mind in a vaccum, i.e., in isolation from its social and physical environment. Even when it is admitted that the "national character" is bound to change over time, it is claimed that such a change is too slow to be discernible.[32] This usually means that the analysis must go on as if such a change is not taking place. Since we are looking at the mind as an abstraction without examining its interactions with its environment, how would it ever be possible to explain changes occuring within it when we do not really understand its internal processes? When it is assumed that certain basic values that are supposed to have been entrenched deep in the national psyche for hundreds of years, it is no wonder that it becomes mysterious when it is discovered that changes do occur. Even when the mind is seen as having been affected by certain environmental situations, the emphasis is usually on the eary childhood experiences. Quite often it appears as if all interaction with the outside world and all further human learning and development has ceased since then. Thus the character of millions of people, it apparently seems, is mass produced, like pages in a printing press, by the way they were raised and handled at that early stage in their life.

Conclusions:

The above essay has attempted to focus on the most common weaknesses in the application of the "national character" concept to the scientific study of social behavior. While not all such studies may contain exactly the same defects encountered in our illustrative case, they usually cannot escape a number of them, since they are all based on the same false premises.

It can be concluded that the concept is unscientific, and it is usually described, even by those who adopt it, as "elusive", "protean", and "pre-scientific."[28] Description of nationality traits is usually based on superficial limited observations, often by strangers not familiar with, or knowledgeable of the culture or language of the people they are portraying.[29] Such portrayals become even more inaccurate and mixed with prejudicial fantasies when offered by members of any enemy group. Aside from the inaccuracies of the collective personality type offered, such traits are treated as permanent attributes, as independent variables to be used as explanations of other social behavior, even on the international scene, as was illustrated in the case of Arab behavior towards Israel. The mystical belief in peculiar national traits, even when these are empirically present, prevents the search for the scientific theory of why they are present. The scientist is usually satisfied by simply identifying them, or giving a one-step cause-effect explanation, blinding himself to the fact that such traits may not necessarily be peculiar to one group or nation, and that they would result whenever similar experiences are met by any other group. A "national character" approach may thus stand as a barrier, an easy way out of the exploration and deep understanding of the complex processes of man's continuous interactions with the human and non-human universe, and how the latter affects the former and vice versa. The approach may easily ignore, for example, how the physical environment, the climate, the wealth or poverty of the national resources, the way people are forced to earn a living, their contact or isolation from the outside world, their stage of technological development, the power configurations and relations within the society, the kind of ideology propagated by the more powerful groups, the status of dependence or independence, peace or war, the historical experiences with other forces, etc., all complex processes that affect the personalities within groups as **human beings,** regardless of their nationality or race. The "national character" approach, in other words, stands as a barrier to the development of a social science that strives towards the objective understanding of social phenomena. Even a social scientist who, himself, has contributed a great deal to studies based on the "national character" concept writes the following:

conflict into a Western-Arab conflict, this is a static view of human societies. It fails to conceive of societies as passing through various stages of development. Western societies have not completely moved out of a traditional stage, nor are all Arab societies as traditional as the author seems to think. While it is true that Arab societies are still more dominated by religious or pseudoreligious creeds, Western societies are still far from being secular and scientific. While Arab societies can generally be described as familist, so can the rest of the underdeveloped world, including large parts of the West itself(i.e.Greece, Spain, Southern Italy, large parts of the Southern United States, etc.)

The so-called traditional values of any society, have never prevented its acceptance of innovations that would improve the quality of life. Not many years ago, many communities in Saudi Arabia and other Gulf states thought of the radio as the work of the devil. Now these same communities not only run their own radio and television stations, but they have built thousands of modern schools for their children, universities, hospitals, and scientific research institutions. Some of their young women who were veiled only a few years ago are now getting university education, and are being sent on government fellowships to univesities abroad. These societies have not suddenly become as modern as Western societies, but it can be said that they have accomplished within about thirty years what has taken the West several hundred. (This statement should not be taken as a glorification of any particular people. At this stage of human development, this is to be expected from any society that gains the opportuniy, since the material developmental ingredients are already available).

Patai should be given credit for not believing that the East is "immovable" as some earlier Bible scholars used to think, when they tried to show how Arabs were still living in the same way as in the days of David and Jesus. He does admit that changes have occurred, but adds that these have been minor. Every innovation that occurs, we are told, "is only in the direction of return to the original pure perfect state of religion."[26] This way Patai does not score much higher than the Bible scholars.

Such an image of societies belongs to the idealistic Weberian-Parsonian school of social science, where permanent cultural values are supposed to be at the helm, and at the top of the hierarchy of social controls.[27] In order for the society to be innovative, it is emphasized, it must posses "innovation-oriented values". Those societies with "traditionally-oriented" values will reject any innovations that conflict with their basic values, and to Patai, the Arabs are one of those unfortunate people. .

"the Arab's infatuation with ideal forms" to the point that he confuses between the real and the ideal.[23] "Arab thought," the author adds, "tends more to move on an ideal level divorced from the Procrustean bed of reality. Arab speech likewise tends to express ideal thoughts and to represent that which is desired or hoped for as if it were an actual fact in evidence..."[24]

It is true that Arab thought may not always be realistic, but this is true about all underdeveloped societies. Underdevelopment itself is symptomatic of the lack of a scientific outlook. Even the so-called Western culture is still far from ridding itself of pre-scientific concepts (the "national mind" being only one of them). Trying to blame Arab hostility to the West on the odd structure of an abstract mind, while blinding oneself to the objective disadvantageous position of the weak nations in their relations with the greater powers does not really hit "the Procrustean bed of reality".

Placing Arab culture (traditional) on an opposite pole from the Western (Israel, we presume, being its outpost in an Arab wasteland) does not differ at all from the supposedly polarized mind of the Arab. To Patai, the West seems to have a monopoly on science, technology, literacy, scholarship, basic individual freedoms, nationalism, democracy and the welfare state, while Arab culture represents stagnation, ignorance, familism, religiosity, superstition, etc., an antithesis to everything good the West represents. The problem does not stop there. It is envisaged that the Arab mind is so dominated by these traditional values that it will be prevented from acquiring many of those desirable "Western" qualities. The Arab is pictured in that awkward position where every step he takes toward progress, even by trying to obtain literacy, he is forced to take from its sole possessor, the West, and one can imagine what this would do to Arab pride. The Arab may be able, according to this hypothesis, to accept some of those Western innovations that do not interfere with his basic values. So, while some changes are possible, others are out of the question.

The author is of the opinion that the Arab culture is closer to that of the East than that of the West, and that the two cultures are "characterized by widely divergent positions"[25], and we can conclude that "never the two shall meet."

Aside from the fact that this is a parroting of the colonialist ideology of another era, and apart from its attempt at converting the Arab-Israeli

Proposition: The Arabs are fascinated by the West, and yet they express great hostility towards it: They accuse the West of sinister selfish imperialist aims in its dealings with the Arabs. They want to adopt many of the things that typically belong to the Western culture, i.e., literacy, technology, science, scholarship, the welfare state, luxuries of all kinds, etc., and yet some intellectuals accuse the West of sinister cultural designs to lull the Arabs into a "spiritual torpor" in order to keep them dependent on Western science and know-how.

Explanation: There are several explanations for this, the most important of which may be the following: the polarized mind of the Arab that we have just explained above, the Arab cultural "inferiority complex", the Arab "proclivity to exaggeration", the Arab's proclivity to blame others for his own faults, the Arab's sense of marginality (the intellectual Arab is unable to detach himself from his culture and unable to ignore Western culture), the Arab's extreme sense of honor, etc.[22] In other words, it is the Arab mind's multiple complexes that cause this hostility to the West; it has nothing to do with conflicting interests in the actual relationships between the Arabs and the West. Apparently, all these conflicting interests do no really exist, but they are part of the hallucinative nature of the Arab mind.

To show how unrealistic Arabs are, Patai observes that Arabs do not hate the Turks even though the latter had ruled them for 400 years. But they hate the West even though it only ruled them altogether for about a hundred years.

One reason for this is "undoubtedly" religious identity, for the Turks are Muslim and the West Christian. Besides, Arabs feel that the West was their inferior in the past, and now it is psychologically bothersome to change positions with it. The Turks, on the other hand, proved their superiority in battle from the very beginning. (Presumably, this has nothing to do with the fact that the Ottoman Turkish empire had collapsed by the beginning of this century, and that now the Arabs have very little relationship with Turkey).

Of course, all this Arab hostility to the West must have something to do with some of the other mental ailments that were mentioned before, such as the Arab's lack of time sense, (in this case, not knowing that 400 years is more than 100 years), or what another (Western) social scientist has called

people of primary colours, or rather of black and white, who saw the world always in contours .... their thoughts were at ease only in extremes ...." Now this could easily be interpreted as a racist anti-Semite statement, but apparently it does not bother the author, for it is well known that Lawrence of Arabia was speaking about Arabs, and not about other Semitic people. So, we presume, there is nothing objectionable to that.

Another notable Western scholar, Leon Gauthier, the French colonialist professor at Algiers University at the turn of this century, and who specialized in contrasting the Western spirit with that of the Eastern (mainly Arab) spirit, also wrote statements close to those of Lawrence about the polarity of the Arab mind.

Scholar Patai himself, who, (like these other two gentlemen), has always had a life-long romantic attachment to Araby,[17] as he tells us in his preface, can corroborate the observations of these two gentlemen through repeated empirical experiments of his own: After an Arab theatrical or play, scientist Patai would stretch his ears and overhear the comments of the audience as they converged in the aisles. "Almost invariably", Patai reports, these comments were expressed in black and white; the play was judged either excellent, magnificent, great, or terrible, disgusting, stupid, without qualifications, or anything in between. This is an experimental proof that Arabs can only see in black and white.

These extremes in the Arab national character, we are informed, express themselves in several other forms: calmness and sudden outbursts of temper, unity and divisiveness, shame and honor, aggression and submission, vengefulness and forgiveness, competitiveness and mutual help, prevarication and honesty, etc.[18]

Patai does not offer any scientific explanation in this case. This will remain a tantalizing question, he says. He does not reject Gauthier's explanation (which he quotes at length, and later in the discussion tries to imitate) of how the soul of a race reflects the landscape it inhabits. The Arab soul is affected by the Arabian desert where "a torrid summer is followed by a rigorous winter ... an icy night comes after a burning day .."[19] Such a mystical explanation reminds us of some of the Volkish racist theories where the Jews, being a desert people, were viewed as shallow, arid, dry people, while the Germans, living in the dark, mist-shrouded forests, were deep, mysterious, and profound.[20] Patai, however, objects to the word "race", for today, he says, we prefer the term "people".[21]

This is why, Patai tells us, to the Arab, "work is a curse." This is the diametrical opposite, we are told, of the western Protestant work ethic. But something odd and mysterious must have happened in this case, for the word of prophecy must have hit the wrong people. The Koran, telling the story of Adam and Eve does not contain the "work curse". But, somehow, it turned out that those whose holy book is the Koran ended up with the "work curse", while those whose holy book is the Bible ended up with the Protestant ethic.

There is another explanation for this same Arab trait. This is to be found (again) in the Bedouin ethos. There is a contempt among Bedouins for all physical labor" with the exception of the tending of the livestock and raiding". Bedouins despise agricultural work, Patai says.[15] (The obvious material fact that Bedouins, forced to live in the desert, must live off their livestock and raiding, and that agriculture in the desert cannot be very rewarding, does not seem to occur to Patai who is searching for reasons lying deep in men's souls.) But here again, something must have gone wrong in the historical process, for the Bedouin ethos seems to have hit hardest those most remote from nomadic life: the middle and upper strata of urban people, while the closer people to the desert, the millions of peasants and manual workers have continued to "dirty their hands", working very hard to earn a living under severe and unrewarding conditions, regardless of their supposed ethos, and without any Protestant ethic. (Some surveys may have shown that some Arab peasants do not love their work (who would ?), but they do it all the same.)

This ethos that can make industrialization very difficult, Patai explains in another section, is not restricted to the Arabs. Only the national character of the Western people has been imbued with what Max Weber termed the Protestant ethic. Very few other people have been blessed with such a national character. The Arabs undoubtedly belong to this majority of the world whose national character does not provide a fertile soil for industrialization, and which is not innovation-oriented.[16] However, Arabs must appreciate it in this case, since, at least they are not alone, even if they do belong to a less fortunate type of humanity.

> **Proposition:** Arabs take a polarized view of the world. They see everything in extreme contrasts, with no gradations in between.
>
> **Explanation:** Several Western scholars have noticed this same mental peculiarity. Lawrence of Arabia, for example, wrote this: "Semites had no half-tones in their register of vision. They were

While medieval Ibn Khaldun had explained these tribal conflicts in terms of a struggle for survival, a conflict over scarce resources, to our twentieth century social scientist, an explanation must be sought in all-controlling cultural values.

According to this view, what had been a tribal code in response to a certain physical situation becomes an eternal curse, even centuries after the situation had changed. Accordingly, such internal wars, as the Yemeni civil war or the conflict between the Palestinian guerrillas and the Jordanian army are not seen as resulting from a present conflict of interests, or a present struggle for power, just like any other civil war anywhere else, but as manifestations of the fratricidal tendencies deep in the Arab psyche.

When some Arab analysts try to explain why Arabs fail to achieve unity, and mention several factors such as foreign power interference, diversity of political aims, economic and social disparity, dynastic rivalries, etc., the author calls the entire approach "ahistorical", for the divisive elements are sought in contemporary development, and these Arab analysts are told that they should have searched for the roots of Arab disunity in the "historic subsoil of pre-Islamic and early Islamic Arab life ..."[14]

It must be recalled that it is the Arabs who are supposed to confuse their past with their present.

> **Proposition:** Arabs have an aversion to manual labor, particularly that which involves "dirtying one's hands."
>
> **Explanation:** It must first be remembered that millions of Arabs do work with their hands, and the ones who refuse to are those who consider themselves upper class. The fact that this has always been the case in all pre-industrial class societies, (including Greece, Rome, India, and all of Europe before industrialization) does not provide the author with any clues. But then, how would the Arabs be any different from the rest of the world ?

So, out of all places, Patai finds one answer to this Arabian symptom in the Bible itself, in the Book of Genesis where God is reported to have told Adam: "Cursed is the ground for thy sake; in toil shalt thou eat of it all the days of thy life ..... in the sweat of thy brow shalt thou eat bread ..."

whether in the written language, or in any of the various spoken colloquials, and any Arabic speaking person, even the illiterate, uses them with precision.)

Patai deduces from the above, that to people using such a language, "time cannot have the same definite, ordered and sequential connotations."

Another reason for Arab unawareness of time, the author informs us, must be found in Koranic "ahistoricity", for in the Koran, the past is an undifferentiated entity, and past events are not arranged in the right sequential order. So now since Arabs are Muslim, it is only natural that the Koran must have left its mark on their mental make-up, and it is no wonder they cannot until now, differentiate their present from their past.

Even their historians, Patai informs us, saw the past in "batches" of events without any definite timing. Even "that greatest of all Arab historians, Ibn Khaldun defined history this way: " 'History refers to events which are peculiar to a particular age or race.' " You notice, he did not mention time !

Patai observes that the Hebrew language was also confused in its verb tenses in the past, but now it has been modernized, and the old ambiguities have been corrected. He suggests that the Arabs now must also modernize their language so that their tenses follow "the standard Average European."[13] But since the Arabs are proud and satisfied with their language, and since they are not willing to change their Koran, we must presume they will never learn how to be punctual. It is a hopeless case.

> **Proposition:** Arabs have a great propensity for feuding and fighting among themselves. There is now a call for Arab unity, but nothing can overcome Arab divisiveness.
>
> **Explanation:** This time Patai discovers the root of the evil in the Arab "ethos". It goes back all the way to pre-Islamic heritage, and somehow, in this case, it merges with the other Near Eastern civilization, for example, the biblical "An eye for an eye" must have had something to do with it. The Arabs, however, have their own sayings to the same effect: "Blood demands blood." On Arab divisiveness based on lineage, this famous popular saying expresses it best: "I against my brother; I and my brother against my cousin; I and my cousin against the world."

Explanation: Here again a Freudian explanation is a handy one. This Arab trait is connected with the relationship between the child and the females in the house. A female infant, we are told, is left to cry without evoking attention. A male infant, however, is immediately picked up, petted, and pampered by the mother and all other females. Among the peasants of Upper Egypt, the comforting and soothing may include the handling of the genitals to make the child smile (and this is based on an anthropological study in a village in Upper Egypt).[12] Now this may be a local custom, it is true, but since the village in Upper Egypt is Arab, we can conclude that the Arab child associates the mother, and hence women in general, with erotic pleasure, and this is how the Arab adult gets to stereotype women as sex objects who cannot resist sexual temptation.

Proposition: Arabs have no sense of time. They cannot be punctual.

Explanation: This must be a different case from all other people in a pre-industrial stage, where there is no shortage of time, or where people may not even possess watches. And even in the newly rich countries, where modern technologies have been introduced, and where watches are sold, we cannot expect people to change all their old ways overnight. They do begin to learn to become aware of time, but they cannot be expected to use it with perfect efficiency immediately. Unlearning and relearning is a lengthy process.

But, no, such explanations which would apply to all human beings do not agree with Patai's purpose, where the root of the problem must be typically Arab.

In this case, the culprit turns out to be the Arabic language itself! The Arabic verbs, the author tells us, have no tenses like the English where the past tense corresponds to past action, present tense to present action, etc., for in Arabic, the tenses are confused, where the perfect form can refer to the future, the imperfect can refer to the past, the past may refer to the present and so on... (Actually, the confusion here is the author's own, for though he pretends to be knowledgeable of the Arabic language, his knowledge obviously is very superficial, but this is beyond our concern here. Though the Arabic tenses may not correspond in their forms to the English tenses, the Arabic verbs are precise in as far as time sequences,

explained however, how the women developed this same trait as the men, for much importance is given to the fact that baby girls are raised differently and breast-fed for only a few months. We are then justified in asking: if it was the length of the lactation period that made the men develop such a quality, what was it then that made the women develop that same quality, though they were treated differently at that early formative stage ?

Whatever the case may be, the author, having penetrated into the very core of the Arab mind, decides that his finding would explain why the Arab leaders keep threatening Israel without ever taking any real action.[9] We presume that since Arab kings, presidents, and heads of states of all kinds must have all been breast-fed till the age of two or three, they must still be under the illusion of obtaining their pleasurable object (in this case the destruction of Israel) by the sheer uttering of words.

But is this really an Arab or a universal human (and animal) trait ? All people will substitute words for action when faced with a stronger force than their own. As far as I know, there are blasphemies, profanities, and obscenities in every language. Psychologists have even given some professional labels to such behavior: defense mechanisms, displaced aggression, compensation, etc.[10] Frustrated people everywhere have been seen threatening, uttering obscenities, kicking walls, breaking vases etc., when they could not get at the source of their frustration.

But the Arabs did take action against Israel in October, 1973, just a few months after Patai published his book. In the preface to the second edition (1975) he says that the arguments of the critics on this issue were not well taken, for he had never said that the Arabs would **never** carry out a threat, but that they had a proclivity for substituting words for action. The author further reminds his readers that he had also mentioned another "counter-motivation" of the Arabs: they must restore their damaged honor. Revenge is something they have inherited from as long ago as pre-Islamic days."[11] So then the Arabs fight just to restore their honor, and not to regain their lost land. This way, whether the Arabs do take action, or they do not, it can all be explained by the quirks of their personality, inflicted by two drives contradicting each other, and thus our scientist's predictions must always be right.

Proposition: Arab men consider women as sex objects. The Arab male self-image is that he should take advantage of any woman who strikes his fancy.

of them. Even a general Khaldunian principle about how the vanquished try to imitate the victor in customs, manners, style of dress, etc., a phenomenon that was meant to apply to all people, becomes to Patai another typical trait of the Arabs after they succumbed to European domination.

In the following paragraphs, I shall try to briefly give some representative examples of the observations offered by Patai as representing certain traits of the "Arab Mind", followed by the explanations offered by the author as to how these traits have come to be what they are. What will be disputed is not the existence or non-existence of these traits. There can be no doubt that some of these may exist within some strata or localities in the Arab world. Our quarrel will be with the non-scientific generalizations that follow the one-step circular cause-effect explanations, picked from any source, discipline, saying, or fantasy that can be found. Let us examine some of the peculiarities of this "Mind":

> **Proposition:** Arabs believe in talk and often substitute words for action. They give verbal threats without carrying them out. They believe in the power of words.
>
> **Explanation:** In this case, mass Freudian psychoanalysis satisfies the purpose. We are informed that in Arab society the male is breast-fed for two to three years. To the child, the breast means a pleasurable gratifying experience. This pleasure object in the Arab world is at the boy's disposal, and wherever the mother goes, she carries the boy with her. All the boy has to do is ask, and his demand shall be fullfilled. According to this theory, such an early experience cannot but leave its permanent mark on the Arab personality: hence, the uttering of words vehemently is a satisfying act. The author does not explain how, after the child is weaned, the uttering of words continues to be satisfying, without the breast. I suppose we must assume that after the second or third year, experiences, even frustrating ones, can no longer affect the personality.
>
> There is another explanation:
>
> In Arab society, mothers often issue vehement verbal threats without carrying them out.[8] Presumably, children raised this way will grow up following the same type of behaviour. It is not

own people to change their backward outlook and habits in order to solve some of their social problems, and improve their way of life. Sometimes, Patai uses psychological or anthropological studies carried out in very small Arab localities, and often by Arab social scientists. Other times, Patai depends on some casual observations made by visitors and colonialists (and occasionally some Arab "Uncle Ahmeds" who think of themselves as having "evolved", and therefore justified to parrot what the colonialists have taught them about the natural inferiority of their own people). But what might have been tentatively suggested as true for a certain time and place, to Patai becomes a permanent Arab feature. Even the Arab folk proverbs and sayings, not one of which does not have its exact opposite, are taken as expressive of the twists and turns of this permanent anatomic mind.

It is of revealing interest that Patai uses some often quoted statements about the "Arabs" from the famous Muqaddimah (Introduction) of Ibn Khaldun, the fourteenth century Arab scholar as his first rough sketch of the "overall Arab national character".

Patai quotes Ibn Khaldun as describing Arabs as a savage nation, and stating that they are people who plunder and wipe out civilization, and that "savagery has become their character and nature", that they need religious coloring to obtain authority because they are unwilling to subordinate themselves to each other; they are "rude, proud, ambitious, and eager to be the leader". Patai dutifully mentions that Ibn Khaldun writes that about the Bedouins (the desert nomads), but nevertheless, he (Patai) goes on to describe these statements as "the Khaldunian view of the Arab national character", for "he (Ibn Khaldun) was not entirely free of the universal tendency of intellectuals to fault rather than praise their countrymen."[7]

But any student of Ibn Khaldun knows well that this was not at all what Ibn Khaldun was doing. He was not painting a morphological frozen picture of his countrymen, and when he used the word "nation" ("Umma" in Arabic), he did not mean it in the same sense it is used in modern times. Actually, Ibn Khaldun was speaking about people under certain particular material conditions, having to eke out a living from a hostile desert. "Arabs" in this sense did not even have to be Arab in ethnicity, for Ibn Khaldun calls other ethnic groups living under the same conditions by the same name, and describes vividly the contradictions and conflicts between these Arabs and the other settled and urban Arabs living under "royal authority". But to our modern scientist, an Arab is an Arab, all 140 million

Patai set the boundaries for such a "mind" ? He explains that "human beings who grow up in a common environment, exhibit beyond their individual differences, a strong common factor in their personality." He also suggests that since the "modal personality" is the trait most frequently found in a group studied, the national character would be "the sum total of the motives, traits, beliefs, and values shared by the plurality in a national population." Since the "modal personality", Patai continues, should be applied to more narrowly delimited groups and the "national character" should be applied to a larger one," the national character consists of the sum total of the modal personality structures found in the national population[6]. But how was it decided that all Arabs grew up in a common environment ? If we assume that the Arab societies are capable of producing a great number of "modal personalities" (which Patai mentions but never clearly identifies), how was it decided that out of these "modal personalities" there should emerge one national character for all the Arab countries combined ? For example, if Islam is a powerful influence, then why stop at the border of the Arab countries ? If, on the other hand, each political regime tries to produce loyalties for itself, how did a national character of the whole emerge ? It is true that a great number of Arabs, particularly the politically conscious among them, have aspired for unity, but is such aspiration enough to describe them as possessors of one group "mind" ? Even those who express such a desire do not think so.

It soon becomes obvious, after reading Patai, that he is more politically motivated than scientifically, and that his whole work is inspired by the Arab-Israeli conflict, and that the "mind" he is talking about is nothing more than the abstract "character" Israel would like to think she is engaged in conflict against. Since Israel is fighting "Arabs" and not just Palestinians or Syrians, this calls for identifying the one enemy, the Arab, and, as in all such conflicts, both facts and fiction must be used in order to sharpen the differences between the warring parties. Working for such an aim, we cannot but admit that Patai has succeeded in producing quite an engaging, and often amusing piece of literature, and it should come as no surprise that his book has been popular. People have always enjoyed the well-drawn caricatures of their avowed enemies. Perhaps the classic tale of David versus Goliath stands out as an imaginative model of this kind for all time.

We cannot dispute that some of the traits mentioned by Patai may exist to some degree at least in some sections within Arab society. Actually, quite often Patai relies on some observations made by some Arab intellectuals (occasionally quoting them out of context). exhorting their

major conflict of our time. But in this case, instead of stating such a conflict in terms of capitalism versus socialism, it becomes a "democratic personality" versus an "authoritarian personality", which is a clever ideological strategy.

Since capitalists are a small minority, their cause may not be the cause of the masses. By creating the ideal "democratic personality", not only would the masses be involved in the struggle against their opposites, "the authoritarians", but it is also implied that if capitalists possess some extra political power, they do so by the consent of all the people.[4]

Ideology is not necessarily all mythical, illusory, or metaphysical. Actually, there is no reason why it may not be scientific. What distinguishes ideology, however, is that it is used to justify either a political structure or a political action. And since its primary motivation is political, there is always the danger of its mixing science and fiction.

It must be emphasized, however, that "national character" and related concepts (modal personality, mind, national values, national culture, etc.) is not in all cases consciously used as ideology, and even when used as such, this is not what makes it unscientific. Rather, what makes it so is that it accepts unquestionably the boundaries of a population that have been determined by political conflict, then takes whatever attributes it can find among individuals or groups within such a population and arbitrarily considers such attributes as typical of such a population, distinguishing it from the rest of humanity.

Hopefully, all these points will be clarified in the following case study:

Portraying the "Arab Mind":

Anthropologist Raphael Patai's book, **The Arab Mind**[5], may be considered as an embodiment of all the aspects, methodologies, and weaknesses of using the "national character" and related concepts in order to portray a collective "mind" of millions of people. There are some 140 million Arabs, living under more than twenty diverse regimes. Some are tribal and nomadic, some rural, some urban, some rich, some poverty-stricken, some highly educated, some illiterate and ignorant, some deeply religious, some secular and modern, some conservative, some revolutionary. They constitute a whole range of people distributed all the way between the Arabian Peninsula to the far west of North Africa. And yet, to Patai, they are all the possessors of one "national mind". How did

conflict is between families, tribes, villages, cities, nations, or groups of nations, something like the "Us" and "Them" syndrome must occur. The longer the conflict, the more severe and lasting the syndrome. Even when the two conflicting parties are more or less of the same stock, stage of development, culture, and religion, etc., some fictitious opposing traits, ancestry, or symbols, are usually invented.

The boundaries between the "Us" and the "Them" are determined by the boundaries of the conflicting parties. In the age of European colonialism, the boundaries were much enlarged, and the stage of development, race, and force itself, became the main criteria for distinguishing between the "Us" and the "Them". The differences among the otherwise conflicting nationalities of Western Europe were minimized, and they all merged into the one superior entity of the "White Man", the "Western mind", "Western civilization", etc., as opposed to the "Eastern mind", the "coloured races", the "barbarian", "savage", or "inferior" races, etc. It must be recalled that in earlier centuries, such as during the Crusades, the confrontation between East and West was expressed in religious symbols. Christianity then became a great unifying force among the Western peoples in their confrontation with the Muslims, the "heathens" as they were called. A few centuries earlier, a great number of conflicting Arabian tribes were unified under the banner of Islam to confront the "heretic" world of Persia, Byzantium, North Africa, and others.

It is of interest that in our own time, particularly at the height of the Cold War, even in literature that was supposed to be about the "national character", we find that the analysis loses sight of the nation-state, and focuses rather on the "democratic personality" as opposed to the "authoritarian personality". The fact that the "national character" is no longer national in this case shows clearly the change in the nature of the conflict from that between nations to that between two camps of nations. The search is no longer for contradictory national traits, but for common traits, a "modal personality" that typifies man in Western democracies as opposed to man in the "totalitarian" states. According to Inkeles, the "democratic character" believes in the worth and dignity of the self, with warmth and trust toward other people based on a belief in the perfectibility of man, with a stress on personal autonomy, a distance from, and distrust of, authority, all this with a love for variety and encouragement of differences of interest and achievement, etc. As can be seen, and as the author himself states, "the democratic character emerges at the opposite pole from the authoritarian personality syndrome."[3] It should be obvious that the conceptualization in this kind of literature reflects the nature of the

The nationalism of France became an aggressive force that threatened other regimes, and disturbed the stability of the rest of Europe. It triggered other nationalisms in neighboring countries, for these had to search for unifying common identities, even at a time when they were still suffering from political divisions. The nation-state became the ultimate model to achieve, and loyalty to it was to supersede all other loyalties.

Common traits had to be discovered even when differences were more dominant. What is a nation ? This became the burning question, and the answers to it were as varied as the situations and purposes of the political forces behind them. A common language, history, customs, culture, land, religion, and other criteria were used as determinants of nationality. When none of these factors was present, or when the one that was present was not enough to incite passion, the "uniqueness", "peculiarity", or "superiority" of particular races or cultures was emphasized. When the objective physical world failed to provide the "peculiarity" required, some nationalist ideologues "discovered" a national or Folkish spirit, a "geist" which tied the human soul to that of other souls within the nation, which in turn was tied to the national landscape, and to the cosmos as a whole.[2] States that had already been in existence discovered that an intensified nationalist ideology strengthened their internal structure, mollified and obscured their class conflicts, and created solidarity against external forces in spite of all the internal divisions. Political forces that could obtain power only through the establishment of a new state sought "self-determination" through a nationalistic ideology that emphasized the differences between them and those from whom they wanted to secede. Other political forces that sought unification of various existing states tried to discover some common denominator, real or imagined, that could serve as a rallying cry for mass mobilization of the various groups. With such a diversity of purposes served by a nationalistic ideology, it is no wonder that no definite agreement has been reached as to what constitutes a nationality.

But nationalism is only one form of setting the boundaries of a group. Since man has always had to live in groups, the extent of such boundaries has varied with the stage of social development of such groups, and the type of conflict in which they were involved. We must emphasize the role of conflict in the determining of the boundaries between the "Us" and the "Them", for without conflict, there is no call for sharpening and exaggerating the differences between the two parties. In severe bloody conflict, "Us" must not only be different from "Them" but must be its direct opposite. Otherwise, how would our killing them be justified ? When

The Arab National Character : A Critique

F. Sakri*

The aim of this article is to expose some of the pitfalls that an unscientific concept such as that of the "national character" can lead to when used in what is supposed to be a scientific study of a particular people.

In the first part, I present a brief sketch on the origins of the concept. In the second part, by taking Patai's comprehensive study, **The Arab Mind** as a representative sample of this genre of literature, I illustrate how, by using such a concept as a tool of social analysis, fiction and fantasy may sometimes be substituted for scientific explanation. In the conclusion, I state briefly the main faults and contradictions that are contained within the assumptions of such a method of analysis.

Highlights On The Origins of the Concept:

The concept of "national character" is a residue from prescientific ages. It is directly connected with the idea of nationalism, though it may be traced back to any form of individual identity with a group.

Some analysts place the birth of modern nationalism as no earlier than the second half of the eighteenth century, with the French Revolution being its first great manifestation.[1]

Such "modern nationalism" usually marks the rise to power of the new bourgeois class who imaginatively used an intensive nationalistic ideology in order to unite behind itself the great masses of people until then dominated by the narrow localism of feudal society. The new class, to promote this kind of new nationalism, used all the symbolic props of the nation-state: flags, marches, march music, and song. To instill identity with, and love of the new state, art, literature, philosophy, history, myth, and all kinds of folklore were used. The nation-state, with its symbols, the traditions of its masses, its land, rivers, lakes, forests, and mountains, was romanticized, idealized, and worshipped. Nationalism was the new ideology that served to unify multiple groups otherwise separated by many differences in culture, stages of development, class interests, etc.

---

* *Associate Professor of Political Science at Kuwait University*

References

(1) Ministry of Oil, **Kuwait Oil, Facts and Figures 1979,** table No. 38.
(2) Shankland and Partners, **Master Plan Review Outline Report,** 1977, table 2.7.
(3) Al-Qudsi, S., "Housing Market Situation in Kuwait, Segregation Housing, Expenditure and Distribution of Income and Wealth," July 1979, PP 1-12 unpublished paper.
(4) **The Statistical Year Book,** table 16, 1977, enumerated.
(5) **Ibid,** table 36, enumerated.
(6) Al-Akhras, M.S., "Feature and Factors of Foreign Labour Force Stability in Kuwait," unpublished Paper 1978, page 3.
(7) Javdawi A. **Housing in Kuwait,** Kazma Company, Kuwait, 1978, P. 47.
(8) **Annual Report of KUWAIT Municipality.**
(9) Al-Akhras, M.S., "Features and Factors ..., " Page 11.
(10) Abu-Hakima, A., **History of Eastern Arabia,** (Beirut: Kayat, 1965) p. 49.
(11) **Iran Economic Service,** No. 6, p. 11.
(12) "Report of the Ministry of Works and Social Affairs on employment activities and the main features of foreign labours," 1977-1978.
(13) Ministry of Social Affairs and Labour, **Annual Report,** 1978.
(14) Central Statistical Administration, **Report on Employment in the Government Sector.** (Kuwait, Feb., 1978)

TOTAL DEMAND ON KUWAITI AND NON-KUWAITI LABOUR FORCE IN THE PERIOD 1976 - 2000

Table 17.

Year	Kuwaitis	%	Migrants	%	Total
80-76	122.6	31	274.6	69	397.2
85-81	155.7	32	328.6	68	484.3
86-90	210.9	34	392.9	66	594.8
91-95	249.6	36	440.7	64	960.3
96-2000	316.4	40	475.5	60	791.9

* In thousands

Source: Cox Shankland and partners, Master plan Review outline final report 1977, Table 207.

ACTUAL LABOUR FORCE AMONG POPULATION ACCORDING TO NATIONALITY 1970 - 1975

Table 14.

Nationality	Labour		Population		%	
	1970 Force	1975	1970	1975	1970	1975
Iranians	33383	28933	39129	20842	85.3	70.8
Indians	10338	21475	17336	32105	59.6	66.9
Pakistanis	6659	11038	14712	23016	45.3	47.9
Non-Arab Migrants	53719	64726	78417	103562	68.5	62.5

Source: Statistic 1970 and 1975

PERCENTAGE SHARE OF KUWAITIS AND NON-KUWAITIS IN YEARS 65 - 70 - 1975

Table 16.

Year	Kuwaitis**	%	Migrants**	%	Total
1965	43.18	23.3	141279	76.7	184297
1970	65369	27.-	176828	73.-	242197
*1975	91844	30.1	212738	69.9	304582

Source: Statistical Group 1977. Table 71
* age 15 years and more
** In thousands

POPULATION UNDER STUDY ACCORDING TO REASON OF STAY

Table 13. **1975**

Nationality	Governmental work	Private work	Diplomatic boards	Accompanied	Education	Treatment	Tourists & visits	· *Total*
Iran	1988	26948	27	11663	18	1	197	4.842
%	4.8	66.-	0.07	28.6	0.04	-	0.5	100.0
India	2776	18613	40	10446	7	1	222	321.05
%	8.6	58.-	0.1	32.5	-	-	0.7	100.0
Pakistan	1989	8993	19	11887	9	2	117	23016
%	8.6	39.-	0.08	51.6	0.04	-	0.5	100.0
Total migrants	6693	54554	86	33996	34	4	536	95963
%	7.-	56.8	0.09	35.4	0.03	-	0.6	100.0

Source: Census 1975, Part two, Table 98.

NUMBER AND PERCENTAGE OF NON-ARAB MIGRANTS DISTRIBUTED ACCORDING TO NATIONALITY AND EDUCATION IN THE YEAR 1970

Table 12.

	Ignorant	Read	Read and Write	Primary	Intermediate	Secondary	Under the University	First University and graduate	Un-Identified	Total
Non-Arab migrants excluding educated society	277	5	916	317	432	2018	101	1523	202	5761
%	4.8	0.08	15.9	5.5	7.5	35.0	1.7	26.5	3.5	100.0
Iranians	25276	377	8625	1133	366	166	6	52	51	36052
%	70.1	1.0	23.9	3.1	1.0	0.5	0.02	0.1	0.1	100.0
Indians	1954	104	5170	658	796	3753	63	903	130	13531
%	14.4	0.8	38.2	4.8	5.9	27.7	0.5	6.7	0.9	100.0
Pakistanis	2733	155	4795	753	712	950	12	243	13	10366
%	26.4	1.5	46.3	7.3	6.8	9.2	0.1	2.3	0.1	100.0
Total	30240	641	19476	2861	2306	6887	187	2721	396	65710
%	46.0	0.190	29.6	4.3	3.5	10.5	0.3	4.1	0.6	100.0

Source. Statistic 1970. Table 48

Table 11

PERCENTAGE SHARE OF MIGRANTS IN TOTAL POPULATION ACCORDING TO NATIONALITY

Census	1957		1961		1965		1970		1975	
Nationality	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%
Arab migrants	62650	30.3	121591	37.7	187923	40.2	312849	42.4	419187	42.1
Non-arab migrants excluding studying society	3529	1.7	5099	1.6	5133	1.1	7240	1.-	7599	0.8
Iranians	19919	9.6	18248	5.7	30790	6.6	39129	5.3	40842	4.1
Indians	4122	2.-	7569	2.3	11699	2.5	17336	2.3	32105	3.2
Pakistanis	2631	1.3	7205	2.2	11735	2.-	14712	2.-	23016	2.3
Non-arab migrants total	30201	14.6	38121	11.8	59357	12.7	78417	22.6	103563	10.4
Kuwaitis	113622	55.-	161909	50.4	220059	47.1	347396	47.-	472.88	47.5
Total	206473		321621		467339		738662		994837	100.0

Source: Dr Amal Al-Sabah - Immigration to Kuwait - Kuwait University - Kuwait 1978. Table 39.

MIGRANTS ACCORDING TO RESIDENCY PERIOD 1975.

Table 10.

Residency Period Nationality	0 - 4	5 - 9	10 - 14	15 - more	Total	0 - 4 %	5 - 9 %	10 - 14 %	15 - more %	Total %
Arab-migrants	165567	126858	73760	52951	419187	39.5	30.3	17.6	12.6	100
Non-Arab migrants excluding studying society	5774	550	410	44	6778	85.2	8.1	6.-	0.6	100
Indians	17267	7765	3389	3680	32105	53.8	24.2	10.5	11.4	100
Iranians	20607	9834	4861	6290	40842	50.4	24.-	11.9	15.4	100
Pakistanis	11230	5186	3168	4393	23016	48.8	22.5	13.7	15.2	100
Non-Arab migrants	54878	23335	11828	13507	102741	53.4	22.7	11.5	13.1	100

Source: Statistical Group 1977. Table 53.

TABLE 9

DISTRIBUTION OF PROFESSIONS ACCORDING TO NATIONALITIES

Nationality	Scientific and Technical Sec.	Administration Managers	Clerical and executive employs.	Selling Sectors	Service Sectors	Agriculture raising animals and hunting sectors	Production labours and common labours	Total of Professionals
Total	41836	2854	38018	24093	78300	7702	105608	248415
Arab-migrants	27147	1286	16043	12282	28576	3244	58140	144718
Non-arab Migrants including educated society	4950	523	4122	5626	16824	561	32120	64726
Iranis	246	23	334	3394	4308	464	20114	28933
Indians	2602	177	2672	1729	10546	6	740	21475
Pakistanis	730	68	762	380	1781	61	7250	11038
Kuwaitis	9639	1045	17853	6185	32900	3897	15345	88971

Source: Statistical Abstract, 1977, Table 78.

DISTRIBUTION OF PROFESSIONS ACCORDING TO NATIONALITIES

Table . 8 1970

Nationality	Scientific and Technical Sec. %	Administration Managers %	Clerical and executive employs %	Selling Sectors %	Service Sectors %	Agriculture raising animals hunting sectors %	Production labours and common labours %	Unidentified %	Total of professionals %
Total	25622 100	1780 100.0	28204 100	21093 100	57737 100	3943 100.0	96966 100.0	2410 100.0	237752 100.0
Arab-migrants	17978 70.2	785 44.1	13431 47.6	10607 50.3	24670 42.7	2216 56.2	51827 53.4	463 19.2	121977 51.3
Non-Arab migrants excluding educated society	1769 6.9	258 14.5	310 1.1	112 0.4	1769 6.9	258 14.5	310 1.1	112 0.4	
Iranians	200 0.8	10 0.6	280 1.0	2848 13.5	4499 7.8	764 19.4	24944 25.7	31 1.3	33576 14.1
Indians	1477 5.7	91 5.1	2208 7.8	779 6.8	3950 6.8	20.05	1884 1.6	17 0.7	10408 4.4
Pakistanis	463 1.8	25 1.4	499 1.8	196 0.9	1143 1.9	11 0.3	4349 4.5	20 0.8	6706 2.8
Kuwaitis	3734 14.6	611 40.3	11474 40.7	6548 40	23216 40.2	893 22.6	13385 13.8	1821 75.5	61682 25.9

Source: Mohammed Safah Al-Akhras, Population and Labour Force in Kuwait unpublished Research.
The Arab planning Institute 1976. Table No. 14.

SHARE OF MIGRANTS IN LABOUR FORCE 1970.

Table 7.

Nationality	No. of Population	Labour Force	Unemployment	% of Population	% of Labour Force	% of Unemployment
Migrants Total	391266	174740	2332	1000	1000	1000
Arab-migrants	312849	120787	1867	19.9	69.8	80.1
Non-Arab migrants	78341	52517	463	20.-	30.-	19.8
Iranians	39129	33372	227	10.-	18.7	11.9
Indians	17336	10333	105	3.4	5.8	4.5
Pakistanis	14712	6653	106	3.7	3.8	4.5

Source: Mohammed Safah al Akhras, Population and Labour Force in Kuwait - un-published Research. The Arab Planning Institute 1976.

Table no. 14.

DEPENDENCY RATES AMONG DIFFERENT NATIONALS (YEAR 1975)

Table 6.

NATIONALITY	RATE
Kuwaitis	442
Migrants	147
Non-Arabs migrant	60
Indians	49
Iranians	41
Pakistanis	108
Population Total	233

Source: Statistical Year book 1977.
Table 71,27.

COMPOSITION OF ARAB AND NON-ARAB MIGRANTS BY SEX 57-1975.

Table 4.

	1975			1961			1965			1970			1975	
	Male	Female	Sex %	Male	Female	Sex %	Male	Female	Sex %	Male	Female	Sex %	Male	Female
Arab Migrants	47349	15218	311	85761	35828	239	126364	61559	205	284729	128120	144	237425	18176
Non-Arab Migrants excluding educated society	2298	1314	174	3356	1745	192	2986	2147	139	4141	3023	136	4609	2990
Iranians	18378	1541	1193	16681	1567	1065	29025	1765	1645	35498	3631	978	33359	7483
Indians	2980	1142	261	5153	2416	213	7735	3964	195	10501	6826	154	16779	15326
Pakistanians	1899	732	259	5295	1910	277	7633	4102	186	9438	5274	179	14996	8020
TOTAL	72904	19947	365	16246	43466	267	173743	73737	236	244368	146898	166	307168	215581

Source: Amal Al-Sabah - Immigration to Kuwait
Kuwait University - Kuwait 1978 - Table 88. ** Statistic 1975

POPULATION OF KUWAIT IN DIFFERENT CENSUS.

Table 1.

YEAR	KUWAITIS	%	MIGRANTS	%	TOTAL
1957	113.622	55	92.851	45	206.473
1961	161.909	50.4	159.712	46.6	321.621
1965	220.059	47.1	247.280	52.9	467.339
1970	347.396	47.0	391.266	53.0	738.662
1975	472.088	47.5	522.749	52.5	994.837

Source: Annual Statistical Group, 1977, Table 16.

CHANGE IN THE SHARE OF FOREIGN LABOUR IN TOTAL LABOUR FORCE.

Table 2.

YEAR	KUWAITIS	%	MIGRANTS	%	TOTAL
1957	23.924	30.4	54.960	69.6	78.884
1965	40.150	22.4	138.953	77.6	179.103
1970	595448	25.5	174.496	74.5	234.044
1975	86971	29.2	211.444	70.8	298.415

Source: Annual Statistical Group 1977 Table 71.

PERCENTAGE INCREASE OF ARAB AND NON-ARAB LABOUR IN DIFFERENT CENSUS.

Table 3.

	Arab		Non-Arab	
YEAR	NO. OF POPULATION	INCREASING PERCENTAGE	NO. OF POPULATION	INCREASING PERCENTAGE
1957	30201	....	62650	....
1961	38121	26.2	121591	94
1965	59357	35.8	187923	35.3
1970	78417	24.3	312849	66.5
1975	103562	32.0	419187	34.0

Source: Population Census.

existing local and foreign labour markets conditions. These considerations are especially recommended in the case of Arab immigrants for national, cultural and economic reasons.

Lastly, it is clear that migration will continue to play a major role in supplying the country with it's demand for a labour force, which is especially relevant in case of the non-Arab immigrants, for a long time, and that Kuwait will continue to be characterised by its large foreign stock.

state. However, the prevailing socio-economic differences between the Kuwaiti native population and foreign stock, who constitute the majority of population in the country, has oriented the mode of physical planning of Kuwait's metropolitan area into a unique one. Extensive housing construction has been fostered by economic growth and a national programme to provide both Kuwaitis and foreigners with adequate housing in separate localities with each settlement having its own characteristics and nature. The recent increase in foreign migration has given an additional impetus to housing construction activities in forms of multi-appartment buildings to meet the additional demand on houses and to reduce monthly rents. From this, one expects that any decline in immigration will affect the housing industry which is the major investment field for the private sector, and will partly affect the commercial and trading sector which is mainly oriented to satisfying the foreign demand for goods and services. This is equally true for the non-Arab immigrants who have different socio-economic charactersitics compared to those of Kuwaitis and thus play a considerable role in the economy.

Seventh, to safeguard against the social impact of the immigrants who have higher sex ratios, wide middle-age groups, different traditions and habits, special plans are needed to provide them with housing and public services, such as clubs, cinemas, gardens, youth centres, libraries and so forth. This is very important to safeguard against the hazards and bad effects of the development boom, since the Kuwaiti community is a conservative Islamic one.

Eighth , the increasing dependency of the Kuwait economy on foreign labour, both at present and in the foreseable future, necessitates wise labour policies to avoid any shortage in supply. Another point is that the proportion of the non-Arab immigrants spending less than 5 years in Kuwait amounted to 50 percent which is an insufficient time for these labourers to develop the necessary experience or skill and to adapt themselves to the country's economic needs. However, the solution to this problem can be envisaged by adopting sound population policies, improving immigration laws (objection certificates, entry and exit visa) and regulations. In this respect, the organization of non-Arab immigration is highly advisable since they play a major role in the private sector. This can also be envisaged by programming their supply according to the demands of the development projects and encouraging the private sector to supply the needs of these labourers, providing them with houses and good working conditions. This leads to an emphasis on gearing development planning activities and their implementation periods to the

Second, different censuses illustrate that non-Arab immigration is still active and is rapidly increasing except for the Iranian immigration whose proportion is declining because of reduction in their migration due to the recent pull effects of economic opportunities in their home country (Iran) which is now satisfying its demand for labour from foeign sources.

Third, Arab and non-Arab immigrants have different socio-economic structures, which should be taken into consideration when preparing the development plans.

Fourth, although the foreign stock of Kuwait is moving toward stability, one notices that the country is passing through the later stages of demographic transition. This is apparent in the high sex ratio and the wide middle-age group which outnumbers that of the Kuwaitis.

Fifth, demand for labour is the major determinant and the backbone of foreign migration to the country. This is particularly true in the case of our study population. In this respect the proportion of foreign labour force amounted to 70 percent of the total labour force in the country. Pakistanis and Indians together contributed 60 percent of their total population to the labour force while 90 percent of the Iranians were in the labour force. Also, in 1975 the percentage share of the study population in the total labour force amounted to 21 percent which is similar to the percentage share of Kuwaitis (29 percent) in the total labour force for the same period. It is also worth mentioning that the non-Arab labourers satisfy the demands of certain branches of the economy where Kuwaiti labourers are very few and insufficient to meet these needs; and they are not expected to do so in the near future. Also it is apparent that the non-Arab immigrants, beside meeting the high demand for unskilled labours, contribute with other nationals of the country to satisfying different demands for labour generated by the development plans; and consequently any unplanned shortage in this category of immigrants will deeply hamper the development plans since the recent decline in Iranian immigrants is an early indication to be offset by suitable plans and studies to safeguard against any future decline in immigration or change in the push or pull factor.

Sixth, the current metropolitan development in Kuwait is greatly associated with the flow of foreign immigrants to the country in response to the economic opportunities which transformed the central city of Kuwait into a centre from which it has expanded to cover almost the entire

As for the foreign labour, the projection indicates that their total number will be around 274,000 labourers representing 69 percent of the total labour force for the period 1981-1985. Kuwaitis will be around 155,000 representing 32 percent of the total labourers while foreign labour will comprise 328,000 representing 68 percent of the total. For the periods 1986-1990, 1991-1995 and 1996-2000, Kuwaiti labour will constitute, respectively, 210,000, 249,000 and 316,000 representing 34 to 36 and 40 percent of the total labour force (table 17).

This indicates that, according to the national plan of Kuwait till the year 2000, Kuwait labour will be unable to meet the high labour demand generted in the country and that demand for labour will increase while labour supply will depend on the immigration situation in other sending countries, something which is very difficult to forecast.

Also, it is clear that non-Arab labour will constitute a significant portion of the foreign stock and will comprise not less than 25 percent of the total immigrating labour. The percentage share of non-Arab labour constituted 30.7 percent in 1970 and 31 percent in 1975. If this trend continues, as happened during 1977 and 1978, then these non-Arab labourers will comprise one-third of the total labour force by the year 2000. This is especially true if we know that these categories of labourers will constitute, in one of the major sectors, namely housing and construction, 93 percent of the total labour force by the year 2000.

As established in the previous discussion with employment being the major determinant of foreign inflow in Kuwait, foreign immigrants will continue to constitute 50 percent of the country's population.

Conclusion

From the previous review of migration to Kuwait and comparison of the charactersitics of the study population with that of the foreign stock, it can be summed up as follows:

First, migratory movement to Kuwait is of a unique nature in respect to its size, composition and diversity of national origin. It outnumbered the native Kuwaitis in a relatively short period, deeply affecting the population structure and the country's socio-economic set-up.

Employment in the Government Sector

The government is the major employer in Kuwait; and it constitutes 116,451 persons, of which 69,682 persons are immigrants, representing 60 percent of the total force in the government sector. However, non-Arabs immigrants employed in the government sector constituted 7,778 pesons, representing 11.3 percent of the total.

Among the non-Arab immigrants, the study population comprised 83.8 percent of the immigrants. Among the study population, the Indian constituted 3,888 persons, representing 4.1 percent of the total foreign labourers in the government sector; while the Iranians constitute 2.9 perent and the Pakistanis 2.2 percent of the total foreign labourers. As for the duration of employment in the government, the Iranians scored an average 9.5 years, which comprised the longest period among the nationals of the study population. Pakistanis and Indians ranked second and third and comprised 9.2 and 7.4 years respectively [14].

Future Demand on Foreign Labour

From the previous discussion of the social and economical conditions which have led to a large inflow of immigrants to Kuwait and the unique socio-economic structure created in the country, one can say that employment has been the major determinant of foreign immigration to Kuwait.

Also comparing the sizes of foreign and local labour, it is observed that foreign labour will play a major role in satisfying the local demand for labour, and that the local labour market will be insufficient to meet these demands which are due in part to the small population of Kuwait and expansion of the development programmes. According to the previous census. Kuwaiti labour will still play a minimum role and consequently have a small share in the total labour force.

In this connection, Kuwaiti labour represented 23 percent of the total labour force in 1965, and it increased slightly to 27 percent in 1970 and to 30 percent in 1975 (table 16). However, the projection of the Kuwaiti labour force for the period 1975-1980 indicates that the Kuwaiti share in the labour force will be around 31 percent with a total size of 122,000 labourers.

In this connection, the Ministry of Labour and Social Affairs granted 48,270 work admissions to foreign immigrants in 1978, out of which 30,604 were granted to non-Arab immigrants. This represented 63.4 percent of the total work admissions in that year. The rest of the 17,666 work admissions were granted to Arab immigrants, which represented only 36.6 percent of the total. Among the non-Arabs, Indian immigrants accounted for 9,056 work admissions, which comprised 18.8 percent of the total for foreigners and 30 percent of those granted to non-Arab immigrants. Coming next, the Pakistanis comprised 4,677 work admissions, representing 9.7 percent of the total granted to foreigners and 15.3 percent of those among non-Arabs. Coming third, the Iranians constituted 2,592 work admissions in that year, representing 4.4 of the general total and 8.5 of the non-Arab immigrants.

From this, it is clear that Iranian immigration was decreasing relatively and that the number of labourers engaged in housing and construction was more than in other sectors, indicating the high demand on labour generated in this sector; and the proportion of labour entering this sector accounted for 64.4 percent of the total labour force entering the labour market of Kuwait. This is also true for the other national groups in our study population.

This sector accounted for 60 percent of the total Iranian labour force for 1978, 76 percent of the Indians and 61 percent of the Pakistanis.

The wholesale and retail trade, restaurants and hotel sector comes next to housing and construction in importance due to the recent increase in activities engendered by economic development. This sector has accounted for the majority of the labour among the 3 national groups in the study population; and from the new labourers engaged in this sector, Iranians amounted to 22.3 percent of their total labour force, Indians 13 percent and Pakistanis 15.2 percent [13].

From this, one can say that the Pakistanis and Indians are alike in their occupational structure in relation to the Iranians due to linguistic, educational and industrial similarity between these two countries in contrast with Iran. Furthermore the immigration conditions in Iran do not encourage the educated and skilled labours to immigrate from Iran: and although the immigration laws and regulations favour Arab immigrants, the Indian and Pakistani immigrants face little difficulty in relation to those faced by the Iranians. This has forced the Iranians to follow illegal methods in entering Kuwait.

laboratory, technical, automotive and electronic occupations as they supply the clerical needs of these occupations with their knowledge of English and ease in dealing with companies and foreign agencies. However, few Indian workers are in the agriculture and hunting sectors; and they constituted only 2 persons in 1970, which increased to 9 persons in 1975.

From this, it is clear that educational attainment, skill and qualification have made the Indians over-represented in technical and clerical work.

The Pakistanis

The proportion of Pakistanis found as production process and unskilled workers contitute the majority of its labour force. In this respect their proportion engaged in this sector constituted 4,349 workers in 1970, representing 32.5. They increased to 7,256 in 1975, representing 65.7 percent of their total labour force. This increase was, however, a response to the high demand for labour generated in the housing and construction sector. As for the service sector, which is the second major industry for the Pakistanis, their total number increased from 1,143 workers in 1970 to 1781 in 1975, constituting 16 percent of their labour force; and their percentage share in the total labour force of these sectors constituted 4.5 and 6.8 percent, and 6.8 and 2 percent respectively.

As for the rest of the occupational structure, the Pakistanis come next to the Indians, especially in technical, professional and scientific (with 463 workers in 1970 and 499 in 1975) and administrative occupations, 730 workers in 1970 and 762 in 1975. As for their percentage share in technical and scientific work, it is estimated to be 1.8 percent in 1970 with a slight change to 1.7 percent in 1975. In clerical and administrative work, their percentage amounted to 1.7 percent in 1970 and increased slightly to 2 percent in 1975. Here, again the percentage of Pakistanis in agriculture and hunting was very small, and their numbers do not exceed 11 in 1970 and 61 in 1975 (tables 8 and 9).

In order to know the trends in occupational structure among the study population it is important to analyse the employment composition of labourers entering the labour market according to the 1978 statistics.

15.3 percent of the total labour force. However, in absolute numbers this change was very limited from 4,349 workers in 1970 to 4,308 in 1975.

The Iranian percentage share in the total force of Kuwait, in these two occupations, decreased from 25 percent in 1970 to 19 percent in 1975. In the service sector, their percentage share also decreased from 8 percent in 1970 to 5.5 percent in 1975. The proportion of Iranians in other sectors was, however, very low, with the exception of the sales sector where they amounted to 2,848 sales workers in 1970 and 3,394 sales workers in 1975, constituting 13 and 14 percent respectively of the total labour force in this sector. On the other hand, the percentage of Iranians found as service workers constituted 8.5 and 11.7 percent of their total labour force.

The smallest share of the Iranians was observed in administrative, executive and managerial occupations and amounted to 10 workers in 1970, increasing in 1975 to only 23 workers, which is due however to the linguistic barriers.

From this review, it is clear that the Iranians are concentrated in the housing and construction sector apart from a small proportion in retail work.

The Indians

Indians are found extensively as service and production process workers. In 1970, the proportion of Indians in the service sector amounted to 3,950 service workers, constituting 38 percent of the total labour force in this sector. This increased in 1975 to 50 percent, raising the absolute number to 10,546 workers. Unskilled workers also increased from 1,884 in 1970 to 3,740 workers in 1975, comprising respectively. 1.9, and 3.5 percent of the total unskilled labour in the country. The proportion of Indians found in scientific, technical, professional and administrative sectors exceeded that of both the Iranians and Pakistanis; and they constituted 1,477 workers of these sectors in 1970 and then increased in 1975 to 2,602 workers, representing 5.7 and 6.4 percent of the total labour in these sectors.

In 1970, 2,208 of the Indians were employed as clerical workers and this increased to 2,672 in 1975. However, the percentage change was the same and amounted to 7 percent of the total labour force in this sector. The explanation for this is that the Indians are extensively found in medical,

and car drivers are not registered in the Ministry of Labour and Social Affairs but in the Ministry of the Interior.

The Pakistanis, who have the lowest share of work admissions, are observed to have 2,100 in 1977 representing a percent of the total which then increased to 4,160 in 1976, representing 13 percent of the total, which is the highest percentage scored among them [12].

In comparing the study population with the rest of the foreign stock, one observes that work admissions granted for each national group in the study population exceeds those granted for different national groups of the foreign stock, with the exception of the Egyptians whose work admissions were around 17,665 in 1977. In 1978, work admissions granted for Indians, and Pakistanis exceeded the rest of the foreign nationals with the exception of Egyptians whose work admission was around 1,085 and the Koreans whose work admissions amounted to 7,442. The previous figures indicate that the inflow of immigrant labour among the study population in these years exceeded that among the foreign stock in Kuwait.

Occupational Composition and Trends Among the Study Population

In this part, discussion will concentrate on the occupational structure of the immigrants. Then an attempt will be made to assess the trend of change in this structure in 1970 and 1975. This can be derived by studying the size and kinds of employment created by the labour markets in each year for the first time as revealed in the 1978 statistics.

The occupational distribution of the labour force among the study population is highly influenced by their educational attainment.

In this respect, Indians, Iranians, and Pakistanis are over-represented in 1970 and 1975 among the main occupations, namely services and production process workers. However, a wide variation is observed in the degree of concentration of each of these national groups among the two occupations. For example, the Iranians are extensively found in production processes and among unskilled labour; and the proportion engaged in these two occupations amounted to 24,944 workers, representing 72.5 percent out of a total of 33,596 workers in 1970; then decreasing to 20,114 workers out of a total of 28,933 workers in 1975, representing 69.5 percent of the total. In the service sector, the percentage share increased from an enumerated 13.4 percent in 1970 to an estimated

Coming next to Iranians, the Indian share in the total foreign labour force reached 5.8 percent in 1970 and then increased to 10 percent in 1975. The Pakistani share in the labour force increased from 3.8 percent in 1970 to 5.2 percent in 1975. (table 15).

Table 15

Labour Force among the Nationals of the Study Population as a Percentage of Total Foreign Labour.*

Nationality	Labour Force	%
Total foreign labour	212,444	100.0
Iranians	28,933	13.6
Indians	21,475	10.0
Pakistanis	11,038	5.2

Work Admission

Numbers of work admissions registered in the Ministry of Labour & Social Affairs can be used as an indicator on the extent of annual employment opportunities created in Kuwait. However, these work admissions do not reveal the actual employment situation in Kuwait because they do not include government employees, house servants, and private car drivers, and therefore gives an incomplete picture of the employment situation. Nevertheless it can give a good idea of a considerable portion of the immigrating labour force.

Work admission granted to the Iranians between 1972 and 1976, showed a wide variation, reaching its maximum of 4,311 work admissions in 1973 and a minimum of 2,990 at 1976.

In percentages, these figures accounted for 18.3 percent of the total work admissions, granted to foreign immigrants, 9.7 percent respectively.

For the Indians these work admissions reached 3,40/ in 1972, representing 15 percent of the total work admissions granted to foreign workers, and then increased to 10,000 work admissions in 1976, representing 19 percent of the total. The minimum work admissions among the Indians were observed in 1974 and accounted for 13.7 percent of the total. This low percentage share of the Indians, in contrast to what would be expected is due to the fact that those employed as house servants

reasons of employment while 32 percent constitute their dependants. Among the Pakistanis the percentage decreases to 84 percent of their total while 51 percent represent their dependants, which explains why a large percentage of the Pakistani immigrants (37 percent) were under the working age group. The rest of the Pakistani immigrants (0.06 percent) are residing in Kuwait for educational, medical and tourism reasons.

In comparing these percentages with those of the total foreign population in Kuwait, one observes that employment, though it is low, still plays the major role in migration. In this connection, the employment factor among the foreign stock comprised 32 percent while that of the dependants increased to 58 percent and for other reasons 1 percent.

Employment Among the Study Population

After the previous discussion of age and sex structure, education attainment and residency periods of the study population, one can say that the labour force constitutes the majority although the percentage of the labour force among the study population showed wide fluctuations, especially in the 1970 and 1975 census. It still represents the highest percentage in comparison to both foreign stock and the Arab immigrants in Kuwait.

On the other hand, the percentage of the labour force among the Iranian immigrants comprised the highest among the national groups of the study population, constituting 85 percent in 1975, then decreasing to 70 percent in 1975. The labour force among the Indians increased from 45 percent in 1970 to 67 percent of the total Indian immigrants. The Pakistani labour force, with their low percentage share in the total labour force, showed a slight increase, from 45 percent in 1970 to 48 percent in 1975.

Generally the total labour force among the study population constituted 68 percent in 1970, then decreased to 62 percent in 1975 (table 14).

In comparing the employment situations of the three national groups under study with tht of the total foreign stock, we observe that in 1970 the actual labour force to that of the total foreign stock amounted to 29 percent, then showed a slight increase in 1975 to 30 percent. Among the study population, the Iranians scored the highest percentage in 1970, which amounted to 18 percent of the total labour force among the foreign stock, which decreased to 14 percent in 1975.

The longer residency periods observed among the Arab immigrants is due to the fact that this group, unlike others, does not find the same difficulties with immigration laws and regulations in Kuwait.

Also, if we examine the residency periods of immigrants among the nationals of the study population and those among the Arab immigrants, one notices that the same situation prevails among Arabs, Pakistanis and Iranians with the exception of the Indians. In this connection, the average residency period among the Iranis amounted to 7.2 years and the same period for the Pakistanis (7.2 years) while it shows a slight increase among the Arabs (7.5 years). As for the Indians, this period decreases to 6.3 years, which represents the lowest average residency period among the nationals of the study population.

The average residency period among the study population and Arab immigrants is represented as follows:

Nationality	Average period for each person (years)
Iranians	7.2
Indians	6.3
Pakistanis	7.2
Arab-Immigrants	7.5

Immigrant stability and residency periods is highly determined by the market demand on labour. According to the 1975 census, (table 13), employment seekers constitute the majority of the immigrants, representing 63.8 percent of the total immigrants, while only 35 percent comprise their dependants. Those who came for reasons other than work, like education, health and tourism, constitute less than 1 percent of the total.

Among the study population, the percentage of Iranians residing in Kuwait for reasons of employment amount to 71 percent of their total while 28 percent constitute their dependants, and 0.06 percent for education and tourism. This situation is, however, expected among the Iranians, who are known to have a high sex ratio and age structure and consequently have a large number of its male immigrants in the working age group. As for the Indians who have more balanced age groups, it is apparent from the table that 66 percent of their migrants live in Kuwait for

As for the education attainment among the nationals of the first study population, Iranians have the highest rate of illiteracy, which amounts to 70 percent, while it decreases among the Indians to 14 percent, and among Pakistanis, 26 percent of the total population. Although there are few statistics on different national groups in the study population, one can say that the labour productivity among these is influenced by the level of education and illiteracy rates among them (table 12).

Degree of Stability Among the Study Population

The degree of stability among the study population can be examined by the residency periods among its nationals, according to the 1975 census.

In this respect we can consider a 5 year residency period or more in Kuwait as sufficient for these immigrants to get acquanited with the local social habits and traditions and to overcome other social barriers. However, a lesser period than this will indicate unstable conditions of these immigrants.

The importance of studying the residency periods stems from the fact that it effects the stability of the immigrant labour among the study population and consequently their willingness and ability to participate in the country's development efforts.

In the case of foreign stock, table 10 reveals that more than 50 percent of these have spent less than 5 years in Kuwait, while about 25 percent have spent a period ranging from 5-9 years. 11 percent have spent between 10-14 years and the rest around 13.1 percent have spent more than 15 years.

From this we can conclude that less than the half of the foreign stock (47 percent) have a tendency to stay in Kuwait to provide stability in the labour supply. However, 53 percent of the foreign stock spent less than 5 years in Kuwait and this no doubt leads to an unstable labour supply.

The same situation is found among the study population, where 50 percent leave the country in less than 5 years while 24 percent stay for 5 to 9 years and 12 percent and 14 percent spend from 10 to 14 years and more than 15 years respectively. In comparing the residency periods of the study population with that of the Arab immigrants, the last group have longer residency periods than the study population. In this respect, 39 percent of the total Arab immigrants have spent less than 5 years; in other words more than 60 percent of these remained for periods exceeding 5 years.

percent of the total population in this category, while the age group over 60 years represented 26 percent of the total population in this category.

The Indians

The proportion of Indians in the age category 15-59 years is approximately equal to the Iranians in the same working age category, and their percentage amounted to 79 percent of the total Indian immigrants in 1975. The difference between the working age groups of these two nationals is mainly attributed to the higher percentage share of Indian females in the age category, which amounted to 47.4 percent, while that of the Iranian females comprised only 11 percent. This reflects the fact that the number of married Pakistani females contributing to the labour force is larger than that of the Iranians in the same category. Indians in the age group before 15 years, constitute 21 percent of the total population. The majority of the Indian females are found in the 15-59 years age category, constituting 78 percent of the total Indian females; and the rest is divided among the age category under 15 years of age and the age category over 60. From this one can see that the dominant age group among the Indians is that of the working age group, and that the Indian females in this age group play a greater role than that of the Iranian and Pakistani females.

Level of Education Among the Study Population

Education attainment is another major social aspect of population studies, especially among immigrant labour. Labour productivity, skills, and efficiency are greatly related to education as attainment among the labour force. Although there is a high demand for foreign labour in Kuwait, which can be satisfied by different types of skilled and unskilled labour, there is no doubt that educated labourers are preferable to illiterate ones, and that a minimum education is required for participation in all aspects of an increasingly complex society like Kuwait.

A quick review of the foreign migrants from this point of view reveals that 50 percent of this population in the age category over 10 years is illiterate, while those who have finished university in this category comprise only 4.1 percent. However, 75 percent of the age group over 10 years are not educated. This same situation is observed among the study population whose illiterates or those without any scientific qualification amounted to 82 percent while those having a university education are not more than 2 percent of the total study population.

The proportion of the popultion in the working age group 15-59 years constitutes the majority among all nationalities in the study population; while those under 15 years and over 55 represent the minority among the nationalities in the study population.

The Iranians

According to the 1975 census, the size of the Iranian population in the age group 15-59 years reached 32,577 persons representing 80 percent of their total, while those under 15 years of age and over 65 years of age reached, respectively, 87,52 and 413 representing 19 and 1 percent of the total Iranian population.

Because of this, one expects the labour force to be the major feature in the Iranian population and consequently a major factor and determinant for migration to Kuwait.

However, the role of Iranian females in the labour force is very limited; and their proportion in the working age group 15-59 amounted to 3,534 representing 11 percent of a total population of 32,577 persons, while their percentage in the age groups under 15 and over 65 years comprised 49 and 29 percent of the population in these two categories respectively.

The Pakistanis

The working age group among the Pakistanis comprised 60 percent of it's population, representing 13,984 persons out of 23,016 persons in 1979. However, the proportion of the age group under 15 years amounted to 8,725 persons representing about 40 percent of the total population.

The age group over 60, whose numbers do not exceed 307 persons, represents 1.3 percent of the total population. This indicates that although the working age group among the Pakistanis is lower than among the Iranians, the Pakistanis in this age group represent the majority of their total population.

However, the working age group among the Pakistani females is greater than among the Iranians and comprises 22 percent of the total Pakistani immigrants of working age. In terms of numbers, they constituted 3,122 females out of 13,984 at this age. Among the proportion of population under 15 years, the females predominated over males constituting 55

females. Also the proportion of immigrants in the age category 1-14 is very small since Iranians enter Kuwait as adults rather than as new-born infants. However, after this weak base comprising the young age group, the pyramid starts to swell from one side (the male side), while the female side shows a slight swell which disappears after the age group 65 and over. The swelled side of the males, who represent the medium age group, starts an observed decrease from the age category 45-49 and vanishes after age category 65 and over.

The Pakistani Age Pyramid

As mentioned before, there is a similarity between the Iranian and Pakistani age pyramids, especially in the middle age group of the males. However, one notices that the age pyramid for the Pakistanis has a wider base which represents the age group 0-14 with equal size of males and females. After this, the pyramid starts to swell towards the male side and become apparent in the age category 20-24 till the age group 50-54; then this swelling disappears towards higher age groups for both males and females. Nevertheless, the Pakistani age pyramid is characterised by a wide base representing the age group 1-19 for both males and females, and afterwards the pyramid becames unbalanced yet dominated by males.

The Indian Age Pyramid

This age pyramid suggests a more balanced shape, between males and females at all age groups. However, the base starts with a medium width at the age group 5-9 years; then it narrows between 10-14 and 15-19 years of age. The pyramid then swells at 35-39 years of age on both sides and gradually narrows at the age group 50-54 and reaches its minimum width over 65 years of age.

Thus, the Indian age pyramid reveals a balanced shape with a clear working age category between age groups 20-24 and 50-54 years, for both sexes, while the female role in this pyramid is more significant than it is among the Iranians or Pakistanis.

It will be important here to review some aspects of the 3 major age groups in order to have an idea of the economically active group which includes the labour forces so that one can examine the effects of the combined population under 15 years and over 60 years on persons aged 15-59.

Kuwait city can give an idea of the size of the house-maid population in Kuwait.

Among the study population, the Iranians have the highest sex ratio followed by the Pakistanis and Indians; and their sex ratio was 978 males per 100 females in 1970. Among Pakistanis and Indians, the ratio was 179 and 154 males per 100 females for the same year respectively. As for 1975, a considerable change occurred in the sex ratio of both the Iranians and Indians. During this year, the sex ratio among Iranians decreased to 445 males per 100 females, and it also decreased among Indians to 109 males per 100 females. The two sex ratios were, however, nearly similar to that among Kuwaitis, which reached 50 males per 100 females. As for the Pakistanis, this ratio increased to 186 males per 100 females for 1975.

This high sex ratio among the study population reflects the instability of the non-Arab migrants and represents a community with a different nature from that of the local one. On the other hand, these high rates reflect the rate of increase in labour force to meet the demand of the development projects.

Age Structure

Age structure is regarded as one of the major aspects of population which can be used as an indicator of present and future population changes. This can be useful in adopting proper labour policies in development planning and the study of population structure, with its social characteristics.

A general look at the age pyramids of the national groups comprising the study population, reveals that a slight similarity exists between the Iranian and the Pakistani age pyramids, while that of the Indians shows a great difference from the others.

Note * After 1977 the immigrants among these three national groups became similar to the study population in their sex ratio.

The Iranian Age Pyramid

The age structure of the Iranis typifies that of immigrants. It is characterized by a large proportion of males and a small proportion of

percentage decreased to 4.4 percent in the period 1970-1975.

This percentage decrease among the Iranians is due to two factors. reasons:
First, the ambitious development plans which started recently in Iran demanded large numbers of foreign labour especially from Korea. According to the 1975 estimates, the shortage in the Iranian labour force amounted to 700,000 workers including 280,000 unskilled workers which constituted 40 percent of the total labour force needed. This shortage was envisaged to be imported from foreign sources and particularly from Korea.[11]
Second, there were the recent restrictions on entry and residence visas besides the increase in cost of living, especially for expenditures on house which the Iranian labourers, with their low wages, couldn't afford. This decrease in the Iranian immigrants is also observed in relation to the total immigrants in the country. In this respect, their percentage share in the net foreign stock decreased from 21 to 12, and from 10 and 7 percent in 1957, 1965, 1970, and 1975 respectively.

In relation to the total population, their percentage share decreased from 9 percent in 1957 to 5 percent in 1961. Then the percentage increased to 6.6 percent in 1965, but it decreased again to 5 and 4 percent in 1970 and 1975 respectively.

As for the Indians, their percentage share in both net foreign migration and total population showed a slight increase in relation to net foreign migration. Their share was, respectively, 4.5, 4.7, 4.4, and 6.1 for the periods 1957 to 1961 to 1970 and 1975. However, their percentage share in total population was much lower and amounted to 1.3, 2.2, 2, 2 and 2.3 percent for the periods 1957 to 61 to 65 to 70 and 1975 respectively. (tables 11 and 6).

Social Characteristics of the Study Population

Sex Structure

The sex structure of the study population was distinguished from that of the foreign stock, (with the exception of the Korean*, Phillipine and Bangladeshi immigrants), by a higher percentage of males among its population. However, the low sex ratio among the Indians is not due to their greater tendency to form families but to the recent increase in the female labour force who work as house maids. In general, one finds on Indian maid in every Kuwaiti house; and one Sunday visit to the church of

other hand, a lot of Indian, Pakistani, and Iranian families lived in Kuwait and intermarried with the Kuwaitis. Thus, the psychological barrier was reduced and one finds a lot of Indian, and Iranian words being used by Kuwaitis, beside the Indian food and currency which was used until the early fifties.

Changes in the Study Population

Immigrants comprising the study population predominate among the non-Arab immigrants and their percentage share in non-Arab immigration during all census periods was observed to be not less than 86 percent. Their percentage increase during 1957-1975 was 260 percent representing an increase from 26,672 in 1957 to 95,963 in 1975. However, one observes that the percentage share of the study population in total foreign stock and total population show a decreasing trend. In this respect, they constituted 29 and 18 percent of the total foreign stock in 1957 and 1975 respectively, and 12.9 and 9.5 percent of the total population for the same period.

The national origins of the study population have changed since 1957 with the Iranians now predominating. In terms of numbers, the Iranians increased from 19,919 persons in 1957 to 40,842 persons in 1975. The Indians, who come next, amounted to 4,122 in 1957, and increased to 32,105 in 1975, (as compared to 23,016 in 1975.)

Comparing the percentage increase of these national groups in the different census periods, one notices that the Indians came first, followed by the Pakistanis, while the Iranians lagged behind. The percentage increase among the Indians was 83 percent during the 1957-1961 census which then decreased to 54 percent in the 1961-1965 census. It decreased again to 48 percent in the 1965-1975 census, then rapidly increased to 85 percent. This fluctuation also occurred among the Pakistanis whose percentage was 173 percent in the 1957-1961 census, which is the highest score among the study population for all census periods. However, this percentage decreased to 62.9 percent in the 1961-1965 census, and again decreased to 25.4 percent for the period 1965-1970, and rapidly increased to 56 percent in the period 1970-75.

Although the Iranians dominated the two other national groups in terms of size, their percentage increase during the period 1957-1961 was only 8.4 percent. It apparently increased to 68.7 percent in the period 1961-1965 and then decreased to 27 percent in the period 1965-1970. Finally, the

more than 5 years, and 40 percent spent less than this period. However 70 percent of them are observed to have spent more than 9 years, which is due to the inflow of Arab immigrants after the 1967 war.

As for the non-Arab migration, 25 percent, representing 25,335 immigrants out of 103,741 foreigners, have spent more than 10 years in Kuwait, which is a sufficient time to make them a considerable proportion of the community supplying the country's demand for labour for a longer time.

The Population Study.

As has been mentioned earlier in this paper, the Indian, Iranian and Pakistani immigrants constitute the majority of the non-Arab migration and were the first immigrants to the country for several reasons. Some of these are:

The Geographical Factor

Iran and it is natural geographic extension, namely India and Pakistan, is the nearest non-Arab area to Kuwait, only separated by the Arabian Gulf which has never been a barrier to interaction [10] and migration activities among these nations. Thus, Kuwait became easily accessible to these three nations with large populations and low per capita income. Consequently one expects a long tradition of migration from this sub-continent to Kuwait.

The Economic Factor

The ship building, pearling and trading activities of the Kuwaitis put them into early contact with these countries. The Kuwaitis had played middled-men between these nations and East Africa, carrying different goods between them. These economic relations later encouraged migration from these areas to Kuwait. However, migration from Iran was the biggest and the most effective one. These early migratory movements from Iran greatly enabled these immigrants to adapt themselves to the country's tradition.

The Social Factor

Due to the previously mentioned geographical factor and the early commercial and trading activities with Indian, Pakistan and Iran very close social relations were established between these nations and Kuwait. The Kuwaitis spent up to six months each year in these countries. On the

Because of this, the Iranian labour force with its high illiteracy rate constitutes the majority of the foreign labour in this sector. Generally, foreign non-Arab immigrants constituted 32 percent of the total labour force in this sector in 1970 and 30 percent in 1975, which was not a substantial change. In sales activity, which is the second major industry for the foreign labour, 18.6 percent of the total labour force was of foreign origin in 1970, and that increased to 23.3 percent in 1975. In the service sector, which comes third in importance, foreign labour scored 17 percent of the total labour force in 1970 and increased to 21.5 in 1975. In the administrative, managerial and executive sectors, which is the fourth in importance, the percentage of foreign labour was 21 percent in 1970 and decreased to 18 percent in 1975. However, the percentage share of foreign labour was very low in those economic sectors which needed technical and scientific or clerical workers. This was due to the linguistic and cultural barriers, and their percentage share in the first sector was 15 percent in 1970, which decreased to 11 percent in 1975, while in the second sector their share decreased from 11 percent to 10 percent during the same period. In general, non-Arab labour comes third to Kuwaiti and Arab labour in all economic sectors except in housing, construction and services where they come next to the Arab immigrants; and no doubt this situation is due to the low share of the Kuwaiti workers in this sector. (tables 8 and 9).

Residency Period in Kuwait.

This indicator reflects the extent of stability among foreign immigrants and their residency periods in Kuwait. These residency periods, in turn, reflect the extent of immigration laws and regulations in meeting the country's demand for foreign labour. No doubt the longer residency periods will enable foreign labour to adapt themselves to the social and economic needs of the country and to raise their skills which will be reflected in their productivity.

It is clear (from table 10) that less than 50 percent of the non-Arab immigrants have spent 5 years or more in Kuwait while the rest have spend less. If we consider the 5 year period as enough for the immigrants to learn enough of the country's habits[9] and traditions, then we can say that 50 percent of these immigrants, who spent less than 5 years were not sure to spend more time in the country and that this may possibly reflect some of the difficulties they face which may be related to immigration and visa laws. The Arab immigrants are characterised by their longer residency periods; and from table 10 we can observe that 60 percent of them spent

unemployment among the non-Arabs was relatively less and amounted to less than 1 percent, while among the Arabs it reached 1.5 percent in the 1970 census.(table 6)

Dependency Ratio

This indicator shows the relation between economically active persons and the rest of the population and reflects the dependency burden on the working age group. It thus reflects the standard of living of the population.

This indicator also shows the contribution of the population in various economic activities which in turn depends on the age and sex structure as well as on education level, school enrolement and other factors.

As we may observe from the previous discussion, the percentage of the working age group is generally high while the proportion of the population in this group is low. Consequently, one expects the dependency burdens to be low. However, dependency burdens among the Arab immigrants is higher than that among the non-Arabs and amounted, in 1975, to 147; while among the non-Arabs it reached 60 males per 100 females. If we compare these dependency ratios with those among Kuwaitis and the total population, this ratio was 442 among Kuwaitis and 233 for the total population for the same year. This variation in dependency ratio among the different nationals gives the migratory movement in Kuwait a unique dimension in comparison with other countries which have a proportion of foreign stock among its population. However, this low dependency burden among the non-Arab immigrants doesn't reflect the true picture because a considerable proportion of those support their families in their home countries, and thus the true ratio is different from that found in Kuwait (tables 7 and 9).

Distribution of Foreign Labour.

The distribution of foreign labour by industries shows that it is concentrated in certain industries. For instance, industries that do not need certain skilled labour, such as services, housing, construction and mining, are dominated by foreign labour, particularly non-Arabs.

This however, reflects two things: First, illiteracy is comparatively high among non-Arab immigrants. Second, the demand for labour in housing and construction is high which can be met by the non-Arab immigrants.

Age Structure among the Arab and the non-Arab Immigrants 1970

Table 5.

Age group	Number of persons	% Arab immigrants	% non-Arab immigrants	Number of persons
0 - 14	129,690	41.4%	26.6%	20,881
15 - 59	178,343	57 %	72.7%	56,610
60 & More	48	1.5%	1. %	850

Age Structure

This is another indicator which reflects the difference among the Arab and non-Arab immigrants and is highly determined by the sex structure. The age structure among the foreign stock of Kuwait was affected by the demand on labour more than any other factor. In this respect, the working age group (15-59) among the non-Arabs amounted to 73 percent in 1970, while the younger age group (under 15) and the older age group (over 60) amounted to 26 and 1% respectively. The situation, however, is different among the Arab immigrants; and there is a balance between the working and the younger age groups. Among these categories of immigrants, the working age group (15-59) reached 57 percent while the younger age group (under 25) amounted to 41.4 percent, and that of the older one constituted 1.5 percent. (table 5.).

The labour force plays a dynamic role in determining the magnitude of migration, as it moves from areas of lesser demand on labour to those areas with a higher one. In this connection, the inflow of foreign labour started in Kuwait from the early period of oil discovery when the oil companies used foreign labour, particularly Indian and Pakistani.

Due to this, non-Arab immigrants constituted one-third of total foreign labour while their total number in the country constituted 20 percent of the net foreign stock in the 1970 census. This means that the share of the non-Arab immigrants in the labour force is higher than their share in net foreign population. Also, the non-Arab's share in unemployment amounted to 20 percent of total unemployment among the foreign stock. In comparing unemployment among these two categories, we observe that

then increased to 35% in the period 1961-1965. Then it showed a decrease to 24% in the third period, 1965-1970; and again increased to 32 percent in the fourth period, 1970-1975. Comparing this with the percentage increase in the Arab migration during the same periods, one notices a fluctuating decrease which amounted to 94,35,66 and 34 percent during the same period respectively. This however does not mean that the absolute figures are decreasing; on the contrary, they are increasing.

Sex Ratio

Another difference in the social composition of the two categories of migration demonstrates itself in the sex structure (number of the males per 100 females). In this respect, the non-Arab immigrants show a relatively higher sex ratio. However, a gradual decrease in this ratio is observed among both Arab and non-Arab immigrants, especially after 1957. With linguistic and cultural barriers as well as other problems like types of jobs available and expensive housing, one notices that non-Arab immigrants have little tendency to bring their families with them or to establish one in Kuwait. This situation is markedly observed among the Iranians whose sex ratio is comparatively high and amounted to 1200 males/100 females. Among the non-Arabs, this ratio amounted to 540 in 1957, which decreased to 399, 308 and 206 in 1961, 1970 and 1975 respectively. This simultaneous decrease in sex ratio is attributed to the change in sex structure among the Indian immigrants, which showed a considerable decrease in 1975 and amounted to 109 males per 100 females. This is due to the increase in the proportion of females among the Indian population. However, this decrease in sex ratio among Indians does not reflect any change in the social structure of the Indian families but reflects the recent increase in the female labour force which became the major source of house maids.

Among the Arab immigrants, the sex ratio was observed to be relatively low, amounting respectively to 311,239,205,144 and lastly 142 males per 100 females for the same period [4]

amounted to 312,808 then to 2,191,926,000 in 1967/68 and 1975/76 respectively.

This increase in oil revenues was accompanied by a rapid increase in government expenditure from 415,710,000 KD. in 1972/75 to 1,095,845,000 in 1975/76. There is also a relation between oil revenues and migration; between 1953 and 1975 oil revenues increased from 60 million KD. to 2170 million KD., between 1957 and 1975, immigrants increased from 92,851 to 522,749 persons [7].

During these periods starting from 1957 to 1978 the country witnessed significant activity in the field of physical planning which was reflected in the construction sector, which absorbed the majority of these migrants.[8]

Social Characteristics of Foreign Stock in Kuwait.

The social characteristics of any population can be derived from the age and sex structure, population size and composition. These characteristics affect, and are affected by labour force magnitude, dependency burden occupations and levels of education.

In this connection, one can draw a broad outline of the social characteristics of the foreign population in Kuwait and the main differences between the Arab and non-Arab immigrant changes in foreign stock.

The size and volume of net migration to Kuwait indicate variation from year to year. Such variation may show longer term trends as well as random changes, and therefore it should be interpreted with caution.

The two components of the foreign stock in Kuwait, namely the Arab and non-Arab immigrants, have shown a rapid increase during the last 18 years. During this period the non-Arab migration increased to 243 percent which is less than one half of the total increase in Arab migration, which amounted to 570 percent during the same period. In terms of absolute figures, this increase between 1957 and 1975 ranged from 30,000 persons to 103,500 persons among the non-Arabs, and from 63,600 to 319,187 persons among the Arab immigrants for the same period.

Following the path of change in the two categories of migration during different census periods, one notices that the non-Arab migration shows a fluctuating increase which reached 26 percent during the period 1957-1961,

local socio-economic structure and becoming a part of the Kuwaiti community.

Regarding age structure, the proportion of foreigners in age group 0-15 years is far less if compared with the working age 15-59. At the same time, foreigners over 60 years were very few.

Comparing these characteristics with those of Kuwaiti nationals in the 1965 and 1975 census, one observes that Kuwaitis in the age group 0-14 constituted approximately 50 percent of the Kuwaiti national in both the 1965 and 1975 census while immigrants in the same age group constituted 28 and 40 percent in both census.

On the other hand, the working age population (15-59) among Kuwaitis amounted to 46 percent in the two census periods, while among immigrants, it constituted 70 and 59 percent in the two census periods-1965 and 1975 respectively. However, the older age group, 60 years and over, which represents an economic burden on the working group, is higher among Kuwaitis and constituted 4.8 percent in 1965; then decreased to 3.8 percent in 1975. Among the foreigners, the older age group amounted to 1.3 and 1.6 percent in the two census periods[5]. This age structure among the immigrants is expected because it is natural that adults in age group 15-59 migrate while the population in age groups 0-14 and 60 and over have little tendency to leave their home countries and thus contribute little to net migration.

The high sex ratio among foreigners is also very natural, especially in a consevative community like Kuwait, where the role played by females has been very limited. The ratio, however, is continuously decreasing due to the rapid modernization of Kuwait, the change in the country's socio-economic structure, and the continuous improvement in the living standard. These changes in the Kuwaiti community are clearly reflected in residency periods, family size, sex ratio, and age structure.[6].

Among the major determinants of migration to Kuwait is the increase in oil revenues after 1973. OPEC prices created new economic opportunities which in turn attracted a lot of migrants within a relatively short period.

The oil boom has had two results; one has been an increase in government revenues, and the second has been the increase in government expenditure and development investments.

In this respect, the oil share of the total government revenues increased to 84 percent in 1967/68 and to 98 percent in 1975/76 which

Definition of Terms

In this paper, foreign stock is defined as non-Kuwaiti. Study population is defined as the three national groups under study; namely, the Pakistanis, Indians and Iranians. Migratory movement is defined as the inflow of foreign migrants to Kuwait.

Foreign Stock of Kuwait

One of the major aspects of foreign immigrants to Kuwait is that they represent a diversity of ethnic groups with different socio-economic structures. In spite of this, social interaction with the local community is limited; and the Kuwaitis outnumbered by these foreigners have been most inclined to preserve their identity and social character in a sort of dualism in the country's socio-economic structure.

As is the case in the Gulf city states, migrants in Kuwait constitute the majority of the population, while the portion engaged in economic activity outnumber the nationals. Arab migrants predominate among the total foreign stock of Kuwait, while non-Arabs amounted to 100,000 out of a total population of 522,000 immigrants in 1975, and contributed significantly to the country's labour force especially in the housing and construction sectors. Due to the language and literacy barriers most of the non-Arab migrants are concentrated in this sector, where the demand is high and no special skill is needed. In terms of numbers, the Iranians represented 20 percent of the labour force in this sector, while in the service sector which comes next, foreign migrants represented 22 percent of the total labour force in 1975. The government is the major employer; and the labour engaged in different parts of the public sector amounted to 42 percent of the total actual labour force. Foreign labour in the public sector constitutes 49 percent of the total. In 1957 total foreign labour constituted 59 percent, which is nearly two-thirds of the total labour force in 1975.

The immigrants contribution to the labour force is greatly determined by the age structure and sex ratio of the foreign stock of Kuwait. In this respect, the sex ratio among the foreign stock is greater than that of the Kuwaitis. In 1965 the sex ratio among immigrants was 236 males for every 100 females, which decreased to 166 and 142 in 1970 and 1975 respectively. Among Kuwaitis, the ratio was 105, 102 and 100 females, which decreased to 166 and 142 in 1970 and 1975 respectively. Thus, this increase in sex ratio among the foreigners indicates their high contribution to the labour force. On the other hand, the decreasing trend shows that the foreign stock is continuously adapting itself to the

These migratory movements however, were unorganized and unplanned due to lack of efficient administrative and organizational systems. These immigrants represented different Arab and non-Arab nationals with different cultures and traditions. Although they satisfied the country's demand for labour, they generated a new socio-economic impact on the Kuwaiti community and in turn were significantly affected by the local socio-economic structure.

Reasons for this Research

Although much research has been conducted on foreign migration to Kuwait, little attention was given to the non-Arab part of it which still plays a significant role in the country's economy, especially after 1978 when the policy of importing these groups of immigrants began to assume a regular basis.

The aim of this paper is to highlight the importance of these immigrants, their impact, contribution to the labour force, and future trends, since it has been estimated that they will play a significant role in the economy till the year 2000 and will constitute about 60 percent of the total labour force in the country by that time. [2]

Further more, due to the unique nature of the migrations to Kuwait, regarding their numbers, nationalities and consequently the ranging impact they exert on the community, the objective is to analyse the role of different national groups in migration. In this context, the paper discusses the role of the non-Arab portion in the migratory movements, concentrating on the Iranian, Pakistani and Indian immigrants, their socio-economic characteristics, share in net migration and contribution to the labour force.

In this connection, the first part of this paper presents a general outline of net foreign stock in the country and its non-Arab element.

The second part concentrates, in detail, on the role played by the three previously mentioned national groups.

It is worth mentioning here that this sample, represented by the three national groups - namely, the Iranians, Pakistanis and Indians has been chosen for three reasons: first, they constitute 90 percent of the total non-Arab immigrant population, second, their residency periods in Kuwait are relatively longer (the average residency period among the Pakistanis reaches 6.5 years), and third, they are known to have earlier contacts with the Kuwaitis and are geographically nearer.

Non-Arab Immigration to Kuwait with Special Reference to Asian Immigrants

A. Al-Moosa*

Migration as a demographic phenomenon indicates different socio-economic and political features created at both the sending areas, as expressed by the push factors, and the receiving ones, as expressed by the pull factors. These factors have been discussed in many economic and population studies and it seems unnecessary to review them here. In this research, which focuses on the migratory movement of some non-Arab immigrants to Kuwait, it will be necessary to limit the discussion to certain aspects of these movements, the major pull effects causing them, as well as to highlight some of their socio-economic impacts.

Starting from the second half of this century, Kuwait witnessed a quick economic growth resulting from the sudden and continuous increase in oil revenues from KD. 75,000 in 1946 to KD. 25,86,515,000 in 1974 75[1]. This led to a large increase in public expenditures and extended credit facilities to cover different branches of the private sector; it also raised the standard of living in the country to a first class level among all other Gulf city states and other countries of the world.

Prior to the discovery of oil, the economy of Kuwait represented persistent commerical and trading activity between big towns, as well as some fishing, ship-building and pearling activities. These activities used to be carried out by the indigenous population as a result of the experience they developed over hundreds of years.

After the oil boom and the increase in its revenues, the government started ambitious social and economic development programmes which needed a large labour force ranging from technical to administrative skills to execute these programmes. However, the indigenous population, with its small size, limited level of education, couldn't meet the needs for professionals, technicians and labourers. As a consequence, the government emphasized importation of skilled foreign labourers to conduct its programmes. Less skilled foreign labourers were also needed to meet long and short term demands in both the public and private sectors.

This urgent need for foreign labourers attracted large numbers of foreign immigrants especially after the increase in OPEC oil prices in 1973.

* *Lecturer, Department of Geography at Kuwait University*

CONTENTS

VOL. 8 NO. 4 DECEMBER 1980

Sale price in Kuwait and the Arab world KD (0.250) or equivalent.

* Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.

Subscriptions:

* For individuals - KD 1.000 per year in Kuwait, KD 2.000 or equivalent in the Arab world (Air Mail): $U.S. 12 or £ 4 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.
* For public and private institutions - $ U.S. (35) or £ 12 (Air Mail).

* Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS

KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly with articles in Arabic and English, published by Kuwait University, concerned with issues pertaining to theories and/or application of theories in the various fields of the social sciences.

• **Forward all correspondence and subscriptions to:**

THE EDITOR
Journal of the Social Sciences
Kuwait University
P.O. Box - 5486
KUWAIT

ادارة مطبعة الجامعة



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

VOL. 8 NO. 4 January 1981



Kuwait University Press